دائرة المحاسبات

تقرير عن غلق ميزانيّة الدّولة

لتصرّف 2011

الفهرس

	الصفحة
الفهـــرس	02
توطئـــــة	07
الجزء الأوّل : الملخّص التنفيذي	08
الجزء الثاني : تحليل موارد ونفقات ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة لسنة 2011	16
تحليل إجمالي لتنفيذ عمليّات الميزانيّة لتصرّف 2011	17
العنوان الأوّل: تحليل موارد ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة	27
القسم الأوّل : موارد ميزانيّة الدّولة	27
I– موارد العنوان الأوّل	30
أوّلا : المداخيل الجبائيّة الإعتياديّة	31
أ – الأداءات المباشرة الإعتياديّة	32
1– التسبقات : الخصم من المورد	33
2– التسبقات : المبالغ المدفوعة على الحساب	34
3– التسوية	34

ب – الأداءات والمعاليم غير المباشرة الإعتياديّة	34
1– المعاليم الديوانيّة	35
2– الأداء على القيمة المضافة	36
3– المعلوم على الإستهلاك	37
4– المعاليم غير المباشرة الاعتيادية الأخرى	37
ثانيا : المداخيل غير الجبائية الإعتياديّة	38
أ – المداخيل الماليّة الإعتياديّة	39
ب – مداخيل أملاك الدّولة الإعتياديّة	40
II– موارد العنوان الثّاني	40
أوّلا : المداخيل غير الإعتياديّة	41
أ – مداخيل استرجاع أصل القروض	42
ب – مداخيل غير اعتياديّة أخرى	42
ثانيا : موارد الإقتراض	42
أ – موارد الإقتراض الدّاخلي	43
ب – موارد الإقتراض الخارجي	45
1– موارد الإقتراض الخارجي (غير موظّفة)	45
2– موارد الإقتراض الخارجي الموظفة	45
III– الموارد الموظّفة لصناديق الخزينة	46
أوّلا : موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة	46

أ – الموارد المحصّلة 47

ب – الفوائض المنقولة من التصرّف السابق 48

ثانيا : موارد حسابات أموال المشاركة 48

أ – الموارد المحصّلة 49

ب – الفوائض المنقولة من التصرّف السابق 49

القسم الثاني : موارد المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة 50

I– موارد العنوان الأوّل 50

II– موارد العنوان الثاني 52

أوّلا : الموارد المحصّلة خلال السنة 52

ثانيا : الفوائض المنقولة من التصرّف السابق 53

القسم الثالث : موارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج 53

القسم الرابع : موارد الصناديق الخاصّة 53

العنوان الثاني : تحليل تكاليف ميزانيّة الدّولة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة مزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة والمراكز الدّبلوماسية والقنصليّة بالخارج والصناديق الخاصّة 55

القسم الأوّل : تكاليف ميزانيّة الدّولة 55

I– نفقات العنوان الأوّل 56

أولا : الإعتمادات المفتوحة 57

ثانيا : الإعتمادات المأمور بصرفها 62

أ – نفقات التصرّف 65

1– التأجير العمومي 66

2– وسائل المصالح 68

3– التدخّل العمومي 70

ب – فوائد الدّين العمومي 74

II– نفقات العنوان الثاني 76

أوّلا : نفقات التّنمية 79

أ – الإستثمارات المباشرة 82

1– الإستثمارات الممولة مباشرة من موارد الدّولة 82

2– الإستثمارات المموّلة بموارد خارجيّة موظّفة 84

ب – التمويل العمومي 85

1– التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدولة 85

2– التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظّفة 89

ثانيا : نفقات تسديد أصل الدّين العمومي 90

III– نفقات صناديق الخزينة 96

أوّلا : الحسابات الخاصّة في الخزينة 96

ثانيا : حسابات أموال المشاركة 97

القسم الثاني : تكاليف ميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيتها ترتيبيّا

بميزانيّة الدّولة 98

I– نفقات العنوان الأوّل	**98**
II– نفقات العنوان الثاني	**99**
القسم الثالث : مصاريف العنوان الأوّل للمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج	**100**
القسم الرابع : نفقات الصناديق الخاصّة	**100**
الملحقات	**102**
النّتائج العامّة لتنفيذ قوانين الماليّة	**126**
التّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للسنة الماليّة	**135**
المرفقات	**141**
قائمة قباضات الماليّة والديوانة وأمانات المصاريف وأمانات المال الجهويّة	**142**
قائمة المراكز الدّبلوماسية والقنصلية للبلاد التونسيّة بالخارج	**145**
مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2011	**146**
الجزء الثالث: تقرير تأليفي حول استخلاص موارد ميزانية الدولة	**164**

عملا بأحكام الفصل 23 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرّخ في 16 ديسمبر 2011 والمتعلّق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية وبأحكام الفصل 55 من القانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرّخ في 8 مارس 1968 والمتعلّق بتنظيم دائرة المحاسبات كما تمّ تنقيحه خاصّة بالقانون الأساسي عدد 3 لسنة 2008 المؤرّخ في 29 جانفي 2008 والفصل 79 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرّخ في 29 ماي 1971 والمتعلّق بسير دائرة المحاسبات، تولّت دائرة المحاسبات إعداد هذا التقرير عن غلق ميزانيّة الدولة لتصرّف 2011 وذلك بعد الاطّلاع على مشروع القانون الوارد على الدائرة بتاريخ 25مارس 2014 والذي أعدّته في الغرض وزارة الماليّة وذلك عملا بأحكام الفصلين 45 و46 من القانون عدد 53 لسنة 1967 المؤرّخ في 8 ديسمبر 1967 والمتعلّق بالقانون الأساسي للميزانيّة كما تمّ تنقيحه بالنصوص اللاحقة. كما تمّ موافاة الدائرة بالحساب العامّ للسنة الماليّة 2011.

إنّ مشروع قانون غلق الميزانيّة الذي تمّ إعداده اعتمادا على الحسابات الخاصّة بآمري الصّرف من جهة وحسابات التصرّف المقدّمة من قبل المحاسبين العموميّين بعد عرضها على دائرة المحاسبات من جهة أخرى :

- يعاين المبلغ النهائي للمقابيض وللمصاريف المنجزة خلال التصرّف؛
- يلغي الاعتمادات غير المستعملة؛
- ويرخّص في نقل نتائج السنة إلى "الحساب القارّ لتسبقات الخزينة" بعد طرح المبالغ المتبقيّة من مداخيل صناديق الخزينة.

ويتضمّن هذا التقرير عن غلق ميزانيّة الدولة لتصرّف 2011 ثلاثة أجزاء تتمثّل في :

- ملخّص تنفيذي للأعمال المنجزة بعنوان غلق ميزانية الدّولة لسنة 2011؛
- تحليل موارد ونفقات ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج والصناديق الخاصّة وذلك فضلا عن النتائج العامّة لتنفيذ قانون الماليّة والتصريح العامّ بالمطابقة بين حسابات تصرّف المحاسبين العموميين والحساب العامّ للسنة الماليّة؛
- تقرير تأليفي في خصوص استخلاص موارد ميزانية الدّولة للفترة من 2009 إلى 2011.

الجزء الأوّل: الملخّص التّنفيذي

أهمّ الاستنتاجات والتوصيات في ما يتعلّق بغلق ميزانيّة الدولة لسنة 2011

تمّ إعداد التقرير عن غلق ميزانية الدولة لسنة 2011 استنادا إلى حساب التصرّف لأمين المال العامّ والحساب العامّ للسنة الماليّة ومشروع القانون المتعلّق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2011. وقد تمّ إدخال تعديلات عديدة على الحساب العامّ ومشروع قانون غلق الميزانية ورد آخرها على دائرة المحاسبات بتاريخ 14 أفريل 2014. كما تمّ الاستناد إلى معطيات تمّ استقاؤها لدى المصالح المختصة لوزارة الماليّة وذلك على غرار الخزينة العامّة للبلاد التونسية والإدارة العامّة للأداءات والإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص.

ففضلا عن رقابة الوثائق المحاسبية المرفقة بمشروع قانون غلق الميزانية تمّ توجيه طلبات إرشادات إلى كلّ من الإدارة العامّة للأداءات والإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص. كما تمّ استقاء المعطيات المتّصلة باستخلاص الديون الديوانية مباشرة من الإدارة العامّة للديوانة. وقد تمّ مدّ الدائرة في هذا الإطار بمعطيات لامادية تمّ استخراجها من المنظومات الإعلاميّة ذات العلاقة باستخلاص موارد ميزانيّة الدّولة ونفقاتها وهي منظومات "صادق" و"رفيق" و"أدب".

وتؤكد الدائرة على أنّ التأخير الهامّ الذي شهده تقديم الحساب العامّ للسنة الماليّة ومشروع قانون غلق الميزانية لسنة 2011 والوثائق المصاحبة له والذي تجاوز في نهاية الأمر مقارنة بالآجال القانونية السنة من شأنه أن يحدّ من نجاعة الرقابة على تنفيذ الميزانية ويفقد الجدوى من إبداء رأي الدائرة. وتوصي الدائرة في هذا الإطار بضرورة تقديم الحساب العامّ ومشروع قانون غلق الميزانيّة في الآجال حتّى يتسنّى المصادقة على قانون غلق الميزانيّة للسنة السّابقة في أفضل الآجال بما يمكّن من إصلاح المسائل التي تمّ التطرّق إليها. وقد تمّ عرض مشروع التقرير على وزارة الاقتصاد والماليّة بتاريخ 4 أفريل 2014 للحصول على وجهة نظرها. إلّا أنّ الدائرة لم تتلقّ ردّا في هذا الشأن إلى غاية 5 ماي 2014.

أ -الاستنتاجات

أفضت الأعمال المتعلّقة بغلق ميزانية الدّولة لسنة 2011 إلى عدّة استنتاجات تمحورت حول تطوّر مؤشّرات تنفيذ الميزانية وجملة من النقائص تمّت ملاحظتها في ما يخصّ التصرّف في عمليات الميزانية للسنة المذكورة.

أ-1- مؤشّرات تنفيذ الميزانية

- ارتفعت الموارد المحصّلة في سنة 2011 إلى 21.175,153 م.د مسجّلة نقصا بمبلغ 402,468 م.د مقارنة بالتقديرات النهائية أي بنسبة تحقيق 98,13 % مقابل 93,68 % في سنة 2010 ؛

– مثّلت الموارد الذاتيّة (17.968,246 م.د) ما نسبته 84,85 % مقارنة بجملة موارد الميزانيّة مقابل 90,41 % في سنة 2010 و87,62 % في سنة 2009. ومكّنت الموارد الذاتية من تغطية نفقات الميزانيّة في حدود نسبة 87,33 % مقابل 88,80 % في سنة 2010 و86,86 % في سنة 2009؛

– بلغت المداخيل الماليّة الاعتيادية المتأتية من دفوعات ومساهمات صناديق الضمان الاجتماعي ما قيمته 2,5 م.د في سنة 2011 مقابل 87,5 م.د في سنة 2010 مسجلة تراجعا بقيمة 85 م.د وبنسبة 87,14 %؛

– أسفر تصرّف 2011 عن فائض في المصاريف على المقابيض قدره 1.013,858 م.د تمّت تغطيته باللجوء إلى متوفّرات الخزينة؛

– بلغ عجز الميزانية في سنة 2011 ما نسبته 3,3 % من الناتج المحلّي الإجمالي مقابل 1,1 % في سنة 2010 و3 % في سنة 2009 (دون اعتبار مداخيل الهبات والتخصيص)؛

– شهد الضغط الجبائي ارتفاعا حيث بلغ 21,10 % في سنة 2011 مقابل 19,75 % في سنة 2010 و19,80 % في سنة 2009. ويعزى ذلك إلى تفوّق نسق نموّ الموارد الجبائيّة (10,10 %) بصفة ملحوظة عن نسق نموّ الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار القارّة (- 2 %)؛

– ارتفعت نسبة التداين العمومي في سنة 2011 مقارنة بالناتج المحلّي الإجمالي إلى 45,4 % مقابل 40,5 % في سنة 2010 و42,9 % في سنة 2009؛

– ارتفعت نسبة خدمة الدّين العمومي الخارجي من المقابيض الجارية إلى 7,17 % في سنة 2011 مقابل 5,5 % في سنة 2010 و6,1 % في سنة 2009؛

– بلغت الاعتمادات التي تمّ صرفها 20.574,492 م.د منها 13.519,320 م.د على العنوان الأوّل (65,71 %) و5.943,350 م.د على العنوان الثاني (28,89 %).

أ–2– التصرّف في عمليات الميزانية

– شهد الرصيد المدين للحساب القارّ لتسبقات الخزينة ارتفاعا متواصلا حيث بلغ 5.729,277 م.د في 31 ديسمبر 2011 مقابل 5.096,514 م.د في سنة 2010 و4.147,534 م.د في سنة 2009. ويرتفع الرصيد المدين الفعلي لهذا الحساب إلى 8.604,550 م.د وهو ما مثّل نسبة 41 % من جملة الموارد المحصّلة في السنة ونسبة 47 % من الموارد الذاتيّة لنفس السنة وذلك بإدراج فوائض المصاريف على مقابيض الميزانية لسنوات 2009 (1.008,045 م.د) و2010 (1.486,133 م.د) و2011 (1.013,858 م.د)؛

– محدودية التصريح الجبائي حيث لم تتعد خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى 2011 نسبة المطالبين بالأداء الذين قاموا بإيداع التصاريح السنوية للضريبة في الآجال القانونية على التّوالي 45 % و35,8 % و34,1 % من جملة 582315 و615654 و640600 مطالبا بالأداء بالنّسبة لنفس الفترة؛

– رغم أهمية المبالغ المضمّنة بملفات المراجعة المعمّقة والمنجزة في سنة 2011 بلغ معدل التأخير في تسوية هذه العمليات حوالي ثلاث سنوات ونصف علما بأنّ عدّة ملفات غير مسواة تعود إلى سنوات بعيدة (2004)؛

– تبيّن من خلال الوضعية المقدمة من قبل الإدارة العامّة للأداءات بتاريخ 12 سبتمبر 2013 أنّ عدد المراجعات الأولية المنجزة في سنة 2011 وغير المسواة إلى غاية هذا التاريخ قد ارتفع إلى 6080 مراجعة تضمّنت مبلغا جمليّا قدره 122,439 م.د منها 5318 ملفا تعود إلى سنتي 2009 و2010 بمبلغ جملي قدره 94,866 م.د؛

– وجود فوارق هامّة بين المبالغ التي تمّ تضمينها بمحاضر التبليغ الموجّهة إلى المطالبين بالأداء من ناحية والمبالغ التي تمّ إبرام صلح في شأنها. فقد ارتفعت المبالغ المضمّنة بالإعلامات إلى 473,663 م.د فيما اقتصرت المبالغ المدرجة بمحاضر الصلح على 235,175 م.د أي ما نسبته 49,65 %.

– بلغت بقايا الإيرادات غير المستخلصة بدون اعتبار الخطايا والعقوبات الصّادرة في المادّة الدّيوانيّة ما قيمته 4.245 م.د في موفّى سنة 2011 مقابل 4.315 م.د في سنة 2010 و3.908 م.د في سنة 2009. وباعتبار الموارد المحصّلة في سنة 2011 (213 م.د) بلغت نسبة استخلاص الدّيون المثقّلة 5,02 % في سنة 2011 مقابل 9,37 % في سنة 2010؛

– تبيّن من خلال المعطيات المستقاة لدى الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص أهمية عدد المدينين الذين تبيّن عدم تواجدهم بالعنوان المصرّح به أو توقّفوا عن النشاط. وارتفع عدد هؤلاء المدينين في سنة 2011 إلى ما جملته 32.881 مطالبا بالدّين أي ما يمثّل حوالي 14 % من العدد الجملي للمدينين المدرجين بسجلات المحاسبين العموميين والذي ارتفع إلى حوالي 235 ألف؛

– بلغ في موفى سنة 2011 عدد المنشآت العمومية التي تلاقي صعوبة في الدفع بالنظر إلى خضوعها إلى إجراءات التصفية أو التخصيص ما جملته 51 منشأة بحجم دين إجمالي قدره 206 م.د؛

– مثّلت الأحكام الصادرة ضدّ الأجانب في موفى سنة 2011 حوالي 50 % من الديون المتبقية للاستخلاص. ومثّلت المبالغ المضمنة بسجلات قباضات الديوانة بمقتضى أحكام غيابية حوالي ثلث المبالغ المتبقية للاستخلاص.

– تخصيص موارد جبائيّة لبعض الحسابات وذلك على غرار حساب المصاريف الخصوصيّة للإدارة العامّة للديوانة الذي انتفع بموارد جبائية بعنوان الأتاوة على الخدمات الديوانيّة وحساب اقتناء التجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي. ويخالف هذا الإجراء أحكام القانون الأساسي للميزانية التي نصّت على أنّ حسابات أموال المشاركة تمثّل المبالغ التي يدفعها الأشخاص الطبيعيون والذوات المعنوية بعنوان المساهمة في تمويل بعض العمليات ذات مصلحة عمومية؛

– مكّنت أعمال المسح الجبائي من الوقوف على وجود حوالي 20197 مطالبا بالأداء في حالة إغفال وغير مدرجين بجذاذية المسح؛

– شهدت مؤشرات متابعة النظام التقديري تراجعا ملحوظا خلال سنة 2011 حيث تمّت تسوية الوضعية الجبائية لما جملته 9.560 مطالبا بالأداء بمردود بلغ 2,2 م.د مقابل على التوالي 34.521 و11,9 م.د في سنة 2010؛

– تمّ خلال سنة 2011 تحصيل موارد الميزانية أساسا في شكل استخلاصات فورية حيث اقتصرت الاستخلاصات بعنوان الفصول المثقّلة على مبلغ 213 م.د مقابل 404 م.د في سنة 2010؛

– تعلّقت الإيرادات المثقّلة أساسا بقرارات التوظيف الإجباري حيث تمّ في سنة 2011 تبليغ 232 قرار توظيف إجباري تضمّنت مبلغا جمليا قدره 27,21 م.د مقابل على التوالي 17123 قرارا و435,06 م.د خلال سنة 2010؛

– بلغت الموارد المستخلصة في سنة 2011 بعنوان النظام التقديري ما قيمته 16,443 م.د مقابل 29,839 م.د في سنة 2010. ومثّلت هذه الموارد ما نسبته 0,28 % من الحجم الإجمالي للأداءات المباشرة الإعتياديّة والذي ارتفع إلى 5.914 م.د؛

– بلغت الموارد بعنوان مداخيل تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة في سنة 2011 ما قيمته 1.595,572 م.د مقابل 812,722 م.د. ويفسّر هذا الارتفاع أساسا بتسجيل بند حصّة الميزانية من أرباح البنك المركزي التونسي لمداخيل بقيمة 874 م.د نتيجة إدراج المناب الراجع للميزانية من أرباح سنوات 2008 و2009 و2010؛

– تواصل في سنة 2011 عدم تضمين الحساب العامّ للسنة الماليّة وحساب تصرّف أمين المال العامّ وضعية القروض المتبقية للتسديد من قبل المنشآت المنتفعة بقروض تمّت إعادة إسنادها لفائدتها ممّا يحول دون تحديد نتائج استخلاصها؛

– يتمّ احتساب نسبة التداين بدون الأخذ بعين الاعتبار العمليات قصيرة الأمد التي لا يتمّ إدراجها ضمن عمليات الميزانية والمبالغ التي تستعملها الدولة لتغطية فائض مصاريف الميزانية على مواردها على غرار الإيداعات والتسبقات لتقتصر فقط على الدّين المدرج بميزانية الدّولة؛

– يؤدّي تطوّر الرصيد المدين للحساب القارّ لتسبقات الخزينة ووضعية الحساب الجاري للخزينة لدى البنك المركزي التونسي إلى الترفيع في مخاطر إعادة التمويل بالنظر إلى الطابع الوقتي للإيداعات المدرجة بالخزينة العامّة وخاصّة منها المبالغ المودعة بصندوق الادّخار الوطني التونسي وهو ما من شأنه أن يترتّب عنه ترفيع في كلفة هذه الإيداعات؛

– بالرغم من أنّ سحب القروض الخارجية قد حافظ في سنة 2011 على نفس النسق حيث شهد معدل سحب القروض الثنائية استقرارا في حدود 78,43% مقابل 78,37% في سنة 2010، لا تزال بعض القروض تشكو ضعفا في نسق السحوبات بعنوانها؛

– يتمّ تسجيل عمليات السحب المتعلّقة بمشاريع ممولة بموارد خارجية موظفة من قبل الوزارات المعنية بتأخير ممّا يؤثّر على آجال تقديم الحسابات وبالتالي على إصدار قانون غلق الميزانية. ويذكر في هذا الصدد أن قرار وزير المالية المتعلّق بالترفيع في هذه الموارد بعنوان سنة 2011 لم يصدر إلا بتاريخ 29 مارس 2013؛

– لم يتضمّن الحساب العامّ للسنة المالية معطيات حول مجمل النفقات الجبائية. ويقتصر حساب التصرف لأمين المال العامّ في ما يتعلّق بهذه المعطيات على إدراج مبالغ الإرجاع بعنوان فائض الأداء وهو ما يحول دون ضبط الحجم الصافي لموارد الميزانية ومجمل النفقات التي تحملتها الدّولة بعنوان تدخلاتها؛

– لم يتمّ مدّ الدائرة بوثائق الإثبات لعمليات القبض وعمليات الصرف المنجزة من قبل الصناديق الخاصّة وذلك باستثناء المنح التي يتمّ سنويّا رصدها بميزانية الدّولة. كما لم يتمّ مدّها بالوثائق المثبتة للرصيد وهو ما حال دون التأكّد من دقّة الرصيد المدرج بالحساب العامّ للسنة الماليّة؛

– تبين إحداث بعض الصناديق الخاصة في إطار اتفاقيات بين الدولة وبعض الهياكل والمؤسسات على غرار الحساب المركزي. ويخالف هذا الإجراء الفصل 22 من القانون الأساسي للميزانية الذي ينصّ على أنّ الصناديق الخاصة تفتح وتنقح وتلغى بموجب قانون المالية؛

– ارتفعت المبالغ غير المسواة في موفى سنة 2011 لحساب تسبقـات على عمليات العنوان الأوّل من الميزانية المفتوح بدفـاتر أمين المال العامّ إلى 617,522 م.د منه 357,530 م.د يخص سنة 2011 في حين يعود الباقي أساسا إلى سنتي 2007 و2008 وذلك على التوالي في حدود 132,001 م.د و80 م.د؛

– تبيّن أن جزءا من البقايا للتسوية في 31 ديسمبر 2011 يتعلّق بتسبقات أسندت بمقتضى مذكرات نصّت على تسويتها على ميزانية السنة الموالية. ويتنافى التصرّف على هذا النحو مع أحكام مجلة المحاسبة العمومية وخاصة منها الفصل 59 حيث تؤدّي إلى تحميل ميزانية سنة لاحقة نفقات متعلّقة بسنوات سابقة؛

– عدم إدراج المبالغ بعنوان التسبقات المسندة في سنة 2011 بعمليات الميزانية بالنسبة للعنوان الأوّل والعنوان الثاني وصناديق الخزينة وكذلك عدم تسويتها؛

– لم يتسنّ للدائرة التثبت من المعطيات الواردة بملحق الحساب العامّ للسنة الماليّة في ما تعلّق بالعمليات المنجزة من قبل المؤسّسات التي لا يفوق مقدار ميزانياتها السنوية العادية 1.000.000 د؛

– أفرز العنوان الأوّل للميزانية في سنة 2011 فائضا للمقابيض على المصاريف بمبلغ 1.302,641 م.د حيث بلغت الموارد 14.821,961 م.د في حين كانت النفقات بمبلغ 13.519,320 م.د؛

– سجّلت هيكلة نفقات ميزانيّة الدّولة في سنة 2011 تدعم حصّة نفقات التصرّف (60,04 % مقابل 55,48 %) وذلك خاصة على حساب نفقات خدمة الدّين العمومي (16,38 % مقابل 19,69 %) ونفقات التّنمية (18,18 % مقابل 19,61 %)؛

– يتمّ سنويا صرف اعتمادات بعنوان تسديد عجز الأنظمة الخاصّة بالتقاعد. وبلغ حجم هذه النفقات في سنة 2011 ما قيمته 9,552 م.د؛

– اتّسم توزيع الاعتمادات التكميلية للعنوان الأوّل بين الأقسام بالطابع الهيكلي حيث يحظى قسم التأجير العمومي سنويا بحوالي ثلث هذه الاعتمادات؛

– أفرز تنفيذ الميزانيّة فواضل اعتمادات بلغت جملتها 1.003,219 م.د. وفي المقابل يبرز حساب التصرف لأمين المال العامّ في موفى سنة 2011 بقايا للتسوية قدرها 1.252,928 م.د؛

– لم تتضمن نفقات الميزانية كل المبالغ التي تحملتها خزينة الدولة بعنوان نفقات الدعم حيث تمّ إسناد تسبقات بهذا العنوان على عمليات الخزينة دون أن يتمّ تسويتها على الميزانية؛

– بلغت نفقات الدعم المحمولة على العنوان الأول من ميزانية الدولة لسنة 2011 ما قيمته 3.145,250 م.د علما بأنّ عمليات الخزينة تحمّلت نفقات بهذا العنوان بما جملته 236 م.د على أن تتمّ التسوية على ميزانية الدولة لسنة 2012 ممّا من شأنه أن يؤثّر في صحة المعطيات بخصوص الحجم الحقيقي لنفقات الدعم؛

– عدم إنجاز نفقات بعنوان بعض الحسابات الخاصّة في الخزينة رغم توفر الموارد وتسجيل فوائض مقابيض هامة في موفى السنة. ويذكر في هذا الخصوص أساسا صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (356,698 م.د) والصندوق العامّ للتعويض (173,681 م.د) حيث لم يتمّ صرف مبالغ على الموارد الذاتية للصندوقين في سنتي 2010 و2011؛

ب- التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تمّ ذكرها سابقا توصي الدائرة بإيلاء العناية إلى الجوانب التالية:

- دعم إجراءات تسوية الإغفالات في المادة الجبائية بالنظر إلى الضغوطات المالية المتزايدة على ميزانية الدولة والارتباط الوثيق بين مردود عمليات الاستخلاص ونجاعة الأعمال الرقابية؛
- مزيد الرفع من نسق أعمال المسح الجبائي بما يساعد على تحسين نتائج استخلاص موارد الدّولة التي تبقى محدودة رغم الإجراءات التي تمّ اتّخاذها على غرار مواصلة عمليّة تطهير جذاذية المطالبين بالأداء من الأشخاص الذين تعذّر تحديد عناوين نشاطهم اعتمادا على نتائج عمليّة المسح الجبائي؛
- النظر في السبل الكفيلة بتحسين مردود النزاعات الجبائية ومتابعتها بما يساعد على الرفع من نتائج الاستخلاص
- مراجعة النظام التقديري نظرا إلى أهمية حصّة المطالبين بالأداء بعنوانه ومحدودية نتائج الاستخلاص ممّا يستوجب تكثيف المراقبة والمتابعة؛
- النظر في مراجعة إجراءات إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة.
- العمل على معالجة النقائص المتّصلة بالتصرّف في القروض المعاد إسنادها.
- تحديد مؤشّرات الدّين وفق طرق تتوافق مع المعايير الدولية للتصرّف في الدّين العمومي.
- متابعة سحب القروض الخارجية بما من شأنه أن يساعد في الرفع من تحصيل موارد الدّولة من جهة وأن يجنّب الميزانية أعباء إضافية بعنوان عمولات التعهد من جهة أخرى.
- العمل على تلافي التأخير في سحب القروض المرتبطة بموارد خارجيّة بما يجنّب التأخير في إعداد الحساب العامّ للسنة الماليّة وحساب التصرّف لأمين المال العامّ.
- مدّ الدائرة بالمعطيات والوثائق حول الصناديق الخاصّة بما يمكنها من إجراء الرقابة اللازمة على موارد هذه الصناديق ونفقاتها خاصة منها التي تمول بواسطة اعتمادات من الميزانية ومن ضبط أرصدتها.
- ضرورة التقيّد بالنصوص المنظّمة لتسبقات الخزينة وذلك قصد تمكين الخزينة من الاضطلاع بدورها في تحقيق الملاءمة بين نسق تحقيق موارد الميزانية ونسق إنجاز مصاريفها وإضفاء متطلبات الانتظام والدقّة اللازمة على نتائج تنفيذ الميزانية.
- العمل على تحديد حاجيات التمويل عند إعداد الميزانية بأكثر دقة وتلافي اللجوء إلى الاعتمادات التكميلة وذلك قصد تفادي الفوارق بين الاعتمادات الأولية والاعتمادات النهائية خاصة في ظلّ اعتماد قانون مالية تكميلي بصفة شبه آلية خلال السنوات من 2011 إلى 2013.
- العمل على ملاءمة تدخّلات بعض الحسابات الخاصّة في الخزينة مع حجم الاعتمادات المتوفرة بعنوانها.
- مدّ الدائرة بنسخ من كشوفات التسوية (fiches de règlement) بما يمكّن من التحقق من المعطيات الواردة بملحق الحساب العامّ للسنة الماليّة.

– التقيّد بالمعايير الدّولية في ما يتعلّق بالمعالجة المحاسبية للنفقات الجبائية التي تنصّ على ضرورة تحديد حجم النقص المترتّب عن إسناد الامتيازات الجبائية مع التنصيص على طرق وآليات تحديدها والحاجة إلى مواصلة إسنادها؛

– العمل على التقليص من فوائض المصاريف على الموارد بما يجنّب تفاقم الرصيد المدين لتسبقات الخزينة.

– العمل على إبراز الحجم الحقيقي للنفقات الراجعة لسنة ما في مستوى عمليات الميزانية وتلافي اللجوء إلى متوفّرات الخزينة لتغطية جانب منها؛

– اتّخاذ الإجراءات اللازمة لتطهير حسابات أمين المال العامّ وتسوية بقايا التسبقات التي تثقل كاهل الخزينة وتحدّ من نجاعة الدور الموكول إليها.

الجزء الثاني: تحليل موارد ونفقات ميزانية الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج والصناديق الخاصّة لسنة 2011

تحليــل إجمــالي
لتنفيــذ عمليّــات الميــزانيّــة
لتــصرّف 2011

تمّ تنفيذ ميزانية الدّولة لسنة 2011 في ظروف استثنائية حيث أدّى قيام الثورة خلال السنة المذكورة إلى أحداث ساهمت بالإضافة إلى إحداث تغييرات على الصعيد السياسي في تكريس توجهات جديدة في مجال المالية العمومية. وقد تجسّدت هذه التغيرات على مستوى الميزانية في مستويات عدّة شملت بالإضافة إلى صدور قانون مالية تكميلي في تسجيل مؤشرات الميزانية نتائج غير مستقرّة.

فقد كرّس قانون المالية لسنة 2011 التوجهات الرامية إلى تعبئة الموارد الجبائية مع الحدّ من مستوى الضغط الجبائي وإلى الضغط على النفقات وخاصّة المتعلّقة منها بالتأجير.

وتمّ خلال سنة 2011 الوقوف على أهمية تأثير العوامل السياسية والاقتصادية على مؤشرات تنفيذ الميزانية. ففضلا عن عدم الاستقرار السياسي ساهم تراجع المؤشرات الاقتصادية في أغلب القطاعات والتخفيض من الترقيم السيادي لتونس خلال هذه السنة في نقص في تحصيل موارد الميزانية وخاصّة منها موارد الاقتراض الخارجي.

ففضلا عن الصعوبات الاقتصادية على المستوى الداخلي أدّت الظروف السياسية بليبيا من ناحية وتراجع الطلب الأوروبي من ناحية أخرى إلى تباطؤ النموّ وتفاقم العجز الجاري لميزان الدفوعات. فقد تراجعت نسبة النموّ الحقيقية إلى 1,8 % سلبي مقابل 3 % إيجابي في سنة 2010 و3,1 % في سنة 2009. كما تفاقم عجز الميزان التجاري الذي بلغ 4,7 مليار دينار.

وتجسّم تأثير هذه العوامل على الميزانية سواء في ما يتعلّق بضبط التقديرات أو إدخال التعديلات أو الإنجاز. ويتضمن التحليل الإجمالي التالي لميزانية الدّولة لسنة 2011 تحليلا لقوانين المالية والتعديلات وتنفيذ الميزانيّة والنتائج.

أ –قوانين المالية

شهد تصرّف 2011 صدور قانون مالية أصلي ثمّ قانون مالية تكميلي. ولئن تمّ في إطار قانون المالية التكميلي اتّخاذ إجراءات بغاية تغطية النقص في الموارد الجبائية المحقّقة ومجابهة التطور الهامّ في النفقات الناتج أساسا عن الزيادة في الأجور فقد بقيت سياسة الميزانية التي تمّ اعتمادها من خلال القانونين متقاربة نسبيّا من حيث الآليات والهيكلة.

1 -قانون المالية الأصلي

تضمّن قانون المالية الأصلي لسنة 2011 عدّة إجراءات كرّست التوجّهات المدرجة ضمن المخططات التنموية والمتمثّلة أساسا في دعم القدرة التنافسية للمؤسّسات والتشجيع على التصدير ودفع الاستثمار ومواصلة الإصلاح الجبائي وتدعيم التدخلات في القطاع الاجتماعي.

ففيما يتعلّق بدعم القدرة التنافسية للمؤسّسات والتشجيع على التصدير ودفع الاستثمار تمثّلت الإجراءات التي تمّ اتّخاذها أساسا في التخفيض في المعاليم الديوانية المستوجبة عند توريد بعض الموادّ الأوّلية والموادّ نصف المصنّعة والتجهيزات والمنتجات الأخرى وتوسيع مجال تدخلات صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية وتعزيز موارده وتشجيع المؤسّسات الصغرى والمتوسطة.

وفضلا عن مراجعة النظام التقديري للضريبة على الدخل تمّ بعث خطة الموفق الجبائي وإحداث لجان تأطير أعمال المراقبة الجبائية ولجنة إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري للأداء.

وعلى صعيد دعم التدخلات ذات الطابع الاجتماعي تضمنت الإجراءات المدرجة ضمن قانون المالية تطبيق نظام جبائي تفاضلي في خصوص المنح المسندة في إطار تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل وكذلك منح تشجيعات بعنوان الاستثمارات في الفضاءات الترفيهية للأطفال والشباب.

وتمّ ضبط تقديرات ميزانية الدّولة وفق مؤشرات اقتصادية تستند إلى نموّ بنسبة 3 % وتضمن تحصيل موارد ذاتية تقدّر بمبلغ 15.420 م.د مقابل نفقات جملية بمبلغ 19.067 م.د على أن يتمّ تمويل الفارق بواسطة موارد الاقتراض.

وفضلا عن أهمية الاعتمادات بعنوان تسديد نفقات الدين العمومي والتي بلغت ما قدره 3.517 م.د تميّز توزيع النفقات في مستوى قانون الماليّة بأهمية حصّة القطاع الاجتماعي وذلك كما يتبيّن من الجدول التالي:

م.د

القطاع	الاعتمادات المفتوحة	الحصّة (%)
قطاع السيادة	3.132,900	20,15
القطاع الاقتصادي	3.318,400	21,34
القطاع الاجتماعي	8.224,300	52,89
النفقات الطارئة	874,400	5,62
المجموع	**15.550,000**	**100,00**

وتمّ تخصيص الجزء الأوفر من الاعتمـــادات المفتوحة لتمويل نفقات التصرّف وذلك في حـدود 10.620 م.د تعلّق منها مبلغ قدره 7.286 م.د بنفقات التأجير. ومثّلت حصّة نفقات التصرّف ونفقات الدين العمومي (14,137 م.د) ما نسبته 74 % من جملة اعتمادات الدفع لميزانيّة الدولة.

2 -قانون المالية التكميلي

فضلا عن تعديل نسق النموّ الاقتصادي نحو التخفيض (1 % مقابل 3 % بقانون المالية الأصلي) تضمّن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، والذي تمّ إعداده في ضوء النتائج المسجلة خلال الأربع الأشهر الأولى من السنة، عدّة إجراءات بهدف تعويض النقص في موارد ميزانية الدّولة. وتمثّلت هذه الإجراءات في خصم مبلغ بقيمة 40 م.د من موارد صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء تمّ تخصيصه في حدود 20 م.د لفائدة الصندوق الوطني لتحسين السكن و20 م.د لفائدة الحساب الوطني للتضامن الاجتماعي. كما تمّ تحويل لفائدة موارد ميزانية الدّولة مبلغ 140 م.د بعنوان فوائض من إدارة الملكية العقارية.

ولئن ساهمت هذه الإجراءات في تغطية النقص الحاصل في الموارد الجبائية فإنّ تحصيل موارد ميزانية الدّولة في سنة 2011 قد تأتّى أساسا من الزيادة المسجّلة في مستوى الخصم من المورد بعنوان المرتّبات والأجور (+320,283 م.د) وذلك نتيجة صرف الزّيادة في الأجور في الوظيفة العمومية والمؤسّسات والمنشآت العمومية والقطاع الخاصّ والمقرّرة بالاتّفاق الموقّع بين الأطراف الاجتماعيين في نهاية شهر جويلية 2011.

وفي خصوص توزيع الاعتمادات كرّس قانون المالية التكميلي نفس التوجهات والهيكلة حيث استأثر القطاع الاجتماعي بالقسط الأوفر من الاعتمادات المفتوحة 55,93 % مقابل 52,89 % في مستوى قانون المالية الأصلي.

وسجّلت الاعتمادات المفتوحة بعنوان الدعم زيادة هامّة مقارنة بالاعتمادات المفتوحة في مستوى قانون المالية الأصلي وذلك بنسبة 91,2 % لتبلغ 2.869 م.د مقابل 1.500 م.د. وشملت الزيادة أساسا دعم المحروقات ودعم المواد الأساسية.

ب – التعديلات الترتيبية

ضبط القانون الأساسي للميزانية مختلف الآليات المخوّلة للسلطة التنفيذية لإجراء تعديلات ترتيبية خلال السنة على التراخيص المسندة بموجب قوانين المالية. وتترجم مؤشرات تعديل التقديرات أثناء السنة عن مدى استقرار التقديرات الأولية من ناحية وعن مدى تقيّد السلطة التنفيذية بتوجهات وفحوى التراخيص التشريعية من ناحية أخرى.

وفضلا عن توزيع الاعتمادات بعنوان النفقات الطارئة وتحويل الاعتمادات من فصل إلى فصل شهدت سنة 2011 زيادة في تقديرات موارد القروض الخارجيّة الموظّفة. وخلافا للسنوات السّابقة لم يتمّ الترفيع في تقديرات الحسابات الخاصّة في الخزينة.

1 - توزيع النفقات الطارئة

تمّ في إطار قانون المالية التكميلي تخصيص اعتمادات بعنوان النفقات الطارئة في حدود 849,735 م.د توزعت بين 384,336 م.د بعنوان نفقات التصرف و465,399 م.د بعنوان نفقات التنمية.

وترتفع بالتالي نسبة تعديل الاعتمادات الأولية إلى 3,98 %. وتبقى هذه النسبة رغم ارتفاعها مقارنة بالسنوات السابقة محدودة نسبيّا وهو ما يضفي اجمالا الاستقرار على الاعتمادات المفتوحة بموجب الترخيص التشريعي.

وفي المقابل لوحظ أنّ بعض الأبواب انتفعت باعتمادات تكميلية في مستوى العنوان الأوّل بحجم هامّ ممّا أدّى إلى الرفع من نسبة تعديل الاعتمادات الأولية. وتعلّق الأمر أساسا بالوزارة الأولى ووزارة الداخلية والتنمية المحلية ووزارة الدفاع الوطني حيث مثّلت الزيادات ما نسبته على التوالي 40,87 % و8,79 % و10,47 %.

2 - تحويل الاعتمادات

تمّ خلال سنة 2011 تحويل اعتمادات من فصل إلى فصل بمبلغ قدره 91,877 م.د وهو ما مثّل نسبة تعديل قدرها 0,67 %. وتميزت بعض الأبواب وخاصة منها وزارة التربية بأهمية التحويلات المنجزة بهذا العنوان.

3 - الترفيع في تقديرات موارد القروض الخارجية الموّظفة

تمّ الترفيع في تقديرات موارد القروض الخارجية بمبلغ 59,291 م.د وذلك بموجب قرار وزير المالية المؤرخ في 29 مارس 2013[1]. وشملت التنقيحات بالترفيع أو بالنقصان أغلب أبواب الميزانية وخاصة وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزارة الصحة العمومية ووزارة الداخلية والتنمية المحلية وهو ما يترجم عن نقص في دقّة التقديرات التي ترتبط بنسق انجاز المشاريع الممولة بقروض خارجية.

(1) قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 29 مارس 2013 المتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2011.

ج– تنفيذ الميزانية

بلغت في سنة 2011 موارد الميزانية المحصّلة 21.175,153 م.د. ولئن فاقت هذه المقابيض التقديرات الأصليّة بما قدره 2.108,153 م.د، فقد سجّلت نقصا عن التقديرات النهائيّة بمبلغ 402,558 م.د غير أنّ نسبة إنجاز هذه التقديرات ارتفعت إلى 98,13 % مقابل 93,68 % في سنة 2010.

وعلى غـــرار التصرّف السّـــابق، يعزى النّقص في تحقيق مـــوارد الميزانية مقارنة بالتقديرات النهـــائية (- 402,558 م.د) إلى المفعول المزدوج للنقص في تعبئة موارد الاقتراض (- 1.767,384 م.د) والمداخيل غير الجبائية الاعتيادية (- 949,367 م.د) وللزيادة المسجّلة في مستوى بقية البنود (+ 2.314,193 م.د) من جهة أخرى.

وشهدت موارد الميزانيّة في سنة 2011 ارتفاعا قياسيا حيث كانت الزيادة بمبلغ 3.764,751 م.د وبنسبة 21,62 % مقابـــل 694,845 م.د و4,16 % في سنـــة 2010. ونتـج هذا النموّ عن تطوّر كلّ من مـوارد الاقـتراض (+ 1.537,715 م.د) والموارد الجبائيّة (+ 1.265,866 م.د) والموارد غير الجبائية (+ 961,170 م.د).

وتواصل في سنة 2011 ارتفاع نسق نموّ الموارد الذاتيّة للميزانيّة والبالغة 17.968,246 م.د إلى 14,15 % مقابل7,47 % في السنة السّابقة و2,05 % في سنة 2009. ونتج هذا الارتفاع عن تطوّر كلّ من الموارد غير الجبائية بنسبة 29,91 % والموارد الجبائية بنسبة 10,10 % (مقابل على التوالي 6,69 % و7,67 % في سنة 2010).

وساهمت الموارد الوطنية البالغة 19.320,953 م.د في تغطية نفقات الميزانية (20.547,492 م.د) بنسبة 94,03 %. وتوزّعت بين الموارد الذاتيّة (17.968,246 م.د) وموارد الاقتراض الداخلي (1.352,707 م.د).

ويتضمّن الجدول التالي إنجازات سنة 2011 ومقارنتها بالتقديرات النّهائية وبإنجازات التصرّف السّابق :

بالدّينار

البيانات	التقديرات النّهائيّة	الإنجازات		فارق إنجازات 2011 مقارنة	
	2011	2010	2011	بالتقديرات النهائيّة 2011	بإنجازات 2010
العنوان الأوّل					
المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة	11.879.000.000	11.762.300.584	12.689.328.009	810.328.009	927.027.425
المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة	3.082.000.000	1.552.959.430	2.132.632.819	949.367.181-	579.673.389
جملة مداخيل العنوان الأوّل	**14. 961.000.000**	**13.315.260.014**	**14.821.960.828**	**139.039.172 -**	**1.506.700.814**
العنوان الثاني					
المداخيل غير الاعتياديّة	237.000.000	333.849.445	419.944.764	182.944.764	86.095.319
موارد الاقتراض	4.974.290.910	1.669.192.184	3.206.907.251	1.767.383.659 -	1.537.715.067
جملة مداخيل العنوان الثاني	**5.211.290.910**	**2.003.041.629**	**3.626.852.015**	**1584438.895 -**	**1.623.810.386**
صناديق الخزينة					
الحسابات الخاصّة في الخزينة	1.217.000.000	1.649.386.749	(1) 2.222.264.026	1.005.264.026	572.877.277
حسابات أموال المشاركة	188.419.590	(1) 442.713.767	(1) 504.075.998	315.656.409	61.362.231
جملة مداخيل صناديق الخزينة	**1.405.419.590**	**2.092.100.516**	**2.726.340.025**	**1.320.902.453**	**634.239.509**
المجموع العامّ	**21.577.710.500**	**17.410.402.159**	**21.175.152.867**	**402.557.633 -**	**3.764.750.708**

(1) باعتبار الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق.

وقد تواصل في سنة 2011 عدم تقديم جداول تلخيصيّة تتضمّن بالنسبة لكلّ فصل من موارد الميزانيّة بقايا الديون للاستخلاص في موفى السنة المنقضية والديون المثقّلة والاستخلاصات والمطروحات في السنة الجارية وبقايا الديون للاستخلاص في موفّى السنة.

أمّا من جهة النفقات، فقد بلغت الاعتمادات النهائية 21.577,711 م.د في سنة 2011 وذلك باعتبار التعديلات المتمثّلة في الترفيع في الاعتمادات ذات الصّبغة التقديريّة (59,291 م.د). وباعتبار الاعتمادات المفتوحة خلال السنة بحسابات أموال المشاركة والبالغة 188,420 م.د.

وبلغت النفقات المنجزة ما قيمته 20.574,492 م.د ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها 1.003,219 م.د. وتعلّقت هذه الاعتمادات أساسا بنفقات التنمية (500,941 م.د) ونفقات العنوان الأوّل في حدود 208,680 م.د.

د- نتائج تنفيذ الميزانية

يبيّن الجدول التالي نتائج تنفيذ الميزانية في سنة 2011:

م.د

البيانات	تقديرات قانون المالية الأصلي	تقديرات قانون المالية التكميلي	الانجازات
– المقابيض الذاتية الاعتيادية	14.346,800	14.961,000	14.821,961
– المقابيض الذاتية غير الاعتيادية	225,000	237,000	419,945
– مقابيض الحسابات الخاصة في الخزينة	848,200	1.217,000	2.222,264
– مقابيض حسابات أموال المشاركة	–	–	504,076
جملة الموارد الذاتيّة	**15.420,000**	**16.415,000**	**17.968,246**
- موارد الاقتراض	3.647,000	4.915,000	3.206,907
جملة الموارد	**19.067,000**	**21.330,000**	**21.175,153**
- نفقات التصرّف	10.619,800	12.518,000	12.353.655
- تسديد فوائد الدين العمومي	1.245,000	1.240,000	1.165.665
- نفقات التنمية	4.082,000	4.151.000	3.739,400
- تسديد أصل الدين العمومي	2.272,000	2.204,000	2.203,950
– نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة	848,200	1.217,000	959,880
– نفقات حسابات أموال المشاركة	–	–	151,942
جملة النفقات	**19.067,000**	**21.330,000**	**20.574,492**
الفارق بين النفقات والموارد	**–**	**–**	**600,661**
الفوائض المنقولة بعنوان صناديق الخزينة إلى تصرف سنة 2012	**–**	**–**	**– 1.614,518**
– الحسابات الخاصة في الخزينة	**–**	**–**	1.262,384
– حسابات أموال المشاركة	**–**	**–**	352,134
فائض المصاريف على المقابيض	**–**	**–**	**1.013,858**

* باعتبار الفوائض المنقولة من التصرف السابق.

1 - نتيجة السنة

تميزت سنة 2011 بارتفاع عجز الميزانية إلى ما نسبته 3,3 % من الناتج المحلّي الإجمالي مقابل 1,1 % في سنة 2010 و3 % في سنة 2009[1] (دون اعتبار مداخيل الهبات والتخصيص).

وتجدر الإشارة إلى أنّ النسبة المحتسبة في خصوص عجز ميزانية الدّولة لا تأخذ بعين الاعتبار تسبقات الخزينة التي تمّ إسنادها في سنة 2011 ولم يتمّ تسويتها وذلك بعنوان تغطية نفقات الميزانية.

وبلغ الفارق بين موارد ميزانية الدولة ونفقاتها استنادا إلى المعطيات المدرجة بالحساب العامّ للسنة المالية ما قيمته 600,661 م.د في سنة 2011 وبعد نقل فوائض صناديق الخزينة البالغة 1.614,518 م.د إلى السّنة الموالية، يرتفع فائض المصاريف على المقابيض إلى 1.013,858 م.د تمّت تغطيته باللجوء إلى متوفّرات الخزينة.

[1] تقرير وزارة المالية حول تنفيذ ميزانية الدّولة لسنة 2011.

ورغم تراجع فائض المصاريف على المقابيض في سنة 2011 تتراكم نتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال السنوات الأخيرة. ويذكر أنّ هذه النتيجة قد بلغت في سنة 2010 ما قيمته 1.486,133 م.د مقابل 1.008,045 م.د في سنة 2009 و693,009 م.د في سنة 2008.

ويتولّى أمين المال العامّ، تطبيقا لأحكام القانون الأساسي للميزانية، إدراج هذا الفائض ضمن حساب توقيفي وقتي بالباب المخصّص لعمليّات للتسوية أو للتحويل، وذلك في انتظار الإذن باقتطاعه من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة على إثر صدور قانون غلق الميزانية، علما بأنّ فائض المصاريف بعنوان سنتي 2009 و2010 بقي إلى غاية موفّى شهر ديسمبر 2013 مسجّلا بصفة وقتية ضمن الحساب التوقيفي وذلك في انتظار تطبيق أحكام قانون غلق الميزانية لسنة 2009 [2] وصدور قانون غلق الميزانية لسنة 2010.

2 -وضعية الحساب القارّ لتسبقات الخزينة

يتبيّن، بالرجوع إلى دفاتر أمين المال العامّ، أنّ الرصيد المدين للحساب القارّ لتسبقات الخزينة بلغ في 31 ديسمبر 2011 ما قيمته 5.729,277 م.د مقابل 5.096,514 م.د في سنة 2010 و4.147,534 م.د في سنة 2009. ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى اقتطاع مبالغ هامّة بعنوان نقل نتائج سنتي 2007 و2008 (1.759,604 م.د) مقابل موارد اقتصرت على 177,237 م.د.

وبـإدراج فوائض المصاريـف على مقـابيض الميزانية لسنوات 2009 (1.008,045 م.د) و2010 (1.486,133 م.د) و2011 (1.013,858 م.د) يرتفع الرصيد المدين الفعلي لهذا الحساب إلى 8.604,550 م.د.

ويعكس التطوّر المتواصل للرّصيد المدين للحساب القارّ لتسبقات الخزينة ارتفاعا في مستوى مخاطر السيولة وإعادة التمويل. كما ينمّ عن نقص في دقّة تقدير موارد ميزانيّة الدّولة ونفقاتها ممّا يؤدّي إلى عدم التوافق بين التقديرات والإنجازات ويجبر على تمويل العجز بواسطة متوفّرات الخزينة. وتؤكّد الدائرة على تفادي الإفراط في استعمال متوفّرات الخزينة كمورد قارّ لتمويل جانب من عمليات الميزانيّة.

وبالنظر إلى أنّ ضبط التقديرات بعنوان موارد الاقتراض يتمّ استنادا إلى توجهات تتعلّق بترشيد الإنفاق والتخفيض من التداين وكلفته فإنّ وزارة الماليّة دأبت ولسنوات عديدة على الإحجام عن تحقيق موارد الاقتراض بالحجم المرخّص فيه بقانون المالية وتبقي في المقابل على نفس مستوى الاعتمادات المفتوحة ممّا يؤدي بالضرورة إلى تجاوز المصاريف المنجزة للموارد المحقّقة وإلى تفاقم الرصيد المدين للحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

---

[2] القانون عدد 6 لسنة 2013 المؤرّخ في 15 جانفي 2013 يتعلّق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2009.

ويبرز الجدول التّالي تفاصيل تنفيذ الميزانية بعنوانيها الأوّل والثاني وباعتبار صناديق الخزينة وذلك بالنّسبة إلى المقابيض والمصاريف والنتائج المتعلّقة بتصرّف 2011 :

م.د

البيانات	التقديرات النهائية للمقابيض	المقابيض	التقديرات النهائية للمصاريف	النفقات	الفوائض	فواضل الاعتمادات
العنوان الأوّل	14.961,000	14.821,961	13.728,000	13.519,320	1.302,640	208,680
المداخيل الجبائيّة الاعتيادية	11.879,000	12.689,328	–	–	–	–
المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة	3.082,000	2.132,633	–	–	–	–
نفقات التصرّف	–	–	12.518,000	12.353,655	–	164,345
فوائد الدّين	–	–	1.210,000	1.165,665	–	44,335
الدّاخلي	–	–	575,000	575,000	–	–
الخارجي	–	–	635,000	590,665	–	44,335
العنوان الثاني	5.211,291	3.626,852	6.444,291	5.943,350	2.316,498 -	500,941
المداخيل غير الاعتياديّة	237,000	419,945	–	–	–	–
موارد الاقتراض	4.974,291	3.206,907	–	–	–	–
نفقات التنمية	–	–	4.240,341	3.739,300	–	500,941
– غير المرتبطة بموارد خارجية موظّفة	–	–	3.451,955	3.204,798	–	247,157 (1)
– المرتبطة بموارد خارجية موظّفة	–	–	788.386	534,602	–	253,784 (2)
نفقات تسديد أصل الدّين العمومي	–	–	2.203,950	2.203,950	–	-
الجملة الفرعية 1	20.172,291	18.448,812	20.172,291	19.462,670	1.013,858 -	709,621
الحسابات الخاصّة في الخزينة	1.217,000	2.222,264 (3)	1.217,000	959,880	1.262,384	257,120
الجملة الفرعية 2	21.389,291	20.671,077	21.389,291	20.422,550	249,526	966,741
حسابات أموال المشاركة	188,420	504,076 (3)	188,420	151,942	352,134	36,478
المجموع العامّ	21.577,711	21.175,153	21.577,711	20.574,492	601,660	1.003,219

(1) باعتبار اعتمادات الدّفع غير الموزّعة والبالغة 193,662 م.د. (2) باعتبار اعتمادات الدّفع غير الموزّعة والبالغة 133,614 م.د. (3) باعتبار الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق.

العنوان الأوّل: تحليل موارد ميزانيّة الدولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج

تتضمّن التحاليل المتعلّقة بموارد ميزانية الدولة لسنة 2011 العنوانين الأوّل والثاني وصناديق الخزينة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج وموارد الصّناديق الخاصّة المدرجة بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

القسم الأوّل – موارد ميزانية الدّولة

ضبط القانون عدد 58 لسنة 2010 المؤرّخ في 17 ديسمبر 2010 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2011 التقديرات الجمليّة لموارد ميزانيّة الدّولة بمبلغ 19.067 م.د مقابل 18.235 م.د بالنّسبة إلى سنة 2010. وتمّ الترفيع في هذه التقديرات بمقتضى المرسوم عدد 56 لسنة 2011 المؤرّخ في 25 جوان 2011 والمتعلّق بقانون الماليّة التكميلي لنفس السنة بما قدره 2.263 م.د لتبلغ 21.330 م.د. وتمّت الزيادة في تقديرات موارد القروض الخارجيّة الموظّفة بمبلغ 59,291 م.د وذلك بموجب قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 29 مارس 2013[1]. وباعتبار المقابيض المحصّلة بعنوان حسابات أموال المشاركة (188,420 م.د)، ارتفعت في سنة 2011 التقديرات النهائية لموارد الميزانيّة إلى 21.577,711 م.د مسجّلة مقارنة بالتصرّف السابق زيادة بمبلغ 2.992,239 م.د وبنسبة 16,10 %.

وتتّجه الإشارة إلى أنّ موارد حسابات أموال المشاركة، التي يتمّ إحداثها بمقتضى قرارات من وزير الماليّة ولا تضمّن بالتالي تقديرات بعنوانها بقانون الماليّة، شهدت تطوّرا هامّا حيث ارتفعت إلى 188 م.د في سنة 2011 مقابل 145 م.د في سنة 2010.

وبلغت الموارد المحصّلة في سنة 2011 ما قيمته 21.175,153 م.د. ولئن فاقت هذه الموارد التقديرات الأصليّة بما قدره 2.108,153 م.د، فقد سجّلت نقصا عن التقديرات النهائيّة بمبلغ 402,558 م.د غير أنّ نسبة إنجاز هذه التقديرات ارتفعت إلى 98,13 % مقابل 93,68 % في سنة 2010.

ويبرز الجدول التالي موارد ميزانية الدولة لسنة 2011 مقارنة بالتقديرات الأصليّة والنهائيّة:

(1) قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 29 مارس 2013 المتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2011.

بالدّينار

البنود	2011			فارق الإنجازات مقارنة	
	تقديرات قانون الماليّة الأصلي	التقديرات النّهائية	الإنجازات	بتقديرات قانون الماليّة الأصلي	بالتقديرات النّهائية
العنوان الأوّل	**14.346.800.000**	**14.961.000.000**	**14.821.960.828**	**475.160.828**	**139.039.172 -**
– المداخيل الجبائية الاعتيادية	12.574.900.000	11.879.000.000	12.689.328.009	114.428.009	810.328.009
– المداخيل غير الجبائية الاعتياديّة	1.771.900.000	3.082.000.000	2.132.632.819	360.732.819	949.367.181 -
العنوان الثاني	**3.872.000.000**	**5.211.290.910**	**3.626.852.015**	**245.147.985 -**	**1.584.438.895 -**
– المداخيل غير الاعتيادية	225.000.000	237.000.000	419.944.764	194.944.764	182.944.764
– موارد الاقتراض	3.647.000.000	[1]4.974.290.910	3.206.907.251	440.092.749 -	1.767.383.659 -
صناديق الخزينة [2]	**848.200.000**	**1.405.329.965**	**2.726.340.025**	**1.878.140.025**	**1.320.920.435**
– الحسابات الخاصّة في الخزينة	848.200.000	1.217.000.000	2.222.264.026	1.374.064.026	1.005.264.026
– حسابات أموال المشاركة	-	188.419.590	504.075.999	504.075.999	315.656.409
ميزانية الدّولة	**19.067.000.000**	**21.577.710.500**	**21.175.152.868**	**2.108.152.868**	**402.557.632 -**

[1] بدون اعتبار مبلغ 59,291 م.د بعنوان الترفيع في تقديرات موارد القروض الخارجيّة الموظّفة.

[2] باعتبار الفوائض المنقولة من التّصرف السّابق.

وتبيّن أنّ الموارد الجبائية التي يتمّ ضبط تقديراتها أساسا في ضوء النموّ الاقتصادي المنتظر وتطوّر كتلة الأجور وحجم الإيرادات تجاوزت التقديرات النهائيّة بما نسبته 6,82 % في حين سجّلت بقية الموارد المحصّلة نقصا عن نفس التقديرات بما نسبته 12,51 %.

وعلى غرار سنة 2010، يعزى النّقص المسجّل في تحقيق موارد الميزانية مقارنة بالتقديرات النهائية (- 402,558 م.د) إلى المفعول المزدوج لنقص في تعبئة كلّ من موارد الاقتراض (- 1.767,384 م.د) والمداخيل غير الجبائية الاعتيادية (- 949,367 م.د) من جهة وللزيادة المسجّلة في مستوى بقية البنود (+ 2.314,193 م.د) من جهة أخرى.

ومقارنة بالسنة السّابقة، شهدت موارد الميزانيّة المحصّلة في سنة 2011 ارتفاعا قياسيا حيث كانت الزيادة بمبلغ 3.764,751 م.د وبنسبة 21,62 % مقابل 694,845 م.د و4,16 % في سنة 2010. ونتج هذا النموّ عن تطوّر موارد الاقتراض (+ 1.537,715 م.د) والموارد الجبائيّة (+ 1.265,866 م.د) والموارد غير الجبائية (+ 961,170 م.د).

ويبرز الجدول الموالي الموارد المحصّلة في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010:

بالدّينار

البنود	الموارد		التغيّرات 2010/2011	
	2010	2011	القيمة	النسبة (%)
– المداخيل الجبائية الاعتياديّة	11.762.300.584	12.689.328.009	927.027.425	7,88
– المداخيل الجبائية الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة	765.105.421	1.103.944.062	338.838.641	44,29
جملة الموارد الجبائية (الضغط الجبائي)	**12.527.406.005 (% 19,75)**	**13.793.272.071 (% 21,10)** [1]	**1.265.866.066**	**10,10**
– المداخيل غير الجبائية الاعتيادية	1.552.959.431	2.132.632.819	579.673.388	37,33
– المداخيل غير الاعتيادية	333.849.445	419.944.764	86.095.319	25,79
– المداخيل غير الجبائية الموظفة للحسابات الخاصّة في الخزينة	884.281.327	1.118.319.964	234.038.637	26,47
– موارد حسابات أموال المشاركة	442.713.767	504.075.999	61.362.232	13,86
جملة الموارد غير الجبائية	**3.213.803.970**	**4.174.973.546**	**961.169.576**	**29,91**
الموارد الذاتية	**15.741.209.975**	**17.968.245.617**	**2.227.035.642**	**14,15**
موارد الاقتراض	**1.669.192.184**	**3.206.907.251**	**1.537.715.067**	**92,12**
جملة موارد ميزانية الدّولة	**17.410.402.159**	**21.175.152.868**	**3.764.750.709**	**21,62**

(1) تمّ احتساب نسبة الضّغط الجبائي باعتماد مبلغ النّاتج المحلّي لسنة2011 والمقدّر بمبلغ 65.369,9 م.د وفق الميزان الاقتصادي لسنة 2013.

تواصل في سنة 2011 ارتفاع نسق نموّ الموارد الذاتيّة للميزانيّة والبالغة 17.968,246 م.د إلى 14,15 % مقابل7,47 % في السنة السّابقة و2,05 % في سنة 2009. ونتج هذا الارتفاع عن تطوّر كلّ من الموارد غير الجبائية بنسبة 29,91 % والموارد الجبائية بنسبة 10,10 % (مقابل على التوالي 6,69 % و7,67 % في سنة 2010).

أمّا بخصوص موارد الاقتراض، فقد سجّلت سنة 2011 تطوّر هذه الموارد بقيمة 1.537,715 م.د وبنسبة 92,12 % مقابل تراجع في السنة السّابقة بمبلغ 398,883 م.د وبنسبة 19,29 %.

وساهمت الموارد الوطنية والبالغة 19.320,953 م.د في تغطية نفقات الميزانية (20.547,492 م.د) بنسبة 94,03 %. وتوزّعت بين الموارد الذاتيّة (17.968,246 م.د) وموارد الاقتراض الداخلي (1.352,707 م.د).

وتتعيّن الإشارة إلى تواصل ارتباط نسق تطوّر الموارد الذاتيّة بصفة أساسيّة بنسق نموّ الموارد الجبائيّة. وأدّى تفوّق نسق نموّ الموارد الجبائيّة (10,10 %) بصفة ملحوظة عن نسق نموّ الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار القارّة (- 2 %[1]) إلى ارتفاع الضغط الجبائي إلى نسبة 21,10 % في سنة 2011 مقابل 19,75 % في سنة 2010.

وخلافا لأحكام القانون الأساسي للميزانية تضمّن مشروع قانون غلق الميزانية لسنة 2011 على غرار السنوات السّابقة تخصيص موارد جبائيّة لفائدة عدد من حسابات أموال المشاركة يذكر منها حساب المصاريف الخصوصيّة للإدارة العامّة للديوانة الذي انتفع بموارد جبائية بعنوان الأتاوة على الخدمات الديوانيّة وحساب اقتناء التجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي.

---

[1] الميزان الاقتصادي لسنة 2013.

ولئن تعهّدت وزارة الماليّة بتسوية وضعية الحسابين المعنيين فقد تمّ عقد جلسات عمل في ما يتعلّق بحساب المصاريف الخصوصيّة للإدارة العامّة للديوانة دون أن يتوفّر للدائرة ما يفيد اتخاذ اجراءات لتسوية وضعية هذا الحساب في ما يتعلّق بالموارد الجبائية. كما لم يتمّ إلى غاية موفى شهر ديسمبر 2013 توفير ما يفيد تسوية وضعية حساب اقتناء التجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي.

I- موارد العنوان الأوّل

بلغت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2011 بعنوان موارد العنوان الأوّل 14.346,800 م.د. وارتفعت بموجب قانون الماليّة التكميلي إلى 14.961,000 م.د. وتمّ تحصيلها في حدود 14.821,961 م.د أي بنقص عن التقديرات النهائية بمبلغ 139,039 م.د نتج عن المفعول المزدوج للنقص الحاصل في تحقيق المداخيل غير الجبائيّة الاعتيادية (- 949,367 م.د) ولتفوّق مقابيض المداخيل الجبائية الاعتيادية على التقديرات النهائية (+ 810,328 م.د).

ويبرز الجدول التّالي مقابيض العنوان الأوّل في سنة 2011 مقارنة بتقديرات السنة وبمقابيض سنة 2010:

بالدّينار

البنود	التّقديرات النهائيّة	الإنجازات		الفارق بين الإنجازات	التغيّرات 2010/2011	
	2011	2010	2011	والتّقديرات	القيمة	النسبة (%)
الأداءات المباشرة الاعتيادية	5.462.000.000	5.032.664.128	5.914.379.424	452.379.424	881.715.296	17,52
الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية	6.417.000.000	6.729.636.456	6.774.948.585	357.948.585	45.312.129	0,67
المداخيل الجبائيّة الاعتيادية	**11.879.000.000**	**11.762.300.584**	**12.689.328.009**	**810.328.009**	**927.027.425**	**7,88**
المداخيل الماليّة الاعتيادية	2.560.000.000	1.071.740.786	1.693.497.805	- 866.502.195	621.757.019	58,01
مداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية	522.000.000	481.218.644	439.135.014	- 82.864.986	- 42.083.630	- 8,75
المداخيل غير الجبائيّة الاعتيادية	**3.082.000.000**	**1.552.959.430**	**2.132.632.819**	**– 949.367.181**	**579.673.389**	**37,33**
جملة موارد العنوان الأوّل	**14.961.000.000**	**13.315.260.014**	**14.821.960.828**	**– 139.039.172**	**1.506.700.814**	**11,32**

تواصل في سنة 2011 ارتفاع نسق نموّ موارد العنوان الأوّل حيث سجّلت زيادة بقيمة 1.506,701 م.د وبنسبة 11,32 % مقابل 751,161 م.د و5,98 % في التصرّف السّابق و63,904 م.د و0,51 % في سنة 2009. وشمل هذا التطوّر كلّ من المداخيل الجبائيّة الاعتيادية (+ 7,88 %) والمداخيل غير الجبائيّة الاعتيادية (+ 37,33 %). ونتج عن النموّ المتفاوت لمحاصيل هذين الجزئين تراجع حصّة المداخيل الجبائية الاعتياديّة ضمن موارد العنوان الأوّل إلى 85,61 % مقابل 88,34 % في سنة 2010.

وعلى صعيد آخر، ارتفعت بقايا الإيرادات غير المستخلصة دون اعتبار الخطايا والعقوبات الصّادرة في المادّة الديوانيّة في سنة 2011 إلى ما قيمته 4.245 م.د مقابل 4.315 م.د في سنة 2010. وباعتبار الموارد المحصّلة في سنة 2011 (213 م.د) بلغت نسبة استخلاص الدّيون المثقّلة 5,02 % مقابل 9,37 % في التصرّف السّابق.

أوّلا – المداخيل الجبائية الاعتيادية

بلغت تقديرات قانون المالية لسنة 2011 بعنوان المداخيل الجبائيّة الاعتيادية 12.574,900 م.د غير أنه تمّ التخفيض فيها بمقتضى قانون المالية التكميلي لتضبط نهائيا في حدود 11.879,000 م.د. وارتفعت الموارد المحصّلة إلى 12.689,328 م.د متجاوزة بذلك التقديرات بمبلغ 810,328 م.د ومحاصيل السنة السّابقة بقيمة 927,027 م.د.

وتأتّى تطوّر المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة (7,88 %) في سنة 2011 أساسا من الزيادة الحاصلة في مقابيض الأداءات المباشرة الاعتيادية (17,52 %) ممّا نتج عنه تواصل تدعّم حصّة هذا الصنف ضمن المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة حيث مثّلت نسبة 46,61 % مقابل 42,79 % في سنة 2010.

وعلى غرار السنوات السّابقة، تمّ تحصيل موارد الميزانية أساسا في شكل استخلاصات فورية بحيث اقتصرت الاستخلاصات في سنة 2011 بعنوان الديون المثقّلة على مبلغ 213 م.د وذلك رغم أهمّية المبالغ المثقّلة بعنوان الميزانية وذلك كما يتبيّن من الجدول التالي:

م.د

البند	تثقيلات **2011**
المداخيل الجبائية	**229,5**
– الخصم من المورد	70,1
– التسبقات على الضريبة	40,5
– التسوية	30,1
– الأداء على القيمة المضافة	59,7
– باقي البنود	29,1

وتعلّقت هذه التثقيلات بما عدده 1.756 ملفا تمّ إنهاؤها بالصلح أو تمّ البتّ فيها من قبل المحاكم الابتدائية بمبلغ جملي قدره 147,32 م.د.

أ – الأداءات المباشرة الاعتيادية

ضبطت التقديرات النهائية بعنوان الأداءات المباشرة الاعتيادية في سنة 2011 بمبلغ 5.462 م.د. وارتفعت الموارد المحصّلة إلى 5.914,379 م.د متجاوزة التقديرات النهائية بقيمة 452,379 م.د ومحاصيل التصرّف السّابق بمبلغ 881,715 م.د وبنسبة 17,52 % مقابل 387,168 م.د و8,33 %.

ويعزى ارتفاع نسق نموّ مداخيل الأداءات المباشرة الاعتياديّة في سنة 2011 أساسا إلى تطوّر المداخيل بعنوان الضريبة على الشركات بقيمة 614,895 م.د مقابل 161,670 م.د في السنة السّابقة.

وأدّى تصاعد نسق نموّ الضريبة على الشركات في سنة 2011 (25,30 % مقابل 7,13 % في التصرّف السّابق) إلى استئثارها بالنصيب الأوفر من مداخيل الأداءات المباشرة الاعتياديّة حيث تدعّمت حصّتها لتبلغ 51,49 % مقابل 48,29 %. وساعد على ذلك تطوّر محاصيل الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين بنسق أدنى 10,25 %.

ويبرز الجدول التالي هيكلة المداخيل بعنوان الأداءات المباشرة الاعتيادية وتطوّرها في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 :

بالدّينار

البنود	إنجازات **2010**		إنجازات **2011**		التغيّرات **2010/2011**	
	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيّين	2.602.472.679	51,71	2.869.293.177	48,51	266.820.498	10,25
الضريبة على الشّركات	2.430.191.449	48,29	3.045.086.247	51,49	614.894.798	25,30
جملة الأداءات المباشرة الاعتيادية	**5.032.664.128**	**100,00**	**5.914.379.424**	**100,00**	**881.715.296**	**17,52**

ومن حيث طريقة تحقيق الموارد، فقد ساهمت كلّ البنود في نموّ مداخيل الأداءات المباشرة الاعتيادية حيث ارتفع مردود الخصم من المورد والتسوية والتسبقات بما قيمته على التـــوالي 345,348 م.د و288,640 م.د و247,727 م.د.

ولئن كان للخصم من المورد المساهمة الأكبر في الزيادة في مداخيل الأداءات المباشرة الاعتيادية في سنة 2011، فإنّ حصّته ضمن هذا الصنف تراجعت إلى 59,08 % مقابل 62,56 % في التصرّف السّابق. وفي مقابل ذلك تدعّمت حصّة كلّ من المداخيل بعنوان المبالغ المدفوعة على الحساب والتسوية على التوالي من 14,25 % و23,19 % في سنة 2010 إلى 16,31 % و24,61 % في سنة 2011. ويردّ ذلك إلى التفاوت الحاصل في نسق نموّ محاصيل هذه البنود. ففي ما ارتفع مردود الخصم من المورد بنسبة 10,97 %، تطوّرت كلّ من المداخيل بعنوان المبالغ المدفوعة على الحساب والتسوية بنسبة بلغت على التوالي 34,54 % و24,74 %.

ويبين الجدول الموالي تطور مداخيل الأداءات المباشرة الاعتيادية في سنة 2011 ومقارنتها بسنة 2010:

بالدّينار

البنود	إنجازات 2010		إنجازات 2011		التغيّرات 2010/2011	
	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
التسبقات: الخصم من المورد	3.148.695.849	62,56	3.494.043.678	59,08	345.347.829	10,97
التسبقات: المبالغ المدفوعة على الحساب	717.131.650	14,25	964.859.259	16,31	247.727.609	34,54
التسوية	1.166.836.629	23,19	1.455.476.487	24,61	288.639.858	24,74
جملة الأداءات المباشرة الاعتياديّة	**5.032.664.128**	**100,00**	**5.914.379.424**	**100,00**	**881.715.296**	**17,52**

1- التسبقات : الخصم من المورد

ارتفعت التقديرات النّهائية لسنة 2011 بعنوان مردود الخصم من المورد إلى 3.393 م.د. وبلغت الإنجازات 3.494,044 م.د مفرزة بذلك زيـادة عن التقديرات بقيمة 101,044 م.د وعن إنجازات السّنة السّـابقة بمبلغ 345,348 م.د وبنسبة 10,97 %.

وترتّبت الزيادة الحاصلة في سنة 2011 عن المفعول المزدوج لتطوّر مردود الخصم من المورد بعنوان بعض البنود أهمّها المرتّبات والأجور (+ 320,283 م.د) نتيجة لصرف الزّيادة في الأجور في الوظيفة العمومية والمؤسّسات والمنشآت العمومية والقطاع الخاص المقرّرة بالاتّفاق الموقّع بين الأطراف الاجتماعيين في نهاية شهر جويلية 2011 علما بأنّ صافي إحداثات مواطن الشغل كان سلبيا[1] وكذلك فوائد الإيداعات بحسابات الادّخار لدى البنوك (+22,143 م.د) ومداخيل الأموال المنقولة (+ 17,892 م.د) والتسبقات عـن الموادّ المستهلكة المورّدة (+ 13,946 م.د) من جهة، ولتراجع محاصيل بنود أخرى خاصة منها التسبقات على الصفقات العمومية (- 16,018 م.د) والمكافآت والعمولات والوساطة والأجور الظرفية والأكرية (- 7,185 م.د) من جهة أخرى.

هذا وتبيّن من هيكلة المداخيل بعنوان الخصم من المورد أهمّية الاستخلاصات بعنوان المرتّبات والأجور التي توزّعت في سنة 2011 كما يلي:

م.د

البند	المبلغ
المرتبات والأجور	1.607,126
المرتبات والأجور (الوظيفة العمومية)	681,912
المرتبات والأجور (الجماعات المحلية ومؤسسات إدارية)	36,762
الجملة	**2.325,800**
الحصّة من مجمل الخصم من المورد (%)	66,56

[1] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2011.

2- التسبقات : المبالغ المدفوعة على الحساب

ضبطت التقديرات النهائية لسنة 2011 بعنوان المبالغ المدفوعة على الحساب بقيمة 765 م.د. وتمّ تحصيلها إلى غاية 964,859 م.د مسجلة بذلك نموّا قدره 247,728 م.د ونسبته 34,54 % مقابل تراجع بمبلغ 36,043 م.د وبنسبة 4,79 % في السنة السّابقة. ويفسّر هذا التطوّر بارتفاع حجم التسبقات المدفوعة من قبل الشركات غير البترولية (+ 296 م.د) من ناحية وبتراجع البنود الأخرى خاصة منها التسبقات المدفوعة من قبل الشركات البترولية (39,782 م.د) من ناحية أخرى.

3- التّسويــة

شهدت الموارد المحصّلة في سنة 2011 بعنوان التسوية (1.455,476 م.د) زيادة عن التقديرات النهائية (1.304 م.د) بقيمة 151,476 م.د. ومقارنة بسنة 2010 (1.166,837 م.د)، واصلت هذه الموارد في ارتفاعها حيث تطوّرت بمبلغ 288,640 م.د وبنسبة 24,74 % مقابل 155,251 م.د ونسبة 15,35 % في التصرّف السّابق. ويعزى هذا النموّ إلى المفعول المزدوج للزيادة في دفوعات الشركات البترولية والشركات غير البترولية على التوالي بقيمة 626,862 م.د و420,743 م.د من ناحية ولتراجع بقيّة البنود وخاصة عدم تحقيق مداخيل ببند تصاريح الإعفاء على عمليات الصرف (- 724,367 م.د) من ناحية أخرى.

ب- الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية

ضبطت التقديرات النهائية بعنوان الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية في سنة 2011 بما قيمته 6.417 م.د وتجاوزتها الإنجازات (6.774,949 م.د) بمبلغ 357,949 م.د. ومقارنة بالسنة السّابقة، شهدت هذه الأداءات استقرارا نسبيا في سنة 2011 حيث كانت الزيادة بقيمة 45,312 م.د وبنسبة 0,67 % مقابل على التوالي 376,870 م.د و5,93 %. ويبرز الجدول التالي تطوّر الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية وهيكلتها في سنتي 2010 و2011 :

بالدّينار

البنود	2010		2011		التغيّرات 2010/2011	
	القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة %	القيمة	النسبة %
المعاليم الديوانيّة	563.867.777	8,38	561.244.368	8,28	- 2.623.409	- 0,47
الأداء على القيمة المضافة	3.749.833.506	55,72	3.848.402.008	56,80	98.568.502	2,63
المعلوم على الاستهلاك	1.563.262.192	23,23	1.468.661.004	21,68	- 94.601.188	- 6,05
المعاليم على العقود والمعاملات (التسجيل)	484.965.061	7,21	601.503.602	8,88	116.538.541	24,03
المعاليم على النقل ومنتوجات أخرى	209.294.529	3,11	199.815.972	2,95	- 9.478.557	- 4,53
المعاليم "الأخرى"	158.413.391	2,35	95.321.631	1,41	- 63.091.760	- 39,83
الجملة	**6.729.636.456**	**100,00**	**6.774.948.585**	**100,00**	**45.312.129**	**0,67**

يتبيّن من الجدول أنّ نموّ الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية في سنة 2011 نتج عن المفعول المزدوج لارتفـــاع الموارد بعنوان المعاليـم على العقود والمعامـــلات (+116,539 م.د) والأداء على القيمة المضـــافة (+98,569 م.د) ولتراجع محاصيل باقي البنود خاصّة منها المعلوم على الاستهلاك (- 94,601 م.د) والمعاليم الأخرى (- 63,092 م.د). وبالنظر إلى هيكلة الأداءات غير المباشرة الاعتياديّة، أسفرت هذه التطورات عن ارتفاع حصّة كلّ من الأداء على القيمة المضافة والمعاليم على العقود والمعاملات على التوالي إلى 56,80 % و8,88 % في سنة 2011 مقابل 55,72 % و7,21 % في سنة 2010 وانخفاض حصّة المعلوم على الاستهلاك والمعاليم على النقل على التوالي من 23,23 % و3,11 % في سنة 2010 إلى 21,68 % و2,95 % في سنة 2011.

وباعتبار الأداءات والمعاليم الموظّفة للحسابات الخاصّة في الخزينة والبالغة 1.103,944 م.د في سنة 2011 ارتفعت المداخيل بعنوان الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية إلى 7.878,893 م.د مقابل 7.494,741 م.د في التصرّف السّابق أي بزيادة بمبلغ 384,152 م.د وبنسبة 5,13 % مقابل على التوالي 505,152 م.د و7,23 % في سنة 2010.

وتتّجه الملاحظة أنّ المبالغ المدرجة بميزانية الدّولة لا تأخذ بعين الاعتبار المبالغ التي تمّ إرجاعها بعنوان فائض الأداء على القيمة المضافة علما بأنّ مصالح المراقبة الجبائية أذنت بإرجاع مبلغ جملي قدره 488,9 م.د. وقد تولّى قبّاض المالية إرجاع فوائض الأداء أو المبالغ الزائدة في حدود 381,4 م.د منها 268,3 م.د بعنوان الأداء على القيمة المضافة أي بنسبة 70,3%.

1- المعاليم الديوانيّة

ارتفعت محاصيل سنة 2011 بعنوان المعاليم الدّيوانيّة إلى 561,244 م.د. ولئن تجاوزت التقديرات النهائية بما قدره 1,244 م.د فإنّها بقيت دون إنجازات السنة السابقة بما قيمته 2,623 م.د ونسبته 0,47 % مقابل نموّ بمبلغ 43,663 م.د وبنسبة 8,39 % في التصرّف السّابق. ويعود هذا التراجع إلى تقلّص أتاوة الخدمات الديوانية عند التوريد (- 4,190 م.د) حدّ منه نموّ كلّ من المعاليم الديوانية عند التوريد (+ 0,681 م.د) وأتاوة الخدمات الديوانية عند التصدير (+ 0,886 م.د). ويبرز الجدول التالي تطوّر المعاليم الدّيوانيّة بين سنتي 2010 و2011:

بالدّينار

البنود	2010	2011	التغيّرات 2010/2011	
			القيمة	النسبة (%)
المعاليم الديوانية عند التوريد	455.060.597	455.741.653	681.056	0,15
أتاوة الخدمات الديوانية عند التوريد	96.274.894	92.084.772	- 4.190.122	- 4,35
أتاوة الخدمات الديوانية عند التصدير	12.532.286	13.417.943	885.657	7,07
جملة المعاليم الديوانيّة	**563.867.777**	**561.244.368**	**- 2.623.409**	**-0,47**

2– الأداء على القيمة المضافة

ضبطت التقديرات الأوّلية لسنة 2011 بعنوان الأداء على القيمة المضافة بمبلغ 3.825 م.د ثمّ تمّ التخفيض فيها بموجب قانون المالية التكميلي إلى 3.533 م.د. وبلغت الإنجازات 3.848,402 م.د متجاوزة التقديرات النهائيّة بمبلغ 315,402 م.د. وساهم في هذه الزيادة كلّ من الأداء بالنّظام الداخلي (+ 90,287 م.د) والأداء بنظام التوريد (+ 225,115 م.د). ولئن تواصل في سنة 2011 نموّ مردود الأداء على القيمة المضافة، فإنّ ذلك كان بنسق أقلّ حيث ارتفع بمبلغ 98,569 م.د وبنسبة 2,63 % مقابل على التوالي 350,149 م.د و10,30 % في التصرّف السّابق.

وترتّب تطوّر الأداء على القيمة المضافة في سنة 2011 عن المفعول المزدوج للزيادة في محاصيل الأداء بالنظام الداخلي (+ 165,328 م.د) ولتدنّي مردود الأداء بنظام التوريد (- 66,760 م.د). ولئن حافظ الأداء بنظام التوريد على تقدّمه ضمن هيكلة الأداء على القيمة المضافة فقد شهد تراجع حصّته إلى 50,76 % مقابل 53,87 % في سنة 2010.

ويبرز الجدول التالي هيكلة الأداء على القيمة المضافة في سنتي 2010 و2011:

بالدّينار

البنود	2010		2011		التغيّرات 2010/2011	
	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
الأداء على القيمة المضافة : نظام داخلي	1.729.786.385	46,13	1.895.114.683	49,24	165.328.298	9,56
الأداء على القيمة المضافة : نظام التوريد	2.020.047.121	53,87	1.953.287.325	50,76	- 66.759.796	- 3,30
الجملة	**3.749.833.506**	**100,00**	**3.848.402.008**	**100,00**	**98.568.502**	**2,63**

– النظام الداخلي

ارتفعت التقديرات النهائية بعنوان الأداء على القيمة المضافة بالنظام الداخلي إلى 1.670 م.د. وتمّ إنجازها إلى غاية 1.895,115 م.د أي بزيادة بمبلغ 225,115 م.د. وشهدت هذه المداخيل في سنة 2011 تطوّر نسق نموّها حيث ارتفعت بمبلغ 165,328 م.د وبنسبة 9,56 % مقابل 15,440 م.د و0,90 % في سنة 2010.

وتأتّى هذا التطوّر من الزيادة في محاصيل عديد البنود أهمّها الأداء على القيمة المضافة لنشاطات أخرى (+ 188,144 م.د) والأداء على القيمة المضافة للشركة الوطنيّة للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه (+ 28,452 م.د) حدّ منها تقلّص مردود بنـود أخرى خاصة التسبقة بنسبة 50 % على الصفقات العمومية (– 32,727 م.د) والأداء على القيمة المضافة لشركة اتصالات تونس (– 11,575 م.د).

– نظام التوريد

ضبطت تقديرات الأداء على القيمة المضافة بنظام التوريد بعنوان سنة 2011 نهائيا في حدود 1.863 م.د وتجاوزتها الإنجازات (1.953,287 م.د) بما قدره 90,287 م.د. وخلافا للتصرّف السّابق، تراجعت المداخيل الحاصلة في سنة 2011 بقيمة 66,760 م.د وبنسبة 3,30 % مقابل تطوّر بمبلغ 334,709 م.د وبنسبة 19,86 %.

ويعزى هذا التراجع إلى تدنّي محاصيل الأداء أساسا بعنوان توريد السيارات (- 57,925 م.د) وكذلك بعنوان توريد مواد أخرى (- 6,912 م.د).

3– المعلوم على الاستهلاك

تواصل في سنة 2011 تراجع حجم الموارد المحصلة بعنوان المعلوم على الاستهلاك حيث بلغت 1.468,661 م.د مقابل 1.563,262 م.د في سنة 2010 أي بانخفاض قيمته 94,601 م.د ونسبته 6,05 % مقابل 32,993 م.د و2,07 %. وباستثناء بند المعلوم على الاستهلاك على التبغ والوقيد الذي سجّل ارتفاعا بمبلغ 13,475 م.د، فإن باقي البنود شهدت تقلصا في مداخيلها وخاصّة منها معلوم الاستهلاك على السيّارات (- 74,760 م.د) ومعلوم الاستهلاك على منتوجات مختلفة (- 15,279 م.د) ومعلوم الاستهلاك على المشروبات الكحولية (- 9,479 م.د). ويبرز الجدول التالي تطوّر معلوم الاستهلاك خلال سنتي 2010 و2011:

بالدّينار

البنود	2010	2011	التغيّرات 2010/2011	
			القيمة	النسبة %
المعلوم على الاستهلاك على البنزين والزيوت	268.350.610	266.412.125	- 1.938.485	- 0,72
المعلوم على الاستهلاك على التبغ والوقيد	293.032.032	306.506.907	13.474.875	4,60
الزيادة الخصوصية على التبغ والوقيد	418.190.147	411.570.599	- 6.619.548	- 1,58
معلوم الاستهلاك على المشروبات الكحولية	169.461.358	159.982.256	- 9.479.102	- 5,59
معلوم الاستهلاك على السيّارات	242.123.035	167.362.814	- 74.760.221	- 30,88
معلوم الاستهلاك على منتوجات مختلفة	172.105.010	156.826.303	- 15.278.707	- 8,88
الجملة	**1.563.262.192**	**1.468.661.004**	**- 94.601.188**	**- 6,05**

4– المعاليم غير المباشرة الاعتيادية الأخرى

تعلّقت هذه المعاليم ببنود "المعاليم على العقود والمعاملات (التسجيل)" و"المعاليم على النقل ومنتوجات أخرى" و"معاليم أخرى".

ففي خصوص المعاليم على العقود والمعاملات، تجاوزت المداخيل المحقّقة في سنة 2011 التقديرات بمبلغ 117,504 م.د لتبلغ 601,504 م.د مسجّلة نموّا بقيمة 116,539 م.د وبنسبة 24,03 % مقابل تراجع إنجازات السنة السّابقة بقيمة 1,917 م.د وبنسبة 0,39 %. ونتجت هذه الزيادة عن المفعول المزدوج لارتفاع إنجازات بعض البنود أهمّها معاليم الطابع الجبائي (+ 81,728 م.د) والمعاليم على الانتقالات (+ 47,419 م.د) والمعلوم الوحيد على التأمينات (+ 10,616 م.د) من جهة ولانخفاض مقابيض بنود أخرى خاصّة منها معلوم التسجيل على العقود القضائية (- 9,443 م.د) والمعاليم الأخرى على التسجيل (- 9,350 م.د).

وفي ما تعلّق بالمعاليم على النقل ومنتوجات أخرى، فقد تراجع حجم استخلاصاتها في سنة 2011 بما قيمته 9,479 م.د ونسبته 4,53 % لتبلغ 199,816 م.د. وترتّب هذا التراجع أساسا عن تقلص الموارد بعنوان المعلوم التعويضي على النقل (- 3,404 م.د).

أمّا في خصوص المعاليم "الأخرى"، فقد بلغت في سنة 2011 التقديرات النهائية بعنوانها 135 م.د تمّ تحقيقها إلى غاية 95,322 م.د أي بنقص قدره 39,678 م.د. وخلافا للتصرّف السّابق حيث سجّلت تحسّنا بنسبة 0,82 %، فقد تراجعت في سنة 2011 هذه المعاليم بمبلغ 63,092 م.د وبنسبة 39,83 %. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى تقلّص مقابيض بند خطايا وعقوبات صادرة في المادّة الجبائية (- 24,630 م.د) وخطايا التأخير على المستحقات الجبائية (- 17,288 م.د) وما يحجز من الجزء الراجع لباعة المنتوجات المختصة بها الدولة والخطايا التأديبية المسلّطة على الباعة (- 13,473 م.د) والمعاليم القنصلية (- 6,362 م.د) التي اقتصرت مداخيلها في هذه السنة على مبلغ 19 د.

ثانيا– المداخيل غير الجبائية الاعتيادية

بلغت تقديرات قانون المالية لسنة 2011 بعنوان المداخيل غير الجبائيّة الاعتيادية 1.771,900 م.د ثمّ تمّ الترفيع فيها بموجب قانون المالية التكميلي إلى 3.082 م.د. ولئن كانت الإنجازات (2.132,633 م.د) دون التقديرات بما قيمته 949,367 م.د فقد تجاوزت الموارد المحصّلة في التصرّف السّابق (1.552,960 م.د) بمبلغ 579,673 م.د وبنسبة 37,33 %. وترتّبت هذه الزيادة عن ارتفاع المداخيل المالية الاعتيادية بقيمة 621,757 م.د حدّ منه تراجع المقابيض بعنوان أملاك الدولة الاعتيادية بمقدار 42,084 م.د.

أ – المداخيل الماليّة الاعتيادية

بلغت في سنة 2011، التقديرات النهائية بعنوان المداخيل الماليّة الاعتيادية 2.560 م.د أنجزت إلى غاية 1.693,498 م.د. ومقارنة بالتصرّف السّابق شهدت هذه الموارد ارتفاعا في سنة 2011 بمبلغ 621,757 م.د وبنسبة 58,01 % مقابل تراجع بقيمة 17,123 م.د وبنسبة 1,57 %. وعادت نتيجة لذلك حصّة المداخيل الماليّة الاعتيادية ضمن المداخيل غير الجبائيّة الاعتيادية إلى الارتفاع لتبلغ 79,37 % في سنة 2011 مقابل 69,01 % في سنة 2010.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر المداخيل الماليّة الاعتيادية خلال سنتي 2010 و2011:

بالدّينار

البنود	المداخيل		التغيّرات 2010/2011	
	2010	2011	القيمة	النّسبة (%)
تحويلات المنشآت العمومية ومرابيح الخزينة	812.722.270	1.595.572.353	782.850.083	96,32
الخطايا والعقوبات الماليّة	102.034.724	46.917.030	- 55.117.694	- 54,02
استخلاص فوائد القروض	35.603.049	27.370.786	- 8.232.263	- 23,12
دفوعات ومساهمات صناديق الضمان الاجتماعي	87.500.000	2.500.000	- 85.000.000	- 97,14
مداخيل مختلفة	33.880.742	21.137.636	- 12.743.106	- 37,61
جملة المداخيل المالية الاعتيادية	**1.071.740.785**	**1.693.497.805**	**621.757.020**	**58,01**

يتبيّن من الجدول السّابق أنّ نموّ المداخيل الماليّة الاعتيادية في سنة 2011 نتج عن ارتفاع المحاصيل بعنوان تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة بمبلغ 782,850 م.د حدّ منه تراجع مداخيل بقية البنود خاصّة منها دفوعات ومساهمات صناديق الضمان الاجتماعي (- 85 م.د) والخطايا والعقوبات المالية (- 55,118 م.د).

ويجدر التذكير أنّ مساهمات صناديق الضمان الاجتماعي تتمثّل في المبالغ التي يتعيّن على صندوق الضمان الاجتماعي دفعها لميزانية الدولة مقابل تداوي منخرطيه بالمؤسّسات الصحيّة. كما تتضمّن مساهمات الصناديق الاجتماعية للعائلات المعوزة وجمع المساهمات الإضافية.

ويبرز الجدول التالي توزيع تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة في سنتي 2010 و2011:

بالدّينار

البنود	السنة		التغيّرات 2010/2011	
	2010	2011	القيمة	النسبة %
حصّة الميزانية من أرباح البنك المركزي التّونسي	-	874.000.000	874.000.000	-
فوائض المؤسسات العمومية غير البترولية	412.161.036	92.804.815	- 319.356.221	- 77,48
أرباح الشركات غير البترولية	371.722.299	558.292.663	186.570.364	50,19
أرباح الشركات البترولية	12.091.295	41.734.564	29.643.269	245,16
المرابيح الأخرى للخزينة	16.747.640	28.740.311	11.992.671	71,61
الجملة	**812.722.270**	**1.595.572.353**	**782.850.083**	**96,32**

وترتّب ارتفاع موارد الميزانيّة بعنوان مداخيل تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة في سنة 2011 أساسا عن إدراج مداخيل بقيمة 874 م.د تمثّل المناب الراجع للدولة من أرباح البنك المركزي التونسي لسنوات 2008 و2009 و2010. كما ترتّب عن الزيادة في المحاصيل بعنوان أرباح الشركات غير البترولية (+ 186,570 م.د) وأرباح الشركات البترولية (+ 29,643 م.د) والمرابيح الأخرى للخزينة (+ 11,993 م.د) حدّ منه تراجع المقابيض بعنوان فوائض المؤسّسات العمومية غير البترولية (- 319,356 م.د).

ب – مداخيل أملاك الدولة الاعتيادية

بعد أن ضبط قانون المالية التقديرات بعنوان مداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية لسنة 2011 بمبلغ 487,900 م.د، ارتفعت التقديرات النهائية إلى 522 م.د. وبلغت المحاصيل 439,135 م.د مسجّلة مقارنة بالتصرّف السّابق تراجعا بما قدره 42,084 م.د ونسبته 8,75 % وذلك كما يتبيّن من الجدول التالي :

بالدّينار

البنود	السنة		التغيّرات 2010/2011	
	2010	2011	القيمة	النسبة (%)
المداخيل البترولية	125.945.198	132.375.256	6.430.058	5,11
أتاوة عبور الغاز	289.499.521	277.250.186	12.249.335-	4,23-
مداخيل أخرى	65.773.925	29.509.572	36.264.353-	55,13-
الجملة	**481.218.644**	**439.135.014**	**42.083.630-**	**8,75-**

ونتج تقلّص مداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية عن انخفاض المحاصيل بعنوان كلّ من المداخيل الأخرى (- 36,264 م.د) وأتاوة عبور الغاز (- 12,249 م.د) حدّ منه نموّ المداخيل البترولية (+ 6,430 م.د).

II– موارد العنوان الثاني

ضبط قانون المالية لسنة 2011 تقديرات موارد العنوان الثاني لميزانيّة الدولة بمبلغ 3.872 م.د وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون المالية التكميلي بقيمة 1.280 م.د.

ووفقا لأحكام الفصل 16 جديد من القانون الأساسي للميزانيّة، تمّ بمقتضى قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 29 مارس 2013 الزّيادة في التقديرات المتعلّقة بموارد الاقتراض الخارجي الموظّفة بمبلغ 59,291 م.د. وباعتبار كلّ هذه التعديلات، ارتفعت التقديرات النّهائيّة لموارد العنوان الثاني للميزانيّة إلى 5.211,291 م.د في سنة 2011 مقابل 4.504,918 م.د في التصرّف السّابق.

وبلغت موارد العنوان الثاني المحصّلة في سنة 2011 ما قدره 3.626,852 م.د أي بنقص عن التقديرات بمبلغ 1.584,439 م.د. وسجّلت التقديرات بهذا العنوان تحسّنا في نسبة إنجازها حيث ارتفعت إلى 69,60 % مقابل 44,46 % في سنة 2010 و50,59 % في سنة 2009. وشمل النقص موارد الاقتراض الخارجي (- 1.585,307 م.د) وموارد الاقتراض الخارجي الموظّفة (-253,784 م.د). وقد حدّت من هذا النقص الزيادة المسجّلة في مداخيل استرجاع أصل القروض (+129,380 م.د) وموارد الاقتراض الدّاخلي (+71,707 م.د) والمداخيل غير الاعتيادية الأخرى (+53,565 م.د).

وخلافا للتصرّف السّابق، شهدت موارد العنوان الثاني المحصّلة في سنة 2011 ارتفاعا قدره 1.623,810 م.د ونسبته 81,07 % مقابل تراجع بقيمة 326,469 م.د وبنسبة 14,01 %. وترتّب هذا النموّ عن الزيادة في كلّ من المداخيل غير الاعتيادية (+ 86,095 م.د) وموارد الاقتراض (+ 1.537,715 م.د).

وتواصل في سنة 2011 انخفاض حصّة الموارد الداخلية ضمن موارد العنوان الثاني حيث ارتفعت إلى 48,88 % مقابل 49,17 % في سنة 2010 و55,86 % في سنة 2009.

وتأتّى نموّ موارد العنوان الثاني في سنة 2011 من ارتفاع كلّ من الموارد الداخلية والموارد الخارجية. ويبرز الجدول التالي توزيع موارد العنوان الثاني في سنة 2011 مقارنة بالتقديرات وبإنجازات التصرّف السّابق:

بالدّينار

البنود	التقديرات	الإنجازات		الفارق بين الإنجازات والتقديرات	التغيّرات 2010/2011	
	2011	2010	2011		المبلغ	النسبة %
المداخيل غير الاعتيادية	**237.000.000**	**333.849.445**	**419.944.764**	**182.944.764**	**86.095.319**	**25,79**
مداخيل استرجاع أصل القروض	125.000.000	281.629.145	254.379.518	129.379.518	- 27.249.627	- 9,68
مداخيل غير اعتيادية أخرى	112.000.000	52.220.300	165.565.246	53.565.246	113.344.946	217,05
موارد الاقتراض	**4.974.290.910**	**1.669.192.184**	**3.206.907.251**	**- 1.767.383.659**	**1.537.715.067**	**92,12**
موارد الاقتراض الداخلي	1.281.000.000	651.066.600	1.352.707.164	71.707.164	701.640.564	107,77
موارد الاقتراض الخارجي	2.904.905.000	351.282.446	1.319.597.604	- 1.585.307.396	968.315.158	275,65
موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة	788.385.910	666.843.138	534.602.483	- 253.783.427	- 132.240.655	- 19,83
جملة موارد العنوان الثاني	**5.211.290.910**	**2.003.041.629**	**3.626.852.015**	**- 1.584.438.895**	**1.623.810.386**	**81,07**

أوّلا– المداخيل غير الاعتيادية

حدّدت تقديرات قانون المالية لسنة 2011 بعنوان المداخيل غير الاعتيادية بمبلغ 225 م.د. ولئن تمّ الترفيع فيها لتبلغ التقديرات النهائية 237 م.د فإنّها بقيت دون تقديرات سنة 2010 (333 م.د). ومن حيث الإنجازات، ارتفعت المحاصيل بهذا العنوان إلى 419,945 م.د محققة نموّا مقارنة بالتصرّف السّابق قدره 86,095 م.د ونسبته 25,79 %. وترتّبت هذه الزيادة عن ارتفاع المداخيل غير الاعتيادية الأخرى (+ 113,345 م.د) حدّ منه تقلّص المداخيل بعنوان استرجاع أصل القروض (- 27,250 م.د).

أ – مداخيل استرجاع أصل القروض

بعد أن شهدت في سنة 2010 تطوّرا بمبلغ 133,221 م.د وبنسبة 89,77 % ، سجّلت المداخيل بعنوان استرجاع أصل القروض تقلّصا بما قدره 27,250 م.د ونسبته 9,68 % لتبلغ 254,380 م.د في سنة 2011.

وتواصل في سنة 2011 عدم تضمين الحساب العامّ للسنة الماليّة وحساب تصرّف أمين المال العامّ المعطيات المتعلّقة بوضعية القروض المتبقية للتسديد من قبل المنشآت المنتفعة بالقروض التي تمّت إعادة إسنادها ممّا يحول دون تحديد نتائج استخلاصها. ورغم تعهّد وزارة الماليّة في إطار ردّها عن تقرير غلق الميزانية لسنة 2010 بتحسين التطبيقة لوحظ أنّ منظومة التصرّف في القروض المسندة إلى المنشآت العمومية وقروض التصرّف لا تمكّن من تحديد وضعية القروض المتبقية للاستخلاص ولا حجم الاستخلاص.

ب – مداخيل غير اعتيادية أخرى

ضبط قانون المالية التكميلي التقديرات النّهائية بعنوان مداخيل غير اعتيادية أخرى لسنة 2011 في حدود 112 م.د. وتجاوزتها الإنجازات لتبلغ 165,565 م.د. ومقارنة بالتصرّف السّابق، سجّلت هذه المحاصيل زيادة بمبلغ 113,345 م.د وبنسبة 217,05 %. وحيث لم يتمّ تسجيل مقابيض متأتّية من التخصيص وذلك للسنة الثانية على التوالي، فقد نتج نموّ مداخيل غير اعتيادية أخرى عن تطوّر حجم الهبات.

وتمثّلت هذه الهبات في هبة جزائرية (13,544 م.د) وهبتين من المفوّضية الأوروبيّة خصّت الأولى تمويل برنامج دعم الصناعة (46,185 م.د) فيما تعلّقت الثانية بدعم الثورة (105,836 م.د).

ثانيا– موارد الاقتراض

ضبط قانون الماليّة لسنة 2011 تقديرات موارد الاقتراض بمبلغ 3.647 م.د. وتمّت الزيادة فيها بموجب قانون المالية التكميلي بمبلغ 1.268 م.د. وباعتبار الترفيع في تقديرات موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة بمبلغ 59,291 م.د بمقتضى قرار وزير المالية المؤرّخ في 29 مارس 2013، ارتفعت التقديرات النّهائيّة لموارد الاقتراض في سنة 2011 إلى ما قدره 4.974,291 م.د مقابل 4.171,918 م.د في التصرّف السّابق.

وبلغت موارد الاقتراض في سنة 2011 ما جملته 3.206,907 م.د مفرزة نقصا عن التقديرات بقيمة 1.767,384 م.د شمل موارد الاقتراض الخارجي الموظفة وغير الموظفة (- 1.839,091 م.د) حدّت منه الزيادة في موارد الاقتراض الدّاخلي (+71,707 م.د). وعادت في سنة 2011 هذه الموارد إلى النموّ حيث ارتفعت الموارد المحصّلة بعنوان الاقتراض بمبلغ 1.537,715 م.د وبنسبة 92,12 % مقابل تقلّص قدره 398,883 م.د ونسبته 19,29 % في سنة 2010 وارتفاع بمبلغ 603,671 م.د وبنسبة 41,22 % في سنة 2009. وعادت تبعا لذلك، حصّة القروض ضمن موارد الميزانية (دون اعتبار موارد صناديق الخزينة) إلى الارتفاع لتبلغ 17,38 % في سنة 2011 مقابل 10,9 % في سنة 2010 و13,89 % في سنة 2009.

ونجم نموّ موارد الاقتراض في سنة 2011 عن ارتفاع كلّ من موارد الاقتراض الدّاخلي (+ 701,641 م.د) وموارد الاقتراض الخارجي (+ 836,074 م.د). وباعتبار هذه التطوّرات، ارتفع نصيب الموارد الخارجية ضمن موارد الاقتراض الجمليّة إلى 57,82 % مقابل 39 % في التصرّف السّابق و50,28 % في سنة 2009.

أ – موارد الاقتراض الداخلي

بلغت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2011 بعنوان الموارد المنتظرة من الدّين الداخلي ما قيمته 2.027,000 م.د. وتمّت مراجعتها لتضبط نهائيا بموجب قانون المالية التكميلي في حدود 1.281,000 م.د. وتجاوزت الانجازات هذه التقديرات بما قيمته 71,707 م.د لتبلغ 1.352,707 م.د. وشهدت هذه المداخيل في سنة 2011 نموّا قدره 701,641 م.د ونسبته 107,77 % مقابل تقلّص بمبلغ 388,773 م.د وبنسبة 37,39 % في التصرّف السّابق. ونتج هذا التطوّر عن ارتفاع حجم إصدارات كلّ من رقاع الخزينة ذات صفر قصاصة بقيمة (1,091 م.د) ورقاع الخزينة ذات 52 أسبوعا (+ 207,750 م.د) ورقاع الخزينة القابلة للتنظير (+ 492,900 م.د) وخاصة منها رقاع الخزينة ذات 6 سنوات (+ 506,100 م.د) ورقاع الخزينة ذات 12 سنوات (+ 192,500 م.د) بالاضافة إلى إصدار رقاع خزينة ذات 4 سنوات بمبلغ 167,500 م.د علما بأنّ هذه السنة لم تشهد إصدارات بعنوان رقاع الخزينة ذات 9 سنوات (- 296,100 م.د) ورقاع الخزينة ذات 3 سنوات (- 110 م.د) والتي تمّ اعتمادها في سنة 2010.

ويبرز الجدول التالي توزيع موارد الاقتراض الدّاخلي في سنة 2011 مقارنة بالتصرّف السّابق:

بالدّينار

البنـود	2010		2011		التغيّرات 2010/2011	
	المبلغ	الحصّة %	المبلغ	الحصّة %	القيمة	النسبة %
– رقاع الخزينة ذات 52 أسبوعا	**165.450.000**	**25,41**	**373.200.000**	**27,59**	**207.750.000**	**125,57**
– رقاع الخزينة القابلة للتنظير:	**469.100.000**	**72,05**	**962.000.000**	**71,12**	**492.900.000**	**105,07**
– ذات 3 سنوات	110.000.000	16,89	–	0,00	-110.000.000	-100,00
– ذات 4 سنوات	–	–	167.500.000	12,38	167.500.000	–
– ذات 6 سنوات	53.000.000	8,14	559.100.000	41,33	506.100.000	954,91
– ذات 9 سنوات	296.100.000	45,48	–	0,00	-296.100.000	-100,00
– ذات 10 سنوات	–	–	32.900.000	2,43	32.900.000	–
ذات 12 سنة	10.000.000	1,54	202.500.000	14,97	192.500.000	1925,00
– رقاع الخزينة ذات صفر قصاصة	**16.516.600**	**2,54**	**17.607.164**	**1,30**	**1.090.564**	**6,60**
الجملـة	**651.066.600**	**100,00**	**1.352.707.164**	**100,00**	**701.640.564**	**107,77**

ولئن ارتفع في سنة 2011 حجم إصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظير، فقد كان ذلك بنسق (105,07 %) أقلّ من نسق نموّ موارد الاقتراض الداخلي (107,77 %) ممّا أدّى إلى تواصل تقلّص حصّتها ضمن هيكلة الدّين الدّاخلي إلى 71,12 % مقابل 72,05 % في السنة السّابقة و75,34 % في سنة 2009.

وتتّجه الإشارة إلى أنّه يتمّ سنويّا اللجوء إلى موارد أخرى لتغطية النقص في موارد الميزانيّة. وتعلّقت هذه الموارد أساسا بالإيداعات بالخزينة العامّة والتي بلغ مجموعها في موفى سنة 2011 ما قيمته 5.542,777 م.د علما بأنّه بخصم هذه الإيداعات يبرز الحساب الجاري للخزينة لدى البنك المركزي التونسي رصيدا مدينا بمبلغ 648,185 م.د.

وعلى صعيد آخر يؤدي تفاقم الرصيد المدين للحساب القارّ لتسبقات الخزينة إلى الترفيع في مخاطر إعادة التمويل بالنظر إلى الطابع الوقتي للإيداعات المدرجة بالخزينة العامّة وخاصّة منها المبالغ المودعة بصندوق الادّخار الوطني التونسي وهو ما من شأنه أن يترتّب عنه ترفيع في كلفة هذه الإيداعات.

وتتأكّد هذه المخاطر بالنظر إلى هيكلة الموارد كما يبيّنها الجدول الموالي:

م.د

المورد	المبلغ في موفى سنة **2010**	المبلغ في موفى سنة **2011**
صندوق الادخار الوطني التونسي	2.588,257	2.824,138
الحسابات الجارية للبريد	898,566	1.563,036
حسابات ن مكرر	1.287,949	1.411,788

ب – موارد الاقتراض الخارجي

ضبطت التقديرات الأولية لموارد الاقتراض الخارجي بمبلغ 1.620 م.د لترتفع بموجب قانون المالية التكميلي إلى 3.634 م.د. وباعتبار الزيادة في موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة بقيمة 59,291 م.د، بلغت التقديرات النّهائيّة 3.693,291 م.د. وبلغت الموارد المعبّأة ما قيمته 1.854,200 م.د أي بنقص قدره 1.839,091 م.د ونسبته 49,80 %. ومقارنة بالتصرف السّابق، سجّلت هذه الموارد زيادة قدرها 836,074 م.د ونسبتها 82,12 % نتجت عن ارتفاع موارد الاقتراض الخارجي غير الموظّفة (+ 968,315 م.د) حدّ منها انخفاض موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة (- 132,241 م.د).

1– موارد الاقتراض الخارجي (غير الموظّفة)

بلغت في سنة 2011، التقديرات الأولية بعنوان موارد الاقتراض الخارجي غير الموظّفة 877,071 م.د. وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون المالية التكميلي لتبلغ نهائيا 2.904,905 م.د. أمّا من حيث الانجازات، فقد اقتصرت محاصيل هذا البند على 1.319,598 م.د مفرزة نقصا عن التقديرات بقيمة 1.585,307 م.د وارتفاعا مقارنة بمحاصيل السنة السابقة بما قدره 968,315 م.د ونسبته 275,65 %.

2 – موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة

بلغت التقديرات الأوليّة لسنة 2011 بعنوان موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة 742,929 م.د ليخفّض فيها قانون المالية التكميلي إلى 729,095 م.د. وتمّ بمقتضى قرار وزير الماليّة، الترفيع في هذه التقديرات بقيمة 59,291 م.د لتضبط نهائيا في حدود 788,386 م.د تمّ تحقيقها إلى غاية 534,602 م.د مسجّلة تراجعا عن محاصيل السنة السّابقة بقيمة 132,241 م.د وبنسبة 19,83 %.

وتتعين الملاحظة أنّ سحب القروض الخارجية قد حافظ في سنة 2011 على نفس النسق حيث بلغت نسبة سحوبات القروض الخارجية الموظفة حسب صنف القروض كما يلي :

م.د

أصناف القروض	التعهّدات	السحوبات	نسبة الاستعمال (%)
القروض الثنائية	10.287,999	8.068,370	78,43
القروض متعدّدة الأطراف	13.158,836	11.124,274	84,54

يتبيّن من خلال النظر في نسب السحب خلال سنة 2011 استقرار معدل سحب القروض الثنائية الذي ارتفع إلى 78,43 % مقابل 78,37% في سنة 2010. وباستثناء القروض التي تمّ سحبها كليّا تبلغ نسبة السحب في خصوص القروض الجارية ما يعادل 53 % في سنة 2011 مقابل 58 % في سنة 2010.

وفي المقابل تبيّن عدم إنجاز سحوبات بعنوان القرض الثنائي المبرم مع دولة البرتغال بتاريخ 13 مارس 2007 والذي يرتفع مبلغه إلى 194,300 م.د. كما تبيّن أنّ عدّة قروض تمّ استكمال سحبها على غرار القروض المبرمة لدى الجزائر وكندا وكوريا الجنوبية وليبيا وهولاندا والولايات المتحدة.

ومن ناحية أخرى بقيت بعض القروض الأخرى تشكو من نقص في حجم السحوبات بعنوانها رغم إبرامها منذ سنتي 2004 و2005 وذلك كما يتبيّن من الجدول الموالي:

بالدّينار

رمز القرض	المبلغ الأصلي للقرض	السحوبات	نسبة السحب (%)	الجهة المقرضة
45/2009	2.900,000,000	291.375,830	10,05	ألمانيا
39/2004	4.556.459,400	2.062.249,450	45,25	ألمانيا
40/2006	10.276.157,790	2.504.749,590	24,37	البنك الإفريقي للتنمية
15/2005	80.000.000,000	23.000.000,000	28,75	البنك الأوروبي للاستثمار
42/2006	40.000.000,000	20.000.000,000	50,00	البنك الأوروبي للاستثمار
41/2006	57.315.365,960	13.684.691,940	23,88	البنك الدولي

وفضلا عن التأخير في سحب القروض، فإنّ عدم انجاز السحوبات حسب النسق المبرمج يؤدي إلى تحميل ميزانية الدّولة أعباء بعنوان عمولات التعهد تراوحت نسبها بين 0,25 % و0,85 %.

ومن شأن إيلاء وزارة الماليّة وباقي المتدخّلين متابعة سحب القروض الخارجية مزيدا من العناية أن يساعد على الرّفع من تحصيل موارد ميزانيّة الدّولة من جهة وأن يجنّبها تحمّل أعباء إضافية بعنوان عمولات التعهد.

III – الموارد الموظّفة لصناديق الخزينة

ضبطت التقديرات النهائية لسنة 2011 بعنوان مقابيض صناديق الخزينة بما قدره 1.405,420 م.د وارتفعت الانجازات إلى 2.726,310 م.د مقابل 2.092,100 م.د في التصرّف السّابق مسجّلة بذلك نموّا بما قيمته 634,210 م.د ونسبته 31,31 %. وتوزّعت هذه الموارد بين المقابيض الحاصلة خلال السنة (1.560,485 م.د ونسبتها 57,24 %) والفوائض المنقولة من التصرّف السّابق (1.165,855 م.د ونسبتها 42,76 %).

أوّلا – موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة

ضبط قانون الماليّة لسنة 2011 تقديرات موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة في حدود 848,200 م.د. وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون الماليـة التكميلي إلى 1.217 م.د. وارتفعت الموارد الجمليّة لهذه الحسابات إلى 2.222,264 م.د مقابل 1.649,387 م.د في التصرّف السّابق. وتوزّعت هذه المداخيل بين مقابيض جبائيّة (1.103,944 م.د) ومقابيض غير جبائيّة (1.118,320 م.د).

أ – الموارد المحصّلة

ارتفعت الموارد المحصّلة في سنة 2011 للحسابات الخاصّة في الخزينة إلى 1.372,155 م.د مفرزة زيادة عن التقديرات قدرها 155,155 م.د ونسبتها 12,75 % وعن محاصيل سنة 2010 بمبلغ 279,442 م.د وبنسبة 25,57 %. ويعزى ارتفاع موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة إلى المفعول المزدوج لتطوّر محاصيل عدد من الصناديق من جهة ولتقلّص موارد عدد آخر منها كما يبرزه الجدول الوارد بالملحق عدد 1.

وسجّلت أهمّ الزيادات لدى الصندوق الوطني للتشغيل (+303,405 م.د) يليه الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي (+19,095 م.د باعتبار 20 م.د تمّ نقلها من صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء) ثمّ صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال (+ 15,109 م.د) والصندوق الوطني لتحسين السكن (+14,702 م.د باعتبار 20 م.د تمّ نقلها من صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء) فصندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات العموميّة (+ 11,897 م.د).

وشمل تراجع المقابيض أساسا صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (-38,093 م.د باعتبار 40 م.د تمّ نقلها إلى الحسابين المذكورين أعلاه) وحساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد (-21,301 م.د) وصندوق الخدمة الوطنية (-16,315 م.د) والصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب (- 10,367 م.د).

واستأثرت خمسة حسابات من جملة 33 حسابا بنسبة 71,57 % من المداخيل المحصّلة في سنة 2011 مثلما يبرزه الرّسم البياني التّالي:

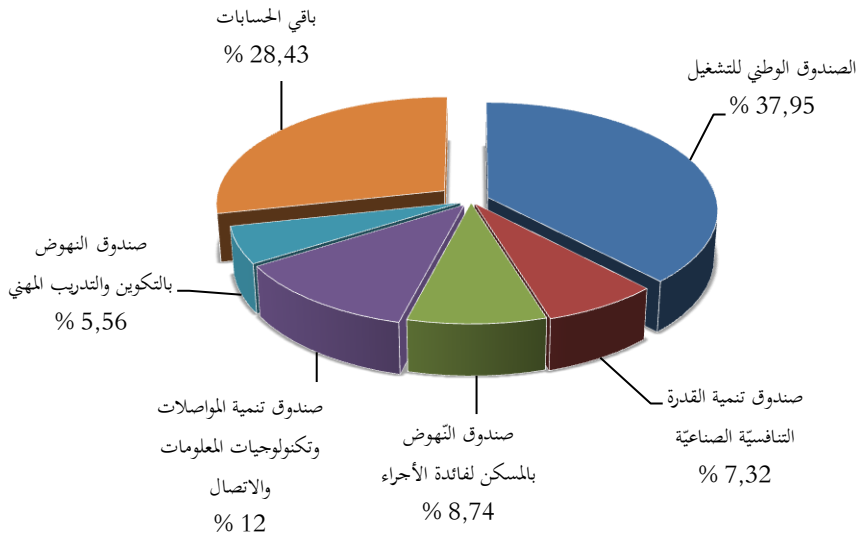

وارتفعت المبالغ المتبقيّة للاستخلاص بعنوان الموارد الجبائيّة للحسابات الخاصّة في الخزينة إلى 132,2 م.د في سنة 2011 في ما اقتصرت الاستخلاصات على 8,9 م.د مقابل على التوالي 128 م.د و19,2 م.د في التصرّف السّابق.

ب – الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق

ارتفعت الفوائض المنقولة إلى تصرّف 2011 إلى 850,109 م.د مقابل 556,674 م.د في التصرف السّابق. وأفرزت سنة 2011 فوائض جملية بقيمة 1.262,384 م.د مسجّلة ارتفاعا بمبلغ 412,275 م.د وبنسبة 48,50 % مقابل 293,435 م.د و52,71 %. ويعزى تطوّر الفوائض إلى الزيادة في الموارد المحصّلة للحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 279,442 م.د وبنسبة 25,57 % مقابل نموّ نفقاتها بمبلغ 160,602 م.د وبنسبة 20,09 %.

وتتوزّع الفوائض في موفّى السنوات من 2009 إلى 2011 بين مختلف الحسابات على النحو التّالي:

م.د

السنة / الحسابات	2009	2010	2011
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	144,889	236,840	356,698
صندوق تنمية الطرقات السيّارة	26,132	14,682	11,045
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	43,926	68,799	88,171
الصندوق الوطني للتشغيل	19,802	50,122	110,847
صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتّصال	16,514	63,484	120,541
صندوق التضامن الوطني	9,800	12,722	34,613
الصندوق العامّ للتعويض	111,832	142,067	173,681
صندوق الخدمة الوطنية	28,805	33,177	25,434
باقي الحسابات	154,974	228,216	228,216
الجملة	**556,674**	**850,109**	**1.262,384**

وسجّلت أعلى الفوائض لدى صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء والصندوق العامّ للتعويض اللذين استأثرا بجزء هامّ من مجموع الفوائض (42,01 %).

ثانيا – موارد حسابات أموال المشاركة

ارتفع في سنة 2011 حجم الموارد الجمليّة بعنوان حسابات أموال المشاركة إلى 504,076 م.د مقابل 442,714 م.د في سنة 2010. وتوزعت هذه المداخيل بين الموارد المحصّلة (188,420 م.د) والفوائض المنقولة (315,656 م.د) التي شهدت في هذه السنة تدنّي حصّتها ضمن الموارد الجمليّة لحسابات أمـوال المشاركة إلى 62,62 % مقابل 67,14 % في السنة السّابقة.

أ– الموارد المحصّلة

عادت في سنة 2011، الموارد المحصّلة بعنوان حسابات أموال المشاركة إلى الارتفاع لتبلغ ما قدره 188,420 م.د مقابل 145,483 م.د في سنة 2010. وكانت الزيادة بمبلغ 42,937 م.د وبنسبة 29,51 % مقابل تقلّص قدره 98,722 م.د ونسبته 40,43 %. ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 2 تطوّر موارد حسابات أموال المشاركة.

وتأتّت أهمّ الزيادات في الموارد المحصّلة من تسجيل حساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010 والمحدث في سنة 2011، لمداخيل بمبلغ 73,510 م.د منه 32,716 م.د تمّ نقله من الرصيد المتبقي للحساب المركزي لجبر أضرار الفيضانات. كما شملت هذه الزيادة حساب إنجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتّصال بجهتي منوبة والنحلي (+ 16,597 م.د) الذي لم يسجّل موارد في سنة 2010.

وشمل تدنّي المقابيض أساسا حساب جبر الأضرار الناتجة عن الفيضانات البنية الأساسية للسكك الحديديّة (- 13,044 م.د) وحساب تصفية متخلدات المؤسسات الصحية العمومية (- 5,890 م.د) وحساب التجهيزات الخاصة بالتصوير الجوي (- 5,846 م.د).

ب– الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق

ارتفعت الفوائض المنقولة إلى تصرّف 2011 إلى 315,656 م.د مقابل 297,231 م.د في التصرّف السّابق. وسُجّلت أهم الفوائض المنقولة إلى سنة 2011 في مستوى حساب المصاريف الخصوصيّة للإدارة العامّة للدّيوانة (106,165 م.د) والحساب المركزي لجبر أضرار الفيضانات (32,716 م.د).

وعلى غرار السنوات السّابقة، تواصل في سنة 2011 اقتصار موارد بعض الحسابات على الفوائض المنقولة من سنة 2010. كما تواصل الإدراج بسجلاّت أمين المال العامّ لفوائض بعنوان بعض الحسابات التي ظلّت تنقل من سنة إلى أخرى دون أن تسجّل هذه الحسابات أيّة موارد أخرى أو نفقات.

وارتفع في موفّى سنة 2011 حجم الفوائض لحسابات أموال المشاركة لتبلغ ما قدره 352,134 م.د (+ 11,52 %). وترتّب هذا النموّ عن تحصيل موارد بمبلغ 188,420 م.د فاقت النفقات البالغة 151,942 م.د.

القسم الثاني– موارد المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة

ارتفع عدد المؤسسات الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة في سنة 2011 إلى 2399 مؤسّسة بعد أن كانت في حدود 2355 مؤسّسة في سنة 2010. وحققت هذه المؤسسات خلال تصرّف 2011 موارد جملية قدرها 1.652,526 م.د مقابل 1.435,843 م.د في سنة 2010 مسجلة نموّا قدره 216,683 م.د ونسبته 15,09 % مقابل 80,611 م.د و5,95 % في التصرّف السّابق. وتوزّعت هذه الموارد بين العنوان الأوّل (1.083,155 م.د) والعنوان الثاني (569,371 م.د).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّه لم يتسنّ للدائرة، في ظلّ تطبيق أحكام الأمر عدد 219 لسنة 1971 المؤرّخ في 29 ماي 1971 والمنقح بالأمر عدد 820 لسنة 1986 المؤرّخ في 23 أوت 1986 التي تنصّ على أن تتولى وزارة الماليّة النظر في حسابات المؤسّسات العموميّة التي لا يفوق مقدار ميزانياتها السنوية العادية 1.000.000د، التثبّت من المعطيات الورادة بملحق الحساب العامّ للسنة الماليّة في ما تعلّق بالعمليات المنجزة من قبل هذه المؤسّسات. لذا تدعى وزارة الماليّة إلى مدّ الدائرة بنسخ من كشوفات التسوية لهذه المؤسّسات (fiches de règlement).

وبلغ عدد المؤسسات التي تجاوزت ميزانياتها السنوية العادية مليون دينار في سنة 2011 ما جملته 173 مؤسسة. وتمّ إلى غاية 15 جانفي 2014 تقديم جميع الحسابات المالية الخاضعة لقضاء الدائرة.

وتبيّن من خلال مقارنة المعطيات المضمّنة بالحسابات المالية الواردة على الدائرة تطابق النتائج المسجّلة والمدرجة بهذه الحسابات بالمعطيات المضمّنة بمشروع قانون غلق الميزانيّة.

ويجدر التذكير بأن قانون المالية التكميلي اقتضى في فصله الخامس تحويل مبلغ 140 م.د من موارد إدارة الملكية العقارية إلى موارد ميزانية الدولة. وتولّت وزارة المالية إدراج هذا المبلغ بالميزانية دون أن تقوم باقتطاعه من موارد المؤسّسة المذكورة بعنوان سنة 2011 علما بأنّ الحساب المالي للمؤسسة لا يبين ما يفيد انجاز هذه العمليات خلال سنة 2011. وتمّ تحميل المبلغ الذي تمّ إدراجه بالميزانيّة على موارد الخزينة ثمّ تمّت تسويته خلال سنة 2012.

I– موارد العنوان الأوّل

ضبط قانون المالية التكميلي تقديرات سنة 2011 المتعلّقة بموارد العنوان الأوّل لميزانيات المؤسّسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيّا بميزانية الدولة بمبلغ 740,644 م.د. وتمّ الترفيع فيها إلى 1.193,225 م.د. وبلغت الموارد المحصّلة 1.083,155 م.د مسجلة مقارنة بالتصرّف السّابق نموّا بقيمة 54,732 م.د وبنسبة 5,32 % (مقابل نموّ بقيمة 88,215 م.د وبنسبة 9,38 % في سنة 2010). ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 3 تقديرات وانجازات موارد العنوان الأوّل للمؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة في سنة 2011.

ونتج ارتفاع موارد العنوان الأوّل للمؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة عن المفعول المزدوج لنموّ موارد عدة مؤسسات خاصة منها تلك الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية (+ 39,084 م.د) ووزارة أملاك الدّولة والشؤون العقاريّة (+17,096 يتعلّق بإدارة الملكية العقاريّة) ووزارة الصحّة العمومية (+9,917 م.د) ووزارة العدل وحقوق الإنسان (+8,468 م.د) ولتراجع موارد عدد من المؤسسات الأخرى وخصوصا الراجعة منها بالنظر إلى وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي (- 16,296 م.د) والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (- 11,209 م.د).

ويبرز الرّسم البياني التّالي توزيع موارد العنوان الأوّل للمؤسّسات العمومية في سنة 2011 حسب وزارات الإشراف:

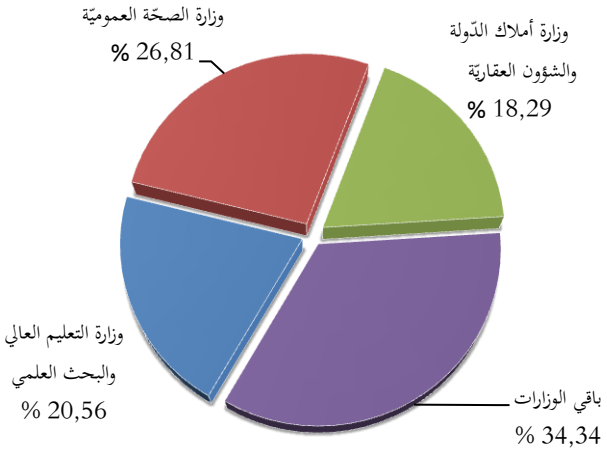

وتوزّعت موارد المؤسّسات العمومية في سنة 2011 بين الموارد الذاتيّة (596,361 م.د) ومنحة الدّولة (486,794 م.د). وخلافا للسنة السّابقة، تراجعت في سنة 2011 حصّة الموارد الذاتيّة، ضمن الموارد الجمليّة إلى 55,06 % مقابل 59,64 % في سنة 2010. ولئن تواصل في سنة 2011 ارتفاع حصّة وزارة أملاك الدّولة والشؤون العقّارية ضمن الموارد الجملية، فإن حصتي وزاراتي الصحّة العمومية والتعليم العالي والبحث العلمي تراجعتا خلال هذه السنة.

ويبرز الرسم البياني التالي تطوّر كلّ من الموارد الذاتيّة ومنحة الدّولة من سنة 2007 إلى سنة 2011:

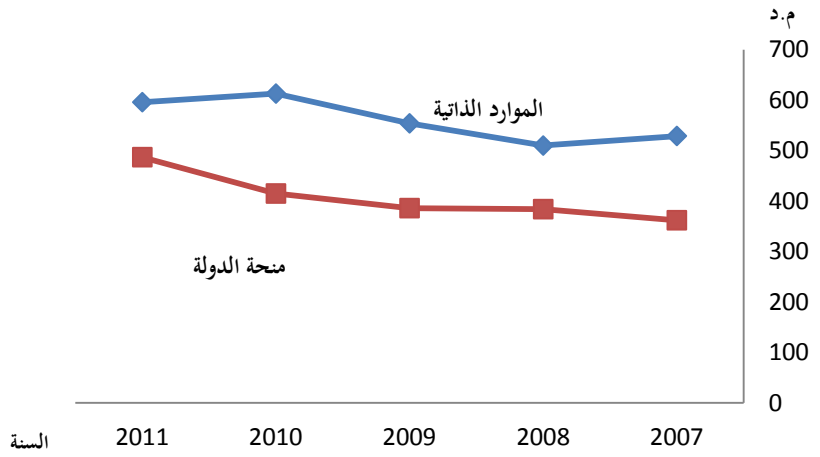

ويتبيّن من الرّسم أعلاه أنّه رغم تراجع حصّة الموارد الذاتيّة، ضمن هيكلة الموارد الجمليّة للمؤسّسات الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة، فقد حافظت على تفوّقها المسجّل منذ سنة 2007.

II – موارد العنوان الثاني

ارتفع في سنة 2011 مجموع موارد العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة إلى 569,371 م.د مقابل 407,420 م.د في سنة 2010 أي بنموّ قدره 161,951 م.د ونسبته 39,75 % مقابل تدنّ قدره 7,604 م.د ونسبته 1,83 % في التصرّف السّابق. وتوزّعت موارد العنوان الثاني بين الموارد المحصّلة خلال السنة والفوائض المنقولة من التصرّف السّابق.

أوّلا – الموارد المحصّلة خلال السّنة

شهدت الموارد المحصّلة في سنة 2011 (362,476 م.د) نموّا بما قيمته 115,003 م.د ونسبته 46,47 % مقابل انخفاض بمبلغ 8,723 م.د وبنسبة 3,40 % في التصرّف السابق. وعلى غرار سنة 2010، استأثرت المؤسّسات التّابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري بالجزء الأوفر من الموارد المحصّلة (71,22 %). وتدعّمت حصة المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية (13,24 % مقابل 0,07 % في سنة 2010). ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 4 موارد العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة والمحصّلة خلال سنتي 2010 و2011.

ثانيا – الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق

لئن تواصل في سنة 2011 ارتفاع حجم الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق ليبلغ 206,896 م.د مقابل 159,948 م.د في سنة 2010 فإن حصّتها ضمن جملة موارد العنوان الثاني شهدت تراجعا في سنة 2011 لتبلغ 36,34 % مقابل 39,26 % في التصرّف السّابق. وتعلّق الجزء الأوفر منها بالمؤسّسات التّابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (42,55 %) ولوزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري (41,59 %).

القسم الثالث– موارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

ارتفعت تقديرات موارد العنوان الأوّل للمراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج بعنوان سنة 2011 إلى 90,171 م.د مقابل 83,245 م.د في التصرّف السّابق. وباعتبار التّرفيع فيها بقيمة 5,129 م.د، بلغت التقديرات النهائيّة 95,216 م.د مقابل 88,354 م.د في سنة 2010 أي بزيادة بمبلغ 6,862 م.د وبنسبة 7,77 %.

وترتّبت هذه الزّيادة أساسا عن تطوّر موارد بعض المراكز الدبلوماسيّة على غرار كامبيرا (+1.060 أ.د) واشنطن (+292 أ.د) وموسكو (+266 أ.د) ونيويورك (+265 أ.د) وفيان (+240 أ.د) وبغداد (+226 أ.د) وليون (+220 أ.د) وأنقرة (+217 أ.د) وبريتوريا (+209 أ.د) وباريس "ق ع" (+202 أ.د) وبرازيليا (+193 أ.د).

وفي مقابل ذلك، شهدت موارد بعض المراكز الدبلوماسيّة الأخرى تراجعا على غـــرار مركزي سيـــول (- 219 أ.د) وطوكيو "س" (- 199 أ.د).

القسم الرابع– موارد الصناديق الخاصّة

عملا بأحكام الفصل 47 من القانون الأساسي للميزانيّة، تُضمّن بالحساب العامّ للسنة الماليّة ومشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2011، وضعية إنجازات الصناديق الخاصّة في مستوى كلّ من الموارد والنفقات.

وتستند رقابة الدائرة، في ما يتعلّق بعمليات الصناديق الخاصّة، على المعطيات المدرجة ضمن الحساب العامّ للسنة الماليّة دون إمكانية التثبت، في غياب مصادر أخرى، من شمولية هذه العمليات. فبالإضافة إلى اقتصار إدراج هذه العمليات بالحساب المذكور، لم يتمّ مدّ الدائرة بوثائق الاثبات لعمليات القبض والصرف المنجزة من قبل هذه الصناديق وذلك باستثناء المنح التي يتمّ رصدها سنويّا بميزانية الدّولة. كما لم تتوفّر للدائرة الوثائق المثبتة للرصيد وهو ما حال دون التأكّد من دقّة الرصيد المدرج بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

وتتّجه الإشارة إلى أنّ القانون الأساسي للميزانية ينصّ بالفصل 22 منه على أنّ الصناديق الخاصة تفتح وتنقح وتلغى بموجب قانون المالية غير أنّه تبين أنّ الحساب المركزي تمّ إحداثه في إطار اتفاقية.

وبلغ حجم موارد الصناديق الخاصّة ما قدره 539,801 م.د موزّعة بين الأرصدة المنقولة من السنة السّابقة (333,493 م.د) والموارد المحصّلة خلال السنة (206,308 م.د). وتواصل في سنة 2011 تراجع موارد هذه الصناديق حيث سجّلت تقلّصا بمبلغ 67,882 م.د مقابل 24,492 م.د و37,909 م.د في سنتي 2010 و2009.

وشمل تراجع الموارد أساسا صندوق تغطية مخاطر الصرف (- 42,216 م.د) والحساب المركزي (- 16,988 م.د) والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى (- 16,320 م.د). أمّا الارتفاع، فقد تعلّق أساسا بالصندوق الوطني للضمان (+ 23,378 م.د) وذلك كما يبرز من البيانات التالية ووفقا للحساب العامّ للسنة الماليّة:

بالدّينار

بيان الصندوق	الرصيد في 31 ديسمبر2010	الموارد الجمليّة في 2010	موارد السنة		الموارد الجمليّة في 2011	الرصيد في 31 ديسمبر 2011
			منحة الدّولة	الموارد الذاتيّة		
– صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	1.914.180	70.177.971	55.000.000	901.691	57.815.871	389.140
– الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليديّة والحرف الصغرى	4.744.369	39.394.369	12.000.000	6.329.154	23.073.524	673.524
– صندوق تغطية مخاطر الصرف	23.936.783	122.462.935		56.310.642	80.247.425	575.202
– الصندوق الوطني للضمان	246.900.000	248.222.435		24.700.000	271.600.000	268.800.000
– صندوق ضمان المؤمّن لهم	14.429.676	18.268.883		7.471.314	21.900.990	17.661.155
–الصندوق الخاص بالتنميّة الفلاحية والصيد البحري	16.719.862	38.127.159	13.390.000	650.012	30.759.874	10.062.610
– صندوق النهوض بقطاع الزيتون	2.860.373	3.718.885	1.157.360	2.830	4.020.563	3.088.410
– الحساب المركزي	21.988.106	67.371.078	28.000.000	395.126	50.383.232	4.502.834
الجملة	**[1]333.493.349**	**607.683.716**	**109.547.360**	**96.760.769**	**539.801.478**	**305.752.875**

1 تمّت مراجعة الرصيد استنادا إلى الحساب العامّ للسنة الماليّة لسنة 2011

وبالنظر في هيكلة الموارد المحصّلة للصناديق الخاصّة في سنة 2011، تبين أنّ هذه الموارد توزّعت بين الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق (61,78 %) ومنحة الدّولة (20,29 %) والموارد الذاتيّة (17,93 %).

وشملت منحة الدّولة البالغة 109,547 م.د (مقابل 166,350 م.د في سنة 2010) أساسا صندوق التطوير واللامركزية الصناعية بمبلغ 55 م.د وبنسبة 50,21 % والحساب المركزي بمبلغ 28 م.د وبنسبة 25,56 %.

ولئن حافظ توزيع الموارد بين الصناديق الخاصّة على نفس الهيكلة، فإنّ سنة 2011 شهدت تدعّم حصة الصندوق الوطني للضمان الذي استأثر بالجزء الأوفر من الموارد (50,31 % مقابل 40,85 %) فيما ظلّ صندوق تغطية مخاطر الصّرف في المرتبة الثانية رغم تراجع نصيبه (14,86 % مقابل 20,15 %). وترجع أهمية موارد الصندوق الوطني للضمان أساسا إلى الرصيد المنقول من سنة 2010 والذي بلغ 246,900 م.د.

وأسفر تصرّف 2011 عن أرصدة متوفّرة بعنوان الصناديق الخاصّة بمبلغ 305,753 م.د (مقابل 333,493 م.د) تعلّق أساسا بالصندوق الوطني للضمان (268,800 م.د).

العنوان الثاني: تحليل تكاليف ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة والمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

يتناول تحليل التكاليف لسنة 2011 كلّا من ميزانية الدولة بعنوانيها الأوّل والثاني وصناديق الخزينة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدولة والمراكز الدبلوماسية والقنصليّة بالخارج والصناديق الخاصّة.

القسم الأوّل – تكاليف ميزانيّة الدّولة

ضبطت الاعتمادات المفتوحة بعنوان نفقات ميزانيّة الدّولة بموجب قانون الماليّة لسنة 2011، بما قدره 19.067 م.د. وتمّ بموجب قانون المالية التكميلي الترفيع في هذه الإعتمادات إلى 21.330 م.د أي بزيادة نسبتها 16,97 % مقابل 5,45 % في السنة السّابقة. وجاء هذا الترفيع تجسيما لبرنامج اقتصادي واجتماعي تمحور أساسا حول دفع التشغيل عبر الانتدابات في الوظيفة العمومية ودعم الاقتصاد وتمويله وذلك بالترفيع في حجم التدخلات وخاصة منها بعنوان دعم المحروقات والمواد الأساسية.

وفضلا عن هذا الترفيع، شهدت الاعتمادات تعديلات بمقتضى نصوص ترتيبية تمثّلت خاصّة في الترفيع[1] في النفقـات ذات الصبغة التقديريـة. وتعلّق الأمر بنفقـات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة (59,291 م.د).

وبإدراج الاعتمادات المفتوحة خلال السّنة بعنوان حسابات أموال المشاركة (188,420 م.د) تكون التقديرات النهائيّة في سنة 2011 بمبلغ 21.577,711 م.د أي بزيادة بنسبة (16,10 %) فاقت النسبة المسجّلة في السنة السّابقة (4,18 %). وتعلقت الزيادة أساسا باعتمادات العنوان الأوّل (2.538 م.د).

وتمّ صرف الاعتمادات النهائية في حدود 20.574,492 م.د منها 13.519,320 م.د على العنوان الأوّل و5.943,350 م.د على العنوان الثاني. ومثّلت هذه النفقات ما نسبته 31,47 % من الناتج المحلّي الإجمالي مقابل 27,91 % في سنة 2010 [2].

---

[1] قرار وزير المالية المؤرخ في 29 مارس 2013 والمتعلق بالترفيع في اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2013.

[2] تمّ تحيين هذه النسبة باعتماد الإحصائيات المالية الصادرة عن البنك المركزي التونسي تحت عدد 183 لشهر جوان 2013.

ونتج عن تنفيذ الميزانيّة فواضل اعتمادات بلغت جملتها 1.003,219 م.د وشملت العنوان الأوّل (208,680 م.د) والعنوان الثاني (500,941 م.د) وصناديق الخزينة (293,508 م.د). وفي المقابل يبرز حساب التصرف لأمين المال العامّ في موفى سنة 2011 بقايا للتسوية قدرها 1.252,928 م.د تخصّ فائض المصاريف على المقابيض بعنوان حسابات التسبقات على اعتمادات كل من العنوان الأوّل (617,522) والعنوان الثاني (3 م.د) وحساب تسبقات أخرى مرخّص فيها (329,105 م.د) وحسابات الدين العمومي (303,301 م.د).

وتعلّقت هذه البقايا في حدود 987,251 م.د بتسبقات أسندت في سنة 2011 وهو ما يقلّص في حجم النفقات الحقيقية لميزانية تصرف 2011 بنفس المبلغ.

وفي خصوص هيكلة نفقـات ميزانيّة الدّولة، تدعّمت في سنة 2011 حصّة نفقات التصرّف (12.353,655 م.د) لتبلغ 60,04 % مقابل 55,48 % في السنة السابقة وذلك خاصة على حساب نفقات خدمة الدّين العمومي (3.369,615 م.د) التي تراجعت إلى 16,38 % مقابل 19,69 % ونفقات التّنمية (18,18 % مقابل 19,61 %). ويبرز الجدول التالي تطوّر نفقات الميزانيّة على مدى السنوات من 2007 إلى 2011:

م.د

السنة / البيانات	2007	2008	2009	2010	2011	التغيّرات 2010/2011	
						القيمة	النسبة %
نفقات التصرّف	7.789,563	9.151,777	9.217,934	9.836,152	12.353,655	2.517,503	25,60
نفقات التنمية	2.320,174	2.580,177	3.274,256	3.477,521	3.739,400	261,879	7,53
خدمة الدّين العمومي	3.919,950	3.371,935	3.409,465	3.490,762	3.369,615	121,147-	3,47-
صناديق الخزينة	569,568	828,787	961,110	926,335	1.111,822	185,487	20,02
الجملة	**14.599,255**	**15.932,676**	**16.862,765**	**17.730,770**	**20.574,492**	**2.843,722**	**16,04**
% من الناتج المحلي الإجمالي*	29,27	28,81	28,69	27,91	31,47		

* تمّ تحيين هذه النسبة باعتماد الإحصائيات المالية عدد 183 لشهر جوان 2013.

وتسارعت في سنة 2011 وتيرة نموّ نفقات الميزانية حيث كانت الزيادة بنسبة 16,04 % مقابل 5,15 % وذلك خاصة نتيجة ارتفاع نفقات التصرّف بنسق (25,60 %) أرفع من السنة السابقة (6,71 %).

I –نفقات العنوان الأوّل

تمّ ضبط التقديرات الأولية لنفقات العنوان الأوّل لميزانية الدولة لسنة 2011 بمبلغ 11.864,800 م.د ثم تمّ الترفيع فيها بموجب قانون المالية التكميلي بما قيمته 1.863,200 م.د لتبلغ 13.728 م.د أي بزيادة قدرها 2.538 م.د ونسبتها 22,68 % مقارنة بالتصرّف السّابق مقابل زيادة بنسبة 5,93 % و1,45 % في سنتي 2010 و2009.

وبلغت نفقات العنوان الأوّل 13.519,320 م.د وهو ما يمثّل استهلاكا للاعتمادات النهائية بنسبة (98,48 %) تفوق بقليل النسبة المسجّلة في السنة السّابقة (98,23 %). وتعلّقت الفواضل البالغة 208,680 م.د أساسا بنفقات التأجير العمومي (91,417 م.د) والتدخل العمومي (44,471 م.د) ونفقات فوائد الدّين العمومي (44,335 م.د) ووسائل المصالح (27,988 م.د).

وسجّلت هذه النفقات تسارعا ملحوظا حيث وصلت نسبة الزيادة إلى 22,99 % مقابل 4,98 % و1,36 % في سنتي 2010 و2009. وباعتبار ارتفاع مستوى الأسعار بنسبة 3,5 % [1] تكون الزيادة الصافية لهذه النفقات بنسبة 19,49 %.

ونظرا إلى شبه استقرار نفقات فوائد الدّين العمومي في سنة 2011 (زيادة بنسبة 0,82 %) نتج نموّ نفقات العنوان الأوّل عن ارتفاع نفقات التصرّف بنسبة 25,60 %.

ومقارنة بالناتج المحلّي الإجمالي ارتفعت حصّة نفقات العنوان الأوّل إلى 20,94 % في سنة 2011 مقابل 17,34 % في التصرّف السّابق. كما ارتفعت حصّتها من الموارد الذاتية للميزانيّة (17.968.246 م.د) إلى ما نسبته 75,24 % مقابل على التوالي 69,83 % و71,48 % في سنتي 2010 و2009.

وتتضمّن التحاليل التالية تقديرات نفقات العنوان الأوّل من ميزانيّة الدّولة لسنة 2011 والتنقيحات المدخلة عليها خلال السنة ومتابعة تطوّر الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات المأمور بصرفها وكذلك استهلاك الاعتمادات مركزيّا وجهويّا.

أوّلا– الاعتمادات المفتوحة

كانت الاعتمادات المفتوحة للعنوان الأوّل لميزانية الدولة بموجب قانون الماليّة لسنة 2011 بمبلغ 11.864,800 م.د. وشهدت هذه الاعتمادات تعديلا بموجب قانون المالية التكميلي أدّى إلى الترفيع فيها لتصبح في حدود 13.728 م.د أي بنموّ بنسبة 22,68 % مقابل 5,93 % في التصرّف السّابق.

وجاء هذا الترفيع في الاعتمادات خاصّة في إطار تفعيل البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي تمّ انطلاقا من شهر أفريل 2011. وتعلّق بتعديل الاعتمادات المخصّصة للتدخل العمومي (+1.398,451 م.د) بهدف دعم الاقتصاد ودعم الفئات ذات الحاجة ونفقات التأجير العمومي (+356,343 م.د) خاصّة إثر برمجة إحداث 20 ألف موطن شغل في الوظيفة العمومية[1]. كما تمّ الترفيع في اعتمادات قسم وسائل المصالح بما قدره 14,229 م.د. وفي المقابل تمّ التخفيض في التقديرات بعنوان فوائد الدّين العمومي وذلك بما قيمته 35 م.د.

---

[1] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2011.

كما شهدت هذه الاعتمادات تعديلات ترتيبية تمثّلت خاصة في توزيع الاعتمادات المرسّمة بباب النّفقات الطارئة وغير الموزّعة على بقيّة أقسام نفقات التصرّف وفي إجراء تحويلات بين الأقسام وبين الفصول.

فبخصوص الاعتمادات المرسّمة بباب النّفقات الطارئة وغير الموزّعة والبالغة 384,336 م.د في سنة 2011 فقد تمّ توزيعها بصفة شبه كلية وذلك على غرار التصرّف السّابق (99,88 % مقابل 99,85 %). وكان الجزء الأوفر من هذه الاعتمادات من نصيب قسم التدخل العمومي (46,52 %) يليه قسم التأجير العمومي الذي بقي يحظى بحوالي ثلث هذه الاعتمادات (34,45 % مقابل 35,99 %) وذلك بالرغم من الترفيع في اعتمادات هذين القسمين في إطار قانون المالية التكميلي. وفضلا عن العوامل الاستثنائية في سنة 2011 والتي تبرر إلى حدّ ما توزيع الاعتمادات المرسّمة بباب النّفقات الطارئة وغير الموزّعة فإنّ تخصيص جزء هامّ من الاعتمادات التكميلية لفائدة التأجير العمومي أصبح يتّسم بطابع قارّ علما بأن دائرة المحاسبات كانت قد أشارت في تقارير سابقة إلى أنّ رصد اعتمادات لهذا القسم من باب النفقات الطارئة لا مبرّر له نظرا لانتفاء الصبغة الطارئة لأعباء التأجير. ويبيّن الملحق عدد 5 توزيع الاعتمادات التكميليّة حسب الأبواب والأقسام.

وعلى مستوى توزيع هذه النفقات بين الوزارات كان النصيب الأوفر منها لفائدة وزارة الداخلية والتنمية المحلية (29,96 %) وذلك على غرار التصرّف السّابق (21,49 %) تليها وزارة الدفاع بحصة بلغت 23,99 %. كما انتفعت الوزارة الأولى باعتمادات تكميلية بمبلغ 40,018 م.د وهو ما مثّل حوالي 70 % من الاعتمادات المفتوحة في مستوى قانون الماليّة الأصلي علما بأنّ هذه الاعتمادات تعلّقت في حدود 37 م.د بقسم التدخل العمومي. وفي هذا الصدد تؤكد الدائرة على ضرورة العمل على تحديد حاجيات التمويل عند إعداد الميزانية بأكثر دقة وتلافي اللجوء إلى الاعتمادات التكميلة وذلك قصد تفادي مثل هذه الفوارق بين الاعتمادات الأولية والاعتمادات النهائية خاصة في ظل اعتماد قانون مالية تكميلي بصفة شبه آلية خلال السنوات من 2011 إلى 2013.

أمّا وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج فقد تطوّرت حصّتها إلى 15,51 % في سنة 2011 مقابل 7,80 % في التصرّف السّابق. وكذلك كان الشأن بالنسبة إلى وزارة الصحّة العموميّة التي ارتفعت حصّتها إلى 10,16 % مقابل 1,48 % في سنة 2010.

وتمثّلت التعديلات الترتيبية الأخرى في تحويل الاعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل. وتضاعف حجم هذه التحويلات ليبلغ في سنة 2011 ما قيمته 91,877 م.د مقابل 45,585 م.د سنة 2010. ومثّلت بالتالي ما نسبته 0,67 % مقابل 0,41 % في سنة 2010 أي دون سقف 2 % الذي ضبطه المشرّع ضمن الفصل 36 من القانون الأساسي للميزانية.

وأنجزت التحويلات الصافية لفائدة كلّ من قسمي وسائل المصالح (3,907 م.د) والتدخل العمومي (0,261 م.د) وذلك على حساب قسم التأجير العمومي (-4,168 م.د). ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 6 الاعتمادات المحوّلة من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل.

كما تمّ في إطار الفصل 35 من القانون الأساسي للميزانيّة، وبمقتضى الأمر عدد 2944 لسنة 2012 المؤرّخ في 27 نوفمبر 2012 الترخيص في نقل اعتمادات بمبلغ 0,411 م.د ضمن باب الميزانية المخصّص لوزارة التكوين المهني والتشغيل وذلك من الجزء الأوّل (التكوين) إلى الجزء الثاني (التشغيل).

وإجمالا بلغت الاعتمادات النهائيّة للعنوان الأوّل لميزانية الدولة في سنة 2011 ما قيمته 13.728 م.د مسجلة زيادة بنسبة 22,68 %. ويبرز الرسم البياني التّالي تطوّر الاعتمادات النهائية خلال السنوات من 2007 إلى 2011:

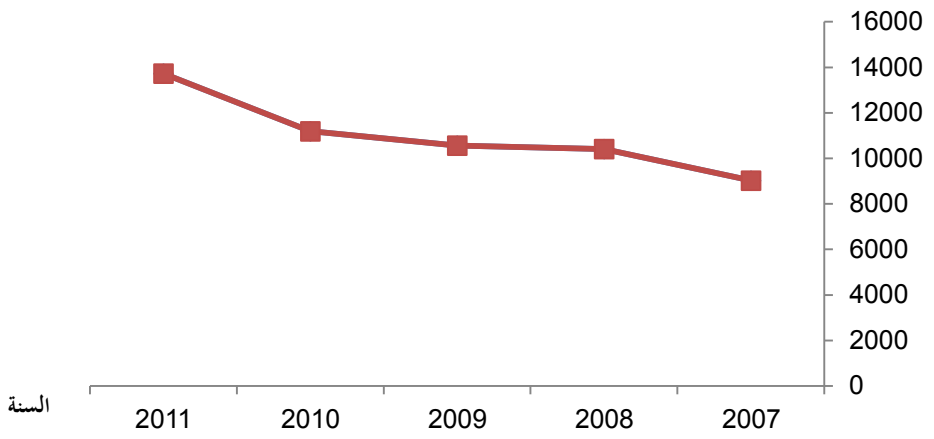

وبالنظر إلى النسبة المقدّرة لنموّ الأسعار في سنة 2011 (3,5 %[1]) يكون النموّ الصافي لتقديرات نفقات العنوان الأوّل بنسبة 19,18 % مقابل 2,43 % ضبطت لسنة 2010. وعلى غرار التصرّف السّابق كانت الاعتمادات المرصودة لقسم التدخل العمومي المحرك الأساسي لهذا النموّ وذلك من خلال زيادة بنسبة 72,62 % مقابل 5,92 %.

وتوزّعت الاعتمادات النهائية بين جزأي العنوان الأوّل وأقسامه على النحو التّالي في سنة 2011 :

[1] الميزان الاقتصادي لسنة 2011.

بالدّينار

الاعتمادات / الأقسام		الاعتمادات المفتوحة بقانون الماليّة	قانون المالية التكميلي	الاعتمادات التكميليّة	التحويلات		الاعتمادات النهائيّة		التغيّرات 2010/2011	
					−	+	2010	2011	القيمة	النسبة %
I	التأجير العمومي	7.286.434.000	7.642.777.000	132.242.000	42.877,200	38.709.300	6.871.756.440	7.770.851.100	899.094.660	13,08
II	وسائل المصالح	828.599.000	842.828.000	73.037.785	25.361.450	29.268.750	861.091.134	919.773.085	58.681.951	6,81
III	التدخّل العمومي	2.249.608.000	3.648.059.000	178.588.000	23.638.265	23.898.865	2.216.905.890	3.826.907.600	1.610.001.710	72,62
VI	نفقات التضرّف الطارئة	255.159.000	384.336.000	383.867.785 -	-	-	246.536	468.215	221.679	89,92
	نفقات التصرّف	**10.619.800.000**	**12.518.000.000**	−	**91.876.915**	**91.876.915**	**9.950.000.000**	**12.518.000.000**	**2.568.000.000**	**25,81**
V	فوائد الدّين العمومي	1.245.000.000	1.210.000.000	−			1.240.000.000	1.210.000.000	30.000 000-	2,42 -
	المجموع	**11.864.800.000**	**13.728.000.000**	**−**	**91.876.915**	**91.876.915**	**11.190.000.000**	**13.728.000.000**	**2.538.000.000**	**22,68**

يتّضح من الجدول أعلاه أنّ نموّ الاعتمادات النهائيّة للعنوان الأوّل في سنة 2011 كان نتيجة ارتفاع الاعتمادات المرصودة بعنوان نفقات التصرّف (25,81 %) وذلك باعتبار تراجع حجم الاعتمادات المرصودة لقسم فوائد الدّين العمومي (-2,42 %) علما بأنّ السنة السّابقة سجّلت نفس التطوّرات لكن بنسق مغاير حيث ارتفعت نفقات التصرف بنسبة 6,89 % وتقلّصت اعتمادات فوائد الدّين بنسبة 1,20 %.

ومن حيث حجم الزيادة (2.538 م.د)، كان القسط الأوفر منها بعنوان قسم التدخل العمومي (1.610,002 م.د) يليه قسم التأجير العمومي الذي كانت الزيادة في اعتماداته بمبلغ 899,095 م.د مقابل 503,113 م.د في التصرّف السّابق.

وبخصوص توزيع الاعتمادات النهائية بين الأبواب، شهدت هذه الأخيرة تغييرا في هيكلتها حيث ارتفعت حصّة وزارة الصناعة والتكنولوجيا ووزارة التجارة والصناعات التقليدية إلى ما نسبته على التوالي 11,39 % و8,45 % مقابل 5,15 % و7,03 % في التصرّف السّابق وذلك أساسا نتيجة الارتفاع المسجل في اعتمادات الوزارتين (تباعا 171,47 % و47,58 %).

وتدعّمت حصّة وزارة الداخليّة والتّنمية المحليّة لتبلغ 10,06 % في سنة 2011 مقابل 9,41 % في التصرف السّابق في حين تراجعت حصّة الاعتمادات المرصودة لكلّ من فوائد الدين العمومي ووزارة الصحة العمومية إلى ما نسبته على التوالي 8,81 % و7,49 % مقابل 11,08 % و8,17 %.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الاعتمادات النهائية المرصودة لفوائد الدّين العمومي تقلّصت (-2,42 %). كما تقلّصت الاعتمادات النهائية لعدد من الأبواب ويذكر منها خاصّة مجلس النواب (-41,70 %) ووزارة الشؤون الخارجية (-26,84 %) ورئاسة الجمهورية (-11,83 %).

أمّا ارتفاع حجم الاعتمادات النهائية فقد شمل، فضلا عن وزارة الصناعة والتكنولوجيا ووزارة التجارة والصناعات التقليدية، أساسا الوزارة الأولى (49 %) ووزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج (39,49 %) ووزارة الاتصال (38,06 %). ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 7 توزيع اعتمادات العنوان الأوّل لسنة 2011 ومقارنتها بسنة 2010.

ومن حيث القطاعات يبقى الجزء الأوفر من اعتمادات العنوان الأوّل من نصيب القطاع الاجتماعي (40,55 %) وذلك رغم تدعّم حصّة القطاع الاقتصادي إلى 27,29 % في سنة 2011 مقابل 20,69 % في التصرف السّابق. ويبرز الرسم البياني التالي هيكلة الاعتمادات النهائية حسب القطاعات في سنة 2011:

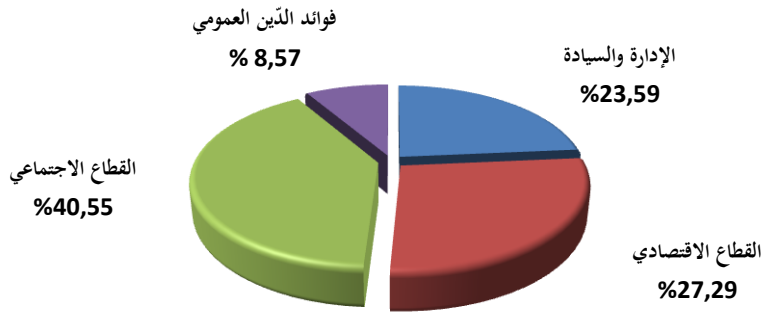

ثانيا– الاعتمادات المأمور بصرفها

تواصل في سنة 2011 تسارع نسق نموّ الاعتمادات المأمور بصرفها في مستوى العنوان الأوّل لميزانية الدولة (13.519,320 م.د) حيث كانت الزيادة بنسبة 22,99 % مقابل على التوالي 4,98 % و1,36 % في سنتي 2010 و2009.

ومقارنة بالاعتمادات النهائية، تطوّرت نسبة الاستهلاك لتبلغ 98,48 % مقابل 98,23 % في سنة 2010. وشملت الفواضل (208,680 م.د) أساسا قسم التأجير العمومي (91,417 م.د) وذلك رغم التعديلات المدخلة خلال السنة على الإعتمادات الأولية. وتعلّق باقي الفواضل خاصّة بالتدخل العمومي (44,471 م.د) وبفوائد الدّين العمومي (44,335 م.د).

ويبيّن الجدول الموالي استهلاك اعتمادات العنوان الأوّل خلال السنوات من 2007 إلى 2011 :

م.د

السنة	الاعتمادات		الاعتمادات المتبقيّة	نسبة الاستهلاك (%)
	النهائية	المأمور بصرفها		
2007	9.023	8.951,868	71,132	99,21
2008	10.412	10.330,645	81,355	99,22
2009	10.563	10.470,831	92,169	99,13
2010	11.190	10.992,380	197,620	98,23
2011	13.728	13.519,320	208,680	98,48

وتطوّرت الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2011 بنسق (22,99 %) يفوق نسق نمو النّاتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية (2,9 %)[1]. ويبرز الجدول التّالي الاعتمادات النهائية للعنوان الأوّل في سنة 2011 واستهلاكها حسب الأقسام مقارنة بسنة 2010 :

م.د

البيان	الاعتمادات النهائية 2011	الاعتمادات المأمور بصرفها				تطوّر المصاريف 2010/2011	
		تصرف 2010		تصرف 2011			
		القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة %	القيمة	النسبة %
نفقات التصرف	**12.518,000**	**9 .836,152**	**89,48**	**12.353,655**	**91,38**	**2.517,503**	**25,60**
– التأجير العمومي	7.770,851	6. 785,157	61,73	7.679,434	56,80	894,277	13,18
– وسائل المصالح	919,773	840,996	7,65	891,785	6,60	50,789	6,04
– التدخّل العمومي	3.826,908	2. 209,999	20,10	3.782,436	27,98	1.572,437	71,16
– نفقات التصرّف الطارئة	0,468	-	-	-	-	-	-
فوائد الدّين العمومي	**1.210,000**	**1. 156,228**	**10,52**	**1.165,665**	**8,62**	**9,437**	**0,82**
الجملة	**13.728,000**	**10. 992,380**	**100,00**	**13.519,320**	**100,00**	**2.526,940**	**22,99**

تأتّت الزيادة المسجلة في نفقات العنوان الأوّل (2.526,940 م.د) أساسا من نموّ نفقات قسم التدخل العمومي الذي مثّل نسبة 62,23 % منها.

ومن حيث توزيع الزيادة في النفقات على مختلف أبواب الميزانية فقد كان النصيب الأوفر منها في مستوى وزارة الصناعة والتكنولوجيا (39,08 %) وذلك على غرار التصرف السّابق (23,42 %) تليها وزارة التجارة والصناعـات التقليـدية التي سجّلت نموّا بمبلغ 352,632 م.د وذلك بعد التراجـع الذي شهدته في سنتي 2009 (-229,799 م.د) و2010 (-78,339 م.د). وفي المقابل شهد عدد من الأبواب تراجعا في حجم نفقاته يذكر منها خاصة رئاسة الجمهورية (-24,25 %) ووزارة الشؤون الخارجية (-27,36 %). ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 8 نفقات العنوان الأوّل لسنة 2011 موزّعة حسب أبواب الميزانية.

ولا يعكس المبلغ المضمّن بمشروع قانون غلق الميزانية الحجم الحقيقي للمصاريف التي تحمّلتها خزينة الدولة لتغطية نفقات تخصّ العنوان الأوّل للميزانية لسنة 2011 حيث ارتفعت المبالغ غير المسواة في موفى سنة 2011 لحساب تسبقات على عمليات العنوان الأوّل من الميزانية المفتوح بدفـاتر أمين المال العامّ في مستوى عمليات الخزينة إلى 617,522 م.د منه 357,530 م.د يخص سنة 2011 في حين يعود الباقي أساسا إلى سنتي 2007 و2008 وذلك على التوالي في حدود 132,001 م.د و80 م.د.

[1] الإحصائيات المالية عدد 183 لشهر جوان 2013.

ويذكر في هذا السياق أنّ مذكرات إسناد التسبقات نصّت في عديد الحالات على تسويتها على ميزانية الدولة لسنة 2011 دون أن يتمّ ذلك فعلا. ويتعلّق الأمر خاصة بالمبالغ المسندة إلى كلّ من الشركة الوطنيّة للكهرباء والغاز (مذكرة وزير المالية عدد 54 بتاريخ 6 جويلية 2011) والشركة التونسية لصناعات التكرير (مذكرتي وزير المالية عدد 50 بتاريخ 29 جوان 2011 وعدد 58 بتاريخ 5 أوت 2011) على التوالي بقيمة 100 م.د و130 م.د على أن تتمّ التسوية على ميزانية وزارة الصناعة والتكنولوجيا "تصرف 2011".

ويتعلّق الأمر كذلك بمبلغ جملي قدره 135 م.د أسند للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (مذكرة وزير المالية عدد 9 بتاريخ 11 فيفري 2011 والفاكس الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 2011) على أن تتمّ التسوية بواسطة الخصم المباشر من الاعتمادات التي سيؤذن بصرفها لفائدة الصندوق بعنوان مساهمات مختلف الوزارات لتصرف 2011.

ويذكر في هذا الخصوص التسبقات المسندة للهيئة العليا المستقلة للانتخابات بمبلغ جملي قيمته 27 م.د (مذكرة وزير المالية عدد 87 بتاريخ 22 أكتوبر 2011 والفاكس الصادر بتاريخ 17 سبتمبر 2011) والمفترض تسويتها على اعتمادات الوزارة الأولى وتحديدا على بند مصاريف تنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي خلال سنة 2011.

ويذكر كذلك تسبقة بمبلغ 13 م.د أسندت إلى الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي بعنوان إعانات على أن تتم تسويتها على اعتمادات وزارة الشؤون الاجتماعية وتحديدا على فصل "مساعدات لفائدة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل لتصرف 2011". ومن شأن عدم تسوية هذه المبالغ وفق ما نصت عليه المذكّرات المرخصة في إسنادها أن يخلّ بمبدأ سنوية الميزانية حيث يؤدي إلى تحميل سنة ما مصاريف تخصّ السنوات السّابقة. كما أنه يؤدي إلى التقليص من الحجم الحقيقي للأعباء التي تحملتها الميزانية بقيمة هذه المبالغ غير المسواة مما يحجب النتائج الحقيقية لتنفيذ الميزانية.

ومن ناحية أخرى تبيّن من فحص الوثائق المتعلّقة بالتسبقات أن جزءا من البقايا للتسوية في 31 ديسمبر 2011 يتعلّق بتسبقات أسندت بمقتضى مذكرات نصت على تسويتها على ميزانية السنة الموالية. ويذكر في هذا الخصوص مبلغ قدره 150 م.د أسند للشركة الوطنيّة للكهرباء والغاز[1] على أن تتمّ التسوية على اعتمادات ميزانية وزارة الصناعة والتكنولوجيا بعنوان نفقات الدّعم لسنة 2012. ويذكر كذلك مبلغ 86 م.د أسند للجماعات المحلية بعنوان القسط الثاني من الدعم الاستثنائي والمبرمج تسويته على فصل دعم الجماعات المحلية من الاعتمادات المفتوحة بوزارة الداخلية والتنمية المحليّة بميزانية تصرف 2012. كما يذكر مبلغ 30 م.د أسند للصيدلية المركزية للبلاد التونسية [2].

---

[1] مذكرة وزير المالية عدد 118 بتاريخ 22 ديسمبر 2011.

[2] مذكرة وزير المالية عدد 95 بتاريخ 21 نوفمبر 2011.

ويتنافى التصرّف على هذا النحو مع أحكام مجلة المحاسبة العمومية وخاصة منها الفصل 59 الذي ينصّ على أنّه "لا يمكن الترخيص في منح أية تسبقة على مصاريف تدفع عادة من ميزانية...إلاّ إذا كانت ممنوحة على مصاريف قانونية قرّرت لها اعتمادات خاصة بالميزانية ولم تستعمل بعد ويترتب على هذه التسبقة تجميد ما يساويها من اعتمادات".

أ – نفقات التصرّف

تسارع في سنة 2011 نسق نموّ التّقديرات النهائيّة بعنوان نفقات التصرّف (12.518 م.د) حيث ارتفعت بنسبة 25,81 % مقابل على التوالي 6,89 % و1,05 % في سنتي 2010 و2009. وتمّ استهلاك هذه الاعتمادات في سنة 2011 بنسبة 98,69 % حيث بلغت النفقات 12.353,655 م.د وهو ما يمثّل زيادة بنسبة 25,60 % مقابل 6,71 % في سنة 2010.

وما فتئت حصّة نفقات التصرّف مقارنة بموارد العنوان الأوّل ترتفع لتبلغ نسبة 83,35 % مقابل 73,87 % في السنة السّابقة و73,37 % في سنة 2009 وهو ما يبرزه الرسم البياني التّالي :

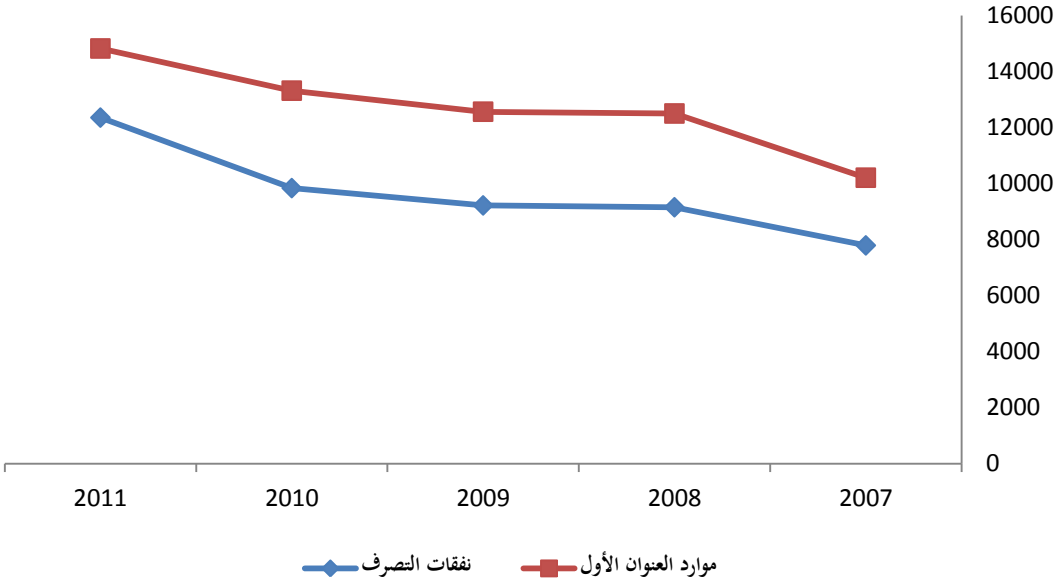

وعلى غرار السنوات السّابقة، تمّ صرف نفقات التصرّف أساسا على المستوى المركزي حيث بلغت حصّة النفقات المأمور بصرفها من قبل آمري الصرف المساعدين على المستوى الجهوي نسبة 38,88 % مقابل 42,36 % في سنة 2010 و45,20 % في سنة 2009.

ويمثّل التأجير العمومي القسط الأوفر من نفقات التصرف المأمور بصرفها جهويّا حيث بلغت حصته 95,58 % مقابل 94,99 % في سنة 2010. وعلى غرار السنوات السّابقة، تولت وزارة التربية إنجاز الجانب الأوفر (58,58 %) من نفقات التأجير العمومي المأمور بصرفها جهويّا.

وعلى مستوى هيكلة نفقات التصرف تطوّرت حصة قسم التدخل العمومي لتبلغ 30,62 % في سنة 2011 مقابل 22,47 % في التصرف السّابق وذلك على حساب قسمي التأجير العمومي ووسائل المصالح اللذين استأثرا بنسبة 62,16 % و7,22 % مقابل على التوالي 68,98 % و8,55 %. ويبيّن الرسم التّالي توزيع هذه النفقات بين مختلف الأقسام في سنة 2011 :

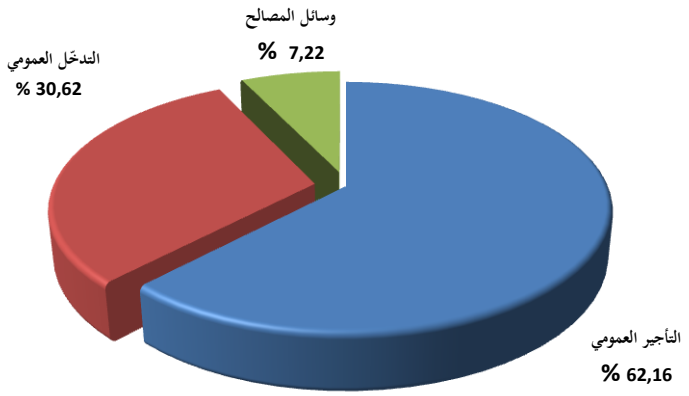

وتجدر الإشارة إلى أن نفقات التصرف تضمّنت في سنة 2011 نفقات تعلّقت بانتخابات أعضاء المجلس الوطني التأسيسي المنجزة في 23 أكتوبر 2011. وبلغت الأعباء التي تحملتها ميزانية الدولة بهذا العنوان 45,395 م.د تعلّقت بتمويل الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات وبالمنح المسندة للأحزاب في إطار مساهمة الدولة في تمويل الحملة الانتخابية على التوالي في حدود 37 م.د و8,395 م.د.

1- التأجير العمومي

شهدت الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية بعنوان التأجير العمومي (7.286,434 م.د) ترفيعا في مناسبتين الأولى في إطار قانون المالية التكميلي (+ 356,343 م.د) والثانية عند توزيع النفقات الطارئة بين مختلف الأقسام (+ 132,242 م.د). وباعتبار حجم التحويلات بين الفصول والأقسام فاقت الإعتمادات النهائية تلك المقترع عليها بقانون المالية الأصلي بما نسبته 6,65 %.

ومقارنة بالسنة السّابقة كانت الزيادة في الاعتمادات النهائية في سنة 2011 بنسبة 13,08 % مقابل 7,90% سنة 2010. وفضلا عن المفعول الناجم عن المفاوضات الاجتماعية الحاصلة في سنة 2011 والتي شملت حوالي 483 ألف موظف تفسر هذه الزيادة بالبرنامج الاستثنائي للانتدابات والذي أفرز تقديرات جملية للانتدابات بحوالي 25 ألف موطن شغل وكذلك بتأثير تسوية وضعيات الموظفين في القطاع العمومي خاصّة من المنتفعين بالعفو التشريعي العامّ.

وكان استهلاك هذه الاعتمادات في سنة 2011 بنسبة 98,82 % مقابل 98,74 % في السنة السّابقة حيث بلغت النفقـات 7.679,434 م.د أي بزيـادة بنسبة (13,18 %) فـاقت النسبة المسجّلة في سنة 2010 (7,72 %) وذلك نتيجة الانتدابات بالوظيفة العمومية المشار إليها والانعكاس المالي للزيادة في الأجور.

ومثّلت نفقات التأجير لسنة 2011 ما نسبته 62,16 % من نفقات التصرف و47,72 % من جملة نفقـات العنوانين الأوّل والثاني من الميزانية (دون اعتبار نفقات خدمة الدّين العمومي) مقابل على التوالي 68,98 % و50,96 % في سنة 2010.

ويبرز الجدول التّالي توزيع نفقات التّأجير العمومي وتطوّرها حسب الفصول خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 :

م.د

الفصول	الاعتمادات النّهائية 2011	الاعتمادات المأمور بصرفها				تطوّر المصاريف 2010/2011	
		2010		2011			
		القيمة	الحصّة (%)	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
المنح المخوّلة للسلط العموميّة	18,924	30,403	0,45	16,482	0,21	13,921-	45,79-
تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج	7.264,852	6. 330,234	93,29	7.178,564	93,48	848,330	13,40
منح للمؤسّسات العموميّة	487,075	424,520	6,26	484,388	6,31	59,868	14,10
الجملـة	**7.770,851**	**6. 785,157**	**100,00**	**7.679,434**	**100,00**	**894,277**	**13,18**

نتج تسارع نسق نموّ نفقات التأجير العمومي في سنة 2011 عن تضاعف نسق تطوّر الأجور المأمور بصرفها على بند "تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج" (13,40 % مقابل 7,42 %) وذلك باعتبار استئثار هذا البند بالجزء الأوفر من نفقات هذا القسم حيث بلغت حصّته 93,48 % في سنة 2011 مقابل 93,29 % في السنة السّابقة.

كما ساهم في الزيادة نموّ حجم المنح المسندة للمؤسسات العمومية بعنوان التأجير العمومي والذي كان بنسبة 14,10 % في سنة 2011 مقابل 11,83 % في التصرّف السّابق.

وتجدر الإشـــارة إلى أن تراجع الاعتمـــادات المأمور بصرفهـــا بعنوان المنح المخولة للسلط العمومية (-13,921 م.د) يعود أساسا لتندني حجم المنح المسندة على ميزانية كلّ من مجلس النواب (-7,677 م.د) ومجلس المستشارين (- 4,063 م.د).

وعلى غرار التصرّف السّابق (85,15 %) شملت النفقات بعنوان المنح المسندة للمؤسسات العمومية أساسا (86,80 %) المؤسّسات غير الخاضعة لمجلّة المحاسبة العمومية وخاصّة منها المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التكوين المهني والتشغيل (24,88 %) ووزارة الداخليّة والتنمية المحليّة (8,86 %) ووزارة الاتّصال (8,32 %).

وعلى صعيد آخر تتوزّع نفقات التأجير العمومي لسنة 2011 بين مختلف الأبواب على النحو الذي يبرزه الرّسم البياني التّالي :

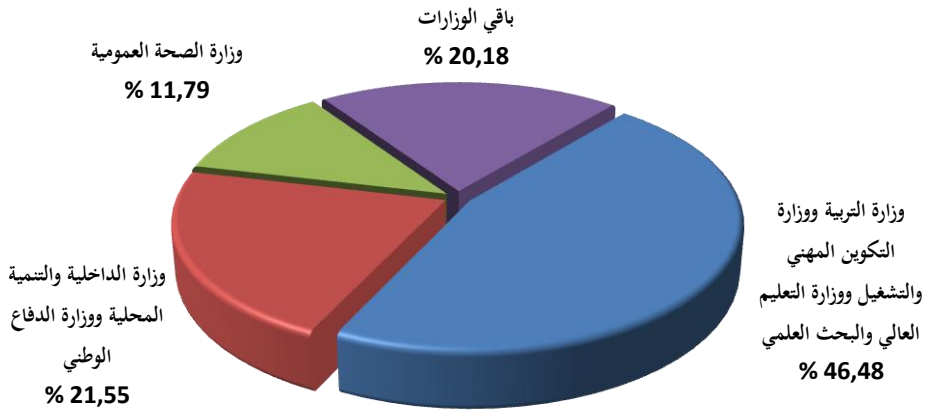

2- وسائل المصالح

ارتفعت الاعتمادات النهائية لسنة 2011 بعنوان وسائل المصالح إلى 919,773 م.د أي بزيادة بنسبة 11 % مقارنة بالاعتمادات المفتوحة بقانون المالية وبنسبة 6,81 % مقارنة بالاعتمادات النهائية لسنة 2010.

وبلغت النفقات المنجزة في سنة 2011 ما قيمته 891,785 م.د أي ما يمثّل استهلاكا للاعتمادات النهائية بنسبة 96,96 % مقابل 97,67 % في التصرف السّابق. وسجلت هذه النفقـات خلال سنة 2011 زيادة بنسبة 6,04 % مقابل 1,01 % في سنة 2010 علما بأنّ مؤشر الأسعار شهد في سنة 2011 نموّا بنسبة 3,5 % [1].

ونتجت الزيادة أساسا عن المفعول المزدوج لنموّ الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان نفقات تسيير المصالح العمومية (+46,640 م.د) ولتقلّص النفقات بعنوان المنح المسندة للمؤسسات العمومية (-0,408 م.د). ويبرز الجدول التّالي توزيع النفقات المتعلّقة بوسائل المصالح في سنة 2011 مقارنة بالتصرّف السّابق :

م.د

البنود	الاعتمادات النهائيّة **2011**	الاعتمادات المأمور بصرفها				تطوّر المصاريف 2010/2011	
		2010		2011			
		القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	النسبة (%)
-النفقات الخصوصيّة للسلط العموميّة	35,851	28,568	3,40	33,478	3,75	4,910	17,19
-نفقات تسيير المصالح العموميّة	454,481	387,259	46,05	433,899	48,66	46,640	12,04
-نفقات استغلال وصيانة التجهيزات العمومية	53,194	52,460	6,24	52,108	5,84	0,352-	0,67-
-منح للمؤسّسات العموميّة	376,247	372,708	44,32	372,300	41,75	0,408-	0,11-
الجملة	**919,773**	**840,996**	**100,00**	**891,785**	**100,00**	**50,789**	**6,04**

وعلى مستوى التوزيع على مختلف أبواب الميزانية حافظت نفقات قسم وسائل المصالح في سنة 2011 على نفس الهيكلة تقريبا حيث تمّ صرف الجزء الأوفر منها من قبل وزارة الداخلية والتّنمية المحليّة (18,82 % مقابل 18,41 %) تليها وزارة الدفاع الوطني (13,26 % مقابل 13 %).

وبلغت النفقات المنجزة على هذا القسم من قبل كلّ من وزارة الصحّة العمومية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية في سنة 2011 ما قيمته على التوالي 111,722 م.د و83,221 م.د و73,666 م.د.

وتجدر الإشارة إلى تراجع النفقات المنجزة من قبل وزارة الشؤون الخارجيّة لتبلغ 43,109 م.د في سنة 2011 مقابل 53,677 م.د في السنة السّابقة منها 37,064 م.د تعلّقت ببند نفقات تسيير المصالح بالخارج علما بأن الوزارة تولت صرف الجزء الأوفر من الاعتمادات المأمور بصرفها على هذا البند (98,35 %).

[1] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2011.

3- التدخّل العمومي

تمّ بموجب قانون المالية التكميلي الترفيع في الإعتمادات المفتوحة بقانون المالية لسنة 2011 لقسم التدخل العمومي (2.249,608 م.د) بما قيمته 1.398,451 م.د، كما انتفع هذا القسم باعتمادات تكميلية بمبلغ 178,588 م.د. وإجمالا بلغت الاعتمادات النهائية 3.826,908 م.د أي بزيادة بنسبة 72,62 % مقابل 5,92 % في التصرّف السّابق. وتمّ استهلاك الاعتمادات بصفة شبه كلية (98,84 %) حيث بلغت النفقات ما قيمته 3.782,436 م.د أي بزيادة بنسبة 71,15 % مقابل 5,91 % في سنة 2010 وتقلّص بنسبة 21,74 % في سنة 2009.

ونجمت الزيادة الهامة أساسا عن تضاعف حجم الاعتمادات المرصودة لبند التدخلات في الميدان الاجتماعي (3.045,039 م.د مقابل 1.615,197 م.د) على إثر تزايد الحاجيات بعنوان دعم المواد الاستهلاكية والمحروقات تبعا لارتفاع الأسعار العالمية حيث سجّلت الحبوب والنفط خلال سنة 2011 نموّا في أسعارها على التوالي بنسبة 41,1 % و39,3 % (برميل برانت) [1].

وكان نموّ النفقات بعنوان فصل التدخلات في الميدان الاجتماعي بمبلغ 1.428,134 م.د السبب الأساسي في هذه الزيادة (1.572,436 م.د) علما بأنّ هذا النموّ كان بمبلغ 84,077 م.د في سنة 2010 وأن سنة 2009 سجّلت تراجعا بقيمة 583 م.د في مستوى الفصل المذكور.

كما ساهم في زيادة نفقات قسم التدخل العمومي الارتفاع المسجل في بند التدخلات ذات الصبغة العامّة (82,467 م.د) ثمّ بدرجة أقلّ كلّ من بندي التحويلات (25,912 م.د) والمنح لفائدة المؤسسات العمومية (25,144 م.د).

وفي المقابل شهدت بنود أخرى تراجعا في نفقاتها وذلك على غرار التدخلات في الميادين الاقتصادية (-22,253 م.د ونسبة 99,89 %) والتدخلات في ميدان التعليم والتكوين (-10,266 م.د وبنسبة 97,27 %).

وبخصوص هيكلة نفقات التدخّل العمومي تدعّمت في سنة 2011 حصّة النفقات بعنوان دعم المحروقات لتبلغ 40,61 % مقابل 24,89 % في سنة 2010. وفي المقابل تراجعت حصة نفقات دعم المواد الأساسيّة إلى 29,08 % مقابل 33,03 % علما بأنّ هذه الحصّة كانت في حدود 38,13 % سنة 2009. ويبرز الرسم البياني التّالي توزيع نفقات التدخّل العمومي حسب الصنف في سنة 2011 :

---

[1] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2011.

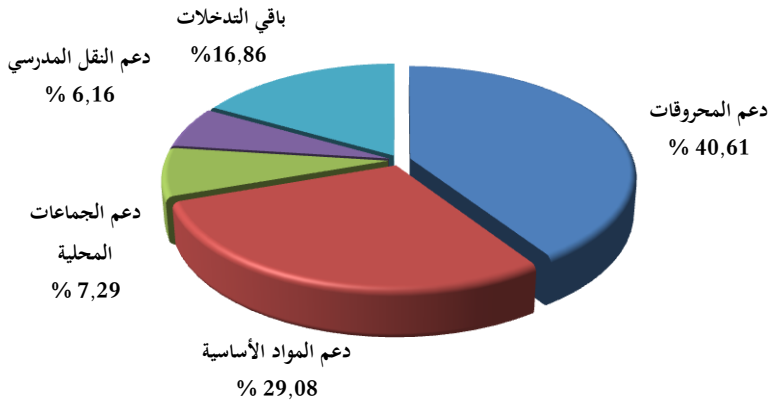

وشهدت الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2011 بعنوان دعم الجماعات المحليّة (276,100 م.د) ودعم النقل المدرسي (233,150 م.د) تراجعا في الحصة مقارنة بجملة النفقات بعنوان التدخل العمومي والتي بلغت على التوالي 7,29 % و6,16 % مقابل 8,47 % و8,82 %.

ويبرز الجدول التالي توزيع النفقات بعنوان التدخّل العمومي بين مختلف الفصول في سنة 2011 مقارنة بالاعتمادات النهائية وبإنجازات التصرّف السّابق :

م.د

الفصول	الاعتمادات النهائيّة 2011	الاعتمادات المأمور بصرفها				تطوّر المصاريف 2010/2011	
		2010		2011			
		القيمة	الحصّة (%)	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
التحويلات	272,132	245,072	11,09	270,984	7,17	25,912	10,57
التدخّلات ذات الصبغة العامّة	301,022	209,991	9,50	292,458	7,73	82,467	39,27
التدخّلات في الميدان الاجتماعي	3.045,039	1.614,421	73,05	3.042,555	80,44	1 428,134	88,61
التدخّلات في ميدان التعليم والتكوين	0,318	10,554	0,48	0,288	0,01	10,266-	97,27-
التدخّلات في ميدان البحث العلمي	1,142	0,900	0,04	0,682	0,02	0,218-	24,22-
التدخّلات في ميدان الثقافة والشباب والطفولة	53,128	52,083	2,36	47,690	1,26	4,393-	8,43-
التدخّلات في الميادين الاقتصاديّة	22,164	22,277	1,01	0,024	0,00	22,253 -	99,89-
المساهمات في المنظمات الدوليّة	19,473	16,696	0,76	17,927	0,47	1,231	7,38
نفقات تدخّل المصالح بالخارج	0,331	0,172	0,01	0,327	0,01	0,155	90,11
منح لفائدة المؤسّسات العمومية	64,117	37,834	1,71	62,978	1,66	25,144	66,46
تدخلات مختلفة	48,042	-	-	46,523	1,23	46,523	-
الجملة	**3.826,908**	**2. 210,000**	**100,00**	**3.782,436**	**100,00**	**1 572,436**	**71,15**

يتّضح من الجدول أعلاه أنّ الارتفاع الهامّ لنفقات فصل "التدخّلات في الميدان الاجتماعي" (88,61 %) في سنة 2011 ساهم في تدعّم حصّته مقارنة بجملة نفقات قسم التدخل العمومي إلى 80,44 % مقابل 73,05 % في سنة 2010.

وتمّ إنجاز النفقات بعنوان التدخلات في الميدان الاجتماعي (3.042,555 م.د) أساسا من قبل وزارة الصناعة والتكنولوجيا وذلك بمبلغ 1.536,005 م.د[1] مقابل 550,005 م.د تمّ صرفه في سنة 2010. وقد أنجزت النفقات في سنة 2011 خاصّة بعنوان دعم المحروقات وذلك لفائدة كلّ من المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (572 م.د) والشركة الوطنيّة للكهرباء والغاز (540 م.د) والشركة التونسية لصناعات التكرير (424 م.د).

أمّا وزارة التجارة والصناعات التقليديّة فقد تولت صرف مبلغ قدره 1.100 م.د على هذا الفصل أي ما يمثّل 36,15 % من نفقاته مقابل على التوالي 45,22 % و51,99 % في سنتي 2010 و2009. وتعلّقت النفقات المنجزة في سنة 2011 بدعم الموادّ الأساسيّة (مقابل 730 م.د في سنة 2010 و800 م.د في سنة 2009) منها 833,673 م.د بعنوان دعم الحبوب أي ما يمثّل 75,79 % من هذه النفقات مقابل 83,98 % في التصرّف السّابق.

ويبرز الجدول التّالي توزيع الاعتمادات التي تولّت وزارة التجارة والصناعات التقليدية صرفها في السنوات من 2009 إلى 2011 لتغطية دعم المواد الأساسية :

م.د

المادّة	المبلغ		
	2009	2010	2011
الحبوب	687,293	630,022	833,673
الزيت النباتي	108,391	112,655	214,383
الحليب	-	-	23,066
السكر	-	-	10,840
الطماطم	-	-	9,553
الورق المدرسي	4,316	4,323	4,300
العجين الغذائي	-	-	4,185
الجملة	**800,000**	**730.000**	**1.100,000**

وتجدر الإشارة إلى تواصل اقتصار نفقات الدعم على المبالغ المأمور بصرفها من قبل وزارة التجارة والصناعات التقليدية وذلك بالرغم من توفّر موارد لدى حساب الصندوق العامّ للتعويض بلغت جملتها في سنة 2011 ما قيمته 173,681 م.د (منها 142,067 م.د تمّ نقلها من التصرّف السّابق) وكان من الممكن استعمالها لتغطية جانب من مصاريف الدعم. ويؤدي التصرّف على هذا النحو إلى تضخيم فائض مصاريف الميزانية على مقابيضها (العنوان الأوّل والعنوان الثاني) بنفس القيمة.

[1] يمثّل المبلغ الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان الدعم المباشر من قبل وزارة الصناعة والتكنولوجيا.

وبلغت في سنة 2011 النفقات المحمولة على ميزانية وزارة النقل بعنوان التدخلات في الميدان الاجتماعي 233,270 م.د تعلّقت في حدود 99,95 % بمنح أسندت لفائدة شركات النقل العمومي بعنوان دعم النقل المدرسي.

أمّا وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج فقد شهدت تضاعفا في حجم النفقات المنجزة بعنوان التدخلات في الميدان الاجتماعي مقارنة بالسنة السّابقة حيث بلغت 133,039 م.د في سنة 2011 مقابل على التوالي 71,945 م.د و63,305 م.د خلال سنتي 2010 و2009. وتمثّلت هذه التدخلات في المساهمة في تعديل الجرايات (46,576 م.د) وتسديد عجز الأنظمة الخاصّة بالتقاعد (9,552 م.د) وكذلك في تسديد المستحقّات بعنوان التعاون الفني مع الخارج (5 م.د).

ومن ناحية أخرى، شهدت النفقات بعنوان فصل "التدخّلات ذات الصبغة العامّة" (292,458 م.د) تسارعا في نسق نموّها حيث كانت الزيادة بنسبة 39,27 % مقابل 9,18 % في التصرّف السّابق. وكان ذلك نتيجة ارتفاع النفقات المنجزة من قبل وزارة الداخلية والتنمية المحلية بعنوان دعم الجماعات المحلية والتي بلغت 276,100 م.د (منها 70 م.د بعنوان دعم استثنائي للجماعات المحلية) مقابل 187,181 م.د و170 م.د في سنتي 2010 و2009.

وتعلّق باقي النفقات المنجزة على الفصل المذكور أساسا بوزارة البيئة والتنمية المستديمة التي تولت صرف منحة لفائدة الديوان الوطني للتطهير بمبلغ 9,400 م.د في سنة 2011 مقابل 8,923 م.د في التصرّف السّابق.

أمّا فصل التحويلات، فقد تدعم في سنة 2011 النسق التصاعدي للنفقات المنجزة بعنوانه (270,984 م.د) حيث كانت الزيادة بنسبة 10,57 % مقابل 9,81 % في التصرّف السّابق وتراجع بنسبة 11,17 % سنة 2009. وتأتّت هذه الزيادة أساسا من تطوّر الاعتمادات المأمور بصرفها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج لتبلغ 131,679 م.د مقابل 101,737 م.د في السنة السّابقة وذلك أساسا نتيجة تطوّر حجم المنح لفائدة الفئات محدودة الدّخل (121,899 م.د مقابل 92,440 م.د).

وتعلّق باقي النفقات خاصة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تولت صرف 100,889 م.د في سنة 2011 وذلك خاصة في شكل منح وقروض وإعانات جامعية. كما تولت وزارة الدفاع الوطني صرف ما قيمته 13,959 م.د وذلك أساسا بعنوان جرايات العسكريين العاجزين عن العمل (9,957 م.د).

ب – فوائد الدّين العمومي

تواصل في سنة 2011 تقلص حجم التقديرات بعنوان فوائد الدّين العمومي (1.210 م.د) وذلك بنسبة 2,42 % مقابل 1,20 % في السنة السّابقة. ونجم هذا النقص عن التخفيض في التقديرات بهذا العنوان بموجب قانون المالية التكميلي بما قيمته 35 م.د تعلّق في حدود 20 م.د بالدّين الخارجي.

وبلغت النفقات المنجزة 1.165,665 م.د وهو ما يمثّل استهلاكا للاعتمادات بنسبة (96,34 %) فاقت النسبة المسجّلة في التصرف السّابق (93,24 %). وتعلّقت فواضل الاعتمادات (44,335 م.د) حصرا بالدّين الداخلي علما بأنّ التخفيض في الاعتمادات بموجب قانون المالية التكميلي كان في حدود 15 م.د.

ويبرز الجدول التالي نفقات فوائد الدّين العمومي في سنة 2011 مقارنة بالتصرّف السّابق :

م.د

الفصل	الاعتمادات النهائية 2011	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيرات 2010/2011	
		2010	2011	القيمة	النسبة (%)
– فوائد الدّين الداخلي	575,000	556,029	575,000	18,971	3,41
– فوائد الدّين الخارجي	635,000	600,199	590,665	9,534 -	1,59 -
الجملة	**1.210,000**	**1.156,228**	**1.165,665**	**9,437**	**0,82**

خلافا لسنة 2010، سجّلت النفقات بعنوان فوائد الدّين العمومي في سنة 2011 زيادة بنسبة 0,82 % مقابل تراجع بنسبة 7,72 %. ونتج ذلك أساسا عن نموّ فوائد الدّين الداخلي بما نسبته 3,41 %.

وتتوزّع النفقات بعنوان فوائد الدّين العمومي المنجزة خلال سنتي 2010 و2011 على النحو التالي:

أ.د

السنة / البيان	2010		2011	
	المبلغ	الحصّة (%)	المبلغ	الحصّة (%)
فوائد الدين العمومي الداخلي	**556.029,099**	**48,09**	**575.000,000**	**49,33**
– فوائد دين الدّولة للسنة	**554.048,503**	**47,92**	**573.092,000**	**49,16**
– رقاع الخزينة	414.253,163	35,83	400.876,165	34,39
– الإيداعات بالخزينة العامّة	81.114,764	7,02	77.429,847	6,64
– تسبقة البنك المركزي التونسي	-	-	125,000	0,01
– التزامات أخرى على كاهل الدّولة	58.680,576	5,08	94.660,988	8,12
– فائدة الدين المضمون من طرف الدّولة	**1.980,596**	**0,17**	**1.908,000**	**0,16**
– تسوية تسبقات الخزينة التي لم تتم تسويتها إلى موفى السنة السابقة	**-**	**-**	**123.454**	**0,01**
فوائد الدين العمومي الخارجي	**600.199,240**	**51,91**	**590.665,270**	**50,67**
– تسوية تسبقات الخزينة التي لم تتم تسويتها إلى موفى السنة السابقة	**4.190.104**	**0,36**	**-**	**-**
– فوائد الدين الخارجي للسنة	**596.009,136**	**51,55**	**590.665,270**	**50,67**
المجموع العامّ	**1.156.228,339**	**100,00**	**1.165.655,270**	**100,00**

ساهم نموّ النفقات بعنوان فوائد الدّين الداخلي في سنة 2011 بنسبة 3,41 % في تدعّم حصّتها من جملة النفقات بعنوان فوائد الدّين لتبلغ 49,33 % مقابل 48,09 % في سنة 2010.

وعلى غرار السنوات السّابقة، مثّلت فوائد رقاع الخزينة الجزء الأوفر من المبالغ المأمور بصرفها بعنوان فوائد الدين العمومي الداخلي بنسبة 69,72 % في سنة 2011 مقابل 74,50 % و66,03 % في سنتي 2010 و2009 علما بأنّ فوائد رقاع الخزينة سجلت تراجعا بنسبة 3,23 % في سنة 2011 مقابل 1,65 %.

وتدعّمت في سنة 2011 حصّة الدفوعات بعنوان التعّهدات الأخرى المحمولة على كاهل الدّولة (94,661 م.د) من جملة نفقات فوائد الدّين الداخلي لتبلغ 16,46% مقابل 10,55 % في السنة السّابقة وذلك نتيجة نموّ هذه الدفوعات بنسبة 61,31 %.

وشملت هذه الدفوعات أساسا مصاريف تسيير صندوق الادّخار الوطني التونسي والحسابات البريدية (54,369 م.د) وعمولة إصدار رقاع الخزينة القابلة للتنظير (30,018 م.د). كما شملت تغطية مخاطر الصرف الراجعة لصندوق القروض والجماعات المحلية بما قيمته 10,069 م.د.

أمّا المبالغ المأمور بصرفها بعنوان فوائد الدين الخارجي (590,665 م.د) فقد سجلت في سنة 2011 تراجعا بنسبة 1,59 %. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تواصل تراجع حصّة الفوائد المدفوعة بعنوان قروض السوق المالية الدولية (285,627 م.د) مقارنة بجملة الدفوعات بعنوان فوائد الدّين الخارجي لتبلغ 48,36 % مقابل 49,50 % في سنة 2010 علما بأنّ الدّين الباقي للتسديد بعنوان هذه القروض بلغ 4.701,162 م.د مقابل 5.584,689 م.د في السنة السّابقة. ويبرز الرسم التالي هيكلة الدفوعات بعنوان فوائد الدّين الخارجي في سنة 2011:

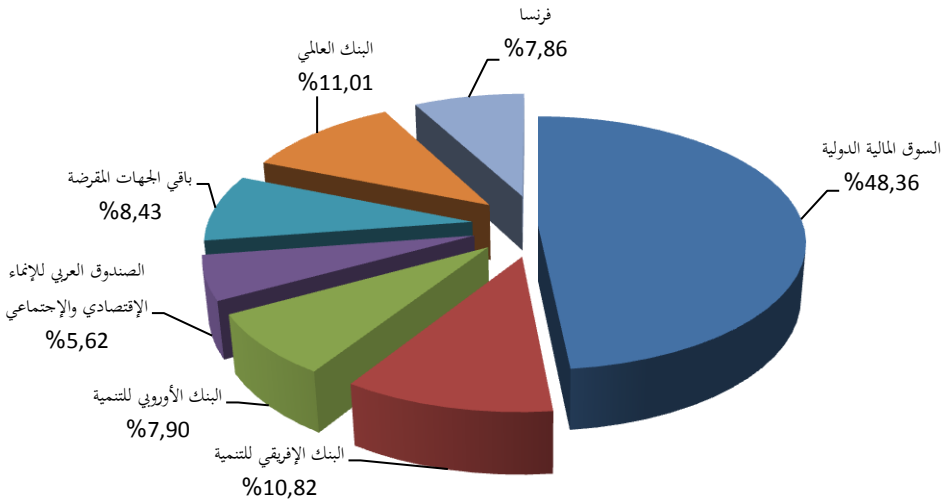

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفوائد المحمولة على ميزانية الدولة لسنة 2011 تعلّقت بقروض تمّ إبرامها خلال سنوات سابقة وبنسب فائدة قارة في أغلبها وبالتالي فإنها لا تتأثر بالتغييرات الطارئة منذ سنة 2011 إثر التخفيض في الترقيم السيادي للبلاد التونسية.

II- نفقات العنوان الثاني

تمّ بموجب قانون المالية لسنة 2011 فتح اعتمادات دفع للعنوان الثاني لميزانية الدولة بمبلغ 6.354 م.د توزّعت بين نفقات التنمية ونفقات تسديد أصل الدّين على التوالي في حدود 4.082 م.د و2.272 م.د. وتمّ بموجب المرسوم عدد 56 لسنة 2011 والمتعلّق بقانون المالية التكميلي لسنة 2011 الترفيع في نفقات التنمية بما قدره 99 م.د والتخفيض في نفقات تسديد أصل الدّين بمبلغ 68 م.د لترتفع اعتمادات الدفع إلى 6.385 م.د. ومقارنة بالتصرّف السّابق شهدت هذه التقديرات زيادة بنسبة 5,41 % في سنة 2011 مقابل 0,78 %.

وتمّ بمقتضى قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 29 مارس 2013 الترفيع في الاعتمادات المتعلّقة بالموارد الخارجيّة الموظّفة بمبلغ 59,291 م.د لتبلغ الاعتمادات النهائيّة في سنة 2011 ما قيمته 6.444,291 م.د أي بزيادة قدرها 283,873 م.د مقارنة بسنة 2010.

وتمّ توزيع هذه الاعتمادات في حدود 6.057,724 م.د[1] مقابل 6.012,461 م.د في سنة 2010 صرف منها مبلغ 5.943,350 م.د أي ما يمثّل 98,11 % من الاعتمادات الموزعة مقابل 96,67 % و92,24 % في سنتي 2010 و2009.

---

(1) - الأمر عدد 791 لسنة 2011 المؤرّخ في 25 جوان 2011 والمتعلّق بتنقيح الأمر عدد 3251 لسنة 2010 المؤرخ في 17 ديسمبر 2010 والمتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 58 لسنة 2010 المؤرّخ في 17 ديسمبر 2010 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2011 كما تم تنقيحه بالمرسوم عدد 56 لسنة 2011 المؤرخ في 25 جوان 2011 والمتعلّق بقانون الماليّة التكميلي لسنة 2011.

- الأمر عدد 1423 لسنة 2013 المؤرّخ في 22 أفريل 2013 والمتعلّق بالتوزيع فصلا فصلا لاعتمادات التعهّد والدفع التي يقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظّفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2011.

وتوزعت الفواضل البالغة 500,941 م.د بين نفقات التّنمية المحمولة على موارد الدولة (247,157 م.د) ونفقات التّنمية المموّلة بواسطة موارد خارجية موظفة (253,493 م.د) علما بأنّ هذه الفواضل تضمّنت اعتمادات غير موزعة بمبلغ 386,567 م.د.

وتواصل في سنة 2011 تراجع نسق نموّ نفقات العنوان الثّاني حيث اقتصر على نسبة 2,26 % مقابل 7,02 % و13,78 % في سنتي 2010 و2009. ونجمت الزيادة عن تطوّر نفقات التنمية بما قيمته 261,879 م.د (7,53 %) مقابل 203,265 م.د (6,21 %) في التصرّف السّابق. وحدّ من هذه الزيادة تراجع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين بما قيمته 130,584 م.د ونسبته 5,59 % وذلك بعد أن كانت قد ارتفعت بنسبة 8,25 % في سنة 2010. ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 9 اعتمادات الدّفع المفتوحة بموجب قانون الماليّة لسنة 2011 كما تمّ تنقيحها وتوزيعها بالنصوص اللاحقة وكذلك الاعتمادات المأمور بصرفها في سنتي 2010 و2011 حسب أبواب الميزانية.

وعلى صعيد الهيكلة تدعّمت في سنة 2011 حصّة نفقات التنمية من جملة نفقات العنوان الثاني لتبلغ 62,92 % مقابل 59,83 % في التصرّف السّابق. ويتضمّن الجدول الموالي توزيع هذه النفقات في سنة 2011 وتطوّرها خلال الفترة من 2007 إلى 2011 :

م.د

البنود	اعتمادات الدّفع لسنة 2011			الاعتمادات المستهلكـة					التغيّرات 2010/2011	
	الاعتمادات الموزّعة	الاعتمادات التكميلية	الجملة	2007	2008	2009	2010	2011	القيمة	النّسبة %
نفقات التنمية	**3.853.774**	**–**	**3.853.774**	**2.320,174**	**2.580,177**	**3.274,256**	**3.477,521**	**3.739,400**	**261,879**	**7,53**
الاستثمارات المباشرة	**1.941,327**	**–**	**1.941,327**	**1.365,639**	**1.417,268**	**1.770,905**	**1.891,140**	**1.856,417**	**34,723–**	**1,84–**
– المموّلة مباشرة من موارد الدّولة	1.445,851	68,085	1.513,936	960,229	1.056,174	1.276,277	1.429,160	1.460,923	31,763	2,22
– المصاريف الطارئة	68,085	68,085–	–	–	–	–	–	–	–	-
– المرتبطة بالموارد الخارجيّة الموظّفة	427,391	–	427,391	405,410	361,094	494,628	461,981	395,494	66,487–	14,39–
التمويل العمومي	**1.912,447**	**–**	**1.912,447**	**954,535**	**1.162,909**	**1.503,351**	**1.586,380**	**1.882,983**	**296,603**	**18,70**
– المموّل مباشرة من موارد الدّولة	1.350,653	393,704	1.744,357	838,265	967,659	1.317,769	1.381,518	1.743,875	362,357	26,23
– المصاريف الطارئة	393,704	393,704–	–						-	-
– المرتبط بالموارد الخارجيّة الموظفة	168,090	–	168,090	116,270	195,250	185,582	204,863	139,108	65,755-	32,10-
تسديد أصل الدّين	**2.203,950**	**–**	**2.203,950**	**2.757,645**	**2.193,067**	**2.156,568**	**2.334,534**	**2.203,950**	**130,584–**	**5,59–**
الجملة	**6.057,724**	**–**	**6.057,724**	**5.077,819**	**4.773,244**	**5.430,824**	**5.812,055**	**5.943,350**	**131,295**	**2,26**

استأثر قسم التمويل العمومي بالنصيب الأوفر من الاعتمادات الموزعة بعنوان باب "النفقات الطارئة" (461,789 م.د) حيث بلغت حصته 85,26 % في سنة 2011 مقابل 69,97 % في سنة 2010.

وتمّ إسناد اعتمادات تكميلية لوزارة التنمية والتعاون الدولي بمبلغ 157,307 م.د تعلّق في حدود 114,167 م.د ببند التدخلات في الميدان الاجتماعي و39,595 م.د بالتدخلات في الميدان الاقتصادي علما بأنّ الاعتمادات التكميلية مثّلت 37,57 % من الاعتمادات النهائية لهذه الوزارة.

كما انتفعت وزارة النقل باعتمادات تكميلية بمبلغ 154,865 م.د أي ما نسبته 51,57 % من الإعتمادات النهائية للوزارة وذلك لتمويل عمليات تطهير وإعادة هيكلة المنشآت العمومية. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه العمليات تستند عادة إلى برامج يتمّ ضبطها مسبقا في إطار تدخلات تموّل إمّا مباشرة من ميزانية الدولة أو على موارد صندوق إعادة هيكلة رأس مال المنشآت العمومية ممّا لا يبرّر تحميلها على النفقات الطارئة. وكذلك الشأن بالنسبة لمبلغ 57,500 م.د انتفعت به وزارة المالية لتمويل المساهمات التي يتمّ برمجتها عند إعداد قانون المالية.

وتعلّقت الاعتمادات التكميلية المسندة بعنوان التمويل العمومي لكلّ من وزارة التنمية والتعاون الدولي (80,925 م.د) ووزارة الصناعة والتكنولوجيا (15 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (11,335 م.د) ببند التدخلات في الميدان الاقتصادي.

وخصصت باقي الاعتمادات التكميلية أساسا لوزارة التربية (39,078 م.د) خاصة لتمويل مصاريف تهيئة وتوسيع المؤسسات التربوية ولوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (33,339 م.د). ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 10 توزيع الاعتمادات التكميلية للعنوان الثاني.

وعلى صعيد آخر، سجلت الاعتمادات المأمور بصرفها على موارد خارجيّة موظّفة (534,602 م.د) في سنة 2011 تراجعا في حجمها بنسبة 19,83 % مقابل 1,97 %. وعلى غرار التصرّف السّابق تعلّقت هذه الاعتمادات أساسا بالاستثمارات المباشرة (73,80 % مقابل 69,28 %).

أوّلا– نفقات التّنمية

بلغت جملة اعتمادات البرامج لنفقات التنمية المقدرة بقانون المالية لسنة 2011 ما قيمته 3.098,254 م.د. وارتفعت اعتمادات التعهد إلى 5.500 م.د منها 1.280,549 م.د ممولة بواسطة موارد خارجية موظفة. وتعلّق الباقي بالاستثمارات المباشرة والتمويل العمومي المحمولين مباشرة على موارد الدولة بنفقات التنمية الطارئة على التوالي في حدود 2.186,679 م.د و1.293,493 م.د و739,279 م.د.

وفي إطار قانون المالية التكميلي تمّ التخفيض في اعتمادات البرامج إلى 3.075,565 م.د في حين تمّ الترفيع في اعتمادات التعهد لتبلغ 6.000 م.د منها 1.311,239 م.د محمولة على موارد خارجية موظفة. وشمل الترفيع خاصة الاستثمارات المباشرة (2.331,606 م.د) والتمويل العمومي (1.566,911 م.د).

وحافظت اعتمادات التعهد المقدرة بقانون المالية التكميلي بعنوان الاستثمارات المباشرة على نفس الهيكلة تقريبا مقارنة بقانون المالية الأصلي حيث توزعت بين المشاريع ذات الصبغة الوطنية والمشاريع ذات الصبغة الجهوية على التوالي في حدود 2.026,175 م.د و305,431 م.د مقابل 1.929,997 م.د و256,682 م.د.

أمّا بخصوص اعتمادات الدفع فقد بلغت تقديرات قانون الماليّة التكميلي لسنة 2011 بعنوان نفقات التنمية 4.181 م.د وشهدت هذه التقديرات ترفيعا بمقتضى قرار وزير الماليّة سالف الذكر (59,291 م.د) لتبلغ 4.240,291 م.د أي بزيادة بنسبة 12,76 % مقارنة بالتصرّف السّابق.

وتمّ صرف الاعتمادات الموزعة (3.853,774 م.د) بنسبة 97,03 % مقابل 96,26 % في التصرّف السّابق ممّا أفرز فواضل اعتمادات بمبلغ 114,374 م.د تعلّقت في حدود 60,878 م.د بنفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظفة.

وسجّلت هذه النفقات نموّا بنسبة 7,53 % في سنة 2011 مقابل 6,21 % و26,90 % في سنتي 2010 و2009. وتأتت الزيادة (261,879 م.د) من نموّ المبالغ المأمور بصرفها بعنوان التمويل العمومي (+296,603 م.د) ممّا ساهم في تدعّم حصّته من جملة نفقات التنمية لتبلغ 50,36 % مقابل 45,62 % في التصرف السّابق. وحدّ من هذه الزيادة تراجع النفقات بعنوان الاستثمارات المباشرة بنسبة 1,84 % وخاصة منها المرتبطة بموارد خارجية موظفة (-14,39 %) علما بأنّ حصة هذه الموارد في تغطية جملة نفقات التّنمية ما فتئت تتراجع حيث بلغت 14,30 % مقابل 19,18 % و20,77 % في سنتي 2010 و2009.

هذا وقد ضبطت اعتمادات الدّفع لنفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2011 بمبلغ 729,095 م.د. وعلى إثر الترفيع المشار إليه (59,291 م.د) تصبح الاعتمادات النهائيّة بمبلغ 788,386 م.د مقابل 870,782 م.د في التصرّف السّابق.

وتمّ توزيع هذه الاعتمادات[1] في حدود 595,480 م.د أي بنسبة (75,53 %) أقلّ من النسبة الموزعة في التصرف السّابق (89,33 %). وتعلّقت الاعتمادات غير الموزعة بعدّة وزارات منها خاصّة وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (44,250 م.د) ووزارة الداخلية والتنمية المحلية (38,774 م.د) ووزارة الصحة العمومية (23,050 م.د).

وتجدر الإشارة إلى أنه فضلا عن عدم توزيع أي مبلغ من الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية التكميلي بالنسبة إلى وزارتي التنمية والتعاون الدولي والاتصال فقد اقتصرت الاعتمادات الموزعة بعنوان عدّة وزارات على مبالغ ضئيلة وذلك على غرار وزارة المالية (8,49 %) ووزارة الثقافة والمحافظة على التراث (28,55 %).

وعلى صعيد آخر، تواصل في سنة 2011 تدني حجم الاعتمادات المأمور بصرفها على الموارد الخارجية الموظفة (534,602 م.د) وذلك بما نسبته 19,83 % مقابل 1,96 % في السنة السّابقة. وارتفعت نسبة استهلاك الاعتمادات من 85,73 % في سنة 2010 إلى 89,78 % في السنة الموالية وهو ما أفرز فواضل بمبلغ 60,878 م.د. وتعلّقت هذه الفواضل أساسا بوزارة الفلاحة والمـوارد المائية والصيد البحري (27,174 م.د) وذلك على غرار السنة السّابقة وشملت كلّ من المناطق السقوية والتدخلات في الميدان الاجتماعي والسدود والهياكل المائيّة. كما تعلّقت بوزارة النقل (9,713 م.د) وذلك تحديدا بعنوان بند الاستثمار في ميدان الخدمات والهيكل الأساسي ووزارة البيئة والتنمية المستديمة (9,557 م.د) التي لم تتول صرف سوى نصف الاعتمادات المرصودة لها بهذا العنوان. وينمّ حجم الفواضل المسجلة فضلا عن المبالغ غير الموزعة من الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية عن عدم تجسيم المشاريع التي خصصت لها موارد خارجية.

ونجم تراجع نفقات التّنمية الممولة بموارد خارجية موظّفة خاصّة عن تقلص النفقات المنجزة من قبل وزارة النقل (- 71,481 م.د) ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (- 49,402 م.د). وحدّ من هذا التدني إنجاز وزارة الداخلية والتنمية المحليّة لنفقات بمبلغ 28,289 م.د في حين لم تسجل سنة 2010 نفقات بهذا العنوان على ميزانية الوزارة المذكورة. كما ساهم في ذلك نموّ الاعتمادات المأمور بصرفها من قبل وزارتي الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (15,670 م.د) والتعليم العالي والبحث العلمي (7,798 م.د). ويبرز الجدول المضمّن بالملحق عدد 11 توزيع الاعتمادات المتعلّقة بالنّفقات المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة في سنة 2011 حسب الأبواب.

وتجدر الإشارة إلى أنّ تسجيل عمليات السحب المتعلقة بمشاريع ممولة بموارد خارجية موظفة من قبل الوزارات المعنية وخاصّة منها وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية يتمّ بتأخير ممّا يؤثّر على آجال تقديم الحسابات وبالتالي على إصدار قوانين غلق الميزانية. ويذكر في هذا الصدد أن قرار وزير المالية المتعلّق بالترفيع في هذه الموارد بعنوان سنة 2011 لم يصدر إلا بتاريخ 29 مارس 2013.

---

[1] الأمر عدد 1423 لسنة 2013 المؤرخ في 22 أفريل 2013 والمتعلق بالتوزيع فصلا فصلا لاعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2011.

وعلى صعيد آخر شهدت نفقات التّنمية تغييرا في هيكلتها حيث تدّعمت حصّة التمويل العمومي لتبلغ 50,36 % في سنة 2011 مقابل 45,62 % في سنة 2010 وذلك بعد أن كانت الاستثمارات المباشرة تستأثر بالجزء الأوفر منها خلال السنوات السّابقة.

أمّا بخصوص توزيع نفقات التنمية بين مختلف القطاعات فقد تدعّمت حصة قطاعات الفلاحة والموارد المائيّة والبيئة والتنمية المستديمة والتجهيز والتهيئة الترابية لتبلغ 58,98 % في سنة 2011 مقابل 53,84 % في السنة السّابقة وذلك خاصة على حساب قطاع النقل الذي تراجعت حصّته إلى 15,27 % مقابل 22,96 %.

أ- الاستثمارات المباشرة

خلافا للتصرف السّابق شهدت الاعتمادات الموزّعة بعنوان الاستثمارات المباشرة (1.941,327 م.د) تراجعا بنسبة 0,73 % في سنة 2011 مقابل نموّ بنسبة 7,39 % في سنة 2010. وكذلك الشأن بخصوص الاعتمادات المأمور بصرفها (1.856,417 م.د) التي تقلّصت بنسبة 1,84 % مقابل ارتفاع بنسبة 6,79 % في التصرّف السّابق.

وإجمالا مثّل استهلاك الاعتمادات الموزعة بعنوان الاستثمارات المباشرة ما نسبته 95,63 % في سنة 2011 مقابل 96,71 % في التصرف السّابق. وتعلّقت الفواضل (84,910 م.د) أساسا بالاستثمارات المباشرة الممولة مباشرة من موارد الدولة (53,013 م.د).

1- الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة

تراجع في سنة 2011 نسق نموّ الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة (1.460,923 م.د) ليبلغ نسبة 2,22 % مقابل 11,98 % في السنة السّابقة. ورغم ذلك فقد تدعمت حصتها من جملة الاستثمارات المباشرة إلى 78,70 % مقابل 75,57 % نظرا إلى تراجع حجم الاستثمارات المباشرة الممولة بموارد خارجية موظفة.

وشملت الزيادة (31,763 م.د) أساسا مجال التعليم والثقافة والشباب والطفولة (+27,810 م.د) والمياه والغابات والصيد البحري والمحافظة على المياه وأديم الأرض (+ 25,312). وحدّ من هذه الزيادة تراجع النفقات بعنوان البناء والتجهيز (-12,741 م.د) التي سجّلت نموّا بمبلغ 43,632 م.د في السنة السابقة.

وعلى صعيد الهيكلة بقي مجال البنية الأساسية يستأثر بالجزء الأوفر من الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة حيث بلغت حصته 39,76 % في سنة 2011 مقابل 41,40 % و39,10 % في سنتي 2010 و2009.

– البنية الأساسيّة

خلافا للتصرّف السّابق، تراجعت في سنة 2011 الاستثمارات المموّلة من موارد الدولة في مجال البنية الأساسيّة (580,857 م.د) وذلك بنسبة 1,82 % مقابل ارتفاع بنسبة 18,55 % في سنة 2010 و26,84 % في سنة 2009. وتعلّقت هذه الاستثمارات ببناء الطّرقات والجسور في حدود 393,603 م.د وخصت أساسا مشروع "طرقات تونس الكبرى" (66,444 م.د) ومشاريع تعبيد وتهيئة المسالك الريفية (67,238 م.د) وتدعيم وتهيئة شبكة الطرقات بالمدن (66,468 م.د) وكذلك تهيئة وتدعيم الشبكة المرقّمة للطرقات (49,960 م.د). كما شملت الاستثمارات بعنوان البنية الأساسية مبلغ 20,561 م.د تعلّق بأشغال الصيانة الدّورية لشبكة الطرقات و20,136 م.د لتمويل اقتناء أراض وعقارات وتحويل الشبكات بالطرقات السيارة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات بعنوان البنية الأساسية في مجالي الأمن والدفاع الوطني عادت للارتفاع لتبلغ 127,304 م.د مقابل 115,779 م.د و130,347 م.د في سنتي 2010 و2009.

– التعليم والثقافة والشباب والطفولة والرياضة

رغم تراجع نسق نموّ الاستثمارات في مجال التعليم والثقافة والشباب والطفولة والرياضة (356,460 م.د) إلى 6,46 % في سنة 2011 مقابل 7,18 % فإنّ حصتها من جملة الاستثمارات شهدت ارتفاعا لتبلغ 24,40 % مقابل 23 % في سنة 2010.

وتجدر الإشارة إلى أنّ نموّ الاستثمارات في قطاع التعليم (276,869 م.د) بما نسبته 10,48 % نتج خاصة عن ارتفاع حجم الاستثمارات بعنوان تهيئة المدارس الابتدائية (47,090 م.د مقابل 14,801 م.د). كما تطورت النفقات بعنوان التجهيزات التربوية (55,986 م.د) بنسبة 25,53 %.

وخلافا للسنوات السّابقة تقلص حجم الاستثمارات المتعلقة ببناء وتهيئة وتجهيز مؤسسات التعليم العالي ليبلغ 52,803 م.د في سنة 2011 مقابل 70,406 م.د و63,503 م.د في سنتي 2010 و2009 علما بأنّ سنة 2008 سجّلت بهذا العنوان نفقات بمبلغ 81,893 م.د.

وفي المقابل تطوّر حجم الاستثمارات في قطاع الشباب والرياضة ليبلغ 43,099 م.د أي بنسبة 17,37 %. وشملت هذه النفقات أساسا بناء وتهيئة هياكل رياضية (26,705 م.د).

أمّا الاستثمارات الممولة من موارد الدولة بعنوان قطاع الثقافة فقد تميّزت بعدم الاستقـرار حيث بلغت 26,735 م.د مقابل 35,249 م.د و27,749 م.د في سنتي 2010 و2009. وعلى غرار التصرّف السّابق خصت هذه النفقـات أساسا المراكز الثقافية (13,256 م.د مقابـل 20,068 م.د) والآثار والمتـاحف (6,086 م.د مقابـل 9,851 م.د).

– المياه والغابات والصيد البحري والمحافظة على المياه وأديم الأرض

خلافا للسنة السّابقة، شهدت الاستثمارات في مجالات المياه والغابات والصيد البحري والمحافظة على المياه وأديم الأرض (214,053 م.د) في سنة 2011 نموّا بنسبة 13,41 % (مقابل تراجع بنسبة 0,07 %). وتطورت بالتالي حصّتها من جملة الاستثمارات الممولة من موارد الدولة إلى 14,65 % مقابل 13,21 % في التصرّف السّابق. وشملت هذه النفقات خاصّة قطاع المياه (142,593 م.د) علما بأنّ النفقات بعنوان المحافظة على المياه وأديم الأرض ارتفعت إلى 64,903 م.د في سنة 2011 مقابل 43,712 م.د. وفي المقابل تراجعت النفقات بعنوان السدود والهياكل المائية إلى 25,276 م.د مقابل 33,728 م.د في سنة 2010. وتعلّقت هذه النفقات أساسا بمشاريع حماية المدن من الفيضانات (14,734 م.د) وبمشروع تثليث قناة سجنان جومين مجردة (6,300 م.د).

ومن ناحية أخرى شهدت سنة 2011 تطوّر النفقـات المتعلّقة بمشاريع في مجال الغابات (69,335 م.د) وذلك بما نسبته 34,56 %.

– البناء والتجهيز

شهدت الاستثمارات بعنوان البناء والتجهيز (167,039 م.د) في سنة 2011 تراجعا بنسبة 7,09 % مقابل نموّ بنسبة 32,05 % في التصرّف السّابق. ونجم التراجع أساسا عن تدني النفقات بعنوان اقتناء أراض (15,645 م.د مقابل 32,499 م.د) واقتناء تجهيزات إدارية (20,468 م.د مقابل 27,359 م.د).

وحدّ من هذا التراجع الزيـادة المسجلة في الاستثمـارات المتعلّقة بإنجاز بناءات إدارية حيث تطورت إلى 31,364 م.د مقابل 17,577 م.د في سنة 2010.

2– الاستثمارات الممولة بموارد خارجية موظّفة

تواصل في سنة 2011 تراجع حجم الاعتمادات الموزّعة بعنوان الاستثمارات المباشرة المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة (595,480 م.د) وذلك بما نسبته 15,04 % مقابل 4,53 % في التصرّف السّابق. وبلغت نسبة استهلاك هذه الاعتمادات 92,54 % حيث كانت النفقات بمبلغ 395,494 م.د علما بأنّ هذه الأخيرة سجّلت من جهتها تراجعا بنسبة 14,39 % مقابل 6,60 % في سنة 2010.

وشمل التراجع (- 66,487 م.د) أغلب المجـالات وخاصّة الاستثمـــارات في مجـال البنية الأســـاسيّة (-59,417 م.د) ممّا ساهم في تقلّص حصّتها من جملة الاستثمارات المموّلة بموارد خارجية موظّفة إلى 48,51 % مقابل54,39 %. وتعلّقت هذه الاستثمارات بتمويل مشاريع تهيئة شبكة الطرقات وبناء الجسور في حدود 169,340 م.د منها 75,014 م.د خصّت مشاريع تدعيم وتهيئة الشبكة المرقمة للطرقات وشبكة الطرقات بالمدن و22,440 م.د بعنوان طرقات تونس الكبرى وتجهيز الهياكل الصحية في حدود 17,458 م.د.

كما شمل التراجع الاستثمارات في مجال التعليم والثقافة والشباب والطفولة والرياضة (59,752 م.د) التي تدنت بما نسبته 16,73 % مقابل نموّ بنسبة 14,18 % علما بأنّ هذه الاستثمارات تعلّقت خاصّة ببناء وتوسيع مؤسّسات التعليم العالي (28,177 م.د) ومؤسّسات الخدمات الجامعية (9,630 م.د).

ومن جهة أخرى، تواصل في سنة 2011 نموّ الاستثمارات الممولة بموارد خارجية موظفة في مجال المياه والغابات والصيد البحري والمحافظة على أديم الأرض (113,072 م.د) وذلك بنسبة 13,43 % مقابل 43,77 % في التصرّف السّابق ممّا ساهم في تطور حصتها من جملة الاستثمارات من 21,58 % إلى 28,59 %. وشملت النفقات في هذا المجال خاصة السدود والهياكل المائية (54,520 م.د) والمناطق السقوية (33,699 م.د).

ب– التّمويل العمومي

بلغت الاعتمادات الموزعة بعنوان التمويل العمومي في سنة 2011 ما قيمته 1.912,447 م.د مسجلة زيادة بنسبة 15,42 % مقارنة بالسنة السابقة. وتمّ استهلاك هذه الاعتمادات في حدود 1.882,983 م.د أي بنسبة (98,46 %) فاقت النسبة الحاصلة في سنة 2010 (95,74 %). وكانت الزيادة في النفقات بنسبة 18,70 % مقابل 5,52 % علما بأن هذه النسبة بلغت 29,28 % في سنة 2009. ونجمت هذه الزيادة (296,603 م.د) عن نموّ نفقات التمويل العمومي المموّل مباشرة من موارد الدّولة (362,357 م.د) الذي حد منه تراجع التمويل العمومي المرتبط بالموارد الخارجية الموظفة.

1– التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدّولة

تمّ في سنة 2011 صرف الاعتمادات النهائية بعنوان التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدّولة (1.744,357 م.د) بصفة شبه كلية حيث بلغت النفقات 1.743,875 م.د وهو ما يمثّل زيادة بنسبة 26,23 % مقارنة بالسنة السابقة التي شهدت نموّا بنسبة 4,84 %. ونتج عن هذا التطور تدعم حصّتها من جملة الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان التمويل العمومي لتبلغ 92,61 % مقابل 87,09 %.

ويبرز الجدول التالي توزيع النفقات بعنوان التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدّولة وتطوّرها في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 :

م.د

الفصول	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيّرات 2010/2011	
	2010	2011	القيمة	النسبة (%)
– الاستثمارات	206,486	245,369	38,883	18,83
– التدخّلات	738,211	1.160,045	421,834	57,14
– تسديد القروض	3,668	5,427	1,759	47,96
– المساهمات	382,933	274,534	108,399-	28,31-
– القروض	1,020	1,000	0,020-	1,96-
– التوازن المالي	49,200	57,500	8,300	16,87
الجملة	**1.381,518**	**1.743,875**	**362,357**	**26,23**

نتجت الزيادة في نفقات التموبل العمومي المحمول على كاهل الدولة (362,357 م.د) في سنة 2011 أساسا عن نموّ فصل التدخلات (421,834 م.د) والاستثمارات (38,883 م.د). وحدّ من هذه الزيادة تراجع النفقات بعنوان المساهمات (-108,399 م.د). وأدّت هذه التطورات أساسا إلى تدعّم حصة التدخلات لترتفع إلى 66,58 % مقابل 53,43 % وذلك خاصة على حساب بند المساهمات الذي تراجعت حصته إلى 15,74 % مقابل 27,72 % في سنة 2010.

– الاستثمارات

عــادت النفقات بعنوان الاستثمـارات (245,369 م.د) في سنة 2011 إلى النموّ وذلك بما نسبته 18,83 % مقابل تراجع بنسبة 18,83 % في السنة السابقة وارتفاع بنسبة 42,29 % سنة 2009. وجاء هذا النموّ نتيجة لارتفاع النفقات في مستوى أغلب الفصول المكونة له وخاصة منها الاستثمارات في ميدان الخدمات والهيكل الأساسي (21,66 %).

ويبرز الجدول التّالي توزيع الاستثمارات وتطوّرها خلال سنتي 2010 و2011 :

م.د

الاستثمارات في ميدان:	الإعتمادات المستهلكة		التغيّرات 2010/2011	
	2010	2011	القيمة	النسبة (%)
- الإدارة العامّة	3,420	4,017	0,597	17,46
- الفلاحة والصيّد البحري	8,949	10,513	1,564	17,48
- الخدمات والهيكل الأساسي	171,159	208,230	37,071	21,66
- التربية والتكوين	4,943	4,720	0,223-	4,51-
- البحث العلمي	4,765	7,136	2,371	49,76
- الثقافة والشباب والطفولة	10,739	7,473	3,266-	30,41-
- الميدان الاجتماعي	2,511	3,280	0,769	30,63
الجملة	**206,486**	**245,369**	**38,883**	**18,83**

أدّى نموّ الاستثمارات في ميدان الخدمات والهيكل الأساسي إلى تدعم حصّتها من جملة الاستثمارات المحمولة مباشرة على موارد الدّولة لتبلغ 84,86 % مقابل 82,89 % في سنة 2010 وذلك خاصة على حساب الاستثمارات في ميدان الثقافة والشباب والطفولة (3,05 % مقابل 5,20%).

وشملت هذه الاستثمـــارات أساســـا وزارة النقل التي تولت صرف مـا قيمته 138,267 م.د منها 37,150 م.د تعلّقت بشركة تونس للشبكة الحديدية السريعة و27,800 م.د بعنوان تجديد شبكة السكك الحديدية.

كما شملت هذه الاستثمـارات وزارة البيئة والتنمية المستديمة (62,745 م.د) التي تولت صرف منحة بمبلغ 41 م.د لفائدة الديوان الوطني للتطهير بعنوان برنامج التطهير لسنة 2011 (مقابل 42 م.د سنة 2010). وتعلّقت بقية الاستثمارات (7,218 م.د) بقطاع السياحة وشملت أساسا (5,099 م.د) البنية الأساسية والتهييئات السياحية.

- **التدخّلات**

خلافا للسنة السّابقة، ارتفعت في سنة 2011 النفقات بعنوان التدخّلات وذلك بمبلغ 421,834 م.د شمل التدخّلات في الميدان الاقتصادي وفي الميدان الاجتماعي على التوالي في حدود 68,85 % و31,24 %. ويبيّن الجدول التالي توزيع التدخّلات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة وتطوّرها حسب الميادين في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 :

م.د

الميدان	الاعتمادات المستهلكة		التغيّرات 2010/2011	
	2010	2011	القيمة	النسبة %
_ الاقتصادي	661,550	951,975	290,425	43,90
_ الاجتماعي	71,961	203,732	131,771	183,11
_ التربية والتكوين والثقافة والشباب والطفولة	4,700	4,338	0,362-	7,70-
الجملة	**738,211**	**1.160,045**	**421,834**	**57,14**

حافظت التدخّلات في الميدان الاقتصادي (951,975 م.د) على الجزء الأوفر من النفقات بعنوان التدخلات وذلك بحصة بلغت 82,06 % مقابل 89,62 % في سنة 2010. وتولت وزارة الصناعة والتكنولوجيا صرف ما قيمته 266,362 م.د تعلق أساسا بالمساهمة في تمويل استثمارات المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (200 م.د). كما شملت مصاريف الوزارة بهذا العنوان صندوق التطوير واللامركزية الصناعية (48 م.د) والوكالة العقارية الصناعية (12,674 م.د).

وأنجزت وزارة التنمية والتعاون الدولي نفقات بمبلغ 201,368 م.د على بند التدخلات في الميدان الاقتصادي وذلك خاصة في إطار البرامج الجهوية للتنمية (167,031 م.د).

وشملت هذه النفقات وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (166,451 م.د) وذلك في إطار تشجيع الاستثمار في قطاع الفلاحة والصيد البحري (73,200 م.د) وعبر إسناد منحة المحروقات لقطاعي الفلاحة والصيد البحري (28,734 م.د) ولقطاع الحليب (24 م.د). كما شملت هذه النفقات مساهمة العنوان الثاني في تمويل تدخلات المجامع المهنية (10 م.د).

وشمل باقي التدخلات في الميدان الاقتصادي في حدود 65,382 م.د وزارة السياحة التي تولت صرف 54,999 م.د لفائدة الديوان الوطني التونسي للسياحة بعنوان "برنامج الإشهار والدعاية" و10,383 م.د بعنوان "إعانة الدّولة لباعثي المشاريع السياحية". كما شملت هذه التدخلات وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج بمبلغ 44 م.د تضمن تكفّل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي (40 م.د) والقسط الأول لخلاص ديون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (4 م.د).

ومن ناحية أخرى تولت وزارة النقل صرف مبلغ قدره 154,865 م.د تعلق بتمويل عمليات تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات التابعة لها.

أمّا التدخّلات في الميدان الاجتماعي (203,732 م.د)، فقد أدّى نمو حجمها (43,90 %) إلى تطور حصّتها من جملة التدخلات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة إلى 17,56 % مقابل 14,11 % في سنة 2010. وشملت النفقات بهذا العنوان أساسا وزارة التنمية والتعاون الدّولي وذلك في حدود 197,810 م.د خصصت أساسا للبرامج الجهوية للتنمية (183,210 م.د) ولبرنامج الحضائر الجهوية للتنمية (14,600 م.د) وذلك على غرار التصرف السّابق.

وتجدر الإشارة إلى أن المساهمات المحمولة مباشرة على موارد الدّولة (274,534 م.د) شهدت تراجعا بمبلغ 108,399 م.د في حجمها مقابل نمو بقيمة 360,880 م.د في سنة 2010. وشملت النفقات أساسا وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية التي تولت صرف 200 م.د بعنوان المساهمة في تمويل الزيادة في رأس مال شركة تونس للطرقات السيارة وذلك على غرار التصرف السّابق.

كما شملت هذه النفقات وزارة الماليّة في حدود مبلغ 57,500 م.د تعلّق بتخصيص اعتمادات لفائدة صندوق الودائـــع والأمانات (50 م.د) وبالمساهمة في رأس مـال بنك تمويـل المؤسســات الصغرى والمتوسطة (7,500 م.د). وتولت وزارة التنمية والتعاون الدولي صرف مبلغ 17,034 م.د على بند المساهمات وذلك لتمويل مساهمة الدولة التونسية في رأس مال عدد من الهيئات والمنظمات الدولية وخاصة منها البنك الإفريقي للتنمية (10,500 م.د) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (3,545 م.د).

أمّا النفقات بعنوان التوازن المالي (57,500 م.د) فقد سجلت نموّا بنسبة 16,87 % في سنة 2011 وتعلقت حصرا بمنحة أسندتها وزارة البيئة والتنمية المستديمة لفائدة الديوان الوطني للتطهير وذلك على غرار سنة 2010.

2- التّمويل العمومي المرتبط بموارد خارجيّة موظّفة

خلافا للتصرف السّابق، تراجعت في سنة 2011 الاعتمادات الموزّعة بعنوان التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظّفة (168,090 م.د) بما نسبته 38,34 % مقابل نموّ بنسبة 42,42 %. كما تراجعت النفقات بهذا العنوان (139,108 م.د) بنسبة 32,10 % مقابل زيادة بنسبة 10,39 % علما بأن نسبة استهلاك الاعتمادات تطوّرت إلى 82,75 % مقابل 75,14 % لكنها بقيت دون النسبة المسجلة في سنة 2009 (96,95 %). ويبرز الجدول التالي توزيع النفقات بعنوان التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجيّة موظّفة في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010:

م.د

البيانات	الاعتمادات المستهلكة		التغيّرات 2010/2011	
	2010	2011	القيمة	النسبة (%)
الاستثمارات في:				
ميدان الفلاحة والصيد البحري	0,607	0,376	0,231-	38,00-
ميدان الخدمات والهيكل الأساسي	171,674	90,619	81,055-	47,21-
ميدان التربية والتكوين	8,342	-	8,342-	100,00-
ميدان الثقافة والشباب والطفولة	8,482	5,566	2,916-	34,38-
الجملة الفرعية	**189,105**	**96,561**	**92,544-**	**48,94-**
التدخّلات في :				
الميدان الاقتصادي	4,498	32,210	27,713	-
الميدان الاجتماعي	11,260	10,337	0,923-	8,20-
الجملة الفرعية	**15,758**	**42,547**	**26,789**	**170,01**
الجملة	**204,863**	**139,108**	**65,754-**	**32,10-**

نجم تدني التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظفة (-65,754 م.د) عن المفعول المزدوج لتراجع الاستثمارات (-92,544 م.د) ولنمو التدخّلات (26,789 م.د) التي تدعمت حصتها مقارنة بنفقات التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظفة إلى 30,60 % مقابل 7,69 %.في التصرف السابق.

فبخصوص الاستثمارات، سجلت هذه الأخيرة تراجعا بنسبة 48,94 % لتبلغ 96,561 م.د وتعلقت في حدود 93,85 % بميدان الخدمات والهيكل الأساسي. وعلى غرار التصرف السابق، تولت وزارة النقل صرف الجزء الأوفر من هذه النفقات (81,619 م.د) وذلك خاصة لتمويل مشروع كهربة خط الضاحية الجنوبية (26,753 م.د) وتجديد الهيكل الأساسي بخطوط المترو (12,794 م.د).

وتعلّقت بقية الاستثمارات (9 م.د) في هذا الميدان بمنحة أسندت على اعتمادات وزارة البيئة والتنمية المستديمة للديوان الوطني للتطهير لتمويل برنامج التطهير لسنة 2011.

أمّا التدخّلات المموّلة بواسطة موارد خارجية موظفة فقد تضاعف حجمها في سنة 2011 لتبلغ 42,574 م.د (مقابل 15,758 م.د في التصرف السّابق). وشمل النموّ خاصة التدخّلات في الميدان الاقتصادي (32,210 م.د مقابل 4,498 م.د) التي أنجزت أساسا من قبل وزارة الداخلية والتنمية المحلية (28,289 م.د) في شكل منح لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

وعلى غرار التصرف السابق أنجزت التدخلات في الميدان الاجتماعي (10,337 م.د) حصرا من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتمويل مشاريع تزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشراب.

ثانيا– نفقات تسديد أصل الدّين العمومي

ضبط قانون المالية لسنة 2011 التقديرات بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي في حدود 2.272 م.د. ثم تمّ بموجب قانون الماليّة التكميلي التخفيض فيها لتبلغ 2.204 م.د.

ومقارنة بالسنة السّابقة، سجلت الاعتمادات الموزّعة (2.203,950 م.د) في سنة 2011 تراجعا بنسبة 8,17 % مقابل 5,88 % في سنة 2010. ونتج التراجع (- 196,050 م.د) عن تدنّي الاعتمادات المرصودة لتسديد أصل الدّين الداخلي من 1.075 م.د في سنة 2010 إلى 270,950 م.د في السنة الموالية والذي حدّت منه الزيادة في التقديرات بعنوان أصل الدّين الخارجي بمبلغ 608 م.د.

وتجدر الإشارة إلى أن جانبا من هذه التقديرات خصّت أصل قرضين مبرمين لدى السوق المالية العالمية (450 مليون أورو و15 مليار يان ياباني).

وتمّ استهلاك الاعتمادات الموزعة بنسبة 100 % مقابل على التوالي 97,27 % و84,57 % في سنتي 2010 و2009. وبالرغم من ذلك أفرز حساب التصرف لأمين المال العامّ في مستوى حسابات الدين العمومي لعمليات الخزينة فائضا في المصاريف في موفى سنة 2011 بمبلغ 303 م.د يخص بقايا للتسوية بعنوان تسبقات أسندت على اعتمادات أصل الدين لسنة 2011. وللتذكير فإنه تمّ في إطار قانون المالية التكميلي للسنة المعنية التخفيض في هذه الاعتمادات بما قيمته 68 م.د.

ويبرز الجدول التّالي تطوّر الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين خلال سنة 2011 مقارنة بالسّنة السّابقة :

م.د

الفصل	الاعتمادات النهائية الموزعة سنة 2011	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيّرات 2010/2011	
		2010	2011	القيمة	النسبة (%)
– تسديد أصل الدّين الداخلي	270,950	1.009,534	270,950	-738,584	-73,16
– تسديد أصل الدّين الخارجي	1.933,000	1.325,000	1.933,000	608,000	45,89
الجملة	**2.203,950**	**2.334,534**	**2.203,950**	**-130,584**	**-5,59**

ولئن شهدت سنة 2011 تراجعا لنفقات تسديد أصل الديّن العمومي (-5,59 %) نتيجة تقلص المبالغ المأمور بصرفها بعنوان أصل الدين الداخلي (-73,16 %) فقد واصلت الإعتمادات التي تمّ صرفها بعنوان الدين الخارجي في الارتفاع حيث كانت الزيادة بنسبة 45,89 % مقابل 10,53 % في التصرّف السّابق.

ويتضمّن الجدول التآلي توزيع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي في سنتي 2010 و2011 حسب البنود :

أ.د

البيانات	الاعتمادات المأمور بصرفها				التغيّرات 2010/2011	
	2010		2011			
	المبلغ	الحصّة (%)	المبلغ	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
تسديد الدّين الداخلي	**1.009.533,958**	**43,24**	**270.950,000**	**12,29**	**- 738.583,958**	**73,16-**
– تسوية تسبقات وقروض	–	–	**23,900**	–	**23,900**	-
– تسديد أصل دين الدّولة للسنة:	**970.214,263**	**41,56**	**252.876,100**	**11,47**	**- 717.338,163**	**73,16 -**
رقاع الخزينة	948.240,000	40,61	230.950,000	10,48	- 717.290,000	75,64 -
تحمّل الدّولة للديون البنكية (الفصل 25 من قانون المالية 1999)	20.771,721	0,89	20.771,721	0,05	-	-
معالجة مديونية القطاع الفلاحي (القانون عدد 65 لسنة 1999)	1.202,542	0,05	1.154,379	0,82	- 48,163	4,01 -
– تسديد أصل الدين المضمون من طرف الدّولة	**39.319,695**	**1,68**	**18.050.000**	**0,82**	**- 21.269,695**	**54,09 -**
قروض البنك الوطني الفلاحي	19.882,860	0,85	-	-	**- 19.882,860**	**100,00 -**
القرض الرقاعي: ديوان الحبوب	15.000,000	0,64	15.000,000	0,68	0,000	0,00
الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999	3.782,525	0,16	2.434,825	0,11	- 1.347,700	35,63 -
قرض صندوق القروض ومساعدة الجماعات	654,310	0,03	615,175	0,03	- 39,135	5,98 -
تسديد الدين الخارجي	**1.325.000,000**	**56,76**	**1.933.000,000**	**87,71**	**608.000,000**	**45,89**
تسديد الدين الخارجي للسنة	**1.325.000,000**	**56,76**	**1.802.324,266**	**81,78**	**447.324,266**	**36,02**
تسوية التسبقات التي لم تتم تسويتها إلى موفى السنة السابقة	–	-	**130.675,734**	**5,93**	**130.675,734**	-
المجموع العامّ	**2.334.533,958**	**100,00**	**2.203.950,000**	**100,00**	**- 130.583,958**	**5,59 -**

نجم تراجع نفقات تسديد أصل الدّين الداخلي (-738,584 م.د) في سنة 2011 أساسا عن تقلص المبالغ المأمور بصرفها بعنوان رقاع الخزينة بما قدره 717,290 م.د وذلك خاصة نتيجة تدني الدفوعات بعنوان رقاع الخزينة القابلة للتنظير والتي اقتصرت على 65,500 م.د في سنة 2011 مقابل 707,290 م.د في التصرف السّابق.

وتضمّنت الدّفوعات بعنوان تسديد أصل الدّين الداخلي 23,900 م.د يخص بقايا للتسوية بعنوان تسبقة مسندة في سنة 2010 مما يؤدي إلى تداخل بين ميزانيات السنوات المعنية ويحجب الحجم الحقيقي لالتزامات السنة بعنوان الدين العمومي. كما تضمنت هذه الدفوعات مبلغا جمليا قدره 21,926 م.د يخص تحمّل الدولة للديون البنكية ومعالجة مديونية القطاع الفلاحي في إطار تطبيق أحكام القانون عدد 65 لسنة 1999 المؤرخ في 15 جويلية 1999.

أمّا المبالغ المأمور بصرفهـا بعنوان تسديد أصل الدّين المضمون من قبل الدّولة، فقد تراجعت إلى 18,050 م.د مقابل 39,320 م.د في سنة 2010 وتعلق الأمر أساسا بالقرض الرقاعي لديوان الحبوب (15 م.د). ويبرز كتاب الدين لسنة 2011 تحمّل الدولة مبلغا قدره 151 م.د بعنوان ضمان الدولة للقروض البنكية للديوان الوطني للتجارة. ومن شأن تواصل تحمل الدولة لهذه الديون أن يزيد في تفاقم أعباء الدين ويثقل كاهل الميزانية بهذا العنوان وذلك خاصة بالنظر إلى ضعف المبالغ التي يتم استرجاعها من قبل الهيئات المنتفعة بالضمان.

وبخصوص تسديد أصل الدّين الخارجي، فقد شهدت النفقات بعنوانه (1.933 م.د) ارتفاعا بنسبة (45,89 %) فاقت النسبة المسجلة في التصرف السابق (10,53 %). وشملت الدفوعات مبالغ تخص قرضي السوق العالمية للأورو (886,365 م.د) واليان الياباني (278,240 م.د) المشار إليهما.

وتجدر الإشارة إلى أن جملة الفوائد التي تم دفعها بعنوان القرض الأول منذ سنة الإبرام (2004) تجاوزت 270 م.د وهو ما يؤكد أهمية الكلفة المترتبة عن الصيغة المعتمدة في قروض السوق المالية الدولية والمتمثلة في التسديد دفعة واحدة خاصة أمام تواصل تراجع سعر الدينار وذلك فضلا عن المخاطر المنجرة عن تحمل سنة ما دفوعات ضخمة بعنوان هذه القروض لا سيما في ظل تواصل الاضطرابات في أسعار المواد الأساسية والمواد البترولية وما ينتج عنها من أعباء تحمل على ميزانية الدولة.

وتعلّقت بقية النفقات بعنوان تسديد أصل الدين الخارجي بالقروض المبرمة سواء في إطار التعاون متعدد الأطراف وخاصة لدى مجموعة البنك العالمي (166,228 م.د) والبنك الإفريقي للتنمية (114,696 م.د) والبنك الأوروبي للاستثمار (77,035 م.د) أو في إطار التعاون الثنائي على غرار القروض الفرنسيّة (135,943 م.د) والقروض اليابانية (103,949 م.د).

وعلى صعيد آخر فإن الاعتمادات المأمور بصرفها لتسديد أصل الدين العمومي لا تعكس الحجم الحقيقي لتعهدات الدولة لسنة 2011 بهذا العنوان حيث بلغ فائض المصاريف على المقابيض بعنوان حسابات الدين العمومي 303,301 م.د في موفى السنة يتوزع بصفة شبه متساوية بين الدين الداخلي والدين الخارجي علما بأن هذا الفائض كان في حدود 130,822 م.د في موفى سنة 2010.

وتجدر الإشارة إلى أن الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تكاليف الدّين العمومي أصلا وفائدة بلغت 3.369,615 م.د في سنة 2011 مسجلة تراجعا بنسبة 3,47 % مقابل زيادة بنسبة 2,38 % في السنة السابقة. ونجم التراجع عن تدني النفقات بعنوان الدين الداخلي بنسبة 45,97 % حدّ منه نموّ خدمة الدّين الخارجي بما نسبته 31,09 % وهو ما ساهم في تواصل ارتفاع حصّة الدين الخارجي من جملة تكاليف الدّين العمومي إلى 74,89 % مقابل 55,15 % و53,19 % في سنتي 2010 و2009. ويبرز الرسم البياني التالي تطوّر تكاليف الدّين الداخلي والدّين الخارجي خلال السنوات من 2007 إلى 2011 :

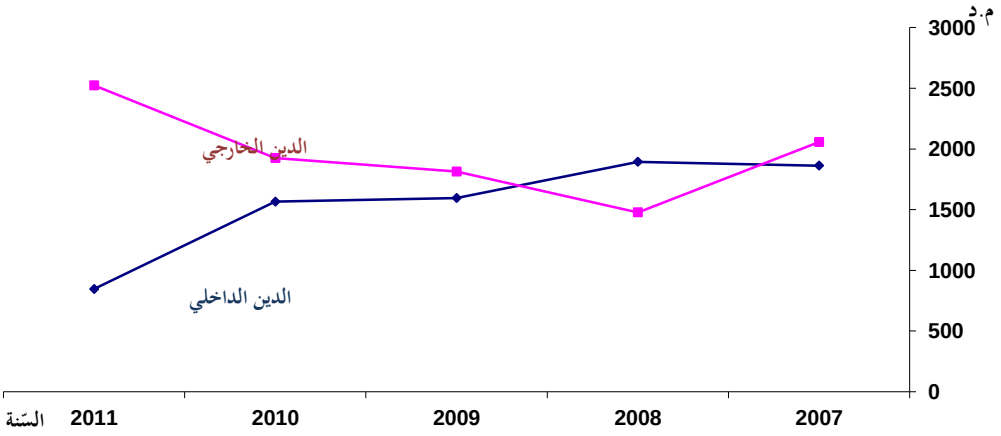

أثّر النسق التصاعدي للدفوعات بعنوان قروض السوق المالية العالمية في تطور الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان الدّين الخارجي. أما نفقات الدين الداخلي فقد شهدت تراجعا نظرا إلى تقلص التسديدات بعنوان رقاع الخزينة.

ويبرز الجدول التّالي أهمّ مؤشرات الدّين العمومي في سنة 2011 مقارنة بالسنة السابقة وذلك اعتمادا على المعطيات المضمنة بكتاب الدّين وبالحساب العامّ للسنة المالية للسنة المعنية.

بالدّينار

البيـانـات	الوضعيّة إلى 2010-12-31	الوضعيّة إلى 2011-12-31	التغيّرات 2010/2011	
			القيمـة	النّسبة (%)
– الالتزامات	**39.603.566.275**	**42.656.819.444**	**3.053.253.169**	**7,71**
– الدّين الدّاخلي	10.474.328.421	11.289.471.314	815.142.893	7,78
– الدّين الخارجي	28.820.711.007	31.043.654.837	2.222.943.830	7,71
– قروض المزودين	308.526.847	323.693.293	15.166.446	4,92
– الاستعمالات	**35.515.570.598**	**38.392.038.053**	**2.876.467.455**	**8,10**
– الدّين الدّاخلي	10.474.328.421	11.289.471.314	815.142.893	7,78
– الدّين الخارجي	24.743.084.768	26.789.462.689	2.046.377.921	8,27
– قروض المزودين	298.157.409	313.104.050	14.946.641	5,01
– الدين الباقي للتسديد	**25.640.639.801**	**29.665.613.963**	**4.024.974.162**	**15,70**
– الدّين الدّاخلي	10.089.461.813	12.964.259.210	2.874.797.397	28,49
– الدّين الخارجي	15.403.628.570	16.579.058.983	1.175.430.413	7,63
– قروض المزودين	147.549.418	122.295.770	25.253.648-	17,12-
– خدمة الدين (1)	**3.490.762.297**	**3.369.615.270**	**121.147.027-**	**3,47-**
– الدّين الدّاخلي (2)	1.565.563.057	845.950.000	719.613.057-	45,97-
– الدّين الخارجي (3)	1.925.199.240	2.523.665.270	598.466.030	31,09

(1) اعتمادا على الأوامر بالصرف

(2) باعتبار الالتزامات الأخرى المحمولة على كاهل الدّولة

(3) باعتبار قروض المزوّدين

يبرز من الجدول أعلاه أنه باستثناء خدمة الدين شهدت أغلب المؤشرات زيادة في حجمها. ويذكر في هذا السياق خاصة الدين الباقي للتسديد الذي سجّل نموّا بنسبة 15,70 % في سنة 2011 مقابل 1,79 % في التصرّف السّابق. ونتجت الزيادة في الدين الداخلي الباقي للتسديد خاصة عن تطور حجم الإصدارات بهذا العنوان (+ 702,150 م.د) مقابل تدني حجم الدفوعات (-587,016 م.د).

أمّا الدين الخارجي الباقي للتسديد فيفسر تسارع نسق نموّه (7,63 % مقابل 5,88 %) بإبرام عدد من القروض في سنة 2011 وذلك خاصة لدى البنك الإفريقي للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار والبنك العالمي والبنك الإسلامي للتنمية والجزائر وألمانيا وفرنسا.

ومقارنة بالناتج المحلّي الإجمالي، مثّل الدّين الخارجي الباقي للتسديد ما نسبته 25,55 % مقابل 24,53 % في سنة 2010 [1]. ويبيّن الجدول التالي تطوّر نسبة التداين العمومي ونسبة خدمة الدّين في مستوى كلّ من الدّين الوطني الخارجي والدّين العمومي الخارجي خلال السنوات من 2007 إلى 2011 :

السنة / البيانات	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة التداين (% الناتج المحلي الإجمالي):					
- الدّين الوطني الخارجي	39,7	38,8	37,3	37,2	38,8
- الدّين العمومي الخارجي	26,7	26,3	25,0	24,5	25,5
نسبة خدمة الدّين (% المقابيض الجارية) :					
- الدّين الوطني الخارجي	11,7	7,7	10,6	9,3	10,6
- الدّين العمومي الخارجي	7,2	4,3	6,1	5,5	7,17
* تم تحيين المعطيات اعتمادا على الإحصائيات المالية عدد 183 لشهر جوان 2013.					

خلافا للسنة السّابقة، شهدت مؤشرات الدين الوطني الخارجي والدين العمومي الخارجي في سنة 2011 تفاقما. وتعلق الأمر خاصة بنسبة خدمة الدين العمومي الخارجي مقارنة بالمقابيض الجارية والتي ارتفعت من 5,5 % في سنة 2010 إلى 7,17 % في السنة الموالية وذلك أساسا نتيجة الدفوعات بعنوان قروض السوق المالية العالمية علما بأن المبالغ المنتظر دفعها بنفس العنوان في سنة 2012 تبلغ 650 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 991,640 م.د.

[1] الإحصائيات المالية عدد 183 لشهر جوان 2013.

III- نفقات صناديق الخزينة

بلغت الاعتمادات النهائية لتدخّلات صناديق الخزينة في سنة 2011 ما قيمته 1.405,420 م.د (منها 1.217 م.د بعنوان الحسابات الخاصّة في الخزينة) مسجلة تراجعا بمبلغ 126,865 م.د مقارنة بالسنة السابقة. وتمّ استهلاك هذه الاعتمادات في حدود 1.111,822 م.د أي بنسبة 79,11 % مقابل 60,45 % في سنة 2010. وسجلت بذلك النفقات نموا بنسبة 20,02 % وذلك بعد التراجع بنسبة 3,62 % في سنة 2010. وشمل النموّ (185,487 م.د) خاصة نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة (160,602 م.د).

أوّلا – الحسابات الخاصّة في الخزينة

ضبطت الاعتمادات بعنوان نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2011 بمبلغ 1.217 م.د أي بزيادة 368,800 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وبمبلغ 127,429 م.د مقارنة بالاعتمادات النهائية لسنة 2010 علما بأن هذه الاعتمادات لم تشهد ترفيعا خلال السنة وذلك خلافا للسنوات السابقة.

وشمل الترفيع بموجب قانون المالية التكميلي أساسا الصندوق الوطني للتشغيل (300 م.د) والصندوق الوطني لتحسين السكن (20 م.د) والحساب الوطني للتضامن الاجتماعي (20 م.د) وحساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد (17 م.د) وصندوق مقاومة التلوث (11 م.د). وفي المقابل شهد عدد من الحسابات بموجب نفس القانون تخفيضا في الاعتمادات المرصودة لها وذلك على غرار صندوق التضامن الوطني (– 18 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (– 5 م.د) وصندوق النهوض بالصادرات (- 2,500 م.د).

وعلى صعيد الإنجاز بلغت النفقات بعنوان الحسابات الخاصّة في الخزينة في سنة 2011 ما قيمته 959,880 م.د أي بزيادة بنسبة 20,09 % مقابل تراجع بنسبة 5,29 % في سنة 2010. ونتجت هذه الزيادة (160,602 م.د) أساسا عن الصندوق الوطني للتشغيل الذي سجّل في سنة 2011 نفقات بمبلغ 460 م.د مقابل 187 م.د في التصرف السّابق منها 340 م.د تم صرفه في إطار برنامج منحة أمل وذلك لفائدة 144 ألف منتفع[1]. وساهمت هذه الزيادة في تدعم حصة نفقات الصندوق المذكور مقارنة بجملة تدخّلات الحسابات الخاصّة في الخزينة لتبلغ 47,92 % مقابل 29,71 % في سنة 2010.

---

[1] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2011.

ومن جهة أخرى شهدت سنة 2011 تراجع النفقات بعنوان عدد من الصناديق يذكر منها خاصة صندوق تنمية الطرقات السيارة الذي اقتصرت المبـالغ المأمـور بصرفها على موارده على 3,637 م.د مقابـل 15,115 م.د في السنة السّابقة. كما يذكر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء الذي لم يتمّ صرف أي مبلغ على موارده في سنة 2011 علما بأنّه تم رصد 32 م.د لفائدته بموجب قانون المالية للسنة المعنية.

وإجمالا سجّلت الحسابات الخاصة في الخزينة في موفى سنة 2011 فائضا جمليا للمقابيض مقارنة بالمصاريف بقيمة 1.262,384 م.د مقابل 850,109 م.د في 2010. وعلى غرار سنة 2010 شملت هذه الفواضل أساسا صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (356,698 م.د) والصندوق العامّ للتعويض (173,681 م.د) الذي لم يتول صرف مبالغ على موارده الذاتية وذلك على غرار السنوات السابقة. كما شملت الفواضل صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (120,541 م.د) والصندوق الوطني للتشغيل (110,847 م.د).

وتجدر الإشارة إلى أنه تمّ بموجب قانون المالية التكميلي الترفيع في تقديرات حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد من 30 م.د إلى 47 م.د غير أنّه لم يتمّ إنجاز نفقات بعنوانه.

ويبيّن الجدول المدرج بالملحق عدد 12 نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة وتطوّرها في سنة 2011 مقارنة بإنجازات سنة 2010.

ثانيـا – حسابات أموال المشاركة

بلغت الاعتمادات النهائية بعنوان حسابات أموال المشاركة (باعتبار الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق) في سنة 2011 ما قيمته 504,076 م.د مسجلة زيادة بنسبة 13,86 % مقابل 5,07 % في التصرّف السّابق. وبلغت النفقات 151,942 م.د وهو ما يمثّل استهلاكا للاعتمادات بنسبة 30,14 % مقابل على التوالي 19,65 % و27,81 % في سنتي 2010 و2009.

وتسارع في سنة 2011 نسق نموّ نفقات هذه الحسابات حيث كانت الزيادة بنسبة 19,59 % مقابل 8,41 % في التصرّف السّابق. ويفسّر هذا النموّ خاصة بتسجيل نفقات بمبلغ 23,541 م.د بعنوان حساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010 والراجع بالنظر إلى وزارة المالية. كمـا يفسّر النموّ بتطوّر النفقـات المحمولة على كلّ من الحسـاب المركزي لجبر أضرار الفيضانـات (+18,671 م.د) وحساب تصفية متخلدات المؤسسات الصحية العمومية تجاه الصيدلية المركزية (+11,112 م.د).

وحدّ من هذا النموّ تدني نفقات حسابات أخرى وذلك على غرار حساب جبر الأضرار الناتجة عن الفيضانات "البنية الأساسية للسكك الحديدية" (-7,044 م.د) وحساب جبر أضرار الفيضانات "البنية الأساسية" (-6,683 م.د) مما ساهم في تراجع حصة هذا الصنف من التدخلات مقارنة بجملة نفقات حسابات أموال المشاركة إلى ما نسبته 24,36 % مقابل 25,24 % في التصرّف السّابق.

وعلى صعيد آخر بلغت فوائض المقابيض التي يتعيّن نقلها إلى التصرف الموالي ما جملته 352,134 م.د وتعلقت أساسا بحساب المصاريف الخصوصيّة للإدارة العامّة للديوانة (125,733 م.د) وبحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (27,927 م.د) وكذلك بحساب إنجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال بجهتي منّوبة والنحلي (23,521 م.د). كما تعلقت الفوائض بحساب القروض الجامعية (20,162 م.د) الذي لم يتمّ صرف أي مبلغ بعنوانه في سنة 2011 وبحساب اقتناء التجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي الذي اقتصرت نفقاته على 6,275 م.د مقابل موارد بمبلغ 22,430 م.د.

ويحوصل الجدول الوارد بالملحق عدد 14 نفقات حسابات أموال المشاركة المسجّلة لمصاريف خلال سنتي 2010 و2011.

القسم الثاني – تكاليف ميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّتها ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

شهدت نفقات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّتها ترتيبيّا بميزانيّة الدولة (1.070,386 م.د) في سنة 2011 زيادة قدرها 86,532 م.د ونسبتها 8,80 % مقابل 57,892 م.د و6,25 % في السنة السّابقة. وتعلقت هذه الزيادة في حدود 81,478 م.د بالعنوان الثاني لهذه المؤسسات.

I– نفقات العنوان الأوّل

ضبطت التقديرات لنفقات العنوان الأوّل للمؤسّسات العمومية بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2011 بمبلغ 740,644 م.د. وباعتبار الترفيعات التي شملت عددا من هذه المؤسسات بلغت التقديرات النهائية 1.193,225 م.د. وشمل الترفيع في التقديرات أساسا إدارة الملكية العقارية (154,872 م.د) وذلك على غرار التصرف السّابق (128,259 م.د). كما شملت التنقيحات ميزانيات المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى كلّ من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (90,815 م.د) ووزارة الصحة العمومية (69,999 م.د) ووزارة التربية (53,963 م.د) وكذلك وزارة العدل وحقوق الانسان (21,357 م.د).

وإجمالا سجّلت التقديرات النهائية في سنة 2011 زيادة بنسبة 10,16 % مقابل 7,81 % في التصرف السّابق. وبلغت النفقات 766,378 م.د وهو ما يمثّل استهلاكا بنسبة 64,23 % ونموّا بنسبة 0,66 % مقارنة بإنجازات السنة السابقة علما بأن هذه الأخيرة شهدت نموا بنسبة 7,76 %.

وفي المقابل تراجعت نسبة تغطية الموارد الذاتية للمؤسّسات العموميّة (596,361 م.د) لنفقاتها إلى 77,82 % في سنة 2011 مقابل 80,56 % في السنة السّابقة.

وعلى صعيد هيكلة تمويل النفقات فاقت الموارد الذاتيّة لإدارة الملكية العقارية (198,070 م.د) وللمؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة الدفـاع الوطني (33,634 م.د) نفقاتها التي اقتصرت على التوالي على 36,936 م.د و26,849 م.د.

وعموما أفرز تنفيذ ميزانيات المؤسّسات العموميّة في سنة 2011 فوائض في مستوى العنوان الأول بمبلغ 316,776 م.د تعلّق بإدارة الملكيّة العقاريّة وبالمؤسسات التابعة لوزارة الصحّة العمومية ولوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الدفاع الوطني على التوالي في حدود 161,134 م.د و41,034 م.د و32,647 م.د و21,357 م.د. ويتطلب هذا الوضع إعادة النظر في صيغ ضبط حجم منحة الدولة المسندة لعدد من هذه المؤسسات بهدف ترشيد نفقات ميزانية الدولة خاصة بالنظر إلى التوجه الرامي نحو تدعيم الموارد الذاتية لهذه المؤسسات.

ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 14 توزيع الاعتمادات النهائية ونفقات العنوان الأوّل لميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدّولة وتطوّرها خلال سنتي 2011 و2010.

II- نفقات العنوان الثاني

تسارع في سنة 2011 نسق نمو نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة (304,008 م.د) حيث كانت الزيادة (81,478 م.د) بنسبة 36,61 % مقابل 1,40 % في السنة السابقة. وتأتّت خاصة من نموّ النفقات المنجزة من قبل المؤسسات الراجعة بالنظر إلى كل من وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (53,821 م.د) ووزارة التربية (19,124 م.د) ووزارة الثقافة والمحافظة على التراث (5,189 م.د).

ورغم نموّ نفقات المؤسسات التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري فإن حصة هذه المؤسسات تراجعت مقارنة بالحجم الإجمالي لنفقات العنوان الثاني لتبلغ 75,01 % مقابل 78,30 % في سنة 2010. كما تراجعت حصة المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتبلغ 13,66 % مقابل 18,40 %. وفي المقابل تدعمت حصة المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية لتبلغ 6,37 % في سنة 2011 مقابل 0,10 % في سنة 2010.

وأسفر تنفيذ ميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة في سنة 2011 عن فوائض مقابيض على المصاريف بلغت جملتها 265,363 م.د وشملت خاصّة المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (116,137 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (78,961 م.د) ووزارة التربية (29,265 م.د) وكذلك إدارة الملكية العقارية (20,313 م.د).

ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 15 تطوّر نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة خلال سنتي 2011 و2010.

القسم الثالث – مصاريف العنوان الأوّل للمراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت الاعتمادات المفتوحة بعنوان نفقات العنوان الأوّل للمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والبالغ عددها 87 مركزا في سنة 2011 ما قيمته 90,126 م.د. وتمّ الترفيع في هذه الاعتمادات بما قيمته 5,089 م.د لترتفع التقديرات النهائية إلى 95,216 م.د مسجلة زيادة بمبلغ 6,862 م.د وبنسبة 7,86 % مقابل على التوالي 6,486 م.د و7,92 % في التصرّف السّابق.

وتمّ استهلاك هذه الاعتمادات بنسبة 96,75 % حيث بلغت النفقات 92,120 م.د مقابل نفقات بمبلغ 86,779 م.د واستهلاك بنسبة 98,22 % في سنة 2010. ونتيجة لذلك بلغت الفوائض المترتّبة عن تنفيذ ميزانيّات المراكز الدبلوماسية والقنصليّة بالخارج ما قيمته 3,096 م.د في سنة 2011 مقابل 1,575 م.د في التصرّف السّابق.

القسم الرّابع – نفقات الصناديق الخاصّة

سجّلت الصناديق الخاصّة المدرجة بالحساب العامّ للسنة الماليّة في سنة 2011 نفقات بمبلغ 234,049 م.د مقابل 273,024 م.د في السنة السّابقة أي بتراجع بمبلغ 38,975 م.د وبنسبة 14,28 % مقابل على التوالي 20,863 م.د و7,10 % في سنة 2010. ويبرز الجدول التّالي تطوّر هذه النفقات في سنتي 2011 و2010 حسب ما يبرزه الحساب العامّ للسّنة الماليّة :

بالدّينار

البيانات	النفقات		التغيّرات 2010/2011	
	2010	2011	القيمة	النسبة %
صندوق التطوير واللاّمركزية الصناعية	68.203.791	57.426.731	10.777.060-	15,80-
الصندوق الوطني للنهوض بالصّناعات التقليديّة والحرف الصغرى	34.650.000	22.400.000	12.250.000-	35,35-
صندوق تغطية مخاطر الصرف	97.356.237	79.672.223	17.684.014-	18,16-
الصّندوق الوطني للضّمان	1.326.068	2.800.000	1.473.932	111,15
صندوق ضمان المؤمّن لهم	3.839.207	4.239.835	400.628	10,44
الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري	21.407.297	20.697.264	710.033-	3,32-
صندوق النّهوض بقطاع الزيتون	858.512	932.153	73.641	8,58
الحساب المركزي	45.382.972	45.880.398	497.426	1,10
الجملة	**273.024.084**	**234.048.604**	**38.975.480-**	**14,28-**

يتّضح من الجدول أنّ تراجع نفقات الصناديق الخاصّة تعلق أساسا بصندوق تغطية مخاطر الصرف (−17,684 م.د) والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى (−12,250 م.د) وكذلك بصندوق التطوير واللاّمركزية الصناعية (−10,777 م.د). وفي المقابل شهدت صناديق أخرى زيادات طفيفة في نفقاتها يذكر منها خاصة الصندوق الوطني للضمان (+1,474 م.د) والحساب المركزي (+0,497 م.د) وصندوق ضمان المؤمّن لهم (+0,400 م.د).

وعلى صعيد الأرصدة، فقد بلغت جملتها 305,753 م.د وتعلّقت أساسا بالصندوق الوطني للضمان (87,91 %) وذلك على غرار التصرف السّابق (73,78 %). ونتجت هذه الأرصدة عن إنجاز نفقات بعنوان الصناديق الخاصة المعنية بمبلغ 234,049 م.د مقابل موارد جملية قدرها 539,802 م.د.

وللتذكير فإنّ الدائرة كانت قد طالبت المصالح المعنية بوزارة الماليّة بتوفير معطيات حول هذه الصناديق بما يمكنها من إجراء الرقابة اللازمة على مواردها ونفقاتها وخاصة منها تلك التي تموّل بواسطة الاعتمادات التي يتم تخصيصها من ميزانية الدولة. وتجدر الإشارة إلى أن المعطيات المضمنة بالحساب العام للسنة المالية تقتصر على كشف في موارد هذه الصناديق ونفقاتها وفي الرصيد المتوفر في موفى السنة بعنوانها.

الملحقات

ملحق عدد 1 : جدول موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة لسنة 2011

بالدّينار

البيانات	التقديرات	الإنجازات		التغيّرات 2010/2011	
	2011	2010	2011	القيمة	النسبة %
الوزارة الأولى	**96.000.000**	**35.084.662**	**56.721.310**	**21.636.648**	**61,67**
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3.000.000	2.938.091	12.677.942	9.739.851	331,50
صندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات ذات المساهمات العموميّة	93.000.000	32.146.571	44.043.368	11.896.797	37,01
وزارة الدّاخليّة والتنمية المحلية	**8.500.000**	**9.662.524**	**10.460.831**	**798.307**	**8,26**
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	6.000.000	6.357.443	6.931.064	573.621	9,02
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2.500.000	3.305.081	3.529.767	224.686	6,80
وزارة الدّفاع الوطني	**20.000.000**	**24.149.353**	**7.834.524**	**- 16.314.829**	**- 67,56**
صندوق الخدمة الوطنيّة	20.000.000	24.149.353	7.834.524	- 16.314.829	- 67,56
وزارة الماليّة	**100.000**	**388.890**	**350.439**	**- 38.451**	**- 9,89**
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	100.000	388.890	350.439	- 38.451	- 9,89
وزارة أملاك الدّولة والشؤون العقاريّة	**25.500.000**	**29.963.342**	**25.625.093**	**- 4.338.249**	**- 14,48**
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	6.500.000	6.046.485	4.763.288	- 1.283.197	- 21,22
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	19.000.000	23.916.857	20.861.805	- 3.055.052	- 12,77
وزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري	**36.400.000**	**31.583.127**	**34.575.533**	**2.992.406**	**9,47**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	28.400.000	23.992.152	25.173.366	1.181.214	4,92
صندوق النهوض بجودة التمور	3.000.000	2.794.267	2.890.334	96,067	3,44
صندوق تمويل الرّاحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري	5.000.000	4.796.708	6.511.833	1.715.125	35,76
وزارة الصّناعة والتكنولوجيا	**94.000.000**	**136.675.371**	**128.311.923**	**- 8.363.448**	**- 6,12**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	71.000.000	102.820.241	100.462.896	- 2.357.345	- 2,29
الصندوق الوطني للتحكّم في الطّاقة	20.000.000	31.614.738	26.188.968	- 5.425.770	- 17,16
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	3.000.000	2.240.392	1.660.059	- 580.333	- 25,90
وزارة التجارة والصناعات التقليديّة	**500.000**	**32.298.441**	**32.406.588**	**108.147**	**0,33**
الصندوق العام للتّعويض	-	30.235.173	31.614.157	1.378.984	4,56
صندوق النّهوض بالصادرات	500.000	2.063.268	792.431	- 1.270.837	- 61,59
وزارة التّجهيز والإسكان والتهيئة الترابيّة	**60.000.000**	**168.930.172**	**141.874.281**	**- 27.055.892**	**- 16,02**
الصندوق الوطني لتحسين السّكن	28.000.000	7.313.921	22.016.305	14.702.383	201,02
صندوق النّهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	32.000.000	157.951.251	119.857.976	- 38.093.275	- 24,12
صندوق تنمية الطرقات السيارة	-	3.665.000	-	- 3.665.000	- 100,00
وزارة البيئة والتنمية المستديمة	**55.000.000**	**50.246.428**	**56.795.492**	**6.549.064**	**13,03**
صندوق مقاومة التلوث	44.000.000	38.042.188	37.475.501	- 566.687	- 1,49
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	11.000.000	12.204.240	19.319.991	7.115.751	58,31
وزارة السياحة	**15.000.000**	**26.328.838**	**17.329.350**	**- 8.999.488**	**- 34,18**
صندوق حماية المناطق السياحيّة	10.000.000	15.724.681	9.735.568	- 5.989.113	- 38,09
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي	5.000.000	10.604.157	7.593.782	- 3.010.375	- 28,39
وزارة تكنولوجيات الاتصال	**120.000.000**	**149.561.008**	**164.669.962**	**15.108.954**	**10,10**
صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال	120.000.000	149.561.008	164.669.962	15.108.954	10,10

ملحق عدد 1 : جدول موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة لسنة 2011 (يتبع)

الدّينار

البيانات	التقديرات	الإنجازات		التغيّرات 2010/2011	
	2010	2010	2011	القيمة	النسبة %
وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	**6.000.000**	**1.060**	**1.254.946**	**1.253.886**	**-**
صندوق التشجيع على الابداع الأدبي والفني	6.000.000	1.060	1.254.946	1.253.886	-
وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنيّة	**12.000.000**	**33.394.338**	**23.027.278**	**- 10.367.060**	**- 31,04**
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	12.000.000	33.394.338	23.027.278	- 10.367.060	- 31,04
وزارة الشّؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج	**106.000.000**	**71.807.967**	**73.821.573**	**2.013.606**	**2,80**
صندوق التضامن الوطني	30.000.000	42.504.232	46.723.950	4.219.718	9,93
الصندوق الوطني للتّضامن الاجتماعي	29.000.000	7.808.287	26.903.507	19.095.220	244,55
حساب تمويل الاجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	47.000.000	21.495.448	194.116	- 21.301.332	- 99,10
وزارة التكوين المهني والتشغيل	**560.000.000**	**292.637.484**	**597.096.324**	**304.458.840**	**104,04**
الصندوق الوطني للتشغيل	500.000.000	217.319.539	520.725.062	303.405.523	139,61
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	62.000.000	75.317.945	76.371.262	1.053.317	1,40
الجملــة	**1.217.000.000**	**1.092.713.005**	**1.372.155.447**	**279.442.442**	**25,57**

ملحق عدد 2 : جدول موارد حسابات أموال المشاركة لسنة 2011

بالدّينار

البيانات	المقابيض		التغيّرات 2010/2011	
	2010	2011	القيمة	النسبة %
مجلس النوّاب	**4.452**	**838**	**3.61 4-**	**81,15 -**
حساب نشر وتوزيع الوثائق الخاصة بمداولات مجلس النواب	4.452	838	3.61 4-	81,15 -
مجلس المستشارين	**272**	**34**	**238 -**	**87,50 -**
حساب نشر وتوزيع نشرية مداولات مجلس المستشارين	272	34	238 -	87,50 -
رئاسة الجمهوريّة	**5.786.938**	**928.911**	**4.858.027-**	**83,95-**
حساب مطاعم أعوان أمن رئيس الدّولة والشخصيات الرّسميّة	9.500	3.000	6.500 -	68,42 -
حساب التدخلات المختلفة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي	2.277.438	925.911	1.351.527 -	59,34 -
حساب بناءات رئاسة الجمهورية	500.000	-	500.000 -	100,00 -
الصندوق التونسي للتضامن الدولي	3.000.000	-	3.000.000 -	100,00 -
الوزارة الأولى	**4.200**	**-**	**4.200 -**	**100,00 -**
حساب نشر وتوزيع مجلة الهداية	4.200	-	4.200 -	100,00 -
وزارة الدّاخلية والتنمية المحليّة	**13.495.336**	**7.058.883**	**6.436.453 -**	**47,69 -**
حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة	578.000	276.500	301.500 -	52,16 -
حساب اقتناء التجهيزات لفائدة قوّات الأمن الدّاخلي	8.881.389	6.577.883	2.303.506 -	25,94 -
حساب البرنامج الوطني للنظافة والعناية بالبيئة	5.000	-	5.000 -	100,00 -
حساب مشروع بناء مقرّ جديد لمركز التكوين ودعم اللاّمركزية	4.030.947	204.500	3.826.447 -	94,93 -
وزارة الدّفاع الوطني	**27.107.281**	**22.376.579**	**4.730.702 -**	**17,45 -**
حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش	17.598.083	19.028.645	1.430.562	8,13
حساب معدّات الإرشادات البحريّة والتّجهيز	885.500	587.547	297.953 -	33,65 -
حساب التّصرف وصيانة السيّارات الخاصّة بالتّشريفات	681.577	664.300	17.277-	2,54 -
حساب التجهيزات الخاصّة بالتصوير الجوّي	7.942.121	2.096.087	5.846.034 -	73,61 -
وزارة الماليّة	**53.997.520**	**126.810.176**	**72.812.656**	**134,84**
حساب المصاريف الخصوصيّة للإدارة العامّة للدّيوانة	51.350.807	51.184.098	166.709 -	0,32 -
حساب القروض المرتبطة برهن	2.646.713	2.116.080	530.633 -	20,05 -
حساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 جانفي 2010	-	73.509.998	73.509.998	-
وزارة أملاك الدّولة والشؤون العقاريّة	**6.910**	**18.163**	**11.253**	**162,85**
حساب حراسة وصيانة بعض المباني الراجعة للدّولة	6.910	18.163	11.253	162,85
وزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري	**6.305.578**	**2.850.447**	**3.455.131 -**	**54,79 -**
حساب حماية النباتات	1.738.541	1.257.499	481.042 -	27,67 -
حساب المراقبة الصحيّة البيطريّة الحدوديّة	1.161.037	1.255.777	94.740	8,16
حساب تصفية متخلّدات المؤسسات العمومية تجاه المزوّدين العموميين	3.406.000	337.171	3.068.829 -	90,10 -
وزارة الصناعة والتكنولوجيا	**950.000**	-	**950.000 -**	**100,00 -**
حساب مشروع بناء مقرّ وزارة الصناعة **والتكنولوجيا**	950.000	-	950.000 -	100,00 -
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	**2.083.858**	**1.300.476**	**783.382 -**	**37,59 -**
حساب بناء الجسور والطرقات	341.407	664.336	322.929	94,59
حساب بطاح جربة	741.451	636.140	105.311 -	14,20 -
حساب جبر أضرار الفيضانات "البنية الاساسية"	1.001.000	-	1.001.000 -	100,00 -

وزارة تكنولوجيات الاتصال		**16.596.948**	**16.596.948**	
حساب انجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال بجهتي منوبة والنحلي	-	16.596.948	16.596.948	-
وزارة النقل	**13.044.000**	**-**	**13.044.000 -**	**100,00 -**
حساب جبر الاضرار الناتجة عن الفيضانات البنية الاساسية للسكك الحديديّة	13.044.000	-	13.044.000 -	100,00 -
وزارة الاتصال	**21.983**	-	**21.983 -**	**100,00 -**
حساب دار الصحفي	21.983	-	21.983 -	100,00 -
وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	**600.000**	**-**	**600.000 -**	**100,00 -**
حساب تهيئة متحف باردو	600.000	-	600.000 -	100,00 -
وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنية	**-**	**68.000**	**68.000**	**-**
حساب تصفية متخلّدات المؤسّسات العموميّة	-	68.000	68.000	-
وزارة الصحّة العموميّة	**11.210.765**	**5.398.815**	**5.811.950 -**	**51,84 -**
حساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة	8.199.921	2.309.995	5.889.926 -	71,83 -
حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الاعضاء	3.010.844	1.736.820	1.274.024 -	42,31 -
حساب الإعانة الإيطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظّفة على القروض العمومية الإيطالية	-	1.352.000	1.352.000	-
وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيّين بالخارج	**3.650**	**12.925**	**9.275**	**254,11**
حساب التّصرّف في مبنى بورصة الشّغل	3.650	12.925	9.275	254,11
وزارة التربية	**7.093.079**	**3.964.332**	**3.128.747 -**	**44,11 -**
حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات	7.093.079	3.964.332	3.128.747 -	44,11 -
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**3.767.159**	**1.034.063**	**2.733.096 -**	**72,55 -**
حساب القروض الجامعيّة	2.767.159	1.034.063	1.733.096 -	62,63 -
حساب البرنامج الثقافي للطلبة	1.000.000	-	1.000.000 -	100,00 -
المجموع العامّ	**145.482.981**	**188.419.590**	**42.936.609**	**29,51**

ملحق عدد 3 : جدول موارد العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة لسنة 2011

بالدينار

الأبواب	عدد المؤسّسات	التقديرات الأوليّة	التنقيحات	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		التغيّرات 2010/2011	
					2010	2011	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهوريّة	3	649.000	242.560	891.560	694.069	594.560	- 99.509	- 14,34
الوزارة الأولى	6	7.314.000	1.393.635	8.707.635	7.512.551	7.744.938	232.387	3,09
وزارة الدّاخلية والتنمية المحلّية	15	10.742.000	4.366.380	15.108.380	11.964.024	14.582.219	2.618.195	21,88
وزارة العدل وحقوق الإنسان	41	44.149.000	21.357.459	65.506.459	42.790.314	51.258.175	8.467.861	19,79
وزارة الشؤون الخارجيّة	1	176.000	268.211	444.211	429.590	409.012	- 20.578	- 4,79
وزارة الدّفاع الوطني	32	26.322.000	15.278.448	41.600.448	44.705.925	48.205.587	3.499.662	7,83
وزارة الشؤون الدّينية	1	39.000	25.757	64.757	64.849	56.957	- 7.892	- 12,17
وزارة الماليّة	2	2.068.000	2.338.394	4.406.394	2.374.022	2.338.394	- 35.628	- 1,50
وزارة التنمية والتعاون الدولي	1	40.000	-	40.000	-	-	-	-
وزارة أملاك الدّولة والشؤون العقاريّة	1	27.000.000	154.872.467	181.872.467	180.974.395	198.070.356	17.095.961	9,45
وزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري	94	68.543.000	21.109.497	89.652.497	74.451.682	63.242.789	- 11.208.893	- 15, 06
وزارة التجارة والصناعات التقليدية	2	1.620.000	340.535	1.960.535	1.113.144	1.332.535	219.391	19,71
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابيّة	2	3.442.000	826.136	4.268.136	3.671.295	3.344.210	- 327.085	- 8,91
وزارة البيئة والتنمية المستديمة	1	1.045.000	-	1.045.000	845.838	824.000	- 21.838	- 2,58
وزارة السياحة	1	2.551.000	2.886.061	5.437.061	2.426.618	2.803.084	376.466	15,51
وزارة تكنولوجيات الاتصال	2	2.684.000	224.728	2.908.728	3.091.818	2.373.702	- 718.116	- 23,23
وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين	27	4.834.000	1.461.584	6.295.584	5.605.383	5.582.047	- 23.33 6	- 0,42
وزارة الاتصال	2	400.000	540.103	940.103	924.500	848.462	- 76.038	- 8,22
وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	30	17.275.000	3.373.774	20.648.774	17.570.162	18.238.364	668.202	3,80
وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنية	41	18.357.000	4.535.043	22.892.043	19.068.316	19.484.291	415.975	2,18
وزارة الصحّة العموميّة	214	261.070.000	69.998.952	331.068.952	280.495.973	290.413.254	9.917.281	3,54
وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيّين بالخارج	29	11.644.000	2.362.615	14.006.615	12.356.558	13.328.060	971.50 2	7,86
وزارة التربية	1515	70.446.000	53.963.352	124.409.352	76.402.375	115.486.359	39.083.984	51,16
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	336	158.234.000	90.815.664	249.049.664	238.889.434	222.593.405	- 16.296.029	- 6, 82
المجموع	**2399**	**740.644.000**	**452.581.355**	**1.193.225.355**	**1.028.422.835**	**1.083.154.760**	**54.731.925**	**5,32**

ملحق عدد 4 : جدول موارد العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة لسنة 2011

بالدّينار

الأبواب	الإنجازات		التغيّرات 2010/2011	
	2010	2011	القيمة	النسبة %
وزارة الدّاخلية والتنمية المحلّية	942.000	-	- 942.000	- 100,00
وزارة العدل وحقوق الإنسان	2.487.286	4.541.843	2.054.557	82,60
وزارة الدفاع الوطني	105.000	-	- 105.000	- 100,00
وزارة الشؤون الدينية	13.810	25.000	11.190	81,03
وزارة الماليّة	78.000	114.628	36.628	46,96
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	-	8.265.000	8.265.000	-
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	186.041.210	258.142.769	72.101.559	38,76
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	96.375	-	- 96.375	- 100,00
وزارة تكنولوجيات الاتصال	1.286.412	725.514	- 560.898	- 43,60
وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنّين	126.565	65.900	- 60.665	- 47,93
وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	-	5.993.637	5.993.637	-
وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنيّة	374.243	394.307	20.064	5,36
وزارة الصحة العمومية	3.401.288	3.709.307	308.019	9,06
وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيّين بالخارج	22.943	27.000	4.057	17,68
وزارة التربية	176.097	47.995.324	47.819.227	-
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	52.321.410	32.475.819	- 19.845.591	- 37,93
المجموع	**247.472.639**	**362.476.048**	**115.003.409**	**46,47**

ملحق عدد 5 : جدول توزيع اعتمادات باب النفقات الطارئة وغير الموزّعة لسنة 2011 (العنوان الأوّل)

بالدّينار

الأقسام / الأبواب	التأجير العمومي	وسائل المصالح	التدخّل العمومي	المجموع
1- مجلس النوّاب	-	-	-	-
3- رئاسة الجمهوريّة	966.000	700.000	-	1.666.000
4- الوزارة الأولى	851.000	2.167.450	37.000.000	40.018.450
5- وزارة الدّاخلية والتنمية المحلّية	32.100.000	12.443.000	70.450.000	114.993.000
6- وزارة العدل وحقوق الإنسان	9.400.000	658.650	-	10.058.650
7- وزارة الشؤون الخارجيّة	485.000	515.000	-	1.000.000
8- وزارة الدفاع الوطني	81.040.000	11.039.000	-	92.079.000
9- وزارة الشؤون الدينية	65.000	-	-	65.000
10- وزارة الماليّة	-	-	11.101.500	11.101.500
11- وزارة التنمية والتعاون الدولي	241.000	8.000	-	249.000
12- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	820.500	252.865	-	1.073.365
13- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	59.000	1.268.110	-	1.327.110
14- وزارة الصناعة والتكنولوجيا	-	-	-	-
15- وزارة التجارة والصناعات التقليدية	436.000	256.660	-	692.660
16- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	-	122.450	-	122.450
17- وزارة السياحة	-	25.000	-	25.000
19- وزارة تكنولوجيات الاتصال	-	-	60.000	60.000
20- وزارة النقل	2.000.000	21.600	234.500	2.256.100
21- وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنّين	80.000	-	-	80.000
الجزء 1- شؤون المرأة والأسرة والمسنّين	80.000	-	-	80.000
22- وزارة الاتّصال	3.692.500	4.500.000	-	8.192.500
23- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	-	-	280.000	280.000
25- وزارة الصحة العمومية	-	39.000.000	-	39.000.000
26- وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيّين بالخارج	6.000	60.000	59.462.000	59.528.000
المجموع	**132.242.000**	**73.037.785**	**178.588.000**	**383.867.785**

ملحق عدد 6 : جدول تحويل اعتمادات العنوان الأوّل من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل

بالدّينار

الأقسام / الأبواب	التخفيضات			الزّيادات			المجموع
	التأجير العمومي	وسائل المصالح	التدخل العمومي	التأجير العمومي	وسائل المصالح	التدخل العمومي	
1- مجلس النواب	**80.500**	**50.000**	**-**	**80.500**	**50.000**	**-**	**130.500**
2- مجلس المستشارين	**56.000**	**-**	**-**	**56.000**	**-**	**-**	**56.000**
3- رئاسة الجمهورية	**1.705.000**	**-**	**-**	**1.705.000**	**-**	**-**	**1.705.000**
4- الوزارة الأولى	**73.000**	**-**	**155.000**	**73.000**	**151.000**	**4.000**	**228.000**
5- وزارة الداخلية والتنمية المحلية	**1.006.800**	**468.600**	**685.300**	**366.900**	**1.658.500**	**135.300**	**2.160.700**
6- وزارة العدل وحقوق الإنسان	**-**	**200.000**	**-**	**-**	**200.000**	**-**	**200.000**
7- وزارة الشؤون الخارجية	**250.000**	**-**	**640.000**	**250.000**	**-**	**640.000**	**890.000**
8- وزارة الدفاع الوطني	**1.230.000**	**5.010.000**	**76.000**	**75.000**	**6.000.000**	**241.000**	**6.316.000**
9- وزارة الشؤون الدينية	**95.000**	**-**	**18.400**	**95.000**	**18.400**	**-**	**113.400**
10- وزارة المالية	**-**	**746.400**	**50.000**	**-**	**746.400**	**50.000**	**796.400**
12- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**1.070.600**	**-**	**-**	**1.070.600**	**-**	**-**	**1.070.600**
13- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**6.507.000**	**1.101.000**	**141.000**	**5.849.000**	**1.759.000**	**141.000**	**7.749.000**
14- وزارة التجارة والصناعات التقليدية	**532.000**	**-**	**1.000**	**532.000**	**-**	**1.000**	**533.000**
16- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	**900.000**	**-**	**2.065**	**-**	**900.000**	**2.065**	**902.065**
17- وزارة البيئة والتنمية المستديمة	**30.000**	**-**	**-**	**30.000**	**-**	**-**	**30.000**
18- وزارة السياحة	**-**	**-**	**20.000**	**-**	**-**	**20.000**	**20.000**
19- وزارة تكنولوجيات الإتصال	**38.000**	**-**	**-**	**38.000**	**-**	**-**	**38.000**
21- وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين	**171.500**	**-**	**-**	**171.500**	**-**	**-**	**171.500**
الجزء 1- شؤون المرأة والأسرة والمسنين	101.500	-	-	101.500	-	-	101.500
الجزء 2- الطفولة	70.000	-	-	70.000	-	-	70.000
24- وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنية	**235.000**	**38.200**	**99.000**	**235.000**	**38.200**	**99.000**	**372.200**
الجزء 1- الرياضة والتربية البدنية	235.000	28.200	78.000	235.000	28.200	78.000	341.200
الجزء 2- الشباب	-	10.000	21.000	-	10.000	21.000	31.000
25- وزارة الصحة العمومية	**13.641.000**	**400.000**	**35.500**	**13.641.000**	**400.000**	**35.500**	**14.076.500**
26- وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج	**2.411.000**	**-**	**-**	**1.596.000**	**-**	**815.000**	**2.411.000**
27- وزارة التربية	**12.654.800**	**16.417.000**	**21.652.000**	**12.654.800**	**16.417.000**	**21.652.000**	**50.723.800**
28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**120.000**	**930.250**	**63.000**	**120.000**	**930.250**	**63.000**	**1.113.250**
الجزء 1- التعليم العالي	120.000	930.250	**47.000**	120.000	930.250	**47.000**	1.097.250
الجزء 2- البحث العلمي	-	-	16.000	-	-	16.000	**16.000**
29- وزارة التكوين المهني والتشغيل	**70.000**	**-**	**-**	**70.000**	**-**	**-**	**70.000**
الجزء 2- التشغيل	70.000	-	-	70.000	-	-	70.000
الجملة	**42.877.200**	**25.361.450**	**23.638.265**	**38.709.300**	**29.268.750**	**23898.865**	**91.876.915**

ملحق عدد 7 : جدول تطوّر اعتمادات العنوان الأوّل لسنة 2011حسب أبواب الميزانية

بالدّينار

الأبواب	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	قانون المالية التكميلي	الإعتمادات التكميلية	التحويلات		الإعتمادات النهائيّة		التغيّرات 2010/2011	
				+	-	2010	2011	القيمة	النسبة (%)
1- مجلس النواب	18.640.000	10.514.000	-	130.500	130.500	18.033.000	10.514.000	- 7.519.000	- 41,70
2- مجلس المستشارين	9.314.000	4.815.000	-	56.000	56.000	9.138.000	4.815.000	- 4.323.000	-47,31
3- رئاسة الجمهورية	76.388.000	72.088.000	1.666.000	1.705.000	1.705.000	83.651.000	73.754.000	- 9.897.000	- 11,83
4- الوزارة الأولى	57.486.000	57.886.000	40.018.450	228.000	228.000	65.707.650	97.904.450	32.196.800	49,00
5- وزارة الداخلية والتنمية المحلية	1.104.265.000	1.265.715.000	114.993.000	2.160.700	2.160.700	1.052.996.000	1.380.708.000	327.712.000	31,12
6- وزارة العدل وحقوق الإنسان	241.173.000	246.223.000	10.058.650	200.000	200.000	223.966.500	256.281.650	32.315.150	14,43
7- وزارة الشؤون الخارجية	129.617.000	129.617.000	1.000.000	890.000	890.000	178.538.000	130.617.000	- 47.921.000	- 26,84
8- وزارة الدفاع الوطني	695.992.000	786.992.000	92.079.000	6.316.000	6.316.000	665.308.000	879.071.000	213.763.000	32,13
9- وزارة الشؤون الدينية	51.667.000	57.567.000	65.000	113.400	113.400	50.600.300	57.632.000	7.031.700	13,90
10- وزارة المالية	252.972.000	274.322.000	11.101.500	796.400	796.400	237.603.500	285.423.500	47.820.000	20,13
11- وزارة التنمية والتعاون الدولي	38.341.000	39.264.000	249.000	-	-	35.700.000	39.513.000	3.813.000	10,68
12- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	24.602.000	24.794.000	1.073.365	1.070.600	1.070.600	24.329.547	25.867.365	1.537.818	6,32
13- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	262.576.000	316.838.000	1.327.110	7.749.000	7.749.000	256.121.000	318.165.110	62.044.110	24,22
14- وزارة الصناعة والتكنولوجيا	594.725.000	1.563.725.000	-	-	-	576.015.000	1.563.725.000	987.710.000	171,47
15- وزارة التجارة والصناعات التقليدية	758.323.000	1.159.781.000	692.660	533.000	533.000	786.347.627	1.160.473.660	374.126.033	47,58
16- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	109.606.000	111.030.000	122.450	902.065	902.065	106.261.000	111.152.450	4.891.450	4,60
17- وزارة البيئة والتنمية المستديمة	33.872.000	33.872.000	-	30.000	30.000	31.575.000	33.872.000	2.297.000	7,27
18- وزارة السياحة	43.531.000	43.644.000	25.000	20.000	20.000	42.627.000	43.669.000	1.042.000	2,44
19- وزارة تكنولوجيات الاتصال	14.568.000	14.568.000	60.000	38.000	38.000	13.880.540	14.628.000	747.460	5,38
20- وزارة النقل	243.904.000	245.280.000	2.256.100	-	-	229.604.500	247.536.100	17.931.600	7,81
21- وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين	57.727.000	58.802.000	80.000	171.500	171.500	53.116.000	58.882.000	5.766.000	10,86
الجزء 1- شؤون المرأة والأسرة والمسنين	15.636.000	15.586.000	80.000	101.500	101.500	13.204.000	15.666.000	2.462.000	18,65
الجزء 2- الطفولة	42.091.000	43.216.000	-	70.000	70.000	39.912.000	43.216.000	3.304.000	8,28
22- وزارة الاتصال	51.845.000	51.845.000	8.192.500	-	-	43.485.000	60.037.500	16.552.500	38,06

23- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	87.577.000	88.337.000	280.000	-	-	81.844.000	88.617.000	6.773.000	8,28
24- وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنية	244.880.000	258.445.000	-	372.200	372.200	228.089.000	258.445.000	30.356.000	13,31
الجزء 1- الرياضة والتربية البدنية	206.880.000	215.769.000	-	341.200	341.200	193.242.000	215.769.000	22.527.000	11,66
الجزء 2- الشباب	38.000.000	42.676.000	-	31.000	31.000	34.847.000	42.676.000	7.829.000	22,47
25- وزارة الصحة العمومية	989.722.000	989.722.000	39.000.000	14.076.500	14.076.500	914.579.300	1.028.722.000	114.142.700	12,48
26- وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج	267.199.000	301.977.000	59.528.000	2.411.000	2.411.000	259.169.000	361.505.000	102.336.000	39,49
27- وزارة التربية	2.836.691.000	2.847.543.000	-	50.723.800	50.723.800	2.770.589.011	2.847.543.000	76.953.989	2,78
الجزء 1- التربية	2.836.691.000	2.847.543.000	-	50.723.800	50.723.800	2.686.911.000	2.847.543.000	160.632.000	5,98
الجزء 2- التكوين	-	-	-	-	-	(*) 83.678.011	-	- 83.678.011	- 100,00
28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	910.131.000	910.131.000	-	1.113.250	1.113.250	849.109.000	910.131.000	61.022.000	7,19
الجزء 1- التعليم العالي	875.354.000	875.354.000	-	1.097.250	1.097.250	818.596.000	875.354.000	56.758.000	6,93
الجزء 2- البحث العلمي	34.777.000	34.777.000	-	16.000	16.000	30.513.000	34.777.000	4.264.000	13,97
29- وزارة التكوين المهني والتشغيل	157.307.000	168.327.000	-	70.000	70.000	61.769.989	168.327.000	106.557.011	172,51
الجزء 1- التشغيل	41.461.000	44.122.000	-	70.000	70.000	39.460.000	44.122.000	4.662.000	11,81
الجزء 2- التكوين المهني	115.846.000	124.205.000	-	-	-	(*) 22.309.989	(*) 124.205.000	101.895.011	456,72
30- النفقات الطارئة وغير الموزعة	255.159.000	384.336.000	-	-	-	246.536	468.215	221.679	89,92
31- الدين العمومي	1.245.000.000	1.210.000.000	-	-	-	1.240.000.000	1.210.000.000	- 30.000.000	- 2,42
المجموع	**11.864.800.000**	**13.728.000.000**	**383.867.785**	**91.876.915**	**91.876.915**	**11.190.000.000**	**13.728.000.000**	**2.538.000.000**	**22,68**

(*) **تمّ بمقتضى الأمر عدد 2944 لسنة 2012 المؤرخ في 27 نوفمبر 2012 الترخيص في نقل مبلغ 0,411 م.د من اعتمادات الجزء الخاص بالتكوين ضمن باب الميزانية المخصص لوزارة التكوين المهني والتشغيل**

ملحق عدد 8 : جدول تطوّر توزيع نفقات العنوان الأوّل حسب الأبواب بين سنتي 2011 و2010

بالدّينار

الأبواب	الاعتمادات النهائية	الاعتمادات المأمور بصرفها		تطور المصاريف 2010/2011	
	2011	2010	2011	القيمة	النسبة %
1- مجلس النواب	10.514.000	17.967.440	9.383.188	-8.584.252	-47,78
2- مجلس المستشارين	4.815.000	8.598.888	4.079.228	-4.519.660	-52,56
3- رئاسة الجمهورية	73.754.000	83.622.352	63.345.736	-20.276.616	-24,25
4- الوزارة الأولى	97.904.450	64.873.107	96.211.788	31.338.681	48,31
5- وزارة الداخلية والتنمية المحلية	1.380.708.000	1.049.541.089	1.377.691.909	328.150.820	31,27
6- وزارة العدل وحقوق الإنسان	256.281.650	222.979.285	254.256.307	31.277.022	14,03
7- وزارة الشؤون الخارجية	130.617.000	177.586.406	129.003.026	-48.583.380	-27,36
8- وزارة الدفاع الوطني	879.071.000	658.040.767	873.555.459	215.514.692	32,75
9- وزارة الشؤون الدينية	57.632.000	50.198.918	53.729.730	3.530.812	7,03
10- وزارة المالية	285.423.500	222.580.397	275.858.579	53.278.182	23,94
11- وزارة التنمية والتعاون الدولي	39.513.000	35.353.756	38.605.712	3.251.956	9,20
12- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	25.867.365	24.310.302	25.761.391	1.451.089	5,97
13- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	318.165.110	255.707.805	294.121.019	38.413.214	15,02
14- وزارة الصناعة والتكنولوجيا	1.563.725.000	575.641.836	1.563.168.907	987.527.071	171,55
15- وزارة التجارة والصناعات التقليدية	1.160.473.660	784.889.286	1.137.521.023	352.631.737	44,93
16- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	111.152.450	103.066.199	108.138.965	5.072.766	4,92
17- وزارة البيئة والتنمية المستديمة	33.872.000	31.178.238	32.848.250	1.670.012	5,36
18- وزارة السياحة	43.669.000	42.540.888	43.433.909	893.021	2,10
19- وزارة تكنولوجيات الإتصال	14.628.000	13.230.947	13.330.747	99.800	0,75
20- وزارة النقل	247.536.100	229.272.689	245.848.553	16.575.864	7,23
21- وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين	58.882.000	51.177.229	57.668.494	6.491.265	12,68
الجزء 1- شؤون المرأة والأسرة والمسنين	15.666.000	12.985.497	15.284.707	2.299.210	17,71
الجزء 2- الطفولة	43.216.000	38.191.732	42.383.787	4.192.055	10,98
22- وزارة الاتصال	60.037.500	43.161.336	56.410.206	13.248.870	30,70
23- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	88.617.000	79.218.212	85.248.657	6.030.445	7,61
24- وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنية	258.445.000	220.969.952	250.640.430	29.670.478	13,43
الجزء 1- الرياضة والتربية البدنية	215.769.000	187.179.573	210.963.145	23.783.572	12,71
الجزء 2- الشباب	42.676.000	33.790.379	39.677.285	5.886.906	17,42
25- وزارة الصحة العمومية	1.028.722.000	900.046.878	1.020.016.128	119.969.250	13,33
26- وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج	361.505.000	257.359.752	358.262.948	100.903.196	39,21
27- وزارة التربية	2.847.543.000	2.747.729.723	2.824.708.336	76.978.613	2,80
الجزء 1- التربية	2.847.543.000	2.664.053.712	2.824.708.336	160.654.624	6,03
الجزء 2- التكوين	-	83.676.011	-	-83.676.011	-100,00
28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	910.131.000	823.982.111	893.272.278	69.290.167	8,41
الجزء 1- التعليم العالي	875.354.000	796.539.042	860.814.102	64.275.060	8,07
الجزء 2- البحث العلمي	34.777.000	27.443.069	32.458.176	5.015.107	18,27
29- وزارة التكوين المهني والتشغيل					
الجزء 1- التكوين المهني	168.327.000	61.325.662	167.534.199	106.208.537	173,19
الجزء 2- التشغيل	124.205.000	22.257.436	123.701.746	101.444.310	455,78
	44.122.000	39.068.226	43.832.453	4.764.227	12,19
30- النفقات الطارئة وغير الموزعة	468.215	-	-	-	-
31- الدّين العمومي	**1.210.000.000**	**1.156.228.339**	**1.165.665.270**	**9.436.931**	**0,82**
الجملة	**13.728.000.000**	**10.992.379.789**	**13.519.320.372**	**2.526.940.583**	**22,99**

ملحق عدد 9: جدول توزيع اعتمادات ونفقات العنوان الثاني لسنة 2011 ومقارنتها بسنة 2010

م.د

	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية التكميلي	التوزيع الأولي لاعتمادات (1)	االتنقيحات (2)	التوزيع النهائي لاعتمادات الدفع (3)			استهلاك الاعتمادات		تطوّر المصاريف 2011/2010	
					الاعتمادات الموزعة	الاعتمادات التكميلية	الاعتمادات النهائية	2010	2011	القيمة	النسبة %
1- مجلس النواب	**2,031**	**0,825**	**0,825**		**0,491**	**-**	**0,491**	**0,544**	**0,467**	**0,077-**	**14,09-**
2- مجلس المستشارين	**2,190**	**2,098**	**2,098**		**1,569**	**-**	**1,569**	**1,076**	**1,568**	**0,492**	**45,67**
3- رئاسة الجمهورية	**7,356**	**4,956**	**4,956**		**2,736**	**-**	**2,736**	**15,128**	**2,733**	**12,395-**	**81,93-**
4- الوزارة الأولى	**4,940**	**4,940**	**4,940**		**3,184**	**0,120**	**3,304**	**3,245**	**3,017**	**0,228-**	**7,02-**
5- وزارة الداخلية والتنمية المحلية	**133,143**	**133,143**	**133,143**	**-**	**93,187**	**0,820**	**94,007**	**65,571**	**93,054**	**27,483**	**41,91**
6- وزارة العدل وحقوق الإنسان	**29,215**	**32,348**	**32,348**		**21,732**	**-**	**21,732**	**21,521**	**20,946**	**0,575-**	**2,67-**
7- وزارة الشؤون الخارجية	**6,474**	**6,474**	**6,474**	**4,760**	**9,810**	**-**	**9,810**	**14,583**	**9,733**	**4,850-**	**33,26-**
8- وزارة الدفاع الوطني	**117,859**	**117,859**	**117,859**		**117,747**	**-**	**117,747**	**127,222**	**107,093**	**20,129-**	**15,82-**
9- وزارة الشؤون الدينية	**1,767**	**1,767**	**1,767**		**1,676**	**-**	**1,676**	**1,673**	**1,675**	**0,002**	**0,13**
10- وزارة المالية	**40,050**	**44,497**	**44,497**	**-**	**20,837**	**58,970**	**79,807**	**50,797**	**76,944**	**26,147**	**51,47**
11- وزارة التنمية والتعاون الدولي	**154,532**	**293,534**	**293,534**		**418,682**	**157,307**	**418,682**	**213,096**	**418,587**	**205,491**	**96,43**
12- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**8,340**	**8,246**	**8,246**		**7,629**	**5,359**	**12,988**	**6,315**	**12,590**	**6,275**	**99,37**
13- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**567,330**	**639,066**	**639,066**	**12,244**	**605,606**	**33,339**	**638,946**	**536,709**	**611,625**	**74,916**	**13,96**
1- الإدارات الفنية			364,826		324,076	12,167	336,244	308,877	323,014	14,137	4,58
2- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية			274,240		281,530	21,172	302,702	227,832	228,611	0,779	0,34
14- وزارة الصناعة والتكنولوجيا	**282,276**	**282,276**	**282,276**		**266,660**	**2,674**	**269,334**	**229,323**	**269,307**	**39,984**	**17,44**
15- وزارة التجارة والصناعات التقليدية	**28,487**	**28,487**	**28,487**		**14,960**	**0,238**	**15,198**	**25,734**	**14,363**	**11,371-**	**44,19-**
16- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	**851,078**	**861,078**	**861,078**	**-**	**812,446**	**-**	**812,446**	**968,957**	**802,446**	**166,511-**	**17,18-**
17- وزارة البيئة والتنمية المستديمة	**179,416**	**175,616**	**175,616**		**148,245**	**0,615**	**148,860**	**145,465**	**134,484**	**10,981-**	**7,55-**
18- وزارة السياحة	**52,372**	**75,372**	**75,372**		**74,099**	**-**	**74,099**	**58,477**	**74,091**	**15,614**	**26,70**

19– وزارة تكنولوجيات الاتصال	**6,397**	**6,397**	**6,397**	**3,480**	**-**	**3,480**		**6,397**	**6,488**	**3,011**	**3,477-**	**53,59-**
20– وزارة النقل	**195,580**	**195,580**	**195,580**	**235,845**	**154,865**	**390,710**	**273,513**	**380,495**	**106,982**	**39,11**		
21– وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين	**8,377**	**8,677**	**8,677**	**6,152**	**-**	**6,152**	**6,825**	**4,670**	**2,155-**	**31,57-**		
1– شؤون المرأة والأسرة والمسنين			2,195	1,135		1,135	1,880	321	1,559-	82,90-		
2– الطفولة			6,482	5,017		5,017	4,944	4,349	0,595-	12,05-		
22– وزارة الاتصال	**18,067**	**18,067**	**18,067**	**7,130**	**-**	**7,130**	**13,457**	**7,114**	**6,343-**	**47,13-**		
23– وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	**101,626**	**76,771**	**76,771**	**38,552**	**-**	**38,552**	**53,602**	**38,370**	**15,232-**	**28,42-**		
24– وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنية	**46,023**	**48,523**	**48,523**	**48,424**	**0,004**	**48,428**	**43,342**	**43,239**	**0,103-**	**0,24-**		
1– الرياضة والتربية البدنية			34,133	34,129	0,004	34,133	29,906	30,800	0,894	2,99		
2– الشباب			14,390	14,295		14,295	13,436	12,439	0,997-	7,42-		
25– وزارة الصحة العمومية	**118,852**	**135,852**	**135,852**	**98,007**	**-**	**98,007**	**103,957**	**86,197**	**17,760-**	**17,08-**		
1–الادارة المركزية			129,367	92,787		92,787	101,866	80,980	20,886-	20,50-		
2– المؤسسات الاستشفائية			6,485	5,220		5,220	2,091	5,217	3,126	149,52		
26– وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج	**58,227**	**57,527**	**57,527**	**55,491**	**-**	**55,491**	**59,638**	**55,430**	**4,208-**	**7,06-**		
27– وزارة التربية	**163,530**	**203,530**	**203,530**	**203,095**	**-**	**203,095**	**194,845**	**240,159**	**45,314**	**23,26**		
1– المصالح المركزية			148,584	148,149		148,149	194,804	187,087	7,717-	3,96-		
2- المندوبيات الجهوية للتربية			54,946	54,946		54,946	0,042	53,072	53,030	126795,41		
28– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**252,958**	**226,908**	**226,908**	**213,468**	**-**	**213,468**	**211,094**	**199,306**	**11,788-**	**5,58-**		
1– المصالح المركزية			155,430	135,426		135,426	140,790	123,729	17,061-	12,12-		
2– الجامعات			14,250	14,050		14,050	23,150	14,049	9,101-	39,31-		
3– البحث العلمي والتكنولوجيا			57,228	63,992		63,992	47,155	61,528	14,373	30,48		
29– وزارة التكوين المهني والتشغيل	**24,287**	**20,187**	**20,187**	**18,351**	**8,400**	**26,751**	**25,322**	**26,685**	**1,363**	**5,38**		
1– التكوين المهني			4,300	3,229		3,229	5,514	3,196	2,318 -	42,04 -		
2– التشغيل			15,887	15,122	8,400	23,522	19,808	23,489	3,681	18,58		
30– النفقات الطارئة وغير الموزعة	**619,220**	**465,399**	**465,399**	**461,789**	**461,789 -**							
31– الدين العمومي	**2.272,000**	**2.204,000**	**2.204,000**	**2.203,950**	**-**	**2.203,950**	**2.334,534**	**2.203,950**	**130,584-**	**5,59-**		

الجملة	6.354,000	7.647,556	7.647,556	59,291	6.057,724	-	6.057,724	6.057,724	5.812,055	5.943,350	131,295	2,26

(1) الأمر عدد 791 لسنة 2011 المؤرخ في 25 جوان 2011 والمتعلق بتنقيح الأمر عدد 3251 لسنة 2010 المؤرخ في 17 ديسمبر 2010 والمتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 58 لسنة 2010 المؤرخ في 17 ديسمبر 2010 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2011

(2) قرار وزير المالية المؤرخ في 29 مارس 2013 والمتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع التنمية للدولة لسنة 2011.

(3) الأمر عدد 916 لسنة 2011 المؤرخ في جويلية 2011 والمتعلّق بتوزيع اعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان سنة 2010 والأمر عدد 434 لسنة 2012 المؤرخ في 26 ماي 2012 والمتعلق بالتوزيع فصلا فصلا لاعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2010.

ملحق عدد 10: جدول توزيع اعتمادات باب النفقات الطارئة وغير الموزّعة العنوان الثاني لسنة 2011

بالدّينار

القسم / الباب	الاستثمارات المباشرة	التمويل العمومي	الجملة
الوزارة الأولى	120.000	-	120.000
وزارة الداخليّة والتنمية المحليّة	820.000	-	820.000
وزارة الماليّة	1.469.838	57.499.995	58.969.833
وزارة التنمية والتعاون الدولي	-	157.307.099	157.307.099
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	5.359.011	-	5.359.011
وزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري	21.172.000	12.167.458	33.339.458
1 – الإدارات الفنيّة	-	12.167.458	12.167.458
2 – المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	21.172.000	-	21.172.000
وزارة الصناعة والتكنولوجيا	-	2.674.000	2.674.000
وزارة التجارة والصناعات التقليديّة	61.933	175.572	237.505
وزارة البيئة والتنمية المستديمة	-	615.000	615.000
وزارة النقل	-	154.865.000	154.865.000
وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنية	4.000	-	4.000
1– الرياضة والتربية البدنية	4.000	-	4.000
2– الشباب	-	-	-
وزارة التربية	39.077.834	-	39.077.834
1– المصالح المركزية	39.077.834	-	39.077.834
وزارة التكوين المهني والتشغيل	-	8.400.000	8.400.000
2– التشغيل	-	8.400.000	8.400.000
الجملة	**68.084.616**	**393.704.124**	**461.788.740**

ملحق عدد 11: جدول توزيع اعتمادات والنفقات المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2011 ومقارنتها بسنة 2010

بالدّينار

الأبواب / الاعتمادات	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية التكميلي	التوزيع الأولي للاعتمادات المفتوحة بقانون المالية (1)	التنقيحات (2)	الاعتمادات النهائية المفتوحة	الاعتمادات النهائية الموزعة (3)	الدفوعات المنجزة		التغيرات 2010/2011	
							2010	2011	القيمة	النسبة (%)
5- وزارة الداخلية والتنمية المحلية	**68.000.000**	**68.000.000**	**68.000.000**	**-**	**68.000.000**	**29.225.500**	**-**	**28.288.500**	**28.288.500**	**-**
7- وزارة الشؤون الخارجية				**4.760.000**	**4.760.000**	**4.760.000**	**4.109.233**	**4.760.000**	**650.767**	**15,84**
10- وزارة المالية	**20.600.000**	**20.600.000**	**20.600.000**	**-**	**20.600.000**	**1.749.524**	**3.790.468**		**3.790.468-**	**100,00-**
11- وزارة التنمية والتعاون الدولي	**10.000.000**	**10.000.000**	**10.000.000**		**10.000.000**		**-**		**-**	**-**
13- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**146.530.000**	**151.530.000**	**151.530.000**	**12.243.910**	**163.773.910**	**163.773.910**	**120.930.411**	**136.599.968**	**15.669.557**	**12,96**
1 – الإدارات الفنية	94.100.000	99.100.000	99.100.000	5.901.899-	93.198.101	93.198.101	77.105.659	80.115.112	3.009.453	3,90
2 – المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	52.430.000	52.430.000	52.430.000	18.145.809	70.575.809	70.575.809	43.824.752	56.484.856	12.660.104	28,89
14- وزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	**2.700.000**	**2.700.000**	**2.700.000**	**-**	**2.700.000**	**1.000.000**	**391.222**	**972.673**	**581.451**	**148,62**
15- وزارة التجارة والصناعات التقليدية	**7.500.000**	**7.500.000**	**7.500.000**	**-**	**7.500.000**	**4.363.520**	**5.121.077**	**3.564.974**	**1.556.103-**	**30,39-**
16- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	**215.000.000**	**215.000.000**	**215.000.000**	**-**	**215.000.000**	**170.750.000**	**219.133.251**	**169.731.399**	**49.401.852-**	**22,54-**
17- وزارة البيئة والتنمية المستديمة	**30.230.000**	**30.230.000**	**30.230.000**	**-**	**30.230.000**	**18.557.000**	**18.987.302**	**9.000.000**	**9.987.302-**	**52,60-**
18- وزارة السياحة	**-**		**-**	**-**	**-**	**-**	**3.393.483**	**-**	**3.393.483-**	**100,00-**
19- وزارة تكنولوجيات الاتصال	**3.000.000**	**3.000.000**	**3.000.000**	**-**	**3.000.000**	**1.753.220**	**3.679.573**	**1.703.960**	**1.975.613 -**	**53,69-**
20- وزارة النقل	**49.350.000**	**49.350.000**	**49.350.000**	**41.982.000**	**91.332.000**	**91.332.000**	**153.100.804**	**81.619.322**	**71.481.482-**	**46,69-**
22- وزارة الاتصال	**10.000.000**	**10.000.000**	**10.000.000**	**-**	**10.000.000**	**-**	**2.692.020**		**2.692.020-**	**100,00-**
23- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	**43.749.000**	**30.515.000**	**30.515.000**	**-**	**30.515.000**	**8.713.010**	**14.325.686**	**8.710.482**	**5.615.204 -**	**39,20-**
25- وزارة الصحة العمومية	**51.800.000**	**51.800.000**	**51.800.000**	**-**	**51.800.000**	**28.749.629**	**32.846.512**	**22.508.870**	**10.337.642-**	**31,47-**
1 – الإدارة المركزية	51.800.000	51.800.000	51.800.000		51.800.000	28.749.629	32.846.512	22.508.870	10.337.642-	31,47-
27- وزارة التربية	**17.000.000**	**17.000.000**	**17.000.000**	**-**	**17.000.000**	**16.566.131**	**34.697.252**	**14.648.378**	**20.048.874-**	**57,78-**
28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**62.470.000**	**56.870.000**	**56.870.000**	**305.000**	**57.175.000**	**54.187.000**	**44.695.926**	**52.493.956**	**7.798.030**	**17,45**
1 – المصالح المركزية	50.010.000	48.410.000	48.410.000			44.266.000	35.210.659	44.140.138	8.929.479	25,36

3 – البحث العلمي	12.460.000	8.460.000	8.460.000			9.921.000	9.485.267	8.353.818	1.131.449-	11,93-
29– وزارة التكوين المهني والتشغيل	**5.000.000**	**5.000.000**	**5.000.000**		**5.000.000**		**4.948.918**	**-**	**4.948.918-**	**100,00-**
الجملة	**742.929.000**	**729.095.000**	**729.095.000**	**59.290.910**	**788.385.910**	**595.480.444**	**666.843.138**	**534.602.483**	**132.240.655-**	**19,83-**

(1) الأمر عدد 3750 لسنة 2009 المؤرخ في 21 ديسمبر2009 والمتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد71 لسنة2009 المؤرخ في 21 ديسمبر 2009

(2)قرار وزير المالية المؤرخ في 12 مارس 2012 والمتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة قروض خارجية موظفة لفائدة مشاريع التنمية للدولة لسنة2010

(3)الأمرعدد 434 لسنة 2012 المؤرخ في 26 ماي 2012 والمتعلق بتوزيع فصلا فصلا لاعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2010

ملحق عدد 12: جدول نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة لسنة 2011

بالدّينار

بيان الحسابات	الاعتمادات النهائية 2011	المبالغ المأمور بصرفها		التغيّرات 2011/2010	
		2010	2011	القيمة	النسبة %
الوزارة الأولى	**96.000.000**	**33.564.300**	**45.370.695**	**11.806.395**	**35,18**
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3.000.000	2.608.835	2.586.318	22.517 -	0,86 -
صندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات ذات المساهمات العموميّة	93.000.000	30.955.465	42.784.377	11.828.912	38,21
وزارة الدّاخليّة والتنمية المحلية	**8.500.000**	**7.920.415**	**7.199.433**	**720.982 -**	**9,10-**
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	6.000.000	5.950.000	6.555.000	605.000	10,17
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2.500.000	1.970.415	644.433	1.325.982 -	67,29-
وزارة الدّفاع الوطني	**20.000.000**	**19.776.758**	**15.578.135**	**4.198.623-**	**21,23-**
صندوق الخدمة الوطنيّة	20.000.000	19.776.758	15.578.135	4.198.623-	21,23-
وزارة الماليّة	**100.000**	**4.966**	**6.117**	**1.151**	**23,18**
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	100.000	4.966	6.117	1.151	23,18
وزارة أملاك الدّولة والشؤون العقاريّة	**25.500.000**	**25.082.747**	**12.540.660**	**12.542.087-**	**50,00-**
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	6.500.000	6.390.470	4.324.701	-2.065.769	32,33-
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	19.000.000	18.692.277	8.215.959	-10.476.318	56,05-
وزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري	**36.400.000**	**29.495.100**	**35.445.639**	**5.950.539**	**20,17**
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري	28.400.000	22.500.000	26.870.429	4.370.429	19,42
صندوق النهوض بجودة التمور	3.000.000	4.558.300	2.993.900	1.564.400 -	64,20 -
صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري	5.000.000	2.436.800	5.581.310	3.144.510	129,04
وزارة الصّناعة والتكنولوجيا	**94.000.000**	**102.701.370**	**90.938.548**	**-11.762.822**	**11,45-**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	71.000.000	82.516.057	71.365.921	-11.150.136	13,51-
الصندوق الوطني للتحكّم في الطّاقة	20.000.000	16.999.940	17.538.100	538.160	3,17
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	3.000.000	3.185.373	2.034.527	-1.150.846	36,13-
وزارة التجارة والصناعات التقليديّة	**500.000**	-	-	-	-
الصندوق العام للتّعويض	-	-	-	-	-
صندوق النّهوض بالصادرات	500.000	-	-	-	-
وزارة التّجهيز والإسكان والتهيئة الترابيّة	**60.000.000**	**87.954.866**	**19.529.471**	**68.425.395 -**	**77,80 -**
الصندوق الوطني لتحسين السّكن	28.000.000	6.840.000	15.892.448	9.052.448	132,35
صندوق النّهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	32.000.000	66.000.000	-	66.000.000 -	100,00 -
صندوق تنمية الطرقات السيارة	-	15.114.866	3.637.023	11.477.843 -	75,94 -

البيانات	التقديرات	الإنجازات		القيمة	النسبة %
	2011	2010	2011		
وزارة البيئة والتنمية المستديمة	**55.000.000**	**56.034.000**	**45.567.000**	**10.467.000-**	**18,68-**
صندوق مقاومة التلوث	44.000.000	43.034.000	38.400.000	4.634.000-	10,77-
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	11.000.000	13.000.000	7.167.000	5.833.000-	44,87-
وزارة السياحة	**15.000.000**	**15.218.950**	**5.242.500**	**9.976.450-**	**65,55-**
صندوق حماية المناطق السياحيّة	10.000.000	5.218.950	4.712.500	506.450	9,70 -
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي	5.000.000	10.000.000	530.000	9.470.000 -	94,70 -
وزارة تكنولوجيات الاتصال	**120.000.000**	**102.591.195**	**107.612.499**	**5.021.304**	**4,89**
صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال	120.000.000	102.591.195	107.612.499	5.021.304	4,89
وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	**6.000.000**	**-**	**-**	**-**	**-**
صندوق التشجيع على الابداع الأدبي والفني	6.000.000	-	-	-	-
وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنيّة	**12.000.000**	**13.670.000**	**16.007.948**	**2.337.948**	**17,10**
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	12.000.000	13.670.000	16.007.948	2.337.948	17,10
وزارة الشّؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج	**106.000.000**	**67.782.475**	**41.841.025**	**25.941.450 -**	**38,27 -**
صندوق التضامن الوطني	30.000.000	39.582.475	24.833.025	14.749.450 -	37,26 -
الصندوق الوطني للتّضامن الاجتماعي	29.000.000	8.200.000	17.008.000	8.808.000	107,41
حساب تمويل الاجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	47.000.000	20.000.000	-	20.000.000 -	100,00 -
وزارة التكوين المهني والتشغيل	**562.000.000**	**237.481.026**	**517.000.000**	**279.518.974**	**117,70**
الصندوق الوطني للتشغيل	500.000.000	187.000.000	460.000.000	273.000.000	145,99
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	62.000.000	50.481.026	57.000.000	6.518.974	12,91
الجملــة	**1.217.000.000**	**799.278.169**	**959.879.670**	**160.601.501**	**20,09**

ملحق عدد 13: جدول نفقات حسابات أموال المشاركة لسنة 2011

بالدّينار

بيان الحسابات	المبالغ المأمور بصرفها		التغيّرات 2010/2011	
	2010	2011	القيمة	النسبة %
مجلس النواب				
حساب نشر وتوزيع الوثائق الخاصة بمداولات مجلس النواب	19.124	-	19.124-	100,00-
الجملة	**19.124**	**-**	**19.124-**	**100,00-**
رئاسة الجمهورية				
حساب التدخلات المختلفة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي	2.764.631	455.111	2.309.520-	83,54 -
حساب التدخلات المختلفة في الميدان الثقافي وميدان الشباب	577.600	577.000	600-	0,10 -
الصندوق التونسي للتضامن الدولي	6.268.050	436.434	5.831.616-	93,04 -
الجملة	**9.610.281**	**1.468.545**	**8.141.736-**	**84,72-**
الوزارة الأولى				
حساب نشر وتوزيع مجلة " الهداية "	10	13	3	25,00
الجملة	**10**	**13**	**3**	**25,00**
وزارة الدّاخلية والتنمية المحلية				
حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة	525.579	342.218	183.361-	34,89-
حساب إقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي	1.425.096	6.275.460	4.850.364	340,35
حساب البرنامج الوطني للنظافة والعناية بالبيئة	4.226	-	4.226-	100,00-
حساب مشروع بناء مقر جديد لمركز التكوين ودعم اللامركزية	827.668	1.606.778	779.110	94,13
الجملة	**2.782.569**	**8.224.456**	**5.441.887**	**195,57**
وزارة الدفاع الوطني				
حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش	10.836.585	13.626.956	2.790.371	25,75
حساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز	526.450	697.882	171.432	32,56
حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصّة بالتّشريفات	814.116	266.024	548.092-	67,32-
حساب التجهيزات الخاصة بالتصوير الجوي	7.942.121	2.096.087	5.846.034-	73,61-
الجملة	**20.119.272**	**16.686.949**	**3.432.323-**	**17,06-**
وزارة المالية				
حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة	23.738.166	31.616.013	7.877.847	33,19
حساب القروض المرتبطة برهن	1.167.806	1.008.364	159.442-	13,65-
حساب مركزي لجبر أضرار الفيضانات	14.045.000	32.716.000	18.671.000	132,94
حساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010		23.540.501	23.540.501	-
الجملة	**38.950.972**	**88.880.878**	**49.929.906**	**128,19**
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري				
حساب حماية النباتات	1.793.683	559.277	-1.234.406	-68,82
حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية	327.498	79.029	-248.469	-75,87
حساب تصفية متخلدات المؤسسات العمومية تجاه المزودين العموميين		257.052	257.052	-
الجملة	**2.121.181**	**895.358**	**-1.225.823**	**-57,79**
وزارة الصناعة والتكنولوجيا				
حساب مشروع بناء مقر وزارة الصناعة والتكنولوجيا	67.319	1.499	-65.820	-97,77
الجملة	**67.319**	**1.499**	**-65.820**	**-97,77**

بيان الحسابات	المبالغ المأمور بصرفها		التغيّرات 2011/2010	
	2010	2011	القيمة	النسبة %
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية				
حساب بناء الجسور والطرقات	357.512	139.141	218.371-	61,08-
حساب بطاح جربة	712.052	650.809	61.243-	8,60-
حساب جبر أضرار الفيضانات "البنية الاساسية"	7.982.766	1.299.787	6.682.979-	83,72-
الجملة	**9.052.330**	**2.089.737**	**6.962.593-**	**76,91-**
وزارة البيئة والتنمية المستديمة				
حساب حماية البيئة	12.112	-	12.112-	100,00-
حساب مردود بيع الانبعاثات الغازية الصادرة عن المصبات المراقبة للفضلات	2.000.000	-	2.000.000-	100,00-
الجملة	**2.012.112**	**-**	**2.012.112-**	**100,00-**
وزارة تكنولوجيات الاتصال				
حساب انجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال بجهتي منوبة والنحلي	20.658.542	15.921.190	4.737.352-	22,93-
الجملة	**20.658.542**	**15.921.190**	**4.737.352-**	**22,93-**
وزارة النقل				
حساب جبر الأضرار الناتجة عن الفيضانات البنية الاساسية للسكك الحديدية	10.044.000	3.000.000	7.044.000-	70,13-
الجملة	**10.044.000**	**3.000.000**	**7.044.000-**	**70,13-**
وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين				
حساب رسكلة الدين السويدي للنهوض بالمرأة	324.630	-	324.630-	100,00-
الجملة	**324.630**	**-**	**324.630-**	**100,00-**
وزارة الاتصال				
حساب دار الصحفي	4.890	-	4.890-	100,00-
الجملة	**4.890**	**-**	**4.890-**	**100,00-**
وزارة الصحة العمومية				
حساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة تجاه الصيدلية المركزية	202.815	11.314.549	11.111.734	5.478,74
حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الاعضاء	2.001.200	116.400	1.884.800-	94,18-
الجملة	**2.204.015**	**11.430.949**	**9.226.934**	**418,64**
وزارة الشؤون الإجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج				
حساب التصرف في مبني بورصة الشغل	256.927	39.073	217.854-	84,79-
الجملة	**256.927**	**39.073**	**217.854-**	**84,79-**
وزارة التربية				
حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات	7.668.405	3.143.390	4.525.015-	59,01-
الجملة	**7.668.405**	**3.143.390**	**4.525.015-**	**59,01-**
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي				
حساب البرنامج الثقافي للطلبة	1.160.778	159.835	1.000.943-	86,23-
الجملة	**1.160.778**	**159.835**	**1.000.943-**	**86,23-**
المجموع العامّ	**127.057.358**	**151.941.871**	**24.884.513**	**19,59**

ملحق عدد 14: جدول نفقات العنوان الأوّل للمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2011

بالدّينار

الأبواب	عدد المؤسسات في سنة 2011	التقديرات الأولية	التنقيحات	التقديرات النهائية	النفقات		التغيّرات 2010/2011	
					2010	2011	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهورية	3	649.000	242.560	891.560	617.356	459.167	158.189-	25,62-
الوزارة الأولى	6	7.314.000	1.393.635	8.707.635	6.916.477	6.560.465	356.012-	5,15-
وزارة الداخلية والتنمية المحلية	15	10.742.000	4.366.380	15.108.380	10.377.034	11.283.832	906.798	8,74
وزارة العدل وحقوق الإنسان	41	44.149.000	21.357.459	65.506.459	38.045.552	39.309.293	1.263.741	3,32
وزارة الشؤون الخارجية	1	176.000	268.211	444.211	161.378	167.913	6.535	4,05
وزارة الدفاع الوطني	32	26.322.000	15.278.448	41.600.448	30.319.651	26.848.683	3.470.968-	11,45-
وزارة الشؤون الدينية	1	39.000	25.757	64.757	39.092	43.230	4.138	10,59
وزارة المالية	2	2.068.000	2.338.394	4.406.394	1.949.011	2.005.505	56.494	2,90
وزارة التنمية والتعاون الدولي	1	40.000	-	40.000	-	-	-	-
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	1	27.000.000	154.872.467	181.872.467	26.101.928	36.936.092	10.834.164	41,51
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	94	68.543.000	21.109.497	89.652.497	67.042.343	53.212.261	13.830.082-	20,63-
وزارة التجارة والصناعات التقليدية	2	1.620.000	340.535	1.960.535	1.012.608	1.133.074	120.466	11,90
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	2	3.442.000	826.136	4.268.136	2.845.159	3.171.745	326.586	11,48
وزارة البيئة والتنمية المستديمة	1	1.045.000	-	1.045.000	598.518	285.341	313.177-	52,33-
وزارة السياحة	1	2.551.000	2.886.061	5.437.061	2.091.558	2.515.726	424.168	20,28
وزارة تكنولوجيات الاتصال	2	2.684.000	224.728	2.908.728	2.871.749	2.252.420	619.329-	21,57-
وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين	27	4.834.000	1.461.584	6.295.584	4.834.054	4.516.783	317.271-	6,56-
وزارة الاتصال	2	400.000	540.103	940.103	384.397	235.643	148.754-	38,70-
وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	30	17.275.000	3.373.774	20.648.774	15.808.378	15.389.522	418.856-	2,65-
وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنية	41	18.357.000	4.535.043	22.892.043	16.714.028	15.396.411	1.317.617-	7,88-
وزارة الصحة العمومية	214	261.070.000	69.998.952	331.068.952	244.413.952	249.379.687	4.965.735	2,03
وزارة الشؤون الإجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج	29	11.644.000	2.362.615	14.006.615	10.055.695	9.404.672	651.023-	6,47-
وزارة التربية	1515	70.446.000	53.963.352	124.409.352	65.113.415	95.924.345	30.810.930	47,32
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	336	158.234.000	90.815.664	249.049.664	213.010.787	189.946.686	23.064.101-	10,83-
المجمـوع	**2399**	**740.644.000**	**452.581.355**	**1.193.225.355**	**761.324.119**	**766.378.498**	**5.054.379**	**0,66**

ملحق عدد 15: جدول نفقات العنوان الثاني للمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2011

بالدّينار

عدد المؤسسات في سنة 2011	البيانات	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيّرات 2010/2011	
		2010	2011	القيمة	النسبة %
3	– رئاسة الجمهورية	-	-	-	-
6	– الوزارة الأولى	-	-	-	-
15	– وزارة الداخلية والتنمية المحلية	-	-	-	-
41	– وزارة العدل وحقوق الإنسان	2.570.270	3.399.338	829.068	32,26
1	– وزارة الشؤون الخارجية	-	-	-	-
32	– وزارة الدفاع الوطني	121.265	9.508	111.757-	92,16-
1	– وزارة الشؤون الدينية	16.517	15.228	1.289-	7,81-
2	– وزارة المالية	130.787	252.714	121.927	93,23
1	– وزارة التنمية والتعاون الدولي	-	-	-	-
1	– وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	-	1.703.199	1.703.199	-
94	– وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	174.232.378	228.053.364	53.820.986	30,89
2	– وزارة التجارة والصناعات التقليدية	-	-	-	-
2	– وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	260.408	145.094	115.314-	44,28-
1	– وزارة البيئة والتنمية المستديمة	-	-	-	-
1	– وزارة السياحة	-	-	-	-
2	– وزارة تكنولوجيات الاتصال	903.580	666.054	237.526-	26,29-
27	– وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين	140.046	60.600	79.446-	56,73-
2	– وزارة الاتصال	-	-	-	-
30	– وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	-	5.188.510	5.188.510	-
41	– وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنية	12.692	152.561	139.869	1.102,07
214	– وزارة الصحة العمومية	2.916.726	3.438.257	521.531	17,88
29	– وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج	49.692	32.642	17.050-	34,31-
1515	– وزارة التربية	226.800	19.350.708	19.123.908	8.432,04
336	– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	40.948.794	41.540.285	591.491	1,44
2399	**المجموع**	**222.529.955**	**304.008.063**	**81.478.108**	**36,61**

النّتـائـج العامّــة لتنفيـذ
قوانيــن المــاليّة

I – ميزانيّــة الدّولــة

أوّلا– المــوارد

– أ– موارد العنوان الأوّل

ضبطت تقديرات موارد العنوان الأوّل وفقا لقانون الماليّة التكميلي بمبلغ..... 14.961.000.000,000 د

وبلغت جملة الاستخلاصات..... 14.821.960.828,012 د

ممّا أسفر عن نقص في المقابيض قدره..... 139.039.171,988 د

– ب– موارد العنوان الثّاني

ضبطت جملة التقديرات النهائية لمقابيض العنوان الثّاني المنقّحة [1] بمبلغ..... 5.211.290.910,000 د

وبلغت الاستخلاصات..... 3.626.852.014,827 د

ممّا أسفر عن نقص في المقابيض قدره..... 1.584.438.895,173 د

–ج– موارد صناديق الخزينة

1– موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة

بلغت التّقديرات المعدّلة للموارد..... 1.217.000.000,000 د

وبلغت المقابيض المحصّلة بما في ذلك مبلغ قدره 850.108.579,106 د

تمّ نقله من التصرّف السّابق وذلك وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد)

من القانون الأساسي للميزانية..... 2.222.264.026,176 د

ممّا أسفر عن زيادة في المقابيض بمبلغ ..... 1.005.264.026,176 د

[1] قرار وزير المالية المؤرخ في 29 مارس 2013 والمتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهّد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجيّة موظّفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2011 بما قدره 59.290.910,000 د .

2- موارد حسابات أموال المشاركة

بلغت موارد حسابات أموال المشاركة..... 504.075.998,419 د

وتشمل هذه المقابيض الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق
أي 315.656.408,751 د وذلك وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد)
من القانون الأساسي للميزانيّة.

وبذلك تكون التقديرات المعدّلة لمقابيض ميزانية الدّولة قد بلغت :

العنوان الأوّل :..... 14.961.000.000,000 د

العنوان الثاني : ..... 5.211.290.910,000 د

صناديق الخزينة :

- **الحسابات الخاصّة في الخزينة** : 1.217.000.000,000 د
- **أموال المشاركة**..... : 188.419.589,668 د

} 1.405.419.589,668 د

أي ما جملته..... 21.577.710.499,668 د

وبلغت الموارد المحصّلة من جهتها :

العنوان الأوّل :..... 14.821.960.828,012 د

العنوان الثاني :..... 3.626.852.014.827 د

صناديق الخزينة :

- **الحسابات الخاصّة في الخزينة** : 2.222.264.026,176 د [1]
- **أموال المشاركة** : 504.075.998,419 د [2]

} 2.726.340.024,595 د

.

أي ما جملته..... 21.175.152.867,434 د

ممّا أسفر عن نقص في الموارد الجمليّة مقارنة بالتقديرات بمبلغ..... ... 402.557.632,234 د

[1] باعتبار ما تمّ نقله من التصرّف السّابق (850.108.579,106 د).

[2] باعتبار ما تمّ نقله من التصرّف السّابق (315.656.408,751 د).

ثانيا – النّفقـــات

–أ– نفقات العنوان الأوّل

بلغت الاعتمادات النّهائيّة المفتوحة لتغطية نفقات العنوان الأوّل ..... 13.728.000.000,000 د
وتمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود..... 13.519.320.372,416 د

ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها..... 208.679.627,584 د
يتمّ إلغاؤها.

–ب– نفقات العنوان الثّاني

بلغت اعتمادات الدفع النّهائيّة المفتوحة لتغطية نفقات العنوان الثّاني... 6.444.290.910,000 د
وتمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود..... 5.943.350.123,159 د

ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها..... 500.940.786,841 د [1]
يتمّ إلغاؤها.

ومقارنة بجملة الاستخلاصات المنجزة..... 3.626.852.014,827 د

سجّلت جملة الدّفوعات الفعليّة ..... 5.943.350.123,159 د

تجاوزا بمبلغ..... 2.316.498.108,332 د

تمّ تمويله من فائض موارد العنوان الأوّل على نفقاته بمبلغ..... 1.302.640.455,596 د
ويقتطع الباقي من "الحساب القارّ لتسبقات الخزينة"..... 1.013.857.652,736 د

–ج– نفقات صناديق الخزينة

1– نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة

بلغت التّقديرات المعدّلة للمصاريف..... 1.217.000.000,000 د

وأنجزت هذه التّقديرات في حدود..... 959.879.669,388 د

ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها..... 257.120.330,612 د
يتمّ إلغاؤها.

[1] بما في ذلك اعتمادات الدّفع غير الموزّعة والبالغة 386.567.313,000 د.

ومقارنة بجملة الدّفوعات المنجزة..... 959.879.669,388 د

سجّلت الاستخلاصات الفعليّة..... 2.222.264.026,176 د

فائضا بمبلغ..... 1.262.384.356,788 د

يتمّ نقله إلى تصرّف 2012 وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة.

2- نفقات حسابات أموال المشاركة

يبرز الحساب العامّ للسنة الماليّة تقديرات نهائية
بمبلغ قدره..... 188.419.589,668 د

وبلغت المصاريف المنجزة خلال تصرّف 2011..... 151.941.871,216 د

ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها..... 36.477.718,452 د
يتمّ إلغاؤها.

ومقارنة بجملة النّفقات المنجزة ..... 151.941.871,216 د

سجلت الموارد الجملية .....
504.075.998,419 د[1]

فائضا بمبلغ ..... 352.134.127,203 د

يتمّ نقله إلى تصرّف 2012 وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة.
وتتلخّص وضعيّة الاعتمادات المفتوحة والنّفقات المأمور بصرفها كالآتي :

الاعتمادات المفتوحة	**العنوان الأوّل:**	13.728.000.000.000 د	
	العنوان الثاني :	6.444.290.910,000 د	
	صناديق الخزينة :– الحسابات الخاصّة في الخزينة: 1.217.000.000,000د **– حسابات أموال المشاركة:** 188.419.589,668 د		1.405.419.589,668 د
	المجموع.....		21.577.710.499,668 د

[1] بما في ذلك مبلغ 315.656.408,751 د تمّ نقله من التصرّف السّابق.

الاعتمادات المأمور بصرفها	**العنوان الأوّل**.....		13.519.320.372,416 د
	العنوان الثاني.....		5.943.350.123,159 د
	صناديق الخزينة : – الحسابات الخاصّة في الخزينة....	59.879.669,388	1.111.821.540,604 د
	– حسابات أموال المشاركة.....	151.941.871,216 د	
	المجموع		20.574.492.036,179 د

ثالثـــا – الفواضـــل

أفرز تنفيذ عمليّات الميزانيّة الفواضل التالية :

أ– الاعتمـادات المتبقيّة

مبلغ الاعتمادات المفتوحة.....	21.577.710.499,668 د
مبلغ الاعتمادات المأمور بصرفها.....	20.574.492.036,179 د
ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها.....	1.003.218.463,489 د

يتعيّن إلغاؤها على النّحو التالي :

– العنوان الأوّل.....	208.679.627,584 د	1.003.218.463,489 د
– العنوان الثّاني.....	500.940.786,841 د	
– الحسابات الخاصّة في الخزينة.....	257.120.330,612 د	
– حسابات أموال المشاركة	36.477.718,452 د	

ب– فوائض المـوارد

بلغت المقابيض المحصّلة	21.175.152.867,434 د
وبلغت المصاريف المنجزة	20.574.492.036,179 د

ممّا أسفر عن فائض في المقابيض على المصاريف قدره ..... 600.660.831,255 د

وباعتبار ما يتمّ نقله إلى تصرّف 2012 طبقا لأحكام الفصلين 21 (جديد)
و45 من القانون الأساسي للميزانية في حدود ..... 1.614.518.483,991 د

- بعنوان الحسابات الخاصّة في الخزينة بما قدره..... 1.262.384.356,788 د
- وإلى حسابات أموال المشاركة بما قدره..... 352.134.127,203 د

يسفر تصرف 2011 عن فائض صاف للمصاريف على المقابيض
قدره..... 1.013.857.652,736 د
يتمّ اقتطاعه من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

II- المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

أوّلا- موارد العنوان الأوّل

ضبطت التّقديرات النهائيّة للمقابيض بمبلغ..... 1.193.225.355,055 د
وبلغت المقابيض المنجزة..... 1.083.154.759,991 د

ممّا أسفر عن نقص في تحصيل المقابيض قدره..... 110.070.595,064 د

ثانيا- نفقات العنوان الأوّل

بلغت الاعتمادات النهائيّة..... 1.193.225.355,055 د
وبلغت النّفقات المنجزة..... 766.378.497,515 د

ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها..... 426.846.857,540 د
يتمّ إلغاؤها.

ثالثا- النّتـائــج

جملة المقابيض المحصّلة..... 1.083.154.759,991 د
جملة المصاريف المنجزة..... 766.378.497,515 د

الرّصيد المتبقّى..... 316.776.262,476 د

ينقل إلى ميزانيّة سنة 2011 وفقا لأحكام الفصل 18 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة.

III – المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت المقابيض المحصّلة..... 95.215.886,342 د
وبلغت المصاريف المنجزة..... 92.119.548,484 د

ممّا أسفر عن فائض في المقابيض قدره..... 3.096.337,858 د

ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

IV – الصناديق الخاصّة

يبرز الحساب العامّ للسنة الماليّة موارد جمليّة قدرها..... 539.801.478,327 د [1]
ونفقات بمبلغ ..... 234.048.603,549 د
وأرصدة متوفّرة في موفى 2011 قدرها ..... 305.752.874,778 د

*

* *

يبرز الجدول التالي نتائج عمليات القبض والصرف لميزانية الدولة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة في سنة 2011 :

[1] بما في ذلك مبلغ 333.493.349,132 د بعنوان الأرصدة المتوفرة في موفى 2010.

بالدّينار

البيان	التقديرات	الإنجازات				الرصيد المتبقى		اعتمادات غير مستعملة للإلغاء
		العنوان الأوّل	العنوان الثاني	صناديق الخزينة	الجملة	ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	يسحب من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	
الدولة								
المقابيض	21.577.710.499,668	14.821.960.828,012	3.626.852.014,827	2.726.340.024,595	21.175.152.867,434	-	-	-
المصاريف	21.577.710.499,668	13.519.320.372,416	5.943.350.123,159	1.111.821.540,604	20.574.492.036,179	-	-	1.003.218.463,489
الفارق بين المقابيض والمصاريف	-	1.302.640.455,596	- 2.316.498.108,332	1.614.518.483,991	- 600.660.831,255	-	-	-
فوائض المقابيض المتعين نقلها إلى تصرف 2012	-	-	-	1.614.518.483,991	-	-	-	-
فوائض المصاريف المتعين اقتطاعها من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	-	-	-	-	-	-	1.013.857.652,736	-
المؤسسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة								
المقابيض	1.193.225.355,055	1.083.154.759,991	(407.420.390,948)	-	1.083.154.759,991	-	-	
المصاريف	1.193.225.355,055	766.378.497,515	(222.529.954,940)	-	766.378.497,515	-	-	426.846.857,540
فائض مقابيض العنوان الأوّل	-	316.776.262,476	-	-	316.776.262,476	-	-	
المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج								
المقابيض	95.215.886,342	95.215.886,342	-	-	95.215.886,342	-	-	-
المصاريف	95.215.886,342	92.119.548,484	-	-	92.119.548,484	-	-	-
فائض مقابيض العنوان الأوّل	-	3.096.337,858	-	-	3.096.337,858	-	-	-
فوائض المقابيض المتعين إحالتها إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	-	-	-	-	-	3.096.337,858	-	-
الصناديق الخاصّة								
المقابيض	-	-	-	-	539.801.478,327	-	-	-
المصاريف	-	-	-	-	234.048.603,549	-	-	-
الأرصدة المتوفّرة	-	-	-	-	305.752.874,778	-	-	-

تلخيص النتائج

فوائض في المقابيض تحال إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	3.096.337,858 د
فوائض المصاريف المتعين اقتطاعها من الحساب القار لتسبقات الخزينة	1.013.857.652,736 د
فوائض تنقل إلى تصرف 2012 – صناديق الخزينة	1.614.518.483,991 د
– المؤسّسات العموميّة	316.776.262,476 د
اعتمادات غير مستعملة تلغى	1.430.065.321.029. د

التّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للسّنة الماليّة 2011

إنّ دائرة المحاسبات

عملا بأحكام الفصل 55 من القانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرّخ في 8 مارس 1968 والمتعلّق بتنظيم دائرة المحاسبات مثلما تمّ تنقيحه بالقانون الأساسي عدد 3 لسنة 2008 المؤرخ في 29 جانفي 2008 والفصل 79 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرّخ في 29 ماي 1971 والمتعلّق بسير دائرة المحاسبات تتولّى الدائرة النظر في مطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّن للحساب العامّ للسّنة الماليّة،

وحيث أنّ الفصل 55 المذكور أعلاه نصّ صراحة على إصدار الدائرة لتصريح في مدى مطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميين للحساب العامّ للسّنة الماليّة،

وحيث لم تتوفر لدى الدائرة "كشوفات التسوية" بالنسبة إلى جميع المؤسّسات العموميّة التي لم تتجاوز موارد ميزانياتها مبلغ مليون دينار،

وحيث أنّ أمين المال العامّ للبلاد التونسية يعدّ محاسبا مركزيّا لكل المحاسبين العموميين وأنّ حساب التصرف الذي قدّمه هذا الأخير للدائرة قد تضمّن تجميعا لكل حسابات المحاسبين العموميين،

وحيث تبيّن تطابق مجموع أرصدة المحاسبين العموميين لسنة 2011، مثلما جاءت مفصّلة بالحساب العام للسنة المالية 2011 مع ما تمّ تجميعه بحساب أمين المال العام للبلاد التونسية بحسابه السنوي لنفس السنة المعنية،

وبعد الاطّلاع على تقرير دائرة المحاسبات حول مشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2011 وعلى الملاحظات المدرجة به،

وحيث تبيّن عدم تأثير الملاحظات التالية على مطابقة الحسابات :

1. عدم إدراج المبالغ بعنوان التسبقات المسندة في سنة 2011 على عمليات الميزانية، سواء ما تعلق منها بالعنوان الأوّل والعنوان الثاني وصناديق الخزينة، وعدم تسويتها،
2. عدم إدراج الموارد المحصّلة بعنوان سنة 2011، والمضمنة ببنود العمليات للحفظ، ضمن ميزانية الدّولة للسنة المذكورة وعدم تحميلها بصفة نهائية على بنود الميزانية بالرغم من إدراجها بسجلاّت أمين المال العامّ للبلاد التونسية،
3. عدم إدراج وضعية عمليات الطرح والمبالغ المتبقية للاستخلاص بعنوان موارد الدّولة تطبيقا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العمومية.

وبعد الإطّلاع :

I – على حسابات الدولة

أ –ميزانيّة الدّولـة

باعتبار العمليّات المنجزة من قبل أمين المال العامّ والأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقباض الديوانة والمجمّعة على أساس مبالغها بدفاتر أمين المال العامّ بوصفه المحاسب المركزي للخزينة، بلغت المقابيض النّهائيّة ما قدره 21.175.152.867,434 د وذلك دون اعتبار مبلغ 1.013.857.652,736 د تمّ سحبه من متوفّرات الخزينة (يتعيّن نقله إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة). وبلغت المصاريف 20.574.492.036,179 د.

وأسفر تصرّف 2011 عن فائض في المصاريف على المقابيض بمبلغ 600.660.831,255 د. وبعد طرح مبلغ 1.614.518.483,991 د يتمّ نقله إلى ميزانيّة سنة 2012 وذلك لفائدة الحسابات الخاصّة في الخزينة في حدود 1.262.384.356,788 د ولفائدة حسابات أموال المشاركة في حدود 352.134.127,203 د، يسفر تصرف 2011 عن فائض صاف للمصاريف على المقابيض بمبلغ 1.013.857.652,736 د يتمّ اقتطاعه من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج الواردة بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

ب– عمليّات الخزينة

سجّلت الحسابات الدّائنة المجمّعة بتاريخ

31 ديسمبر 2011 فائضا في المقابيض قدره..... 29.216.633.228,883 د

وسجّلت الحسابات المدينة من جهتها فائضا في المصاريف قدره..... 26.485.816.298,268 د

ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض قدره..... 2.730.816.930,615د

ويمثّل هذا الفائض الصافي الرّصيد الموجود بصندوق أمين المال العامّ.

إنّ الرصيد النهائي الذي يظهر من خلال حسابات أمين المال العامّ مطابق للرصيد الذي يبرز من خلال الحساب الخاصّ بتداول الأموال من مقابيض ومصاريف كما ورد في الحساب العامّ للسنة الماليّة.

وعلى صعيد آخر، أفرزت موازنة الحسابات الفرديّة للمحاسبين العموميين بحساب تصرّف أمين المال العامّ في مستوى حساب تداول الأموال بين المحاسبين المسمّى "عمليّات التّسوية مع القبّاض" الفارق التالي :

- رصيد بند "حساب التسوية مع القبّاض" لدى أمين المال العام 8.082.660.373,242 د
- رصيد الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء

المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الدّيوانة..... 1.049.060.996,7521 د

عمليّات بصدد التّنزيل..... 7.033.599.376,490د

ويمثّل هذا الفارق مبلغا متبقّ للتسوية في انتظار تنزيل عمليّات الصّرف المنجزة من قبل الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الديوانة بحساب أمين المال العامّ والتي لم يتمّ إدراجها بعد بحسابه عند غلق تصرّف 2011.

II – وعلى حسابات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

بلغت مقابيض العنوان الأوّل لمجموع المؤسّسات العموميّة..... 1.083.154.759,991 د

وبلغت مصاريف العنوان الأوّل..... 766.378.497,515

ممّا أسفر عن رصيد بمبلغ..... 316.776.262,476 د

يتعيّن نقله إلى ميزانيّات المؤسّسات العموميّة لسنة 2011 وذلك وفقا لأحكام الفصل 18 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة.

وتتطابق هذه النّتائج النهائيّة مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

III – وعلى حسابات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت عمليّات العنوان الأوّل من الميزانيّة التى أنجزها محاسبو المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج :

قبضا..... 95.215.886,342 د

وصرفا..... 92.119.548,484 د

ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض قدره..... 3.096.337,858 د

ويتعيّن إحالة هذا الفائض إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.
وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

IV- وعلى حسابات الصناديق الخاصّة

بلغت الموارد الجملية المحصّلة للصناديق الخاصّة..... 539.801.478.327 د

والمصاريف المنجزة..... 234.048.603,549 د

_____

ممّا أفرز أرصدة متوفّرة في موفى 2011 جملتها..... ..... 305.752.874,778 د

*

* *

وختاما فإنّ الحساب العامّ للسنة الماليّة لتصرّف 2011 مطابق لحسابات التصرّف التي وردت على الدائرة من قبل المحاسبين المعنيين سواء فيما يخصّ عمليّات ميزانيّة الدولة وميزانيّات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج أو العمليّات التي أنجزتها الخزينة العامّة وكذلك لحسابات التصرّف أو الكشوف الإجماليّة لعمليّات ميزانيّات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة.

وبناء على ذلك فهي تأمر بما يلي:

- تحفظ الكشوف والوثائق والمستندات التى انبنى عليها هذا التّصريح بكتابة الدائرة وذلك للرّجوع إليها عند الاقتضاء،

- يرفق مشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2011 بنسخة من هذا التّصريح،

- يرفق بهذه النسخة تقرير دائرة المحاسبات المتعلّق بغلق ميزانيّة الدولة لتصرّف 2011.

ضبط نصّ هذا التّصريح من قبل الجلسة العامّة لدائرة المحاسبات في اجتماعها المنعقد في 24 أفريل 2014 بحضور السيّدات والسّادة :

عبد اللّطيف الخرّاط **الرئيس الأوّل** ومحمّد بوليلة **المقرّر العام** ومحمد رفيق كريّم ورضا مسعود ونور الدّين الزوّالي ومحمّد الهادي الزرمديني وهند القنجي ومحمّد الطرابلسي رؤساء غرف وعبد المجيد مشكان وحاتم السليني وشريفة قويدر وفضيلة القرقوري وزهرة خيّاش وهالة هاجر جابر ونرجس السّلامي سعد والمنجي الحمامي ومنير بن رجب ومنير السكوري وأمال اللّومي بوّاب ومراد بن قسومة ومحمّد ياسين الزمني وإيناس زنينة وريم حسن وشيراز التليلي **رؤساء أقسام** وعباس بدر وزكرياء حمودة وصالح المنصوري ورضا الماجري وعبد اللّطيف الشّابي وتوفيق بوفايد وسامية الزموري ولطفي الثائري وحنان ريم أحلام دية وأكرم الموحلي وخالد بنعلي ومحمّد بوعزيز ونسرين السّالمي وعماد اللّيالي وألفة المملوك **مستشارون**.

وحضر الجلسة كذلك السيّدتان والسّادة عمر التّونكتي وصباح العريضي وسامية العياري والزاهر الثابتي والعادل شقرون **مندوبو الحكومة** لدى دائرة المحاسبات.

المرفقـــات

1 – قائمة قباضات المالية والديوانة وأمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية

والخزينة العامّة ومستودع الطابع الجبائي وأمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية

الخزينة العامة للبلاد التونسية	أمانة المال الجهوية بأريانة	أمانة المال الجهوية بتطاوين
الأمانة العامة للمصاريف	أمانة المال الجهوية بن عروس	أمانة المال الجهوية بمدنين
أمانة المصاريف لدى وزارة الدّاخليّة والتنمية المحليّة	أمانة المال الجهوية زغوان	أمانة المال الجهوية بقبلي
أمانة المصاريف لدى وزارة العدل وحقوق الإنسان	أمانة المال الجهوية بنزرت	أمانة المال الجهوية بقابس
أمانة المصاريف لدى وزارة الفلاحة والموارد المائية	أمانة المال الجهوية باجة	أمانة المال الجهوية بصفاقس
أمانة المصاريف لدى وزارة التربية	أمانة المال الجهوية بجندوبة	أمانة المال الجهوية بالقيروان
أمانة المصاريف لدى وزارة الصحة العمومية	أمانة المال الجهوية بالكاف	أمانة المال الجهوية بالمهدية
أمانة المصاريف لدى وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	أمانة المال الجهوية بسليانة	أمانة المال الجهوية بالمنستير
أمانة المصاريف لدى وزارة الشباب والرياضة	أمانة المال الجهوية بالقصرين	أمانة المال الجهوية بسوسة
أمانة مصاريف ببلدية تونس	أمانة المال الجهوية بسيدي بوزيد	أمانة المال الجهوية بنابل
أمانة المال الجهوية بتونس 1	أمانة المال الجهوية بتوزر	أمانة المال الجهوية بمنوبة
أمانة المال الجهوية بتونس 2	أمانة المال الجهوية بقفصة	مستودع الطابع الجبائي

2– قباضات المالية

قباضة المجلس الجهوي بتونس	قباضة تسجيل عقود الشركات التجارية بالشباك الموحد تجارة ولاية تونس	القباضة البلديّة بالفحص
القباضة الماليّة نهج الجزيرة تونس	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية تونس 1	القباضة الماليّة الحي الإداري بزغوان
قباضة تسجيل عقود الشركات المكتب الأول	القباضة الماليّة ببومهل	القباضة الماليّة بمنزل جميل
القباضة الماليّة نهج باب بنات تونس	القباضة المالية بالزهراء	القباضة المالية ساحة 7 نوفمبر بمنزل بورقيبة
القباضة الماليّة الحي الاداري بحي الخضراء (شارع الحريّة سابقا)	القباضة المالية بحي الزهور	القباضة البلدية بماطر
القباضة الماليّة نهج غاندي تونس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بحمام الأنف	القباضة المالية ساحة ابن خلدون بمنزل بورقيبة
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالسيجومي	القباضة الماليّة نهج ابن بطوطة بحلق الوادي	القباضة الماليّة برأس الجبل
القباضة الماليّة نهج النمسا بتونس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بأريانة	القباضة المالية بالعالية
القباضة الماليّة منبليزير	القباضة البلديّة بحلق الوادي	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية ببنزرت
القباضة الماليّة شارع الحبيب ثامر بتونس	القباضة البلدية بالكرم	قباضة المجلس الجهوي ببنزرت
القباضة المالية بسيدي حسين	القباضة المالية بقرطاج	القباضة الماليّة بسجنان
القباضة الماليّة نهج أنقلترا تونس	القباضة المالية نهج القيروان بحمام الأنف	القباضة الماليّة بتستور
القباضة المالية باب سويقة	القباضة المالية ببئر القصعة	القباضة الماليّة بنفزة
القباضة البلديّة "المكتب الأوّل تونس	القباضة البلدية بحمام الأنف	القباضة المالية 18 نهج العربي زروق بباجة
القباضة الماليّة المكتب الثاني شارع المحطّة تونس	القباضة الماليّة الحي الإداري بأريانة	قباضة متنوحات الاختصاصات بباجة
القباضة البلديّة " المكتب الثالث" تونس	القباضة المالية بمنوبة	القباضة البلدية بباجة
القباضة الماليّة نهج نلسن مانديلا تونس	قباضة المجلس الجهوي بمنوبة	القباضة الماليّة بمجاز الباب
القباضة الماليّة بالكبارية	القباضة الماليّة بالجديدة	القباضة البلدية بمجاز الباب
القباضة المالية بالمنار	القباضة البلدية بمنوبة	القباضة الماليّة بترسق
القباضة البلديّة "المكتب الرابع"بتونس	القباضة الماليّة بالشرقية	قباضة المجلس الجهوي بباجة
القباضة المالية بالبحيرة	القباضة المالية شارع 9 أفريل بالمرسى	القباضة الماليّة نهج الجزائر بجندوبة
القباضة الماليّة نهج الساحل (سيدي البشير سابقا)	القباضة المالية باليسمينات بن عروس	القباضة المالية بعين دراهم
قباضة البيوعات والتصرف في المحجوزات بسيدي رزيق	القباضة البلديّة بالمرسى	القباضة الماليّة ببوسالم
قباضة التصرّف في وكالات المقابيض ببلديّة تونس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بمقرين	القباضة البلديّة ببوسالم
القباضة الماليّة بالمنزه التاسع	القباضة المالية بمقرين	القباضة الماليّة بغار الدماء
القباضة المالية ببرج الوزير	القباضة البلدية بمقرين	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بجندوبة
قباضة المجلس الجهوي باريانة	القباضة المالية ساحة الجمهورية برادس	القباضة المالية نهج عين دراهم بجندوبة
القباضة المالية بالمنزه السادس	القباضة البلدية برادس	القباضة المالية بطرقة
القباضة المالية بارواد	القباضة الماليّة بحمام الشط	القباضة البلدية بجندوبة
القباضة الماليّة بحيّ المهرجان بتونس	القباضة الماليّة بفوشانة	القباضة البلدية بطرقة
القباضة الماليّة بقصر السعيد	القباضة الماليّة بمرناق	قباضة المجلس الجهوي بجندوبة
قباضة العقود العدلية بأريانة	القباضة الماليّة بالمرناقية	القباضة المالية بالدهماني
القباضة البلديّة بأريانة المكتب الأول	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بخير الدين	القباضة الماليّة بقلعة سنان
القباضة المالية بقلعة الأندلس	قباضة العقود العدلية بن عروس	القباضة المالية نهج علي البلهوان بالكاف
القباضة الماليّة بوادي الليل	القباضة المالية بالمروج	القباضة الماليّة نهج بيروت بالكاف
القباضة الماليّة نهج الجنة بأريانة	قباضة المجلس الجهوي بن عروس	القباضة البلدية بالكاف
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بقصر السعيد	القباضة المالية بالفحص	القباضة الماليّة بنبّر
القباضة المالية بحي التضامن	القباضة الماليّة بالناظور	القباضة المالية بالسرس
القباضة البلدية المكتب الثاني بأريانة	القباضة المالية بطربة	القباضة الماليّة بالقصور

القباضة الماليّة بتاجروين
القباضة الماليّة بساقية سيدي يوسف
القباضة البلدية بحي التضامن
القباضة الماليّة شارع الاستقلال بباردو
القباضة البلديّة بباردو
القباضة الماليّة بالدندان
القباضة الماليّة بالمدينة الجديدة بن عروس
القباضة البلدية بن عروس
قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بن عروس
القباضة الماليّة نهج البريد بسليانة
قباضة المجلس الجهوي بسليانة
القباضة المالية بالكريب
القباضة الماليّة ببرقو
القباضة المالية بفريانة
القباضة الماليّة بماجل بلعباس
القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بالقصرين
القباضة البلدية بالقصرين
قباضة منتوجات الاختصاصات بالقصرين
القباضة الماليّة بسبيطلة
القباضة الماليّة بسبيبة
القباضة الماليّة بتالة
القباضة الماليّة بفوسانة
قباضة المجلس الجهوي بالقصرين
قباضة منتوجات الاختصاصات بسيدي بوزيد
القباضة الماليّة بجلمة
القباضة الماليّة بالرقاب
القباضة الماليّة بأولاد حفوز
القباضة الماليّة بالمكناسي
القباضة الماليّة بالمزونة
القباضة الماليّة شارع الجمهورية بسيدي بوزيد
القباضة البلدية بسيدي بوزيد
قباضة المجلس الجهوي بسيدي بوزيد
القباضة المالية بالقطار
القباضة الماليّة نهج فرحات حشاد عدد 7 بقفصة
القباضة المالية نهج فرحات حشاد عدد 3 بقفصة
القباضة المالية بالمتلوي
القباضة الماليّة بالسند
القباضة المالية بنفطة
القباضة الماليّة بقصر قفصة
القباضة الماليّة بالرديف
القباضة الماليّة بأم العرائس
القباضة البلدية بتوزر
القباضة المالية شارع الحبيب بورقيبة بتوزر
قباضة المجلس الجهوي بتوزر
القباضة المالية بدقاش
قباضة المجلس الجهوي بقفصة
القباضة الماليّة نهج ابن المقفع بقفصة
القباضة البلدية بقفصة
القباضة البلدية بن قردان
القباضة الماليّة بن قردان
القباضة الماليّة بجربة أجيم
القباضة المالية نهج 2 مارس 1934 بجربة حومة السوق
القباضة البلدية بجربة
القباضة المالية بجربة ميدون
القباضة الماليّة نهج عبد الحميد القاضي بمدنين
قباضة المجلس الجهوي بتطاوين

قباضة التصرف في المؤسسات بمدنين
القباضة البلدية بمدنين
القباضة المالية ببني خداش
قباضة المجلس الجهوي بزغوان
القباضة البلدية بزغوان
القباضة المالية نهج حلق الوادي ببنزرت
القباضة المالية نهج فرحات حشاد ببنزرت
القباضة الماليّة نهج طارق ابن زياد ببنزرت
القباضة الماليّة نهج ابن خلدون ببنزرت
القباضة الماليّة بماطر
القباضة الماليّة بمارث
القباضة الماليّة بقابس غنوش
القباضة الماليّة بمطماطة
القباضة الماليّة بالمطوية
القباضة المالية بمطماطة الجديدة
القباضة البلدية بقابس
قباضة المجلس الجهوي بقابس
القباضة الماليّة نهج علي بن صالح الظاهري بقابس
القباضة الماليّة ببئر علي بن خليفة
القباضة المالية بطبلة
القباضة الماليّة بساقية الزيت
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بصفاقس
القباضة المالية بقرمدة
القباضة الماليّة بالشيحية
القباضة المالية بمنزل شاكر
القباضة المالية نهج العربي زروق بصفاقس
مركزاستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بساقية الزيت
القباضة الماليّة بساقية الداير
قباضة العقود العدلية بصفاقس
القباضة الماليّة "نهج أبو القاسم الشابي بصفاقس
القباضة الماليّة طريق العين بصفاقس
القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بصفاقس
القباضة الماليّة بعقارب
القباضة الماليّة بجبنيانة
القباضة المالية بالحنشة
القباضة الماليّة طريق تونس بصفاقس
القباضة الماليّة بقرقنة
القباضة الماليّة بساقية الزيت
القباضة الماليّة بامرس
القباضة الماليّة ديار الوفاء بصفاقس
قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بصفاقس
القباضة البلدية بصفاقس
قباضة تسجيل عقود الشركات بصفاقس
القباضة الماليّة بالصخيرة
قباضة المجلس الجهوي بصفاقس
القباضة المالية المكتب الثالث بالقيروان (بلدية)
القباضة المالية بسوحجلة
القباضة الماليّة بحفوز
القباضة المالية بحاجب العيون
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالقيروان
القباضة المالية نهج الخوارزمي بالقيروان
القباضة الماليّة بالشراردة
القباضة الماليّة بنصر الله
القباضة الماليّة بالوسلاتية
القباضة المالية بالسبيخة
قباضة المجلس الجهوي بالقيروان

القباضة المالية بالمنصورة
القباضة المالية بشربان
القباضة الماليّة بيومرداس
القباضة الماليّة بالجريصة
قباضة المجلس الجهوي بالكاف
القباضة المالية بوعرادة
القباضة الماليّة بقعفور
القباضة الماليّة بالروحية
القباضة المالية بمكثر
القباضة الماليّة شارع الطيب المهيري بسليانة
القباضة المالية بالبقالطة
القباضة الماليّة نهج المنحي سليم بالمكنين
القباضة البلدية بالمكنين
القباضة الماليّة بقصيبة المديوني
القباضة الماليّة ببني حسان
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمنستير
القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بالمنستير
القباضة البلديّة بالمنستير
القباضة الماليّة نهج الشاذلي غديرة بالمنستير
القباضة البلديّة بطبلبة
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمكنين
القباضة الماليّة ببنبلة
القباضة الماليّة بزرمدين
القباضة الماليّة بالبوردانين
قباضة المجلس الجهوي بالمنستير
القباضة المالية بالساحلين
القباضة البلدية بصيادة
القباضة الماليّة بطبلبة
القباضة الماليّة نهج الاستقلال بسوسة
القباضة الماليّة نهج محمد معروف بسوسة
قباضة منتوجات الاختصاصات بسوسة
لقباضة الماليّة نهج فكتور هيقو بسوسة
القباضة الماليّة نهج 3 سبتمبر 1934 بسوسة
القباضة المالية بالنفيضة
القباضة المالية بسيدي بوعلي
القباضة المالية ببوفيشة
القباضة الماليّة بالقلعة الكبرى
القباضة الماليّة بأكودة
القباضة الماليّة بالقلعة الصغرى
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالقلعة الكبرى
القباضة المالية شارع فرحات حشاد بمساكن
القباضة البلدية بمساكن
القباضة البلدية شارع محمد الخامس بسوسة
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات سوسة
قباضة تسجيل عقود الشركات بسوسة
قباضة المجلس الجهوي بسوسة
القباضة المالية بحمام سوسة
القباضة البلدية بحمام سوسة
القباضة المالية حي الرياض بسوسة
القباضة الماليّة بالهوارية
القباضة المالية ببوعرقوب
القباضة البلدية بقرمبالية
القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بقرمبالية
القباضة البلدية بالحمامات
القباضة الماليّة بالحمامات
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالحمامات

القباضة المالية ببني حيار	القباضة الماليّة نهج أبو لبابة مرابط بقابس	القباضة الماليّة بصيادة
القباضة المالية بقلبيبة	القباضة المالية بسوق الأحد	القباضة الماليّة الحي الإداري بجمال
القباضة البلدية بقلبيبة	القباضة المالية بقبلي	القباضة البلدية بجمال
القباضة الماليّة بقربة	القباضة البلدية بقبلي	القباضة الماليّة نهج فرج الإمّيم بقصر هلال
القباضة المالية ببني خلاد	قباضة المجلس الجهوي بقبلي	القباضة البلدية بقصر هلال
القباضة المالية نهج 2 مارس 1934 بتطاوين	القباضة الماليّة بالشابة	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة منزل تميم
القباضة المالية نهج أحمد التليلي بتطاوين	القباضة الماليّة بالجم	القباضة البلدية بمنزل تميم
القباضة الماليّة بغمراسن	القباضة الماليّة بقصور الساف	القباضة الماليّة شارع الطيب المهيري بنابل
القباضة الماليّة نهج الميناء بجرجيس	القباضة الماليّة بسيدي علوان	القباضة الماليّة بدار شعبان الفهري
القباضة المالية برمادة	قباضة المعاليم المختلفة بالمهدية	القباضة البلدية بدار شعبان الفهري"
القباضة البلدية بجرجيس	القباضة البلدية بالمهدية	القباضة البلدية بنابل
قباضة المجلس الجهوي بمدنين	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمهدية	القباضة المالية شارع فرنسا بنابل
القباضة المالية ببئر الأحمر	القباضة المالية شارع علي البلهوان بالمهدية	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بنابل
القباضة المالية بدوز	القباضة الماليّة بالسواسي	القباضة المالية بسليمان
القباضة الماليّة بالحامة	قباضة المجلس الجهوي بالمهدية	القباضة المالية بمنزل بوزلفة
القباضة الماليّة نهج 9 افريل بقابس	القباضة البلدية بقصور الساف	قباضة المجلس الجهوي بنابل
مركز استخلاص محاصيل بيع منتوجات الاختصاصات بقابس	القباضة البلدية بصيادة	القباضة المالية بتاكلسة

3- قباضات الديوانة

قباضة الديوانة تونس الميناء	قباضة الدّيوانة بغار الدّماء	قباضة الدّيوانة بمدنين
مكتب الديوانة للطرود البريدية بتونس	المكتب الحدودي للدّيوانة بمامولة	قباضة الدّيوانة بمطار حربة ملّيتة
قباضة الديوانة بأريانة	قباضة الدّيوانة بطبرقة	قباضة الدّيوانة بقبلّي
المكتب الجهوي للديوانة بمنوبة	قباضة الدّيوانة بالكاف	قباضة الدّيوانة بقابس غنّوش
قباضة الديوانة حلق الوادي الشمالي	قباضة الدّيوانة بقلعة سنان	قباضة الدّيوانة بقابس المدينة
قباضة الديوانة حلق الوادي الجنوبي	قباضة الدّيوانة بساقية سيدي يوسف	المكتب الجهوي للدّيوانة بصفاقس
قباضة الديوانة برادس الميناء	قباضة الدّيوانة بسليانة	المكتب الحدودي للدّيوانة بصفاقس
قباضة الديوانة للمحاجز ومساحات التسريح الديواني رادس	قباضة الدّيوانة بالقصرين	مكتب للدّيوانة للشباك الموحد بصفاقس
قباضة الديوانة مطار تونس قرطاج	قباضة الدّيوانة ببوشبكة	قباضة الدّيوانة بالصخيرة
قباضة الدّيوانة الشباك الموحد بمونبليزير	قباضة الدّيوانة بجبدرة	المكتب الحدودي للدّيوانة بمطار صفاقس طينة
قباضة الدّيوانة بن عروس	قباضة الدّيوانة بسيدي بوزيد	قباضة الدّيوانة بالقيروان
قباضة الديوانة برغوان	قباضة الدّيوانة بجرزوة	قباضة الدّيوانة بالمهديّة
قباضة الديوانة المنطقة الحرّة ببنزرت	قباضة الدّيوانة بتمغزة	قباضة الدّيوانة صفاقص المنستير
قباضة الديوانة المنطقة الحرّة بمنزل بورقيبة	قباضة الدّيوانة بقفصة	المكتب الجهوي للدّيوانة بالمنستير
قباضة الديوانة بنزرت الميناء	قباضة الدّيوانة بتوزر	المكتب الحدودي للديوانة بالمطار الدولي النفيضة
قباضة الديوانة بنزرت التكرير	قباضة الديوانة بتطاوين	قباضة الدّيوانة بسوسة الميناء
قباضة الدّيوانة بياحة	قباضة الدّيوانة بجرجيس	قباضة الدّيوانة سوسة المكتب الجهوي
قباضة الدّيوانة بجندوبة	قباضة الدّيوانة بن قردان	مكتب الديوانة للشباك الموحد بسوسة
قباضة الديوانة ببوش	قباضة الدّيوانة بالذهيبة	قباضة الديوانة بنابل

4- المراكز الدبلوماسية والقنصلية للبلاد التونسية بالخارج

العدد	المركز	العدد	المركز	العدد	المركز
1	أبيدجان	32	الخرطوم	63	روما " ق ع"
2	أبوظبي	33	لاهاي	64	الرياض
3	أبوجا (لاقوس)	34	لافالات	65	صنعاء
4	أديس أبابا	35	القاهرة	66	سيول
5	الجزائر "س"	36	لشبونة	67	ستوكهولم
6	عمـان	37	لندن	68	سترازبورغ
7	أنقرة	38	ليون	69	تبسّـة
8	عنابة "ق"	39	مدريد	70	طهران
9	أثينا	40	مرسيليا	71	طوكيو "س"
10	بغـداد	41	المنامة	72	تولوز
11	بلغراد	42	مسقط	73	طرابلس " س "
12	بنغازي "ق"	43	ميلانو	74	طرابلس " ق ع "
13	برلين " س"	44	منتريال	75	فرصوفيا
14	بـارن	45	موسكو	76	فيانا
15	بيروت	46	مونيخ	77	واشنطن
16	برازيليا	47	نتتار	78	ياوندي
17	بروكسال "ق"	48	نابولي	79	باماكو
18	بروكسال "س"	49	دلهي الجديدة	80	غزّة
19	بيونس أيرس	50	نيويورك	81	بوخراست
20	داكـار	51	نيس	82	الدّوحـة
21	دمشق	52	نواق الشط	83	هلسنكي
22	بون	53	أسلو	84	باريس يونسكو
23	جنيـف "ق"	54	أوتاوا	85	بيدابيست
				86	كمبيرا
24	جينيف "م د"	55	بلارمو	87	دبي
25	قرونوبل	56	باريس "س"		
26	همبورغ "ق"	57	باريس " ق ع"		
27	اسلام أباد	58	بكين		
28	جاكرتا	59	بـراغ		
29	جدة	60	بريتوريا		
30	كنشاسا	61	الرباط		
31	الكويت	62	روما "س"		

الجمهورية التونسية

وزارة الماليّة

مشروع قانـون غلق ميزانيّة الدولـة

لسنة 2011

قانون عدد.....لسنة.....مؤرخ في.....يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2011.

الفصل الأول :

يهدف هذا القانون إلى غلق ميزانية الدولة لتصرف 2011 وفقا لأحكام الفصلين 45 و 46 من القانون عـــــدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية كما تم تنقيحه و إتمامه بالنصوص اللاحقة.

و لا تعتبر المصادقة على هذا القانون تأييدا للتصرف المالي للنظام السياسي السائد قبل 14 جانفي 2011 و لا تحول دون القيام بالإجراءات القضائية ضد كل من ارتكب جريمة في حق المجموعة الوطنية.

الفصل 2 :

بلغت التقديرات النهائية لميزانية الدولة لسنة 2011 ما جملته **215 577 710 499.668** دينار موزعـــة كما يلي:

الموارد :

العنوان الأول	14 961 000 000.000 دينار
العنوان الثاني	5 211 290 910.000 دينار
صناديق الخزينة	1 405 419 589.668 دينار

النفقات :

العنوان الأول	13 728 000 000.000 دينار
العنوان الثاني	6 444 290 910.000 دينار
صناديق الخزينة	1 405 419 589.668 دينار

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجدولين 1 و 2 الملحقين بهذا القانون.

الفصل 3 :

بلغت مقابيض ميزانية الدولة لسنة 2011 ما جملته **21 175 152 867.434** دينار موزعة كما يلي:

العنوان الأول	14 821 960 828.012 دينار
العنوان الثاني	3 626 852 014.827 دينار
جملة موارد العنوانين:	**18 448 812 842.839 دينار**

صناديق الخزينة 2 726 340 024.595 دينار

موزعة بين:

- الحسابات الخاصة في الخزينة: 2 222 264 026.176 دينار
- حسابات أموال المشاركة: 504 075 998.419 دينار

وتتوزع هذه المقابيض وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

الفصل 4 :

بلغت دفوعات ميزانية الدولة لسنة 2011 ما جملته **20 574 492 036.179** دينار موزعة كما يلي:

العنوان الأول : 13 519 320 372.416 دينار

الجزء الأول : نفقات التصرف 12 353 655 102.004 دينار

القسم الأول: التأجير العمومي 7 679 433 643.757 دينار

القسم الثاني : وسائل المصالح 891 785 080.159 دينار

القسم الثالث: التدخل العمومي 3 782 436 378.088 دينار

القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة –

الجزء الثاني :فوائد الدين العمومي 1 165 665 270.412 دينار

القسم الخامس: فوائد الدين العمومي 1 165 665 270.412 دينار

العنوان الثاني : 5 943 350 123.159دينار

الجزء الثالث : نفقات التنمية 3 739 400 123.159 دينار

القسم السادس: الإستثمارات المباشرة 1 460 922 533.787دينار

القسم السابع : التمويل العمومي 1 743 875 106.054دينار

القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة –

القسم التاسع: نفقات التنمية المرتبطة –

بالموارد الخارجية الموظفة 534 602 483.318 دينار

الجزء الرابع : تسديد أصل الدين العمومي 2 203 950 000.000 دينار

القسم العاشر: تسديد أصل الدين العمومي 2 203 950 000.000 دينار

جملة نفقات العنوانين: 19 462 670 495.575 دينار

صناديق الخزينة : **1 111 821 540.604 دينار**

الجزء الخامس : نفقات صناديق الخزينة 1 111 821 540.604 دينار

القسم الحادي عشر: نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة 959 879 669.388 دينار

القسم الثاني عشر: نفقات حسابات أموال المشاركة 151 941 871.216 دينار

وتتوزع هذه الدفوعات وفق الجداول 2 و 2-1 و 2-2 الملحقة بهذا القانون.

الفصل 5 :

- تلغى الإعتمادات الباقية على مستوى العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2011 والبالغة **709 620 414.425**دينار .
- يتم تغطية النقص في المقابيض مقارنة بدفوعات العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2011 والبالغ **1 013 857 652.736** دينار بواسطة خصم من الحساب القار لتسبقات الخزينة.
- بلغت فواضل صناديق الخزينة **1 614 518 483.993** دينار في موفى سنة 2011 موزعة بين الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 1 262 384 356.788 دينار وحسابات أموال المشاركة في حدود 352 134 127.203 دينار وتنقل فواضل صناديق الخزينة إلى سنة 2012 وفق الجدول 3 الملحق بهذا القانون.

الفصل 6 :

بلغت الإعتمادات المفوضة إلى المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج سنة 2011، دون إعتبار المساهمات بعنوان نظامي التقاعد والحيطة الاجتماعية، ما جملته 95 215 886.342 دينار بينما بلغت الدفوعات ما جملته 92 119 548.484دينار مما أسفر عن فائض قدره **3 069 351.858** دينار يحال إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة وذلك وفق الجدول 4 الملحق بهذا القانون.

الفصل 7 :

بلغت جملة التقديرات النهائية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة 1 193 225 355.055دينار بينما بلغت الموارد **1 083 154 759.991** دينار والنفقات **766 378 497.515**دينار مما أسفر عن فائض للمقابيض على النفقات بما قدره **316 776 262.476** دينار ينقل إلى سنة 2012 وعن إعتمادات باقية **426 846 857.540** دينار يقع إلغاؤها وفق الجدول عدد5 الملحق بهذا القانون.

الفصل 8 :

بلغت مقابيض الصناديق الخاصة سنة 2011 ما قدره 539 801 478.327 د دينار مقابل دفوعات قدرها 234 048 603.549 د دينار مما أسفر عن فائض في المقابيض على الدفوعات بلغ **305 752 874.778 د** دينار ينقل إلى سنة 2012 و ذلك وفق الجدول 6 الملحق بهذا القانون.

الملاحـــق

الجدول عدد 1: مقابيض ميزانية الدولة لسنة 2011

بالدينار

البيانات	التقديرات الاولية ق م	التنقيحات	تقديرات ق م ت	تنقيحات اخرى	التقديرات النهائية	الانجازات	مقارنة الانجازات بالتقديرات النهائية	
							+	-
العنوان الأول	14 346 800 000,000	614 200 000,000	14 961 000 000,000	0,000	14 961 000 000,000	14 821 960 828,012		139 039 171,988
العنوان الثاني	3 872 000 000,000	1 280 000 000,000	5 152 000 000,000	59 290 910,000	5 211 290 910,000	3 626 852 014,827		1 584 438 895,173
الجملة	**18 218 800 000,000**	**1 894 200 000,000**	**20 113 000 000,000**	**59 290 910,000**	**20 172 290 910,000**	**18 448 812 842,839**		**1 723 478 067,161**
صناديق الخزينة:								
الحسابات الخاصة في الخزينة	848 200 000,000	368 800 000,000	1 217 000 000,000		1 217 000 000,000	2 222 264 026,176	1 005 264 026,176	
حسابات أموال المشاركة					188 419 589,668	504 075 998,419	315 656 408,751	
الجملة	**848 200 000,000**	**368 800 000,000**	**1 217 000 000,000**	**0,000**	**1 405 419 589,668**	**2 726 340 024,595**	**1 320 920 434,927**	
الجملة العامة	**19 067 000 000,000**	**2 263 000 000,000**	**21 330 000 000,000**	**59 290 910,000**	**21 577 710 499,668**	**21 175 152 867,434**	**1 320 920 434,927**	**1 723 478 067,161**

-402 557 632,234

الجدول عدد 2: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2011

بالدينار

البيانات	التقديرات الاولية ق م	التنقيحات	تقديرات ق م ت	تنقيحات اخرى	التقديرات النهائية	الدفوعات	الاعتمادات الباقية
العنوان الأول	11 864 800 000,000	1 863 200 000,000	13 728 000 000,000	0,000	13 728 000 000,000	13 519 320 372,416	208 679 627,584
العنوان الثاني	6 354 000 000,000	31 000 000,000	6 385 000 000,000	59 290 910,000	6 444 290 910,000	5 943 350 123,159	500 940 786,841
الجملة	**18 218 800 000,000**	**1 894 200 000,000**	**20 113 000 000,000**	**59 290 910,000**	**20 172 290 910,000**	**19 462 670 495,575**	**709 620 414,425**
صناديق الخزينة:							
الحسابات الخاصة في الخزينة	848 200 000,000	368 800 000,000	1 217 000 000,000	0,000	1 217 000 000,000	959 879 669,388	257 120 330,612
حسابات أموال المشاركة					188 419 589,668	151 941 871,216	36 477 718,452
الجملة	**848 200 000,000**	**368 800 000,000**	**1 217 000 000,000**	**0,000**	**1 405 419 589,668**	**1 111 821 540,604**	**293 598 049,064**
الجملة العامة	**19 067 000 000,000**	**2 263 000 000,000**	**21 330 000 000,000**	**59 290 910,000**	**21 577 710 499,668**	**20 574 492 036,179**	**1 003 218 463,489**

جدول عدد 2-1
العنوان الأول - نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2011 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

	بيان الأبواب	العنوان الأول						
		الجزء الأول : نفقات التصرف					الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
1	مجلس النواب	7 183 566,614	1 980 237,547	219 383,898	0,000	9 383 188,059	0,000	9 383 188,059
2	مجلس المستشارين	3 351 548,882	657 679,058	70 000,000	0,000	4 079 227,940	0,000	4 079 227,940
3	رئاسة الجمهورية	44 562 431,494	17 524 363,964	1 258 941,000	0,000	63 345 736,458	0,000	63 345 736,458
4	الوزارة الأولى	33 162 474,174	9 363 671,912	53 685 641,681	0,000	96 211 787,767	0,000	96 211 787,767
5	وزارة الداخلية والتنمية المحلية	916 124 552,154	167 862 888,215	293 704 468,512	0,000	1 377 691 908,881	0,000	1 377 691 908,881
6	وزارة العدل وحقوق الإنسان	196 917 226,220	54 006 226,992	3 332 853,715	0,000	254 256 306,927	0,000	254 256 306,927
7	وزارة الشؤون الخارجية	72 113 172,236	43 109 366,695	13 780 486,684	0,000	129 003 025,615	0,000	129 003 025,615
8	وزارة الدفاع الوطني	738 897 419,064	118 216 587,688	16 441 452,577	0,000	873 555 459,329	0,000	873 555 459,329
9	وزارة الشؤون الدينية	37 219 851,893	10 511 899,963	5 997 978,202	0,000	53 729 730,058	0,000	53 729 730,058
10	وزارة المالية	242 423 933,412	21 914 763,477	11 519 882,308	0,000	275 858 579,197	0,000	275 858 579,197
11	وزارة التنمية والتعاون الدولي	30 726 427,758	7 592 284,608	287 000,000	0,000	38 605 712,366	0,000	38 605 712,366
12	وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية	21 890 463,384	3 822 054,634	48 872,824	0,000	25 761 390,842	0,000	25 761 390,842
13	وزارة الفلاحة والموارد المائية	257 256 574,740	33 836 795,091	3 027 649,191	0,000	294 121 019,022	0,000	294 121 019,022
14	اوزارة الصناعة والتكنولوجيا	21 230 707,676	5 643 199,102	1 536 295 000,000	0,000	1 563 168 906,778	0,000	1 563 168 906,778

جدول عدد 2-1
العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2011 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

بيان الأبواب		العنوان الأول						
		الجزء الأول : نفقات التصرف					الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
15	وزارة التجارة والصناعات التقليدية	29 417 248,605	7 730 640,950	1 100 373 133,000	0,000	1 137 521 022,555	0,000	1 137 521 022,555
16	وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	61 841 079,520	45 618 209,493	679 676,201	0,000	108 138 965,214	0,000	108 138 965,214
17	وزارة البيئة والتنمية المستديمة	18 017 812,590	4 888 755,904	9 941 681,354	0,000	32 848 249,848	0,000	32 848 249,848
18	وزارة السياحة	33 256 308,451	9 844 316,679	333 283,700	0,000	43 433 908,830	0,000	43 433 908,830
19	وزارة تكنولوجيات الإتصال	9 650 148,605	2 222 642,542	1 457 955,695	0,000	13 330 746,842	0,000	13 330 746,842
20	وزارة النقل	10 306 732,387	1 948 520,422	233 593 300,075	0,000	245 848 552,884	0,000	245 848 552,884
21	وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة و المسنين	38 404 586,602	4 245 604,808	15 018 302,600	0,000	57 668 494,010	0,000	57 668 494,010
22	وزارة الإتصال	43 603 781,952	12 728 424,126	78 000,000	0,000	56 410 206,078	0,000	56 410 206,078
23	وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	49 583 083,141	7 392 976,151	28 272 597,753	0,000	85 248 657,045	0,000	85 248 657,045
24	وزارة الشباب والرياضة و التربية البدنية	207 020 670,573	11 949 380,517	31 670 379,235	0,000	250 640 430,325	0,000	250 640 430,325
25	وزارة الصحة العمومية	905 084 886,497	111 721 739,443	3 209 502,295	0,000	1 020 016 128,235	0,000	1 020 016 128,235
26	وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج	80 931 166,811	10 841 765,671	266 490 015,686	0,000	358 262 948,168	0,000	358 262 948,168

جدول عدد 2-1
العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2011 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

	بيان الأبواب	العنوان الأول						
		الجزء الأول : نفقات التصرف					الجزء الثاني	جملة العنوان الأول
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	
27	وزارة التربية	2 720 000 677,601	73 666 349,208	31 041 309,360	0,000	2 824 708 336,169	0,000	2 824 708 336,169
28	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	690 201 196,735	83 220 450,662	119 850 630,542	0,000	893 272 277,939	0,000	893 272 277,939
29	وزارة التكوين المهني و التشغيل	159 053 913,986	7 723 284,637	757 000,000	0,000	167 534 198,623	0,000	167 534 198,623
30	النفقات الطارئة وغير الموزعة	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
31	الدين العمومي	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	1 165 665 270,412	1 165 665 270,412
	الجملة	**7 679 433 643,757**	**891 785 080,159**	**3 782 436 378,088**	**0,000**	**12 353 655 102,004**	**1 165 665 270,412**	**13 519 320 372,416**

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2011 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

	بيان الأبواب	العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
1	مجلس النواب	467 282,770	0,000		0,000	467 282,770		467 282,770
2	مجلس المستشارين	1 567 981,160	0,000		0,000	1 567 981,160		1 567 981,160
3	رئاسة الجمهورية	2 486 378,516	247 000,000		0,000	2 733 378,516		2 733 378,516
4	الوزارة الأولى	2 996 844,402	20 000,000		0,000	3 016 844,402		3 016 844,402
5	وزارة الداخلية والتنمية المحلية	40 865 086,155	23 900 000,000		28 288 500,000	93 053 586,155		93 053 586,155
6	وزارة العدل وحقوق الإنسان	20 596 368,116	350 000,000		0,000	20 946 368,116		20 946 368,116
7	وزارة الشؤون الخارجية	4 973 328,567	0,000		4 760 000,000	9 733 328,567		9 733 328,567
8	وزارة الدفاع الوطني	104 593 006,035	2 500 000,000		0,000	107 093 006,035		107 093 006,035
9	وزارة الشؤون الدينية	1 675 022,830	0,000		0,000	1 675 022,830		1 675 022,830
10	وزارة المالية	18 933 505,881	58 010 413,000		0,000	76 943 918,881		76 943 918,881
11	وزارة التنمية والتعاون الدولي	523 094,910	418 063 595,000		0,000	418 586 689,910		418 586 689,910
12	وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية	12 590 272,320	0,000		0,000	12 590 272,320		12 590 272,320
13	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	290 761 735,072	184 263 797,054		136 599 967,767	611 625 499,893		611 625 499,893
14	وزارة الصناعة و التكنولوجيا	1 971 953,953	266 362 000,000		972 672,547	269 306 626,500		269 306 626,500

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2011 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

بيان الأبواب		العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
15	وزارة التجارة والصناعات التقليدية	987 116,735	9 811 283,000		3 564 974,281	14 363 374,016		14 363 374,016
16	وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	431 664 341,862	201 050 000,000		169 731 399,443	802 445 741,305		802 445 741,305
17	وزارة البيئة والتنمية المستديمة	5 239 241,511	120 245 000,000		9 000 000,000	134 484 241,511		134 484 241,511
18	وزارة السياحة	760 586,931	73 330 843,000		0,000	74 091 429,931		74 091 429,931
19	وزارة تكنولوجيات الإتصال	1 307 393,671	0,000		1 703 960,307	3 011 353,978		3 011 353,978
20	وزارة النقل	347 956,411	298 527 800,000		81 619 322,308	380 495 078,719		380 495 078,719
21	وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة و المسنين	4 615 284,569	55 000,000		0,000	4 670 284,569		4 670 284,569
22	وزارة الإتصال	60 987,840	7 053 000,000		0,000	7 113 987,840		7 113 987,840
23	وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	27 581 454,951	2 078 000,000		8 710 482,476	38 369 937,427		38 369 937,427
24	وزارة الشباب والرياضة و التربية البدنية	42 598 620,600	640 000,000		0,000	43 238 620,600		43 238 620,600
25	وزارة الصحة العمومية	61 468 340,746	2 220 000,000		22 508 869,847	86 197 210,593		86 197 210,593
26	وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج	10 722 778,101	44 707 000,000		0,000	55 429 778,101		55 429 778,101

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2011 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

بيان الأبواب		العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
27	وزارة التربية	225 510 189,422	0,000		14 648 378,486	240 158 567,908		240 158 567,908
28	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	142 067 822,781	4 744 375,000		52 493 955,856	199 306 153,637		199 306 153,637
29	وزارة التكوين المهني و التشغيل	988 556,969	25 696 000,000		0,000	26 684 556,969		26 684 556,969
30	النفقات الطارئة وغير الموزعة					0,000		0,000
31	الدين العمومي					0,000	2 203 950 000,000	2 203 950 000,000
	الجملة	**1 460 922 533,787**	**1 743 875 106,054**	**0,000**	**534 602 483,318**	**3 739 400 123,159**	**2 203 950 000,000**	**5 943 350 123,159**

الجدول عدد 3
نتائج تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2011

بالدينار

البيانات	الموارد				التقديرات النهائية		النتائج		الفوارق		
	التقديرات الاولية ق م	التنقيحات	تقديرات ق م ت	تنقيحات اخرى	للموارد	للإعتمادات	المقابيض	الدفوعات	بين المقابيض و التقديرات النهائية	بين الاعتمادات و الدفوعات	بين المقابيض و الدفوعات
										(*)	(**)
العنوانين الاول و الثاني:	18 218 800 000,000	1 894 200 000,000	20 113 000 000,000	59 290 910,000	20 172 290 910,000	20 172 290 910,000	18 448 812 842,839	19 462 670 495,575	-1 723 478 067,161	709 620 414,425	-1 013 857 652,736
العنوان الأول	14 346 800 000,000	614 200 000,000	14 961 000 000,000	0,000	14 961 000 000,000	13 728 000 000,000	14 821 960 828,012	13 519 320 372,416	-139 039 171,988	208 679 627,584	1 302 640 455,596
العنوان الثاني	3 872 000 000,000	1 280 000 000,000	5 152 000 000,000	59 290 910,000	5 211 290 910,000	6 444 290 910,000	3 626 852 014,827	5 943 350 123,159	-1 584 438 895,173	500 940 786,841	-2 316 498 108,332
صناديق الخزينة:	848 200 000,000	368 800 000,000	1 217 000 000,000	0,000	1 405 419 589,668	1 405 419 589,668	2 726 340 024,595	1 111 821 540,604	1 320 920 434,927	293 598 049,064	1 614 518 483,991
الحسابات الخاصة في الخزينة	848 200 000,000	368 800 000,000	1 217 000 000,000	0,000	1 217 000 000,000	1 217 000 000,000	2 222 264 026,176	959 879 669,388	1 005 264 026,176	257 120 330,612	1 262 384 356,788
حسابات أموال المشاركة					188 419 589,668	188 419 589,668	504 075 998,419	151 941 871,216	315 656 408,751	36 477 718,452	352 134 127,203
الجملة العامة	19 067 000 000,000	2 263 000 000,000	21 330 000 000,000	59 290 910,000	21 577 710 499,668	21 577 710 499,668	21 175 152 867,434	20 574 492 036,179	-402 557 632,234	1 003 218 463,489	600 660 831,255

(*) إعتمادات صافية يتم إلغاؤها

(**) نقص يتم تغطيته بخصم من الحساب القار لتسبقات الخزينة

الجدول عدد 4
إعتمادات مفوضة للمراكز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج (العنوان الاول)
لسنة 2011

بالدينار

البيانات	الإعتمادات المفتوحة بميزانية وزارة الخارجية	الإعتمادات المفوضة للمراكز الدبلوماسية و القنصلية	الإنجازات	الفارق بين الإعتمادات المفتوحة و الإعتمادات المفوضة
المقابيض	95 215 886,342	95 215 886,342	95 215 886,342	0,000
المصاريف			92 119 548,484	
الفارق بين المقابيض والمصاريف			3 096 337,858 (*)	

(*) يحال للحساب القار لتسبقات الخزينة

الجدول عدد 5
ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2011
العنوان الأول

بالدينار

البيانات	فواضل 2010	التقديرات الأولية	التنقيحات	التقديرات النهائية	الإنجازات	الفارق بين التقديرات النهائية و الإنجازات	
المقابيض	269 893 652,135	740 644 000,000	452 581 355,055	1 193 225 355,055	1 083 154 759,991	110 070 595,064	
النفقات		740 644 000,000	452 581 355,055	1 193 225 355,055	766 378 497,515	426 846 857,540	(**)
فائض المقابيض على النفقات	269 893 652,135				316 776 262,476 (*)		

(*) ينقل إلى سنة 2012

(**) إعتمادات باقية يتم إلغاؤها

الجدول عدد 6
الصناديق الخاصة
المقابيض و الدفوعات لسنة 2011

بالدينار

الرصيد المتوفر إلى 31 ديسمبر 2010	المقابيض			الدفوعات	الرصيد المتوفر إلى 31 ديسمبر 2011
	منحة الدولة	المقابيض الذاتية	جملة المقابيض		
333 493 349,132	109 547 360,000	96 760 769,195	539 801 478,327	234 048 603,549	305 752 874,778 (*)

(*) ينقل الى سنة 2012

الجزء الثالث: تقرير تأليفي حول

استخلاص موارد ميزانية الدّولة

تقرير حول استخلاص موارد ميزانيّة الدّولة

تندرج أعمال دائرة المحاسبات في ما يتعلّق بغلق ميزانية الدولة في إطار مساعدة السلطة التشريعية على إجراء رقابتها على تنفيذ قوانين المالية.

وفضلا عن التأكد من مدى تقيّد السلطة التنفيذية بالتشريع والتراتيب في ما يتعلّق بتحصيل الموارد وتأدية النفقات تتمحور الأعمال الرقابية حول ضبط النتائج النهائية لتنفيذ الميزانية وإبراز الفوارق بين التقديرات والانجازات وتحليلها. كما تتطرق هذه الرقابة إلى التثبّت في المعطيات المضمّنة بالوثائق المحاسبية المصاحبة لمشروع قانون غلق الميزانية والنظر في مدى شموليتها ودلالتها.

وحيث تتوقف نتائج تنفيذ الميزانية على إحكام التصرف فيها سواء في مستوى تحصيل الموارد أو عند تأدية النفقات فإنه يتأكّد توجيه الاهتمام نحو الصعوبات والإشكالات التي تعوق حسن تنفيذ ميزانية الدّولة. كما تتأكّد الحاجة إلى التثبّت من شفافية ودلالة وشمولية الوثائق المحاسبية المصاحبة لمشروع قانون غلق الميزانية.

وفي هذا السياق وقصد مدّ السلطة التشريعية بالاستنتاجات التي خلصت لها أعمال الدائرة بعنوان غلق الميزانية ارتأت الدائرة توجيه النظر للجوانب المتصلة باستخلاص موارد ميزانية الدّولة.

وممّا حدا بالدائرة اعتماد هذا التوجه النتائج المسجلة بهذا العنوان في السنوات الأخيرة حيث أبرزت وجود نقائص هيكلية تحدّ من نجاعة تحصيل موارد الميزانية وتتعلّق بمختلف جوانب التصرف في هذا المجال من حيث مردودية الجباية واستخلاص الديون وكذلك دقة وشمولية المعطيات المحاسبية المدرجة بقانون المالية ومشروع قانون غلق الميزانية.

ويكتسي استخلاص موارد الميزانية أهمية خاصّة وذلك بالنظر إلى الارتباط الوثيق للنتائج المسجلة بهذا العنوان بتحقيق توازنات المالية العمومية. ففضلا عن تفاقم عجز الميزانية يؤدي النقص في تحصيل الموارد حتما إلى الرفع من اللجوء إلى موارد الخزينة وبالتالي إلى الترفيع من مخاطر السيولة وكلفة المديونية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ إجراءات الاستخلاص تقضي تدخل أطراف عديدة إذ تنطلق من إدارة الجباية ومصالح وزارة أملاك الدّولة والشّؤون العقاريّة والديوانة لتنتهي بمصالح الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص.

وتتأتى المبالغ المدرجة سنويا في إطار ميزانية الدّولة إمّا من المردود المحقق من قبل مصالح الجبائية بمناسبة إيداع التصاريح الجبائية أو على إثر المراقبة الجبائية أو كذلك من خلال نتائج الاستخلاص المحققة من قبل مصالح الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص والإدارة العامّة للديوانة.

وفي هذا السياق وفضلا عن رقابة الوثائق المحاسبية المقدمة في إطار مشروع قانون غلق الميزانية تمّ توجيه طلبات إرشادات إلى كل من الإدارة العامّة للأداءات والإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص. كما تمّ استقاء المعطيات المتصلة باستخلاص الديون الديوانية مباشرة من الإدارة العامّة للديوانة. وقد تمّ مدّ الدائرة في هذا الإطار بمعطيات لامادية تمّ استخراجها من المنظومتين الإعلامتين ذات العلاقة باستخلاص موارد الدّولة وهي منظومة "صادق" ومنظومة "رفيق".

وبالنظر إلى الطابع الاستثنائي للنتائج المحققة خلال سنة 2011 استند هذا التقرير إلى النتائج المسجلة خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى 2011. ومكّنت الأعمال الرقابية المنجزة بهذا العنوان من الوقوف على ملاحظات تعلّقت بتحصيل الموارد الجبائيّة وباستخلاص الديون العمومية وبدقة وشفافية المعطيات المدرجة بالحسابات حول تحصيل موارد ميزانية الدّولة.

وتجدر الإشارة إلى أنّه تم التوصل إلى الاستنتاجات المضمّنة بهذا التقرير في ضوء الأعمال المنجزة في إطار الرقابة على غلق الميزانية من ناحية وكذلك الأعمال الرقابية الميدانية التي سبق للدائرة إنجازها والتي تطرّقت إلى تنفيذ الميزانية سواء في مستوى مصالح الإدارة العامّة للأداءات أو الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص من ناحية أخرى.

المحور الأوّل– تحصيل الموارد الجبائيّة

تمحورت الإجراءات التي تمّ اتّخاذها خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى 2011 في ما يتعلّق بدعم موارد ميزانية الدّولة حول تدعيم وتأطير تدّخلات مصالح المراقبة وتحسين مردودية المراجعة المعمّقة ومردودية النزاع الجبائي. وقد تبين من خلال النظر في المعطيات المقدمّة من قبل مصالح الجباية في خصوص التدخلات المنجزة خلال الفترة المعنيّة محدودية النتائج المسجلة بهذا العنوان سواء في ما يتعلّق بإيداع التصاريح وتسوية الإغفالات أو مردود المراجعة الجبائيّة وكذلك مردود النزاعات الجبائية.

أ –إيداع التصاريح وتسوية الإغفالات

يتوقّف تحصيل موارد ميزانية الدّولة أساسا على إيداع التصاريح الجبائية من قبل المطالبين بالأداء وذلك بالنظر إلى استناد النظام الجبائي التونسي إلى آلية التصريح التلقائي. كما يتوقّف على تسوية الإغفالات وكذلك على متابعة النظام التقديري بالنظر إلى أهمية المنضوين تحت هذا النظام.

1 -إيداع التصاريح

بلغت نسبة المطالبين بالأداء الذين قاموا بإيداع التصاريح السنوية للضريبة في الآجال القانونية للسنوات 2009 و2010 و2011 على التّوالي 45 % و35,8 % و34,1 % من جملة 582315 و615654 و640600 مطالبا بالأداء.

ويتبين من توزيع نسبة الإيداع حسب صنف المداخيل أنّه وباستثناء المهن غير التجارية التي تميّزت بارتفاع نسبي في نسبة الايداع بعنوانها بقيت الأصناف الأخرى سواء المداخيل المحققة من قبل الأشخاص المعنويين أو الصناعيين والتجار ومسدي الخدمات تشكو من محدودية إيداع التصاريح الخاصّة بها.

وتتعين الإشارة في هذا الخصوص إلى أنّ الإجراءات التي تمّ اتّخاذها خلال الفترة 2009-2011 ساهمت في الحدّ من النقص المسجّل في إيداع التصاريح. وتمثّلت أهمّ هذه الإجراءات في مواصلة عمليّة تطهير جذاذية المطالبين بالأداء من الأشخاص الذين تعذّر تحديد عناوين نشاطهم اعتمادا على نتائج عمليّة المسح الجبائي وذلك بهدف ضبط النسبة الحقيقية لإيداع التصاريح وكذلك متابعة الإغفالات.

ويبيّن الجدول الموالي النتائج المسجّلة خلال الفترة المذكورة:

السنـوات	في الآجال القانونية (%)			بتاريخ 31 ديسمبر 2011 (%)	
	2009	2010	2011	2009	2010
1 . أشخاص معنويون	38,7	35,6	36,2	62,1	53,3
1.2: تجار وصناعيون ومسدو خدمات وحرفيون	44,5	34,3	32,1	61,6	49
2-1-1: نظام حقيقي	38	30,4	32,8	60,4	48,2
2-1-2: نظام تقديري	46,4	35,4	31,9	62	49,2
2-2: مهن غير تجارية	62,4	54,5	53,8	81,9	70,6
المعدّل العام دون اعتبار نتائج عمليّة المسح	45	35,8	34,1	63	51,1
المعدّل العام باعتبار نتائج عمليّة المسح	51,2	40,5	36,6	71,5	57,2

ولئن يفسّر تراجع نسبة الإيداع خلال سنة 2011 جزئيا بالظروف الإستثنائيّة التي شهدتها البلاد خلال هذه السنة فإنّ محدودية إيداع التصاريح تبقى ذات طابع هيكلي حيث ناهز معدل هذه النسبة خلال الثّلاث السنوات الأخيرة 43 % (باعتبار نتائج عمليّة المسح).

وترتبط نجاعة الأنظمة الجبائية التي تستند إلى التصريح التلقائي بدعم الرقابة من ناحية وبتطبيق العقوبات من ناحية أخرى وذلك بهدف الحدّ من عدد الغافلين عن التصريح. إلاّ أنّ الطابع الهيكلي لضعف نسبة الإيداع يترجم عن محدودية المراقبة الجبائية وعدم ملاءمة العقوبات المنصوص عليها بمجلة الحقوق والاجراءات الجبائية وتطبيقها في ما يتعلّق بالإغفال عن التصريح.

2 نتائج تسوية الإغفالات

خوّلت مجلة الحقوق والاجراءات الجبائية لإدارة الجباية تسوية الإغفالات من خلال إقرار توظيف اجباري ضدّ المتخلفين عن التصريح أو تسليط عقوبات مالية في شأنهم.

وتساهم هياكل المراقبة الجبائية من خلال تسوية الإغفالات في الرفع من نسب استخلاص موارد الميزانية. فبالنظر إلى أهمية عدد الإغفالات المسجلة سنويا والتي تتجاوز إجمالا ما يقارب 300 ألف مطالب بالأداء تتولى هذه الهياكل متابعة تسوية الإغفالات التي تتمّ إمّا تلقائيا أو على إثر صدور قرار توظيف إجباري.

وقصد تسوية وضعية المطالبين بالأداء المتخلفين عن إيداع التصاريح الجبائية التي حلّ أجلها تولّت هياكل المراقبة الجبائية خلال سنة 2011 تسوية الوضعية الجبائية لما جملته 41.500 مطالبا بالأداء مقابل 83.117 بالنسبة لسنة 2010. ومثّلت تسوية الإغفالات ما نسبته على التوالي 14 % و28 % من جملة الإغفالات.

ونتج عن عملية التسوية مردود ماليّ بمبلغ 243,4 م.د خلال سنة 2011 مقابل 268,02 م.د في سنة 2010 وذلك كما يتبيّن من الجدول التالي:

م.د

آلية التسوية	2009		2010		2011	
	العدد	المردود باعتبار الملفات الاستثنائية[1]	العدد	المردود باعتبار الملفات الاستثنائية	العدد	المردود باعتبار الملفات الاستثنائية
تسوية تلقائية بعد تبليغ التنبيه	65 234	416,53	60 719	223,58	32 551	98,37
تسوية بإمضاء اعتراف بالدين	23 360	27,23	21 702	43,38	8 901	143,64
صلح بعد التوظيف الإجباري	620	1,19	696	1,06	48	1,39
المجموع	**89 214**	**444,95**	**83 117**	**268,02**	**41 500**	**243,40**

1 - الملفّات الاستثنائية هي الملفّات غير المبرمجة

وتبيّن من خلال المعطيات المستقاة لدى الإدارة العامّة للأداءات محدودية عدد قرارات التوظيف الإجباري الصادرة لعدم إيداع التصاريح الجبائية والتي لم تتعد خلال سنة 2011 ما جملته 72 قرارا مقابل 8.245 قرارا في سنة 2010. وقد صدرت هذه القرارات أساسا عن المركز الجهوي بنابل (31) والمركز الجهوي بالقيروان (25).

وساهم التراجع الملحوظ في أعمال المراقبة المتّصلة بالتصريح بالأداء إلى تحقيق مبالغ متدنية بعنوان مردود التوظيف الإجباري الذي لم يتعدّ مبلغه الجملي 2,7 م.د في سنة 2011 مقابل 89,1 م.د في سنة 2010.

وتجدر الإشارة إلى أنّ عدد المحاضر المحررة من قبل مصالح المراقبة الجبائية والمتعلّقة بالإغفال عن التصريح بالأداء قد اقتصرت في سنة 2011 على ما جملته 3.769 مخالفة مقابل 16.541 محضر تمّ رفعه خلال سنة 2010.

وحيث يرتبط مردود عمليات استخلاص موارد الميزانية بنجاعة أعمال الرقابة يتبين في ظل التراجع الهام لمؤشرات المراقبة الجبائية بعنوان الإغفالات الحاجة إلى مزيد دعم الرقابة بهذا العنوان.

3 -مردود النظام التقديري

بلغ حجم الموارد المستخلصة بعنوان النظام التقديري في سنة 2011 ما قيمته 16,443 م.د مقابل 29,839 م.د في سنة 2010 أي بنقص بنسبة 44,89 %. ومثّلت هذه الموارد ما نسبته 0,28 % من الحجم الإجمالي للأداءات المباشرة الإعتيادية والذي بلغ 5.914 م.د.

وتجدر الاشارة إلى أهمية عدد المطالبين بالأداء المنضوين تحت النظام التقديري الذي يتمّ في إطاره تحديد مبلغ الأداء المستوجب بصفة تقديرية حسب شريحة رقم المعاملات دون ضبط الدخل أو الربح الصافي الخاضع للأداء. وبلغ عدد المنضوين تحت هذا النظام في موفى سنة 2011 قرابة 357 ألف مطالب بالأداء، وهو ما مثّل نسبة 56 % من جملة المطالبين بالأداء[1].

وتبيّن في هذا الخصوص أهمية عدد المنضوين تحت النظام التقديري الذين تخلّفوا عن إيداع تصاريحهم حيث بلغ عددهم 168828 مطالبا بالأداء وهو ما مثّل نسبة 48 % من جملة المطالبين بالأداء بهذا العنوان. ومكّنت أعمال المسح الجبائي من الوقوف على وجود 20197 مطالبا بالأداء في حالة إغفال وغير مدرجين بجذاذية المسح.

[1] جذاذية المطالبين بالأداء لدى الإدارة العامّة للأداءات.

وفي ما يتعلّق بنسبة الاغفالات، تمكنت بعض المراكز الجهوية على غرار مركزي جندوبة وصفاقس 2 من تحقيق نسب ايداع بعنوان النظام التقديري مرتفعة نسبيا تجاوزت 60 % في حين سجّلت مراكز جهوية أخرى نسب متقاربة في حدود 50 %.

وتبيّن على صعيد آخر محدودية نتائج المراقبة بعنوان النظام التقديري. فقد شهدت سنة 2011 تراجعا هامّا في مؤشرات متابعة النظام التقديري حيث تمّ تسوية الوضعية الجبائية لما جملته 9.560 مطالبا بالأداء مقابل 34.521 خلال سنة 2010 ممّا ترتّب عنه تراجع المردود إلى 2,2 م.د في سنة 2011 مقابل 11,9 م.د في سنة 2010. واقتصرت بالتالي تسوية وضعية المطالبين بالأداء بهذا النظام على ما نسبته 6 %.

وتكتسي متابعة النظام التقديري أهمية خاصة حيث تتولى الإدارة العامّة للأداءات في هذا الصدد متابعة تدخلات المكاتب في ما يتعلق بمراقبة المنضوين تحت النظام التقديري والتي يتمّ، في ضوئها، إمّا الترفيع في شريحة رقم معاملات المطالب بالأداء أو سحب الانتفاع بهذا النظام من المخالف وإدراجه ضمن النظام الحقيقي.

ب- مردود المراجعة الجبائية

فضلا عن محدودية مردود المراجعات الجبائية تبين أهمية المراجعات الأولية منها والمعمّقة غير المسواة وهو ما من شأنه أن يؤثّر سلبا على تحصيل موارد الميزانية.

لئن تراجع في سنة 2011 عدد المراجعات الجبائيّة الأوليّة منها أو المعمّقة بنسبة 71 % فقد تمّ تحصيل موارد بمبلغ 292,95 م.د متجاوزة بذلك موارد السنة السّابقة بنسبة 25 %. ويعود ذلك أساسا إلى تطور عدد عمليات الصلح المبرمة في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010.

ويبيّن الجدول الموالي وضعية المراجعات ومردودها خلال الفترة من 2009 إلى 2011:

آلية التسوية	2009		2010		2011	
	العدد	المردود باعتبار الملفات الاستثنائية (م.د)	العدد	المردود باعتبار الملفات الاستثنائية (م.د)	العدد	المردود باعتبار الملفات الاستثنائية (م.د)
المراجعة الأوّلية	17784	83,56	16992	88,36	4205	143,80
المراجعة المعمقّة	2560	139,46	3091	146,73	1604	149,15
المجموع	**20344**	**223,02**	**20083**	**235,09**	**5809**	**292,95**

وارتفع حجم المبالغ التي تمّ تحصيلها فوريّا خلال الفترة المذكورة إلى 485 م.د وهو ما يمثّل 65 % من المبالغ موضوع الصلح المبرم في خصوص المراجعات الجبائية (751 م.د). وتعلّق الباقي بديون تمّ تثقيلها بسجلات المحاسبين العموميين.

وعلى صعيد آخر، تبيّن من خلال المعطيات المستقاة لدى مصالح الجباية ارتفاع عدد المراجعات الأوّلية غير المسوّاة. وتتمثّل هذه الأخيرة في تقارير المراجعة الأوّلية التي تمّ تبليغها إلى المطالبين بالأداء دون أن يتمّ الحسم فيها إمّا بإبرام صلح أو بحفظها أو باتخاذ قرار في التوظيف الإجباري في شأنها.

فقد تبيّن من خلال الوضعية التي تمّ مدّ الدائرة بها من قبل الإدارة العامّة للأداءات بتاريخ 12 سبتمبر 2013 أنّ المراجعات الأولية المنجزة في سنة 2011 وغير المسواة إلى غاية موفّى شهر سبتمبر 2013 قد ارتفعت إلى ما عدده 6080 مراجعة بمبلغ جمليّ قدره 122,439 م.د منها 5318 مراجعة تعود إلى سنتي 2009 و2010 بمبلغ جملي قدره 94,866 م.د.

وتعلّقت المراجعات الأوليّة غير المسوّاة أساسا بمطالبين بالأداء مدرجين ضمن صنف تجار، صناعيين، مسدى خدمات وحرفيين (2860). وتبين من خلال معالجة المعطيات المتوفرة بمنظومة "صادق" أهمية عدد المطالبين بالأداء الذين تعذّر تحديد هويتهم الجبائية (1850) وتعذر بالتالي تسوية المراجعات الجبائية المنجزة في خصوصهم.

وفي خصوص متابعة مآل المراجعات المعمّقة، بيّن النظر في المعطيات المتوفّرة بمنظومة "صادق" أهمية نتائج المراجعات التي تمّ تبليغها إلى المطالبين بالأداء دون أن يتمّ تسويتها سواء بإبرام صلح أو بإصدار قرارات توظيف إجباري في شأنها. وبلغ عدد هذه المراجعات، استنادا إلى الوضعية بتاريخ 12 سبتمبر 2013، ما جملته 2260 ملفا في موفّى سنة 2011 بمبلغ قدره 164,680 م.د. وقد تمّ تبليغ ما عدده 270 ملفا يتعلّق بسنة 2004.

وتتعين الملاحظة في هذا الخصوص أنّه ورغم أهمية المبالغ المضمنة بملفات المراجعة المعمّقة والمنجزة في سنة 2011 بلغ معدل التأخير في تسوية هذه العمليات حوالي ثلاث سنوات ونصف علما بأنّ عدّة ملفات غير مسواة تعود إلى سنة 2004.

وتدعو الدائرة إلى إيلاء مزيد الحرص في خصوص تسوية هذه المراجعات إمّا بالصلح أو بإصدار قرارات التوظيف الاجباري والعمل على استخلاصها فوريا أو تثقيلها ومتابعة هذه العمليات بما من شأنه أن يساهم في الرفع من مداخيل ميزانية الدّولة.

ج- مردود النزاعات الجبائيّة

تعلّقت الملاحظات التي تمّ الوقوف عليها بعنوان النزاعات الجبائيّة بكلّ من المراجعات الجبائيّة والمخالفات الجبائية الجزائية.

1 - الصلح بعنوان المراجعات الجبائيّة

تتمّ تسوية المراجعات إمّا بإبرام صلح مع الخلاص أو باعتراف بدين أو بحفظ الملف. ويتطلّب إنجاز أعمال التسوية، بالإضافة إلى إبرام الصلح، تثقيل الديون ومتابعة استخلاصها.

وتنصّ أحكام الفصل 46 من مجلّة الحقوق والإجراءات الجبائية على أنّه يقع تجسيم موافقة المطالب بالأداء على نتائج المراجعة الجبائية جزئيا أو كليا بإيداع تصريح تصحيحي والاعتراف بالدّين. وتلحق الوثائق المبينة للصلح بتقرير المراقبة ليتم توجيه الملف إلى القباضة المعنية للتثقيل.

ومكّن النظر في وضعية عمليات الصلح المنجزة في سنة 2011 من الوقوف على استنتاجات تمثل أهمها في وجود فوارق هامّة في بعض الحالات بين المبالغ التي تمّ تضمينها بمحاضر التبليغ الموجّهة إلى المطالبين بالأداء والمبالغ التي تمّ إبرام صلح في شأنها. فقد ارتفعت المبالغ المضمّنة بالإعلامات إلى 473,663 م.د فيما اقتصرت المبالغ المدرجة بمحاضر الصلح على 235,175 م.د أي ما يمثّل نسبة 49,65 %. وقد تجاوزت هذه الفوارق في بعض الملفـات نسبة 90 %.

وتبين أنّ عمليات الصلح تعلّقت أساسا بعمليات أنجزت في إطار مراجعات أوّلية بلغ عددها 3680 عمليّة مقابل 1580 بعنوان مراجعات معمّقة. وأسفرت عمليات الصلح عن مداخيل بمبلغ 175,235 م.د توزعت بين موارد مقبوضة فورا (191,893 م.د) وموارد مثقّلة (43,282 م.د).

ورغم أهمية المبالغ المحصّلة تبقى مساهمة عمليات الصلح في تحصيل موارد الميزانية محدودة نسبيا حيث لم تتعد حصّتها مقارنة بالحجم الإجمالي للموارد الجبائية ما نسبته 5 %.

2- الصلح بعنوان المخالفات الجبائية الجزائية

تنصّ أحكام مجلّة الحقوق والإجراءات الجبائية في بابها الثاني المتعلّق بالنزاعات الجبائية الجزائية وتحديدا بالفصل 78 على أنّه يمكن لمصالح الجباية إبرام صلح بخصوص المخالفات الجبائية الجزائية التي ترجع معاينتها لها

بالنظر أو تتبعها قبل أن يصدر في شأنها حكم نهائي وذلك باستثناء المخالفات التي تخضع لأحكام الفصل 254 من المجلة الجزائية.

وتخضع عملية الصلح في المخالفات الجبائية إلى تعريفة تمّ ضبطها بمقتضى قرار وزير المالية المؤرّخ في 8 جانفي 2002 والمتعلّق بضبط تعريفة الصلح في مادة المخالفات الجزائية.

ويبيّن الجدول الموالي وضعية المخالفات الجبائية والاستخلاصات بعنوانها في سنتي 2010 و2011:

أ.د

طبيعة المخالفة	2010			2011		
	مخالفات موجبة لخطية مالية	مخالفات موجبة لخطية مالية وعقوبة بالسجن	المبالغ المستخلصة	مخالفات موجبة لخطية مالية	مخالفات موجبة لخطية مالية وعقوبة بالسجن	المبالغ المستخلصة
المخالفات المتعلقة بعدم التصريح بالأداء و دفعه	9 388	5	2 255,00	2 812	0	728,43
المخالفات المتعلقة بالفواتير وسندات المرور	5 141	0	1 865,00	4 278	0	957,53
المخالفات المتعلقة بالمحاسبة	890	0	123,00	277	0	29,80
المخالفات المتعلقة بأعمال التحيل الجبائي	0	1	102,00	0	0	0,00
المخالفات الجبائية الجزائية الأخرى	4 255	0	451,00	722	0	1 729,12
المجموع	**19 674**	**6**	**4 796,00**	**8 089**	**0**	**3 444,88**

وتولت مصالح الجباية خلال سنة 2011 في إطار دعم مردود النزاعات الجبائية مزيد تبسيط الإجراءات الخاصّة بالنزاع الجبائي وحلّ الإشكاليات المتعلّقة بتطبيق التشريع الجبائي وذلك بإصدار العديد من المذكرات التفسيرية ومزيد تأطير المصالح الجهوية للمراقبة الجبائية في مادة المخالفات الجبائية الجزائية ومتابعة القضايا المنشورة أمام المحاكم والتقليص من آجال الرد على عرائض المطالبين بالأداء.

وفي خصوص متابعة النزاع المتعلق بالتوظيف الإجباري للأداء في الطور الابتدائي بلغ عدد الملفات التي تمّ إنهاؤها بالصلح أو التي تمّ البتّ فيها من قبل المحاكم الابتدائية 1.756 ملفا بمبلغ جملي قدره 147,32 م.د. ولم تتعد الملفات التي تمّ إنهاؤها بالصلح 118 ملفا بمبلغ جملي قدره 10,57 م.د تمّ استخلاص مبلغ 3,36 م.د بشأنها.

وتتعيّن الإشارة إلى أهمية الملفات المحكوم فيها بتعديل المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري حيث بلغت 505 ملفا بمبلغ جملي قدره 40,75 م.د تمّ الحكم فيها بالحطّ من المبالغ المستوجبة إلى ما قدره 13,16 م.د. وبذلك تكون النسبة الجملية للمبالغ المحكوم بها من قبل المحاكم الابتدائية باعتبار الصلح خلال سنة 2011 في حدود 57,4 % مقابل 60,3 % خلال سنة 2010.

المحور الثاني– استخلاص الديون العمومية

تركزت مجهودات الدّولة في مجال المالية العمومية في إطار ضمان التوازنات المالية العامّة أساسا على تدعيم تعبئة الموارد الذاتية عبر توسيع قاعدة الأداء وترشيد منح الامتيازات الجبائية وعلى دعم مجهود الاستخلاص من خلال تبسيط الإجراءات وتعزيز المراقبة ووضع آليات لتنشيط الاستخلاص.

وفي هذا السياق أوكل إلى مصالح الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص مهام مراقبة وتنشيط الاستخلاص على المستوى الجهوي. ويكتسي هذا الدور أهمية خاصة بالنظر إلى أنّ نطاق تدخلها يغطي جميع مراحل الاستخلاص بداية من تثقيل الديون إلى غاية التصرف في النزاعات مرورا بتنشيط الاستخلاص ومراقبة أعمال التتبع.

واستنادا إلى النتائج المسجلة خلال الفترة 2009–2011 والمضمنة بالمعطيات المقدّمة من قبل الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص تمّ الوقوف على ملاحظات تعلّقت بتثقيل الديون وباستخلاصها وبأعمال التتبع.

أ – تثقيل الديون

تعتبر عملية التثقيل من أهم مراحل استخلاص الديون حيث تتوقف فرص الاستخلاص ونجاعة أعمال التتبع ومآل النزاعات على إحكام أعمال تثقيل الدّين وعلى مدى دقة المعطيات المضمنة بسجلات المراكز المحاسبية وأمانات المال الجهوية في هذا الخصوص.

وتختصّ مصالح الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص بمراقبة تثقيل الديون العمومية بجميع أصنافها حيث تتولى أمانة المال الجهوية الراجعة إليها بالنظر مسك دفاتر تثقيل وذلك بهدف متابعة ومراقبة نجاعة إنجاز هذه العملية في مستوى مختلف المراكز المحاسبية.

ومكّن النظر في المعطيات المقدمّة لدائرة المحاسبات في ما يتعلّق بتثقيل الديون العمومية من الوقوف على استنتاجات تمحورت أساسا حول المبالغ المثقّلة بعنوان الديون الجبائية وديون أملاك الدولة وديون المنشآت العموميّة.

1 – المبالغ المثقّلة بعنوان الديون الجبائية

تقتضي الإجراءات المعمول بها في مستوى تثقيل الديون الجبائية بأن تتولى مصالح المراقبة الجبائية إدراج المعطيات المتعلّقة بالدّين ضمن منظومة "رفيق" ثمّ يتمّ إحالة جداول التثقيل مصحوبة بسندات الاستخلاص إلى قابض المالية. وتتولى هذه المصالح بالتوازي موافاة أمانات المال الجهوية بنسخة من جداول التثقيل.

ويتمّ تسجيل جداول التثقيل لدى أمانات المال الجهوية بدفاتر ديون الدولة. ويتعين على هذه الأمانات في إطار أعمال المتابعة والمراقبة حصر المبالغ المثقلة شهريا ومقاربتها بجداول التثقيل الشهرية التي يرسلها المحاسبون العموميون وذلك للتحقق من دقة وشمولية تعهدهم بالفصول.

ويبيّن الجدول التالي الديون الجبائيّة المثقّلة في سنتي 2010 و2011 :

م.د

البنود	السنوات	
	2010	2011
الخصم من المورد	71,9	70,1
التسبقات على الضريبة	185,1	40,5
التسوية	185,5	30,1
الأداء على القيمة المضافة	209,9	59,7
باقي البنود	92,9	29,1
الجملة	745,3	229,5

رغم تراجع حجم الديون المثقّلة لدى المراكز المحاسبية بعنوان المداخيل الجبائية في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 تبقى هذه الديون مرتفعة. وتعلّقت الديون المثقّلة أساسا بالأداء على القيمة المضافة والتسوية والتسبقات على الضريبة بالنسبة إلى سنة 2010 وبالخصم من المورد والأداء على القيمة المضافة والتسبقات على الضريبة في سنة 2011.

ومن ناحية أخرى تبيّن من خلال المعطيات المستقاة لدى الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص أهمية عدد المدينين الذين تبين عدم تواجدهم بالعنوان المصرّح به أو توقّفوا عن النشاط. وارتفع عدد هذه الحالات في سنة 2011 إلى ما جملته 32.881 مطالبا بالدّين أي ما يمثّل 14 % من العدد الجملي للمدينين المدرجين بسجلات المحاسبين العموميين والذي ارتفع إلى حوالي 235 ألف.

2 – ديون أملاك الدولة

تقتضي الإجراءات المعمول بها في مستوى تثقيل الديون المتعلقة بأملاك الدولة بأن تتولى مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية إحالة سندات الاستخلاص إلى أمانات المال الجهوية لتضمينها بدفاترها ثمّ إحالتها إلى القابض مصحوبة بالنسخة الأصلية لسند الاستخلاص للتثقيل. أمّا بالنسبة إلى العمليات التي لا تتوفر في شأنها حجج نهائية فإنّه لا يتمّ تثقيلها ويقوم القابض باستخلاص المبالغ بناء على حجج استخلاص وقتية ويتمّ تنزيلها بحساب الإيداعات لضمان الحقوق.

وبلغ في سنة 2011 حجم التثقيلات بعنوان ديون أملاك الدّولة ما قيمته 38,1 م.د ممّا أدى في ضوء محدودية نتائج الاستخلاص (25,1 م.د) إلى ارتفاع حجم البقايا للاستخلاص إلى 160 م.د في موفى السنة.

وتتعين الإشارة إلى أنّه تمّ بتاريخ 6 مارس 2009 إصدار مذكّرة عامّة تحت عدد 29 حول استخلاص الديون المتعلّقة بأملاك الدّولة تمّ بمقتضاها مراجعة قواعد التصرف في هذه الديون بغاية الرفع من نسب استخلاصها.

وخلافا لما أكّدت عليه المذكرة المعنية على ضرورة إحالة مصالح وزارة أملاك الدّولة والشؤون العقارية العقود إلى أمانات المال الجهوية في أقرب الآجال تبين تواصل التأخير في إحالة العقود إلى قباضات المالية ممّا ساهم في تباعد تاريخ الاستحقاق وتاريخ التثقيل في مستوى المراكز المحاسبية.

ورغم تنصيص المذكّرة على ضرورة حث المعنيين بعمليات التضمين الوقتي على استكمال اجراءات التسجيل وتسوية المبالغ بقيت سجلات بعض المحاسبين العموميين تتضمن مبالغ غير مسواة بهذا العنوان رغم قدمها.

3 -الديون بعنوان المنشآت العمومية

بلغ في موفى سنة 2011 عدد المنشآت العمومية التي تلاقي صعوبة في الدفع بالنظر إلى خضوعها إلى إجراءات التصفية أو التخصيص ما جملته 51 منشأة بحجم دين إجمالي قدره 206 م.د.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفصل 36 من القانون عدد 38 لسنة 1999 المؤرّخ في 3 ماي 1999 والمتعلّق بإتمام القانون عدد 9 لسنة 1989 المتعلّق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية ينصّ على أنّه "بداية من تاريخ المصادقة على برنامج التصفية، تعلّق، خلال فترة التصفية، التتبعات العدلية وأعمال التنفيذ الرامية إلى استخلاص الديون المتخلّدة بذمّة المؤسسة أو المنشأة المقرّر تصفيتها، وفي هذه الحالة تعلّق آجال السقوط".

وطبقا لهذا الفصل لم يتمّ في خصوص الملفات التي تدخل تحت طائلة إجراءات التصفية القيام بأعمال التتبع. وفي المقابل بقيت هذه الفصول مضمنة بسجلات المحاسبين العموميين ممّا لا يعكس الوضعية الحقيقية للديون المستحقّة.

كما تبيّن في هذا الصدد أن عددا من المنشآت العمومية المعنية قد تمّ تصفيتها وهو ما يفضي إلى استحالة إيفائها بالديون المحمولة على كاهلها.

وحيث تنصّ مجلّة المحاسبة العمومية في مستوى الفصل 83 على أنّه إذا تعذر على محاسب التوصل إلى استخلاص معاليم أو إيرادات كلّف بجبايتها جاز "لوزير الماليّة أو من فوّض له وزير المالية في ذلك " أن يأذن له بطرحها من حساباته وذلك بإلغائها أو تأجيل دفعها. ومن شأن العمل على تفعيل أحكام هذا الفصل أن يساهم في تطهير سجلات المحاسبين العموميين.

ب– استخلاص الديون

تكتسي الأعمال المتّصلة بالاستخلاص أهمية خاصّة حيث يتوقّف عليها تحصيل الموارد وضمان توازن الميزانيّة. وتعلّقت الملاحظات باستخلاص الديون الجبائيّة وكذلك بالخطايا والعقوبات الماليّة.

1 – استخلاص الديون الجبائيّة

ارتفعت نسبة استخلاص الديون المثقّلة إلى 5,02 % في سنة 2011 مقابل 9,36 % في سنة 2010 وذلك كما يتبيّن من الجدول التالي:

م.د

السنة	2009	2010	2011
المبلغ	312	404	213
بقايا الإيرادات غير المستخلصة	3.908	4.315	4.245
النسبة	%7,98	% 9,36	% 5,02

تمّ خلال سنة 2011 اتّخاذ إجراءات استثنائية بغاية تنشيط الاستخلاص حيث تمّ بمقتضى المرسوم عدد 28 لسنة 2011 المؤرّخ في 18 أفريل 2011 والمتعلّق بسنّ إجراءات جبائيّة ومالية لمساندة الاقتصاد الوطني إقرار إجراءات لغاية تخفيف العبء الجبائي على المطالبين بالأداء وحثّهم على تسوية الديون المثقّلة بذمّتهم. وقد تمّ في

هذا الصدد تمكين المنخرطين في العفو الجبائي من إعادة جدولة ديونهم على أن يتمّ خلاص هذه الديون في أجل ثلاث سنوات. واقتصرت الجدولة في سنة 2011 على 251 دين من ضمن 2478 وهو ما يمثّل نسبة 10,13 %.

وفي إطار تدعيم نشاط استخلاص الديون العمومية، تمّ بمقتضى قرار وزير المالية المؤرّخ في 21 نوفمبر 2001 إحداث لجنة مركزية ولجان جهوية لمتابعة استخلاص الديون الجبائية المثقّلة بقباضات المالية. وقد أوكلت إلى اللّجان الجهوية أساسا مهام تشخيص الديون الجبائية المثقّلة ودراسة واقتراح حلول عملية لمعالجة إشكالية الديون غير القابلة للاستخلاص. وقد ضبطت المذكّرة الصادرة عن الإدارة العامّة للمراقبة الجبائية عدد 2802 بتاريخ 23 مارس 2002 دورية اجتماعات اللجان الجهوية للاستخلاص بمرّة كلّ نصف شهر على الأقلّ.

ولئن تمّ خلال سنة 2011 برمجة أعمال هذه اللجان في إطار متابعة الإشكاليات المثارة من قبلها ورفع التوصيات والمقترحات إلى اللّجنة المركزية للاستخلاص ضمن الجلسات المبرمجة خلال سنة 2011 والمتمثّلة خصوصا في إحكام التنسيق بين مصالح المراقبة الجبائية وقباضات المالية وحث مصالح المراقبة الجبائية على إعطاء الأهميّة اللازمة لعمليّة الاستخلاص من خلال وضع على ذمّة القابض كافّة المعلومات المتوفّرة حول المدين (أملاك وحسابات بنكية وسيارات ...)، فقد أدّت الظروف الاستثنائية لسنة 2011 إلى توقف اللجان الجهوية للاستخلاص عن النشاط حيث لم تشهد السنة المعنية انعقاد جلسات في الغرض.

وفي خصوص المدينين في إطار التسوية أو التفليس فقد بلغ في موفى سنة 2011 عدد ملفات المؤسسات التي تقع تحت طائلة قانون إنقاذ المؤسسات ما جملته 788 ملفا بقيمة قدرها 333,1 م.د. وبلغ عدد المدينين الخاضعين إلى اجراءات تصفية أو تفليس خارج قانون الانقاذ ما جملته 650 مدينا بمبلغ إجمالي قدره 100 م.د.

وتفضي الإجراءات المعمول بها في مجال التسوية الرضائية والقضائية إمّا إلى مواصلة المؤسسة نشاطها أو إحالتها للغير أو تفليسها أو تصفيتها. وباستثناء المؤسسات التي يتقرر مواصلة نشاطها تؤدي متابعة استخلاص الديون الراجعة للدولة في إطار ملفات التسوية القضائية إمّا إلى استخلاص كامل الدين أو جزء منه أو في بعض الحالات إلى عدم استخلاصه لعدم كفاية الأموال.

وتبين في هذا الصدد تعدد ملفات التسوية التي أفرزت ديونا غير مستخلصة لعدم كفاية الأموال علما بأنّ هذه الملفات بقيت غير مسواة إذ ما زالت الديون المستوجبة بعنوانها مثقلة بسجلات القباضات.

ولئن يتضح تعذر استخلاص الديون المتبقية بعد إقرار توزيع الأموال المؤمنة لدى الخزينة العامّة فإنّه لم يتم إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتصفيتها إمّا بطرحها أو بنقلها إلى دفتر الديون مؤجلة الدفع وذلك وفقا لأحكام الفصل 83 من مجلة المحاسبة العمومية. فقد تبين في هذا الصدد عدم قيام الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية

والاستخلاص بضبط المؤيدات الواجب توفرها كي تتولى القباضات بالتنسيق مع أمانات المال الجهوية طرح الديون المستوجبة بعنوان الشركات التي تمّ تفليسها أو تصفيتها.

ومن شأن ضبط شروط ومؤيدات تصفية هذا الصنف من الديون أن يمكّن من تطهير حسابات قباضات المالية ويضفى مزيدا من الدقة على وضعية الديون القابلة فعليا للاستخلاص.

2 -استخلاص الخطايا والعقوبات الماليّة

بلغ حجم الاستخلاص بعنوان الخطايا والعقوبات الماليّة خلال سنوات 2009-2010- 2011 على التوالي 22,81 م.د و19,77 م.د و5,1 م.د. واقتصرت بالتالي معدّل نسبة الاستخلاص بعنوانها على 0,5 %. وبلغ حجم بقايا الاستخلاص في موفى سنة 2011 ما قدره 876 م.د.

وارتفعت البقايا للاستخلاص بعنوان الخطايا والعقوبات المالية في المادّة الديوانية في موفى سنة 2011 ما قيمته 2.245,930 م.د. ولئن تتوزع الفصول المتبقية للاستخلاص بعنوان الخطايا في المادة الديوانية بين مختلف قباضات الديوانة المختصة في تثقيل الديون والبالغ عددها 40 فإنّ القسط الأوفر من هذه الديون مضمن بسجلات قباضات تونس الميناء، المكتب الحدودي ببوبشبكة، بن قردان رأس الجدير و المكتب الجهوي بصفاقس. وبلغت الديون بهذه المراكز المحاسبية على التوالي 946,322 م.د و388,868 م.د و 354,330 م.د و107,322 م.د وهو ما نسبته على التوالي 42,13 % و 17,31 % و15,78 % و4,78 % من جملة المبالغ المتبقية للاستخلاص بعنوان الخطايا والعقوبات المالية في المادّة الديوانية.

واقتصرت الاستخلاصات بعنوان الخطايا الديوانية في سنة 2011 على مبلغ 0,024 م.د وهو ما يمثّل نسبة تناهز 0,01 %. وتترجم ضآلة نسبة الاستخلاص عن عدم قابلية هذه الخطايا للاستخلاص بالنظر خاصّة إلى مبالغها المشطة من ناحية وإلى تحميلها إمّا على آجانب أو بواسطة أحكام غيابية من ناحية أخرى.

فقد تبيّن من خلال المعطيات المستقاة لدى الإدارة العامّة للديوانة أنّ الأحكام الصادرة ضدّ الأجانب مثّلت في موفى سنة 2011 حوالي 50 % من الديون المتبقية للاستخلاص. ومثّلت المبالغ المضمنة بسجلات قباضات الديوانة بمقتضى أحكام غيابية حوالي ثلث المبالغ المتبقية للاستخلاص.

ويعزى ذلك إلى ضخامة مبالغ الخطايا الديوانية والصرفية التّي تتسم بالطّابع الزجري ذلك أنّ الفصول المثقّلة ضمن البقايا للإستخلاص في نهاية تصرف سنة 2011 والتي يتجاوز مبلغ كل فصل منها 1 م.د بلغت 150 فصلا بمبلغ جملي يساوي 705,225 م.د.

ومن شأن العمل على تطهير سجلات قباضات الديوانة من الديون غير القابلة للاستخلاص أن يساعد على تركيز مساعي هذه القباضات في ما يتعلق بأعمال التتبع على الديون القابلة للاستخلاص وبالتالي الترفيع من نسق تحصيل موارد ميزانية الدّولة.

ج- أعمال التتبع

شهدت مختلف المراكز المحاسبية الراجعة بالنظر إلى الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية خلال سنة 2011 تراجعا ملحوظا في عدد أعمال التتبع وذلك بالنظر إلى الطابع الاستثنائي لسنة 2011. ولم تتوصل الإدارة العامّة المذكورة إلى تحقيق الهدف المرسوم بالبرامج السنوية للاستخلاص والمتمثل في إنجاز أعمال تنفيذية بنسبة لا تقل عن 20 % حيث اقتصرت الأعمال المنجزة في سنة 2011 على نسبة 18,08 % وذلك كما يتبيّن من الجدول التالي:

أعمال التتبع	إعلامات	بطاقات الإلزام	اعتراضات	عقل وبيوعات	نسبة الأعمال التنفيذية
2010	376852	243330	20520	6034	41,73
2011	28378	3958	1908	398	18,08

وتستوجب الإجراءات المنصوص عليها قانونا في مجال استخلاص الديون العمومية ضرورة الانطلاق في أعمال التتبع الرضائية قبل اتخاذ إجراءات جبرية التي تتوقف صحتّها على إثبات توجيه اعلامات إلى المدينين قبل اتخاذ الاجراءات الجبرية.

وبلغت نسبة تغطية الفصول المثقّلة بالاعلامات الأوّلية خلال سنة 2011 ما نسبته 12,01 %. وقد حال التأخير في تبليغ الإعلامات الأولية دون استكمال بقية إجراءات التتبع بعنوان بقية الفصول.

وتبين من خلال النظر في قائمات بقايا الإيرادات غير المستخلصة في موفى سنة 2011 لعينة من المراكز المحاسبية محدودية أعمال التتبع بعنوان الديون غير الجبائية لا سيما ديون أملاك الدولة. وفي هذا المجال تبين ضعف أعمال المراقبة والمتابعة المنجزة من قبل أمانات المال الجهوية التي لا تحرص بالقدر الكافي على حث القباض المعنيين على القيام بأعمال التتبع بمجرد إخلال المدين بالتزاماته. وتعود هذه الوضعية أساسا إلى تعويل المراكز المحاسبية على مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية للقيام بأعمال التتبع بهذا العنوان.

وعلى صعيد آخر، تمّ في إطار تفعيل أساليب التنفيذ إدراج وظيفة جديدة بمنظومة "رفيق" تمكّن قباض المالية من القيام بالاعتراضات الإدارية بصفة آلية لدى المحاسبين المكلفين بتأدية النفقات العمومية.

وبلغ في سنة 2011 مبلغ الاعتراضات التي تمّ اقتطاعها واستخلاصها 3,1 م.د مقابل 13,8 م.د خلال سنة 2010. كما تمّ خلال نفس السنة إجراء اعتراضات بمبلغ 3,8 م.د لم يتمّ إلى موفى سنة 2011 استخلاصها.

وبقطع النظر عن الطابع الاستثنائي لسنة 2011 تعد الاستخلاصات المسجلة بعنوان الاعتراضات الآلية متدنية مقارنة بحجم البقايا الموضوعة على كاهل المدينين.

المحور الثالث– المعطيات المحاسبية حول تحصيل موارد ميزانية الدّولة

تبيّن من خلال النظر في المعطيات والوثائق المحاسبية الواردة على دائرة المحاسبات في إطار غلق ميزانية الدولة نقائص تعلّقت ببقايا الإيرادات غير المستخلصة وبالنفقات الجبائية وكذلك بالمعطيات المتّصلة بارجاع الفائض في الأداء.

أ – المعطيات المتّصلة ببقايا الإيرادات غير المستخلصة

تعلّقت الملاحظات التي تمّ الوقوف عليها في خصوص بقايا الإيرادات غير المستخلصة بالمعطيات المضمّنة بالحساب العامّ للسنة الماليّة وبحسابات محاسبي الدولة.

خلافا لأحكام الفصل 208 من مجلّة المحاسبة العمومية، دأبت وزارة الماليّة على تقديم الحساب العامّ للسنة الماليّة دون تضمينه المعطيات المتعلّقة بالطرح وبالإيرادات المتبقية للاستخلاص.

وتستند الدائرة في ضبط وضعية بقايا الاستخلاص إلى المعطيات المتوفّرة بمنظومة "رفيق" التي مكّن تعميمها على جميع قباضات الماليّة من توفير وضعية حينية للمبالغ المتبقية للاستخلاص وكذلك لعمليات الطرح. وفي المقابل ظلّت بقايا الإيرادات غير المستخلصة في المادة الديوانية غير متوفّرة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ إعداد الحساب العامّ للسنة المالية يستند في ما يتعلّق بتحصيل الموارد إلى حساب التصرّف لأمين المال العامّ الذي يضطلع بوصفه المحاسب المركزي الوحيد بتجميع الحسابات. وتبيّن أنّ حساب التصرّف لا يتضمّن وضعية بقايا الإيرادات غير المستخلصة حيث تقتصر مصالح الخزينة العامّة على تجميع الموارد المحصّلة فعليا دون تجميع بقايا الإيرادات غير المستخلصة أو عمليات الطرح.

وفي ما يتعلّق بحسابات التصرف الواردة على دائرة المحاسبات تمّ في إطار الأعمال الرقابية المنجزة بعنوان غلق الميزانية لسنة 2011 فحص عينة منها للتأكّد من دقّة وشفافية المعطيات المضمّنة بها والمتّصلة باستخلاص موارد الدّولة.

ولوحظ في هذا الخصوص نقص من حيث دقّة المعطيات المضمّنة بقائمات بقايا الإيرادات غير المستخلصة التي تضمّنت أخطاء مادية تعلّقت أساسا بتاريخ الاستحقاق وتاريخ التثقيل وطبيعة وتاريخ الأعمال القاطعة للتقادم. كما تبين عدم التنصيص في مستوى بعض القائمات على طبيعة الدين وذلك أساسا في مستوى القائمات المتعلّقة بالخطايا والعقوبات المالية. ولوحظ كذلك تراكم الديون المتبقية للاستخلاص حيث تعود بعض الفصول إلى سنة 1980.

كما لوحظ أنّ المعطيات المدرجة بالقائمات المحالة إلى دائرة المحاسبات لا تعكس بالنسبة إلى بعض الفصول الوضعية الحقيقية للمدين. فقد تبيّن أنّ عددا هامّا من الفصول المضمّنة بهذه القائمات يدخل تحت طائلة التسوية الرضائية والتسوية القضائية وأنّ بعض المدينين متمتعون بإعفاء إداري.

ومن شأن مراجعة محتوى قائمات بقايا الإيرادات غير المستخلصة وإدراج المعطيات اللازمة في خصوص الفصول المثقّلة وكذلك الوضعية الحقيقية للمدينين أن يضفي مزيدا من الدقة على هذه القائمات ويمكّن الدائرة من إجراء مراقبتها على حسابات التصرّف.

وتبيّن من خلال المعطيات المستقاة ميدانيا وجود صعوبات تحول دون إمكانية طرح الديون على غرار توفير المؤيدات المطلوبة كبطاقات الإرشادات والمعطيات حول الشركات الوهمية أو شركات أو أشخاص غادروا التراب التونسي وصعوبة إثبات وجود أملاك للمدين من عدمه.

وقد تبيّن أن طرح الديون الجبائية يتمّ أساسا نتيجة إلغاء أو تعديل قرارات التوظيف الإجباري. أمّا بالنسبة إلى الخطايا والعقوبات المالية فتتمثّل أسباب الطرح أساسا في طرح الخطايا من قبل المحاكم أو سقوط العقاب بمرور الزمن أو استئناف الأحكام أو وفاة المدين أو التمتّع بالعفو. أمّا بالنسبة إلى الخطايا الديوانية والصرفية التي تمّ طرحها من قائمة بقايا الإيرادات غير المستخلصة فقد تعلقت بأحكام غيابية وحضورية بالاعتبار تمّ تثقيلها خطأ ضمن مضامين الأحكام الحضورية.

ب – المعطيات حول النفقات الجبائية

تتمثّل النفقات الجبائية في المبالغ المسندة وفقا للتشريع الجاري به العمل في شكل امتيازات أو إعفاءات جبائية بهدف إمّا مساندة أنشطة اقتصادية أو اجتماعية. وتتخذ النفقات الجبائية أشكالا عدة تتمثل بالإضافة إلى الاعفاءات في التقليص من قاعدة الأداء وطرح الأعباء وإرجاع فائض الأداء والتخفيض من نسبة الأداء.

وتتلخّص النفقات الجبائية في ما يتعلّق بعمليات الميزانية في نقص في موارد الميزانية الناتج عن الاجراءات الاستثنائية للقواعد القانونية.

وتبيّن في هذا الصدد أنّ قانون المالية والحساب العامّ للسنة المالية لا يتضمنان معطيات حول مجمل النفقات الجبائية. كما أنّ حساب تصرف أمين المال العام يقتصر في ما يتعلق بهذه المعطيات على إدراج مبالغ الارجاع بعنوان فائض الأداء.

ويحول عدم ادراج هذه المعطيات ضمن الوثائق المحاسبية دون توصل الدائرة من تحديد الحجم الصافي لموارد الميزانية ومجمل النفقات التي تحملتها الدّولة بعنوان تدخلاتها.

وتتعين الإشارة في هذا الخصوص إلى أنّ المعايير الدّولية تنصّ في ما يتعلق بالمعالجة المحاسبية للنفقات الجبائية على ضرورة تحديد حجم النقص المنجر عن اسناد الامتيازات الجبائية مع التنصيص على طرق وآليات تحديدها والحاجة إلى مواصلة اسنادها.

ويحول عدم تضمن الوثائق المحاسبية المثبتة لتنفيذ الميزانية لمعطيات حول وضعية النفقات الجبائية دون توصل الدائرة إلى تحديد الحجم الصافي لموارد الميزانية ومجمل النفقات التي تحملتها الدّولة بعنوان تدخلاتها.

وتبين في هذا الخصوص الملاحظات التالية:

1 عدم توفر جرد للإجراءات المتصلة بالنفقات الجبائية

تبيّن للدائرة من خلال النظر في تقارير نشاط وإحصائيات مصالح الجباية أنّ هذه المصالح لم تتول ضبط جرد للإجراءات المدرجة ضمن النفقات الجبائية. كما أنّه وباستثناء النفقات المنجرة عن بعض الإجراءات على غرار الطرح بعنوان المداخيل وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة لا تتضمن المعطيات المتوفرة لدى مصالح الجباية بيانات حول تكلفة الإجراءات الأخرى.

ومن شأن العمل على جرد الإجراءات التي تأخذ شكل نفقات جبائية وضبط مقاييس إدراجها أن يساعد على حصر هذا الجانب من موارد الميزانية وبالتالي على إضفاء أكثر شفافية على المعطيات المتصلة بتنفيذ قوانين المالية.

وعلى صعيد آخر تبيّن عدم تضمين المعطيات المتّصلة بالطرح من قاعدة الأداء بالوثائق المحاسبية. ويذكر في هذا الصدد أنّ الطرح من قاعدة الأداء يتعلّق بالأرباح المتأتية من التصدير والأرباح المعاد استثمارها بالنسبة إلى الأشخاص المعنويين ومداخيل الأشخاص الطبيعيين.

وبالنظر إلى توفر المعطيات المتصلة بعمليات الطرح سواء بعنوان التصدير أو بعنوان الأرباح المعاد استثمارها بالمنظومة المتعلقة بالتصرف في الامتيازات الجبائية لدى الإدارة العامة للأداءات فإنّ من شأن ادراج وضعية هذه الامتيازات بالحساب العامّ للسنة المالية أن يساعد على الرفع من شفافية تنفيذ الميزانية في ما يتعلّق بهذا الجانب.

2- توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة

تطبيقا لأحكام مجلة الأداء على القيمة المضافة ومجلة تشجيع الاستثمارات والنصوص القانونية الأخرى المتعلقة بنظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بلغ الحجم الإجمالي للنّفقات الجبائية بهذا العنوان ما قدره 113,42 م.د في سنة 2011 مقابل 347,3 م.د في سنة 2010 مسجلا بذلك تراجعا بنسبة 67,1 %. وتم خلال سنة 2011 تسليم 9.550 شهادة في توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة.

ويحوصل الجدول الموالي المبالغ التي تم في شأنها منح نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة حسب إطارها القانوني :

م.د

الإطار القانوني	2011
مجلة الأداء على القيمة المضافة (الفصل 11)	7,71
مجلة تشجيع الاستثمارات	36,04
قوانين أخرى	69,67
المجموع	**113,42**

ج- المعطيات حول إرجاع فائض الأداء

تولّت مصالح المراقبة الجبائية خلال سنة 2011 دراسة مطالب الاسترجاع المودعة من قبل المطالبين بالأداء وأذنت بإرجاع مبلغ جملي قدره 488,9 م.د. وقد تولّى قبّاض المالية إرجاع فوائض الأداء أو المبالغ الزائدة في حدود 381,4 م.د منها 268,3 م.د بعنوان الأداء على القيمة المضافة أي بنسبة 70,3%.

وبالرجوع إلى حساب تصرف أمين المال العامّ لسنة 2011 تبين تولى مصالح الخزينة تسوية كامل هذه المبالغ في حدود 268,264 م.د. وتضمنت قرارات الإرجاع الصادرة في سنة 2011 مبلغا جمليا قدره 296,420 م.د.

وعلى صعيد آخر تبين من خلال النظر في المعطيات المقدمة من قبل مصالح الجباية أنّ مطالب الإرجاع التي تمّ تقديمها في سنة 2011 ارتفعت إلى 948 مطلب إرجاع توزعت على الأنظمة كما يبيّنه الجدول التالي:

م.د

النظام	عدد المطالب	المبالغ
التصدير	85	10 852 827 631
الحجز من المورد	270	91 757 620 545
البيع بتوقيف الأداء على القيمة المضافة	145	25 199 431 458
فائض استغلال	305	86 604 580 056
توقيف نشاط	4	241 403 448
استثمار تأهيل	12	5 284 884 748
استثمار بعث مشاريع	120	41 260 143 863
استثمارات أخرى	7	13 341 558 639
المجموع	**948**	**274 542 450 388**

وتمّ الوقوف في هذا الصدد على عدم التقيد بآجال الإرجاع حيث مكّن احتساب آجال إرجاع المبالغ في خصوص قرارات الإرجاع المنجزة خلال سنة 2011 من التوصل إلى النتائج التالية:

طبيعة الفائض	الآجال القانونية القصوى	الآجال المحتسبة
التصدير	7 أيام	64
الخصم من المورد	30 يوما	66
توقيف العمل بالأداء	30 يوما	72
الاستغلال	60 يوما	192
التوقف عن النشاط	30 يوما	249
استثمار التأهيل	30 يوما	64
استثمار بعث مشاريع	30 يوما	79

وبالنظر إلى أهمية المبالغ التي يتمّ إرجاعها سنويا والاجراءات المعمول بها لصرف هذه المبالغ وتحميلها على عمليات الخزينة يتعيّن إدراج المعطيات المتصلة بإرجاع الفائض بالحساب العامّ للسنة المالية وذلك بهدف ضبط مجمل الموارد المحصلة من ناحية والحجم الفعلي للنفقات من ناحية أخرى وإضفاء مزيد من الشفافية على عمليات الميزانية.

*

* *

يتطلّب حسن تنفيذ ميزانية الدولة مزيد الحرص على استخلاص الموارد وخاصّة منها الموارد الذاتية وذلك بالنظر إلى ما يترتّب عن اللجوء إلى الاقتراض من تكاليف تثقل كاهل الدولة. ومكنت أعمال الدائرة في هذا الصدد من الوقوف على الطابع الهيكلي للنقائص التي تعتري هذا الجانب من تنفيذ الميزانية.

ففضلا عن محدودية التصريح الجبائي وأهمية حصّة المنضوين تحت النظام التقديري ومحدودية مردود المراقبة الجبائية الأولية منها أو المعمّقة يشكو استخلاص موارد الميزانية من تراكم الديون المثقّلة ونقص في نجاعة أعمال التتبع.

ولتدارك هذا الوضع توصي الدائرة بدراسة سبل تطوير المنظومة الجبائية بما يمكّن من تحسين نسبة إيداع التصاريح الجبائية وبالتالي من تقليص حجم الإغفالات مع ترشيد الانضواء تحت النظام التقديري. كما توصي بضرورة دعم المراقبة الجبائية بما يمكّن من دعم استخلاص موارد الميزانيّة من ناحية ويضمن العدالة الجبائية بين مختلف شرائح المطالبين بالأداء من ناحية أخرى.

وللرفع من شفافية المعطيات المتعلّقة باستخلاص الموارد توصي الدائرة بإعادة النظر في المعطيات المدرجة سنويا بقوانين المالية والحساب العام للسنة المالية خاصّة في ما يتعلق بوضعية الديون المتبقية للاستخلاص والنفقات الجبائية.

الجزء الأوّل: الملخّص التّنفيذي

أهمّ الاستنتاجات والتوصيات في ما يتعلّق بغلق ميزانيّة الدولة لسنة 2011

تمّ إعداد التقرير عن غلق ميزانية الدولة لسنة 2011 استنادا إلى حساب التصرّف لأمين المال العامّ والحساب العامّ للسنة الماليّة ومشروع القانون المتعلّق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2011. وقد تمّ إدخال تعديلات عديدة على الحساب العامّ ومشروع قانون غلق الميزانية ورد آخرها على دائرة المحاسبات بتاريخ 14 أفريل 2014. كما تمّ الاستناد إلى معطيات تمّ استقاؤها لدى المصالح المختصة لوزارة الماليّة وذلك على غرار الخزينة العامّة للبلاد التونسية والإدارة العامّة للأداءات والإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص.

ففضلا عن رقابة الوثائق المحاسبية المرفقة بمشروع قانون غلق الميزانية تمّ توجيه طلبات إرشادات إلى كلّ من الإدارة العامّة للأداءات والإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص. كما تمّ استقاء المعطيات المتّصلة باستخلاص الديون الديوانية مباشرة من الإدارة العامّة للديوانة. وقد تمّ مدّ الدائرة في هذا الإطار بمعطيات لامادية تمّ استخراجها من المنظومات الإعلاميّة ذات العلاقة باستخلاص موارد ميزانيّة الدّولة ونفقاتها وهي منظومات "صادق" و"رفيق" و"أدب".

وتؤكد الدائرة على أنّ التأخير الهامّ الذي شهده تقديم الحساب العامّ للسنة الماليّة ومشروع قانون غلق الميزانية لسنة 2011 والوثائق المصاحبة له والذي تجاوز في نهاية الأمر مقارنة بالآجال القانونية السنة من شأنه أن يحدّ من نجاعة الرقابة على تنفيذ الميزانية ويفقد الجدوى من إبداء رأي الدائرة. وتوصي الدائرة في هذا الإطار بضرورة تقديم الحساب العامّ ومشروع قانون غلق الميزانيّة في الآجال حتّى يتسنّى المصادقة على قانون غلق الميزانيّة للسنة السّابقة في أفضل الآجال بما يمكّن من إصلاح المسائل التي تمّ التطرّق إليها. وقد تمّ عرض مشروع التقرير على وزارة الاقتصاد والماليّة بتاريخ 4 أفريل 2014 للحصول على وجهة نظرها. إلّا أنّ الدائرة لم تتلقّ ردّا في هذا الشأن إلى غاية 5 ماي 2014.

أ -الاستنتاجات

أفضت الأعمال المتعلّقة بغلق ميزانية الدّولة لسنة 2011 إلى عدّة استنتاجات تمحورت حول تطوّر مؤشّرات تنفيذ الميزانية وجملة من النقائص تمّت ملاحظتها في ما يخصّ التصرّف في عمليات الميزانية للسنة المذكورة.

أ–1– مؤشّرات تنفيذ الميزانية

– ارتفعت الموارد المحصّلة في سنة 2011 إلى 21.175,153 م.د مسجّلة نقصا بمبلغ 402,468 م.د مقارنة بالتقديرات النهائية أي بنسبة تحقيق 98,13 % مقابل 93,68 % في سنة 2010 ؛

– مثّلت الموارد الذاتيّة (17.968,246 م.د) ما نسبته 84,85 % مقارنة بجملة موارد الميزانيّة مقابل 90,41 % في سنة 2010 و87,62 % في سنة 2009. ومكّنت الموارد الذاتية من تغطية نفقات الميزانيّة في حدود نسبة 87,33 % مقابل 88,80 % في سنة 2010 و86,86 % في سنة 2009؛

– بلغت المداخيل الماليّة الاعتيادية المتأتية من دفوعات ومساهمات صناديق الضمان الاجتماعي ما قيمته 2,5 م.د في سنة 2011 مقابل 87,5 م.د في سنة 2010 مسجلة تراجعا بقيمة 85 م.د وبنسبة 87,14 %؛

– أسفر تصرّف 2011 عن فائض في المصاريف على المقابيض قدره 1.013,858 م.د تمّت تغطيته باللجوء إلى متوفّرات الخزينة؛

– بلغ عجز الميزانية في سنة 2011 ما نسبته 3,3 % من الناتج المحلّي الإجمالي مقابل 1,1 % في سنة 2010 و3 % في سنة 2009 (دون اعتبار مداخيل الهبات والتخصيص)؛

– شهد الضغط الجبائي ارتفاعا حيث بلغ 21,10 % في سنة 2011 مقابل 19,75 % في سنة 2010 و19,80 % في سنة 2009. ويعزى ذلك إلى تفوّق نسق نموّ الموارد الجبائيّة (10,10 %) بصفة ملحوظة عن نسق نموّ الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار القارّة (- 2 %)؛

– ارتفعت نسبة التداين العمومي في سنة 2011 مقارنة بالناتج المحلّي الإجمالي إلى 45,4 % مقابل 40,5 % في سنة 2010 و42,9 % في سنة 2009؛

– ارتفعت نسبة خدمة الدّين العمومي الخارجي من المقابيض الجارية إلى 7,17 % في سنة 2011 مقابل 5,5 % في سنة 2010 و6,1 % في سنة 2009؛

– بلغت الاعتمادات التي تمّ صرفها 20.574,492 م.د منها 13.519,320 م.د على العنوان الأوّل (65,71 %) و5.943,350 م.د على العنوان الثاني (28,89 %).

أ–2– التصرّف في عمليات الميزانية

– شهد الرصيد المدين للحساب القارّ لتسبقات الخزينة ارتفاعا متواصلا حيث بلغ 5.729,277 م.د في 31 ديسمبر 2011 مقابل 5.096,514 م.د في سنة 2010 و4.147,534 م.د في سنة 2009. ويرتفع الرصيد المدين الفعلي لهذا الحساب إلى 8.604,550 م.د وهو ما مثّل نسبة 41 % من جملة الموارد المحصّلة في السنة ونسبة 47 % من الموارد الذاتيّة لنفس السنة وذلك بإدراج فوائض المصاريف على مقابيض الميزانية لسنوات 2009 (1.008,045 م.د) و2010 (1.486,133 م.د) و2011 (1.013,858 م.د)؛

– محدودية التصريح الجبائي حيث لم تتعد خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى 2011 نسبة المطالبين بالأداء الذين قاموا بإيداع التصاريح السنوية للضريبة في الآجال القانونية على التّوالي 45 % و35,8 % و34,1 % من جملة 582315 و615654 و640600 مطالبا بالأداء بالنّسبة لنفس الفترة؛

– رغم أهمية المبالغ المضمّنة بملفات المراجعة المعمّقة والمنجزة في سنة 2011 بلغ معدل التأخير في تسوية هذه العمليات حوالي ثلاث سنوات ونصف علما بأنّ عدّة ملفات غير مسواة تعود إلى سنوات بعيدة (2004)؛

– تبيّن من خلال الوضعية المقدمة من قبل الإدارة العامّة للأداءات بتاريخ 12 سبتمبر 2013 أنّ عدد المراجعات الأولية المنجزة في سنة 2011 وغير المسواة إلى غاية هذا التاريخ قد ارتفع إلى 6080 مراجعة تضمّنت مبلغا جمليّا قدره 122,439 م.د منها 5318 ملفا تعود إلى سنتي 2009 و2010 بمبلغ جملي قدره 94,866 م.د؛

– وجود فوارق هامّة بين المبالغ التي تمّ تضمينها بمحاضر التبليغ الموجّهة إلى المطالبين بالأداء من ناحية والمبالغ التي تمّ إبرام صلح في شأنها. فقد ارتفعت المبالغ المضمّنة بالإعلامات إلى 473,663 م.د فيما اقتصرت المبالغ المدرجة بمحاضر الصلح على 235,175 م.د أي ما نسبته 49,65 %.

– بلغت بقايا الإيرادات غير المستخلصة بدون اعتبار الخطايا والعقوبات الصّادرة في المادّة الدّيوانيّة ما قيمته 4.245 م.د في موفّى سنة 2011 مقابل 4.315 م.د في سنة 2010 و3.908 م.د في سنة 2009. وباعتبار الموارد المحصّلة في سنة 2011 (213 م.د) بلغت نسبة استخلاص الدّيون المثقّلة 5,02 % في سنة 2011 مقابل 9,37 % في سنة 2010؛

– تبيّن من خلال المعطيات المستقاة لدى الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص أهمية عدد المدينين الذين تبيّن عدم تواجدهم بالعنوان المصرّح به أو توقّفوا عن النشاط. وارتفع عدد هؤلاء المدينين في سنة 2011 إلى ما جملته 32.881 مطالبا بالدّين أي ما يمثّل حوالي 14 % من العدد الجملي للمدينين المدرجين بسجلات المحاسبين العموميين والذي ارتفع إلى حوالي 235 ألف؛

– بلغ في موفى سنة 2011 عدد المنشآت العمومية التي تلاقي صعوبة في الدفع بالنظر إلى خضوعها إلى إجراءات التصفية أو التخصيص ما جملته 51 منشأة بحجم دين إجمالي قدره 206 م.د؛

– مثّلت الأحكام الصادرة ضدّ الأجانب في موفى سنة 2011 حوالي 50 % من الديون المتبقية للاستخلاص. ومثّلت المبالغ المضمنة بسجلات قباضات الديوانة بمقتضى أحكام غيابية حوالي ثلث المبالغ المتبقية للاستخلاص.

– تخصيص موارد جبائيّة لبعض الحسابات وذلك على غرار حساب المصاريف الخصوصيّة للإدارة العامّة للديوانة الذي انتفع بموارد جبائية بعنوان الأتاوة على الخدمات الديوانيّة وحساب اقتناء التجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي. ويخالف هذا الإجراء أحكام القانون الأساسي للميزانية التي نصّت على أنّ حسابات أموال المشاركة تمثّل المبالغ التي يدفعها الأشخاص الطبيعيون والذوات المعنوية بعنوان المساهمة في تمويل بعض العمليات ذات مصلحة عمومية؛

– مكّنت أعمال المسح الجبائي من الوقوف على وجود حوالي 20197 مطالبا بالأداء في حالة إغفال وغير مدرجين بجذاذية المسح؛

– شهدت مؤشرات متابعة النظام التقديري تراجعا ملحوظا خلال سنة 2011 حيث تمّت تسوية الوضعية الجبائية لما جملته 9.560 مطالبا بالأداء بمردود بلغ 2,2 م.د مقابل على التوالي 34.521 و11,9 م.د في سنة 2010؛

– تمّ خلال سنة 2011 تحصيل موارد الميزانية أساسا في شكل استخلاصات فورية حيث اقتصرت الاستخلاصات بعنوان الفصول المثقّلة على مبلغ 213 م.د مقابل 404 م.د في سنة 2010؛

– تعلّقت الإيرادات المثقّلة أساسا بقرارات التوظيف الإجباري حيث تمّ في سنة 2011 تبليغ 232 قرار توظيف إجباري تضمّنت مبلغا جمليا قدره 27,21 م.د مقابل على التوالي 17123 قرارا و435,06 م.د خلال سنة 2010؛

– بلغت الموارد المستخلصة في سنة 2011 بعنوان النظام التقديري ما قيمته 16,443 م.د مقابل 29,839 م.د في سنة 2010. ومثّلت هذه الموارد ما نسبته 0,28 % من الحجم الإجمالي للأداءات المباشرة الإعتياديّة والذي ارتفع إلى 5.914 م.د؛

– بلغت الموارد بعنوان مداخيل تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة في سنة 2011 ما قيمته 1.595,572 م.د مقابل 812,722 م.د. ويفسّر هذا الارتفاع أساسا بتسجيل بند حصّة الميزانية من أرباح البنك المركزي التونسي لمداخيل بقيمة 874 م.د نتيجة إدراج المناب الراجع للميزانية من أرباح سنوات 2008 و2009 و2010؛

– تواصل في سنة 2011 عدم تضمين الحساب العامّ للسنة الماليّة وحساب تصرّف أمين المال العامّ وضعية القروض المتبقية للتسديد من قبل المنشآت المنتفعة بقروض تمّت إعادة إسنادها لفائدتها ممّا يحول دون تحديد نتائج استخلاصها؛

– يتمّ احتساب نسبة التداين بدون الأخذ بعين الاعتبار العمليات قصيرة الأمد التي لا يتمّ إدراجها ضمن عمليات الميزانية والمبالغ التي تستعملها الدولة لتغطية فائض مصاريف الميزانية على مواردها على غرار الإيداعات والتسبقات لتقتصر فقط على الدّين المدرج بميزانية الدّولة؛

– يؤدّي تطوّر الرصيد المدين للحساب القارّ لتسبقات الخزينة ووضعية الحساب الجاري للخزينة لدى البنك المركزي التونسي إلى الترفيع في مخاطر إعادة التمويل بالنظر إلى الطابع الوقتي للإيداعات المدرجة بالخزينة العامّة وخاصّة منها المبالغ المودعة بصندوق الادّخار الوطني التونسي وهو ما من شأنه أن يترتّب عنه ترفيع في كلفة هذه الإيداعات؛

– بالرغم من أنّ سحب القروض الخارجية قد حافظ في سنة 2011 على نفس النسق حيث شهد معدل سحب القروض الثنائية استقرارا في حدود 78,43% مقابل 78,37% في سنة 2010، لا تزال بعض القروض تشكو ضعفا في نسق السحوبات بعنوانها؛

– يتمّ تسجيل عمليات السحب المتعلّقة بمشاريع ممولة بموارد خارجية موظفة من قبل الوزارات المعنية بتأخير ممّا يؤثّر على آجال تقديم الحسابات وبالتالي على إصدار قانون غلق الميزانية. ويذكر في هذا الصدد أن قرار وزير المالية المتعلّق بالترفيع في هذه الموارد بعنوان سنة 2011 لم يصدر إلا بتاريخ 29 مارس 2013؛

– لم يتضمّن الحساب العامّ للسنة المالية معطيات حول مجمل النفقات الجبائية. ويقتصر حساب التصرف لأمين المال العامّ في ما يتعلّق بهذه المعطيات على إدراج مبالغ الإرجاع بعنوان فائض الأداء وهو ما يحول دون ضبط الحجم الصافي لموارد الميزانية ومجمل النفقات التي تحملتها الدّولة بعنوان تدخلاتها؛

– لم يتمّ مدّ الدائرة بوثائق الإثبات لعمليات القبض وعمليات الصرف المنجزة من قبل الصناديق الخاصّة وذلك باستثناء المنح التي يتمّ سنويّا رصدها بميزانية الدّولة. كما لم يتمّ مدّها بالوثائق المثبتة للرصيد وهو ما حال دون التأكّد من دقّة الرصيد المدرج بالحساب العامّ للسنة الماليّة؛

– تبين إحداث بعض الصناديق الخاصة في إطار اتفاقيات بين الدولة وبعض الهياكل والمؤسسات على غرار الحساب المركزي. ويخالف هذا الإجراء الفصل 22 من القانون الأساسي للميزانية الذي ينصّ على أنّ الصناديق الخاصة تفتح وتنقح وتلغى بموجب قانون المالية؛

– ارتفعت المبالغ غير المسواة في موفى سنة 2011 لحساب تسبقـات على عمليات العنوان الأوّل من الميزانية المفتوح بدفـاتر أمين المال العامّ إلى 617,522 م.د منه 357,530 م.د يخص سنة 2011 في حين يعود الباقي أساسا إلى سنتي 2007 و2008 وذلك على التوالي في حدود 132,001 م.د و80 م.د؛

– تبيّن أن جزءا من البقايا للتسوية في 31 ديسمبر 2011 يتعلّق بتسبقات أسندت بمقتضى مذكرات نصّت على تسويتها على ميزانية السنة الموالية. ويتنافى التصرّف على هذا النحو مع أحكام مجلة المحاسبة العمومية وخاصة منها الفصل 59 حيث تؤدّي إلى تحميل ميزانية سنة لاحقة نفقات متعلّقة بسنوات سابقة؛

– عدم إدراج المبالغ بعنوان التسبقات المسندة في سنة 2011 بعمليات الميزانية بالنسبة للعنوان الأوّل والعنوان الثاني وصناديق الخزينة وكذلك عدم تسويتها؛

– لم يتسنّ للدائرة التثبت من المعطيات الواردة بملحق الحساب العامّ للسنة الماليّة في ما تعلّق بالعمليات المنجزة من قبل المؤسّسات التي لا يفوق مقدار ميزانياتها السنوية العادية 1.000.000 د؛

– أفرز العنوان الأوّل للميزانية في سنة 2011 فائضا للمقابيض على المصاريف بمبلغ 1.302,641 م.د حيث بلغت الموارد 14.821,961 م.د في حين كانت النفقات بمبلغ 13.519,320 م.د؛

– سجّلت هيكلة نفقات ميزانيّة الدّولة في سنة 2011 تدعم حصّة نفقات التصرّف (60,04 % مقابل 55,48 %) وذلك خاصة على حساب نفقات خدمة الدّين العمومي (16,38 % مقابل 19,69 %) ونفقات التّنمية (18,18 % مقابل 19,61 %)؛

– يتمّ سنويا صرف اعتمادات بعنوان تسديد عجز الأنظمة الخاصّة بالتقاعد. وبلغ حجم هذه النفقات في سنة 2011 ما قيمته 9,552 م.د؛

– اتّسم توزيع الاعتمادات التكميلية للعنوان الأوّل بين الأقسام بالطابع الهيكلي حيث يحظى قسم التأجير العمومي سنويا بحوالي ثلث هذه الاعتمادات؛

– أفرز تنفيذ الميزانيّة فواضل اعتمادات بلغت جملتها 1.003,219 م.د. وفي المقابل يبرز حساب التصرف لأمين المال العامّ في موفى سنة 2011 بقايا للتسوية قدرها 1.252,928 م.د؛

– لم تتضمن نفقات الميزانية كل المبالغ التي تحملتها خزينة الدولة بعنوان نفقات الدعم حيث تمّ إسناد تسبقات بهذا العنوان على عمليات الخزينة دون أن يتمّ تسويتها على الميزانية؛

– بلغت نفقات الدعم المحمولة على العنوان الأول من ميزانية الدولة لسنة 2011 ما قيمته 3.145,250 م.د علما بأنّ عمليات الخزينة تحمّلت نفقات بهذا العنوان بما جملته 236 م.د على أن تتمّ التسوية على ميزانية الدولة لسنة 2012 ممّا من شأنه أن يؤثّر في صحة المعطيات بخصوص الحجم الحقيقي لنفقات الدعم؛

– عدم إنجاز نفقات بعنوان بعض الحسابات الخاصّة في الخزينة رغم توفر الموارد وتسجيل فوائض مقابيض هامة في موفى السنة. ويذكر في هذا الخصوص أساسا صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (356,698 م.د) والصندوق العامّ للتعويض (173,681 م.د) حيث لم يتمّ صرف مبالغ على الموارد الذاتية للصندوقين في سنتي 2010 و2011؛

ب– التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تمّ ذكرها سابقا توصي الدائرة بإيلاء العناية إلى الجوانب التالية:

– دعم إجراءات تسوية الإغفالات في المادة الجبائية بالنظر إلى الضغوطات المالية المتزايدة على ميزانية الدولة والارتباط الوثيق بين مردود عمليات الاستخلاص ونجاعة الأعمال الرقابية؛

– مزيد الرفع من نسق أعمال المسح الجبائي بما يساعد على تحسين نتائج استخلاص موارد الدّولة التي تبقى محدودة رغم الإجراءات التي تمّ اتّخاذها على غرار مواصلة عمليّة تطهير جذاذية المطالبين بالأداء من الأشخاص الذين تعذّر تحديد عناوين نشاطهم اعتمادا على نتائج عمليّة المسح الجبائي؛

– النظر في السبل الكفيلة بتحسين مردود النزاعات الجبائية ومتابعتها بما يساعد على الرفع من نتائج الاستخلاص

– مراجعة النظام التقديري نظرا إلى أهمية حصّة المطالبين بالأداء بعنوانه ومحدودية نتائج الاستخلاص ممّا يستوجب تكثيف المراقبة والمتابعة؛

– النظر في مراجعة إجراءات إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة.

– العمل على معالجة النقائص المتّصلة بالتصرّف في القروض المعاد إسنادها.

– تحديد مؤشّرات الدّين وفق طرق تتوافق مع المعايير الدولية للتصرّف في الدّين العمومي.

– متابعة سحب القروض الخارجية بما من شأنه أن يساعد في الرفع من تحصيل موارد الدّولة من جهة وأن يجنّب الميزانية أعباء إضافية بعنوان عمولات التعهد من جهة أخرى.

– العمل على تلافي التأخير في سحب القروض المرتبطة بموارد خارجيّة بما يجنّب التأخير في إعداد الحساب العامّ للسنة الماليّة وحساب التصرّف لأمين المال العامّ.

– مدّ الدائرة بالمعطيات والوثائق حول الصناديق الخاصّة بما يمكنها من إجراء الرقابة اللازمة على موارد هذه الصناديق ونفقاتها خاصة منها التي تمول بواسطة اعتمادات من الميزانية ومن ضبط أرصدتها.

– ضرورة التقيّد بالنصوص المنظّمة لتسبقات الخزينة وذلك قصد تمكين الخزينة من الاضطلاع بدورها في تحقيق الملاءمة بين نسق تحقيق موارد الميزانية ونسق إنجاز مصاريفها وإضفاء متطلبات الانتظام والدقّة اللازمة على نتائج تنفيذ الميزانية.

– العمل على تحديد حاجيات التمويل عند إعداد الميزانية بأكثر دقة وتلافي اللجوء إلى الاعتمادات التكميلة وذلك قصد تفادي الفوارق بين الاعتمادات الأولية والاعتمادات النهائية خاصة في ظلّ اعتماد قانون مالية تكميلي بصفة شبه آلية خلال السنوات من 2011 إلى 2013.

– العمل على ملاءمة تدخّلات بعض الحسابات الخاصّة في الخزينة مع حجم الاعتمادات المتوفرة بعنوانها.

– مدّ الدائرة بنسخ من كشوفات التسوية (fiches de règlement) بما يمكّن من التحقق من المعطيات الواردة بملحق الحساب العامّ للسنة الماليّة.

– التقيّد بالمعايير الدّولية في ما يتعلّق بالمعالجة المحاسبية للنفقات الجبائية التي تنصّ على ضرورة تحديد حجم النقص المترتّب عن إسناد الامتيازات الجبائية مع التنصيص على طرق وآليات تحديدها والحاجة إلى مواصلة إسنادها؛

– العمل على التقليص من فوائض المصاريف على الموارد بما يجنّب تفاقم الرصيد المدين لتسبقات الخزينة.

– العمل على إبراز الحجم الحقيقي للنفقات الراجعة لسنة ما في مستوى عمليات الميزانية وتلافي اللجوء إلى متوفّرات الخزينة لتغطية جانب منها؛

– اتّخاذ الإجراءات اللازمة لتطهير حسابات أمين المال العامّ وتسوية بقايا التسبقات التي تثقل كاهل الخزينة وتحدّ من نجاعة الدور الموكول إليها.

التّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للسّنة الماليّة 2011

إنّ دائرة المحاسبات

عملا بأحكام الفصل 55 من القانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرّخ في 8 مارس 1968 والمتعلّق بتنظيم دائرة المحاسبات مثلما تمّ تنقيحه بالقانون الأساسي عدد 3 لسنة 2008 المؤرخ في 29 جانفي 2008 والفصل 79 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرّخ في 29 ماي 1971 والمتعلّق بسير دائرة المحاسبات تتولّى الدائرة النظر في مطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّن للحساب العامّ للسّنة الماليّة،

وحيث أنّ الفصل 55 المذكور أعلاه نصّ صراحة على إصدار الدائرة لتصريح في مدى مطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميين للحساب العامّ للسّنة الماليّة،

وحيث لم تتوفر لدى الدائرة "كشوفات التسوية" بالنسبة إلى جميع المؤسّسات العموميّة التي لم تتجاوز موارد ميزانياتها مبلغ مليون دينار،

وحيث أنّ أمين المال العامّ للبلاد التونسية يعدّ محاسبا مركزيّا لكل المحاسبين العموميين وأنّ حساب التصرف الذي قدّمه هذا الأخير للدائرة قد تضمّن تجميعا لكل حسابات المحاسبين العموميين،

وحيث تبيّن تطابق مجموع أرصدة المحاسبين العموميين لسنة 2011، مثلما جاءت مفصّلة بالحساب العام للسنة المالية 2011 مع ما تمّ تجميعه بحساب أمين المال العام للبلاد التونسية بحسابه السنوي لنفس السنة المعنية،

وبعد الاطّلاع على تقرير دائرة المحاسبات حول مشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2011 وعلى الملاحظات المدرجة به،

وحيث تبيّن عدم تأثير الملاحظات التالية على مطابقة الحسابات :

1. عدم إدراج المبالغ بعنوان التسبقات المسندة في سنة 2011 على عمليات الميزانية، سواء ما تعلق منها بالعنوان الأوّل والعنوان الثاني وصناديق الخزينة، وعدم تسويتها،
2. عدم إدراج الموارد المحصّلة بعنوان سنة 2011، والمضمنة ببنود العمليات للحفظ، ضمن ميزانية الدّولة للسنة المذكورة وعدم تحميلها بصفة نهائية على بنود الميزانية بالرغم من إدراجها بسجلاّت أمين المال العامّ للبلاد التونسية،
3. عدم إدراج وضعية عمليات الطرح والمبالغ المتبقية للاستخلاص بعنوان موارد الدّولة تطبيقا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العمومية.

وبعد الإطّلاع :

I – على حسابات الدولة

أ –ميزانيّة الدّولـة

باعتبار العمليّات المنجزة من قبل أمين المال العامّ والأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقباض الديوانة والمجمّعة على أساس مبالغها بدفاتر أمين المال العامّ بوصفه المحاسب المركزي للخزينة، بلغت المقابيض النّهائيّة ما قدره 21.175.152.867,434 د وذلك دون اعتبار مبلغ 1.013.857.652,736 د تمّ سحبه من متوفّرات الخزينة (يتعيّن نقله إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة). وبلغت المصاريف 20.574.492.036,179 د.

وأسفر تصرّف 2011 عن فائض في المصاريف على المقابيض بمبلغ 600.660.831,255 د. وبعد طرح مبلغ 1.614.518.483,991 د يتمّ نقله إلى ميزانيّة سنة 2012 وذلك لفائدة الحسابات الخاصّة في الخزينة في حدود 1.262.384.356,788 د ولفائدة حسابات أموال المشاركة في حدود 352.134.127,203 د، يسفر تصرف 2011 عن فائض صاف للمصاريف على المقابيض بمبلغ 1.013.857.652,736 د يتمّ اقتطاعه من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج الواردة بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

ب– عمليّات الخزينة

سجّلت الحسابات الدّائنة المجمّعة بتاريخ

31 ديسمبر 2011 فائضا في المقابيض قدره..... 29.216.633.228,883 د

وسجّلت الحسابات المدينة من جهتها فائضا في المصاريف قدره..... 26.485.816.298,268 د

ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض قدره..... 2.730.816.930,615د

ويمثّل هذا الفائض الصافي الرّصيد الموجود بصندوق أمين المال العامّ.

إنّ الرصيد النهائي الذي يظهر من خلال حسابات أمين المال العامّ مطابق للرصيد الذي يبرز من خلال الحساب الخاصّ بتداول الأموال من مقابيض ومصاريف كما ورد في الحساب العامّ للسنة الماليّة.

وعلى صعيد آخر، أفرزت موازنة الحسابات الفرديّة للمحاسبين العموميين بحساب تصرّف أمين المال العامّ في مستوى حساب تداول الأموال بين المحاسبين المسمّى "عمليّات التّسوية مع القبّاض" الفارق التالي :

- رصيد بند "حساب التسوية مع القبّاض" لدى أمين المال العام 8.082.660.373,242 د
- رصيد الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء
المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الدّيوانة..... 1.049.060.996,7521 د

عمليّات بصدد التّنزيل..... 7.033.599.376,490د

ويمثّل هذا الفارق مبلغا متبقّ للتسوية في انتظار تنزيل عمليّات الصّرف المنجزة من قبل الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الديوانة بحساب أمين المال العامّ والتي لم يتمّ إدراجها بعد بحسابه عند غلق تصرّف 2011.

II – وعلى حسابات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

بلغت مقابيض العنوان الأوّل لمجموع المؤسّسات العموميّة..... 1.083.154.759,991 د

وبلغت مصاريف العنوان الأوّل..... 766.378.497,515

ممّا أسفر عن رصيد بمبلغ..... 316.776.262,476 د

يتعيّن نقله إلى ميزانيّات المؤسّسات العموميّة لسنة 2011 وذلك وفقا لأحكام الفصل 18 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة.

وتتطابق هذه النّتائج النهائيّة مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

III – وعلى حسابات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت عمليّات العنوان الأوّل من الميزانيّة التى أنجزها محاسبو المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج :

قبضا..... 95.215.886,342 د

وصرفا..... 92.119.548,484 د

ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض قدره..... 3.096.337,858 د

ويتعيّن إحالة هذا الفائض إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.
وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

IV- وعلى حسابات الصناديق الخاصّة

بلغت الموارد الجملية المحصّلة للصناديق الخاصّة..... 539.801.478.327 د

والمصاريف المنجزة..... 234.048.603,549 د

ممّا أفرز أرصدة متوفّرة في موفى 2011 جملتها..... ..... 305.752.874,778 د

*

* *

وختاما فإنّ الحساب العامّ للسنة الماليّة لتصرّف 2011 مطابق لحسابات التصرّف التي وردت على الدائرة من قبل المحاسبين المعنيين سواء فيما يخصّ عمليّات ميزانيّة الدولة وميزانيّات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج أو العمليّات التي أنجزتها الخزينة العامّة وكذلك لحسابات التصرّف أو الكشوف الإجماليّة لعمليّات ميزانيّات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة.

وبناء على ذلك فهي تأمر بما يلي:

- تحفظ الكشوف والوثائق والمستندات التى انبنى عليها هذا التّصريح بكتابة الدائرة وذلك للرّجوع إليها عند الاقتضاء،

- يرفق مشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2011 بنسخة من هذا التّصريح،

- يرفق بهذه النسخة تقرير دائرة المحاسبات المتعلّق بغلق ميزانيّة الدولة لتصرّف 2011.

ضبط نصّ هذا التّصريح من قبل الجلسة العامّة لدائرة المحاسبات في اجتماعها المنعقد في 24 أفريل 2014 بحضور السيّدات والسّادة :

عبد اللّطيف الخرّاط **الرئيس الأوّل** ومحمّد بوليلة **المقرّر العام** ومحمد رفيق كريّم ورضا مسعود ونور الدّين الزوّالي ومحمّد الهادي الزرمديني وهند القنجي ومحمّد الطرابلسي رؤساء غرف وعبد المجيد مشكان وحاتم السليني وشريفة قويدر وفضيلة القرقوري وزهرة خيّاش وهالة هاجر جابر ونرجس السّلامي سعد والمنجي الحمامي ومنير بن رجب ومنير السكوري وأمال اللّومي بوّاب ومراد بن قسومة ومحمّد ياسين الزمني وإيناس زنينة وريم حسن وشيراز التليلي **رؤساء أقسام** وعباس بدر وزكرياء حمودة وصالح المنصوري ورضا الماجري وعبد اللّطيف الشّابي وتوفيق بوفايد وسامية الزموري ولطفي الثائري وحنان ريم أحلام دية وأكرم الموحلي وخالد بنعلي ومحمّد بوعزيز ونسرين السّالمي وعماد اللّيالي وألفة المملوك **مستشارون**.

وحضر الجلسة كذلك السيّدتان والسّادة عمر التّونكتي وصباح العريضي وسامية العياري والزاهر الثابتي والعادل شقرون **مندوبو الحكومة** لدى دائرة المحاسبات.

المرفقـــات

1 – قائمة قباضات المالية والديوانة وأمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية

والخزينة العامّة ومستودع الطابع الجبائي وأمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية

الخزينة العامة للبلاد التونسية	أمانة المال الجهوية بأريانة	أمانة المال الجهوية بتطاوين
الأمانة العامة للمصاريف	أمانة المال الجهوية بن عروس	أمانة المال الجهوية بمدنين
أمانة المصاريف لدى وزارة الدّاخليّة والتنمية المحليّة	أمانة المال الجهوية زغوان	أمانة المال الجهوية بقبلي
أمانة المصاريف لدى وزارة العدل وحقوق الإنسان	أمانة المال الجهوية بنزرت	أمانة المال الجهوية بقابس
أمانة المصاريف لدى وزارة الفلاحة والموارد المائية	أمانة المال الجهوية باجة	أمانة المال الجهوية بصفاقس
أمانة المصاريف لدى وزارة التربية	أمانة المال الجهوية بجندوبة	أمانة المال الجهوية بالقيروان
أمانة المصاريف لدى وزارة الصحة العمومية	أمانة المال الجهوية بالكاف	أمانة المال الجهوية بالمهدية
أمانة المصاريف لدى وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	أمانة المال الجهوية بسليانة	أمانة المال الجهوية بالمنستير
أمانة المصاريف لدى وزارة الشباب والرياضة	أمانة المال الجهوية بالقصرين	أمانة المال الجهوية بسوسة
أمانة مصاريف ببلدية تونس	أمانة المال الجهوية بسيدي بوزيد	أمانة المال الجهوية بنابل
أمانة المال الجهوية بتونس 1	أمانة المال الجهوية بتوزر	أمانة المال الجهوية بمنوبة
أمانة المال الجهوية بتونس 2	أمانة المال الجهوية بقفصة	مستودع الطابع الجبائي

2– قباضات المالية

قباضة المجلس الجهوي بتونس	قباضة تسجيل عقود الشركات التجارية بالشباك الموحد لتجارة ولاية تونس	القباضة البلديّة بالفحص
القباضة الماليّة لمحج الجزيرة تونس	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية تونس 1	القباضة الماليّة الحي الإداري بزغوان
قباضة تسجيل عقود الشركات المكتب الأول	القباضة الماليّة ببومهل	القباضة الماليّة بمنزل جميل
القباضة الماليّة لمحج باب بنات تونس	القباضة المالية بالزهراء	القباضة المالية ساحة 7 نوفمبر بمنزل بورقيبة
القباضة الماليّة الحي الاداري بحي الخضراء (شارع الحريّة سابقا)	القباضة المالية بحي الزهور	القباضة البلدية بماطر
القباضة الماليّة لمحج غاندي تونس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بحمام الأنف	القباضة المالية ساحة ابن خلدون بمنزل بورقيبة
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالسيجومي	القباضة الماليّة لمحج ابن بطوطة بحلق الوادي	القباضة الماليّة برأس الجبل
القباضة الماليّة لمحج النمسا بتونس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بأريانة	القباضة المالية بالعالية
القباضة الماليّة منبليزير	القباضة البلديّة بحلق الوادي	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية ببنزرت
القباضة الماليّة شارع الحبيب ثامر بتونس	القباضة البلدية بالكرم	قباضة المجلس الجهوي ببنزرت
القباضة المالية بسيدي حسين	القباضة المالية بقرطاج	القباضة الماليّة بسجنان
القباضة الماليّة لمحج أنقلترا تونس	القباضة المالية لمحج القيروان بحمام الأنف	القباضة الماليّة بتستور
القباضة المالية باب سويقة	القباضة المالية ببئر القصعة	القباضة الماليّة بنفزة
القباضة البلديّة "المكتب الأوّل تونس	القباضة البلدية بحمام الأنف	القباضة المالية 18 لمحج العربي زروق بباجة
القباضة الماليّة المكتب الثاني شارع المحطّة تونس	القباضة الماليّة الحي الإداري بأريانة	قباضة منتوجات الاختصاصات بباجة
القباضة البلديّة " المكتب الثالث" تونس	القباضة المالية بمنوبة	القباضة البلدية بباجة
القباضة الماليّة لمحج نلسن مانديلا تونس	قباضة المجلس الجهوي بمنوبة	القباضة الماليّة بمجاز الباب
القباضة الماليّة بالكبارية	القباضة الماليّة بالجديدة	القباضة البلدية بمجاز الباب
القباضة المالية بالمنار	القباضة البلدية بمنوبة	القباضة الماليّة بترسق
القباضة البلديّة "المكتب الرابع"بتونس	القباضة الماليّة بالشرقية	قباضة المجلس الجهوي بباجة
القباضة المالية بالبحيرة	القباضة المالية شارع 9 أفريل بالمرسى	القباضة الماليّة لمحج الجزائر بجندوبة
القباضة الماليّة لمحج الساحل (سيدي البشير سابقا)	القباضة المالية باليسمينات بن عروس	القباضة المالية بعين دراهم
قباضة البيوعات والتصرف في المحجوزات بسيدي رزيق	القباضة البلديّة بالمرسى	القباضة الماليّة ببوسالم
قباضة التصرّف في وكالات المقابيض ببلديّة تونس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بمقرين	القباضة البلديّة ببوسالم
القباضة الماليّة بالمنزه التاسع	القباضة المالية بمقرين	القباضة الماليّة بغار الدماء
القباضة المالية ببرج الوزير	القباضة البلدية بمقرين	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بجندوبة
قباضة المجلس الجهوي باريانة	القباضة المالية ساحة الجمهورية برادس	القباضة المالية لمحج عين دراهم بجندوبة
القباضة المالية بالمنزه السادس	القباضة البلدية برادس	القباضة المالية بطرقة
القباضة المالية ببرواد	القباضة الماليّة بحمام الشط	القباضة البلدية بجندوبة
القباضة الماليّة بحيّ المهرجان بتونس	القباضة الماليّة بفوشانة	القباضة البلدية بطرقة
القباضة الماليّة بقصر السعيد	القباضة الماليّة بمرناق	قباضة المجلس الجهوي بجندوبة
قباضة العقود العدلية بأريانة	القباضة الماليّة بالمرناقية	القباضة المالية بالدهماني
القباضة البلديّة بأريانة المكتب الأول	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بخير الدين	القباضة الماليّة بقلعة سنان
القباضة المالية بقلعة الأندلس	قباضة العقود العدلية بن عروس	القباضة المالية لمحج علي البلهوان بالكاف
القباضة الماليّة بوادي الليل	القباضة المالية بالمروج	القباضة الماليّة لمحج بيروت بالكاف
القباضة الماليّة لمحج الجنة بأريانة	قباضة المجلس الجهوي بن عروس	القباضة البلدية بالكاف
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بقصر السعيد	القباضة المالية بالفحص	القباضة الماليّة بنبّر
القباضة المالية بحي التضامن	القباضة الماليّة بالناظور	القباضة المالية بالسرس
القباضة البلدية المكتب الثاني بأريانة	القباضة المالية بطربة	القباضة الماليّة بالقصور

القباضة الماليّة بتاجروين
القباضة الماليّة بساقية سيدي يوسف
القباضة البلدية بحي التضامن
القباضة الماليّة شارع الاستقلال بباردو
القباضة البلديّة بباردو
القباضة الماليّة بالدندان
القباضة الماليّة بالمدينة الجديدة بن عروس
القباضة البلدية بن عروس
قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بن عروس
القباضة الماليّة نهج البريد بسليانة
قباضة المجلس الجهوي بسليانة
القباضة المالية بالكريب
القباضة الماليّة ببرقو
القباضة المالية بفريانة
القباضة الماليّة بماجل بلعباس
القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بالقصرين
القباضة البلدية بالقصرين
قباضة منتوجات الاختصاصات بالقصرين
القباضة الماليّة بسبيطلة
القباضة الماليّة بسبيبة
القباضة الماليّة بتالة
القباضة الماليّة بفوسانة
قباضة المجلس الجهوي بالقصرين
قباضة منتوجات الاختصاصات بسيدي بوزيد
القباضة الماليّة بجلمة
القباضة الماليّة بالرقاب
القباضة الماليّة بأولاد حفوز
القباضة الماليّة بالمكناسي
القباضة الماليّة بالمزونة
القباضة الماليّة شارع الجمهورية بسيدي بوزيد
القباضة البلدية بسيدي بوزيد
قباضة المجلس الجهوي بسيدي بوزيد
القباضة المالية بالقطار
القباضة الماليّة نهج فرحات حشاد عدد 7 بقفصة
القباضة المالية نهج فرحات حشاد عدد 3 بقفصة
القباضة المالية بالمتلوي
القباضة الماليّة بالسند
القباضة المالية بنفطة
القباضة الماليّة بقصر قفصة
القباضة الماليّة بالرديف
القباضة الماليّة بأم العرائس
القباضة البلدية بتوزر
القباضة المالية شارع الحبيب بورقيبة بتوزر
قباضة المجلس الجهوي بتوزر
القباضة المالية بدقاش
قباضة المجلس الجهوي بقفصة
القباضة الماليّة نهج ابن المقفع بقفصة
القباضة البلدية بقفصة
القباضة البلدية بن قردان
القباضة الماليّة بن قردان
القباضة الماليّة بجربة أجيم
القباضة المالية نهج 2 مارس 1934 بجربة حومة السوق
القباضة البلدية بجربة
القباضة المالية بجربة ميدون
القباضة الماليّة نهج عبد الحميد القاضي بمدنين
قباضة المجلس الجهوي بتطاوين

قباضة التصرف في المؤسسات بمدنين
القباضة البلدية بمدنين
القباضة المالية ببني خداش
قباضة المجلس الجهوي بزغوان
القباضة البلدية بزغوان
القباضة المالية نهج حلق الوادي ببنزرت
القباضة المالية نهج فرحات حشاد ببنزرت
القباضة الماليّة نهج طارق ابن زياد ببنزرت
القباضة الماليّة نهج ابن خلدون ببنزرت
القباضة الماليّة بماطر
القباضة الماليّة بمارث
القباضة الماليّة بقابس غنوش
القباضة الماليّة بمطماطة
القباضة الماليّة بالمطوية
القباضة المالية بمطماطة الجديدة
القباضة البلدية بقابس
قباضة المجلس الجهوي بقابس
القباضة الماليّة نهج علي بن صالح الظاهري بقابس
القباضة الماليّة ببئر علي بن خليفة
القباضة المالية بطبلة
القباضة الماليّة بساقية الزيت
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بصفاقس
القباضة المالية بقرمدة
القباضة الماليّة بالشيحية
القباضة المالية بمنزل شاكر
القباضة المالية نهج العربي زروق بصفاقس
مركزاستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بساقية الزيت
القباضة الماليّة بساقية الداير
قباضة العقود العدلية بصفاقس
القباضة الماليّة "نهج أبو القاسم الشابي بصفاقس
القباضة الماليّة طريق العين بصفاقس
القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بصفاقس
القباضة الماليّة بعقارب
القباضة الماليّة بجبنيانة
القباضة المالية بالحنشة
القباضة الماليّة طريق تونس بصفاقس
القباضة الماليّة بقرقنة
القباضة الماليّة بساقية الزيت
القباضة الماليّة باخرس
القباضة الماليّة ديار الوفاء بصفاقس
قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بصفاقس
القباضة البلدية بصفاقس
قباضة تسجيل عقود الشركات بصفاقس
القباضة الماليّة بالصخيرة
قباضة المجلس الجهوي بصفاقس
القباضة المالية المكتب الثالث بالقيروان (بلدية)
القباضة المالية بسوحجلة
القباضة الماليّة بحفوز
القباضة المالية بحاجب العيون
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالقيروان
القباضة المالية نهج الخوارزمي بالقيروان
القباضة الماليّة بالشراردة
القباضة الماليّة بنصر الله
القباضة الماليّة بالوسلاتية
القباضة المالية بالسبيخة
قباضة المجلس الجهوي بالقيروان

القباضة المالية بالمنصورة
القباضة المالية بشربان
القباضة الماليّة بيومرداس
القباضة الماليّة بالجريصة
قباضة المجلس الجهوي بالكاف
القباضة المالية ببوعرادة
القباضة الماليّة بقعفور
القباضة الماليّة بالروحية
القباضة المالية بمكثر
القباضة الماليّة شارع الطيب المهيري بسليانة
القباضة المالية بالبقالطة
القباضة الماليّة نهج المنحي سليم بالمكنين
القباضة البلدية بالمكنين
القباضة الماليّة بقصيبة المديوني
القباضة الماليّة ببني حسان
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمنستير
القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بالمنستير
القباضة البلدية بالمنستير
القباضة الماليّة نهج الشاذلي غديرة بالمنستير
القباضة البلدية بطبلة
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمكنين
القباضة الماليّة ببنبلة
القباضة الماليّة بزرمدين
القباضة الماليّة بالوردانين
قباضة المجلس الجهوي بالمنستير
القباضة المالية بالساحلين
القباضة البلدية بصيادة
القباضة الماليّة بطبلة
القباضة الماليّة نهج الاستقلال بسوسة
القباضة الماليّة نهج محمد معروف بسوسة
قباضة منتوجات الاختصاصات بسوسة
لقباضة الماليّة نهج دكتور هيقو بسوسة
القباضة الماليّة نهج 3 سبتمبر 1934 بسوسة
القباضة المالية بالنفيضة
القباضة المالية بسيدي بوعلي
القباضة المالية ببوفيشة
القباضة الماليّة بالقلعة الكبرى
القباضة الماليّة بأكودة
القباضة الماليّة بالقلعة الصغرى
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالقلعة الكبرى
القباضة المالية شارع فرحات حشاد بمساكن
القباضة البلدية بمساكن
القباضة البلدية شارع محمد الخامس بسوسة
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات سوسة
قباضة تسجيل عقود الشركات بسوسة
قباضة المجلس الجهوي بسوسة
القباضة المالية بحمام سوسة
القباضة البلدية بحمام سوسة
القباضة المالية حي الرياض بسوسة
القباضة الماليّة بالهوارية
القباضة المالية ببوعرقوب
القباضة البلدية بقرمبالية
القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بقرمبالية
القباضة البلدية بالحمامات
القباضة الماليّة بالحمامات
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالحمامات

القباضة المالية ببني حيار	القباضة الماليّة نهج أبو لبابة مرابط بقابس	القباضة الماليّة بصيادة
القباضة المالية بقلبيبة	القباضة المالية بسوق الأحد	القباضة الماليّة الحي الإداري بجمال
القباضة البلدية بقلبيبة	القباضة المالية بقبلي	القباضة البلدية بجمال
القباضة الماليّة بقربة	القباضة البلدية بقبلي	القباضة الماليّة نهج فرج الإمّيم بقصر هلال
القباضة المالية ببني خلاد	قباضة المجلس الجهوي بقبلي	القباضة البلدية بقصر هلال
القباضة المالية نهج 2 مارس 1934 بتطاوين	القباضة الماليّة بالشابة	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة منزل تميم
القباضة المالية نهج أحمد التليلي بتطاوين	القباضة الماليّة بالجم	القباضة البلدية بمنزل تميم
القباضة الماليّة بغمراسن	القباضة الماليّة بقصور الساف	القباضة الماليّة شارع الطيب المهيري بنابل
القباضة الماليّة نهج الميناء بجرجيس	القباضة الماليّة بسيدي علوان	القباضة الماليّة بدار شعبان الفهري
القباضة المالية برمادة	قباضة المعاليم المختلفة بالمهدية	القباضة البلدية بدار شعبان الفهري"
القباضة البلدية بجرجيس	القباضة البلدية بالمهدية	القباضة البلدية بنابل
قباضة المجلس الجهوي بمدنين	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمهدية	القباضة المالية شارع فرنسا بنابل
القباضة المالية ببئر الأحمر	القباضة المالية شارع علي البلهوان بالمهدية	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بنابل
القباضة المالية بدوز	القباضة الماليّة بالسواسي	القباضة المالية بسليمان
القباضة الماليّة بالحامة	قباضة المجلس الجهوي بالمهدية	القباضة المالية بمنزل بوزلفة
القباضة الماليّة نهج 9 افريل بقابس	القباضة البلدية بقصور الساف	قباضة المجلس الجهوي بنابل
مركز استخلاص محاصيل بيع منتوجات الاختصاصات بقابس	القباضة البلدية بصيادة	القباضة المالية بتاكلسة

3- قباضات الديوانة

قباضة الديوانة تونس الميناء	قباضة الدّيوانة بغار الدّماء	قباضة الدّيوانة بمدنين
مكتب الديوانة للطرود البريدية بتونس	المكتب الحدودي للدّيوانة بمامولة	قباضة الدّيوانة بمطار حربة ملّيتة
قباضة الديوانة بأريانة	قباضة الدّيوانة بطبرقة	قباضة الدّيوانة بقبلّي
المكتب الجهوي للديوانة بمنوبة	قباضة الدّيوانة بالكاف	قباضة الدّيوانة بقابس غنّوش
قباضة الديوانة حلق الوادي الشمالي	قباضة الدّيوانة بقلعة سنان	قباضة الدّيوانة بقابس المدينة
قباضة الديوانة حلق الوادي الجنوبي	قباضة الدّيوانة بساقية سيدي يوسف	المكتب الجهوي للدّيوانة بصفاقس
قباضة الديوانة برادس الميناء	قباضة الدّيوانة بسليانة	المكتب الحدودي للدّيوانة بصفاقس
قباضة الديوانة للمحاجز ومساحات التسريح الديواني رادس	قباضة الدّيوانة بالقصرين	مكتب للدّيوانة للشباك الموحد بصفاقس
قباضة الديوانة مطار تونس قرطاج	قباضة الدّيوانة ببوشبكة	قباضة الدّيوانة بالصخيرة
قباضة الدّيوانة الشباك الموحد بمونبليزير	قباضة الدّيوانة بجبدرة	المكتب الحدودي للدّيوانة بمطار صفاقس طينة
قباضة الدّيوانة بن عروس	قباضة الدّيوانة بسيدي بوزيد	قباضة الدّيوانة بالقيروان
قباضة الديوانة برغوان	قباضة الدّيوانة بجرزوة	قباضة الدّيوانة بالمهديّة
قباضة الديوانة المنطقة الحرّة ببنزرت	قباضة الدّيوانة بتمغزة	قباضة الدّيوانة صفاقص المنستير
قباضة الديوانة المنطقة الحرّة بمنزل بورقيبة	قباضة الدّيوانة بقفصة	المكتب الجهوي للدّيوانة بالمنستير
قباضة الديوانة بنزرت الميناء	قباضة الدّيوانة بتوزر	المكتب الحدودي للديوانة بالمطار الدولي النفيضة
قباضة الديوانة بنزرت التكرير	قباضة الديوانة بتطاوين	قباضة الدّيوانة بسوسة الميناء
قباضة الدّيوانة بياحة	قباضة الدّيوانة بجرجيس	قباضة الدّيوانة سوسة المكتب الجهوي
قباضة الدّيوانة بجندوبة	قباضة الدّيوانة بن قردان	مكتب الديوانة للشباك الموحد بسوسة
قباضة الديوانة ببوش	قباضة الدّيوانة بالذهيبة	قباضة الديوانة بنابل

4- المراكز الدبلوماسية والقنصلية للبلاد التونسية بالخارج

العدد	المركز	العدد	المركز	العدد	المركز
1	أبيدجان	32	الخرطوم	63	روما " ق ع"
2	أبوظبي	33	لاهاي	64	الرياض
3	أبوجا (لاقوس)	34	لافالات	65	صنعاء
4	أديس أبابا	35	القاهرة	66	سيول
5	الجزائر "س"	36	لشبونة	67	ستوكهولم
6	عمـان	37	لندن	68	سترازبورغ
7	أنقرة	38	ليون	69	تبسّـة
8	عنابة "ق"	39	مدريد	70	طهران
9	أثينا	40	مرسيليا	71	طوكيو "س"
10	بغـداد	41	المنامة	72	تولوز
11	بلغراد	42	مسقط	73	طرابلس " س "
12	بنغازي "ق"	43	ميلانو	74	طرابلس " ق ع "
13	برلين " س"	44	منتريال	75	فرصوفيا
14	بـارن	45	موسكو	76	فيانا
15	بيروت	46	مونيخ	77	واشنطن
16	برازيليا	47	نتار	78	ياوندي
17	بروكسال "ق"	48	نابولي	79	باماكو
18	بروكسال "س"	49	دلهي الجديدة	80	غزّة
19	بيونس أيرس	50	نيويورك	81	بوخراست
20	داكار	51	نيس	82	الدّوحة
21	دمشق	52	نواق الشط	83	هلسنكي
22	بون	53	أسلو	84	باريس يونسكو
23	جنيف "ق"	54	أوتاوا	85	بيدابيست
				86	كمبيرا
24	جينيف "م د"	55	بلارمو	87	دبي
25	قرونوبل	56	باريس "س"		
26	همبورغ "ق"	57	باريس " ق ع"		
27	اسلام أباد	58	بكين		
28	جاكرتا	59	بـراغ		
29	جدة	60	بريتوريا		
30	كنشاسا	61	الرباط		
31	الكويت	62	روما "س"		

الجزء الثالث: تقرير تأليفي حول

استخلاص موارد ميزانية الدّولة

تقرير حول استخلاص موارد ميزانيّة الدّولة

تندرج أعمال دائرة المحاسبات في ما يتعلّق بغلق ميزانية الدولة في إطار مساعدة السلطة التشريعية على إجراء رقابتها على تنفيذ قوانين المالية.

وفضلا عن التأكد من مدى تقيّد السلطة التنفيذية بالتشريع والتراتيب في ما يتعلّق بتحصيل الموارد وتأدية النفقات تتمحور الأعمال الرقابية حول ضبط النتائج النهائية لتنفيذ الميزانية وإبراز الفوارق بين التقديرات والانجازات وتحليلها. كما تتطرق هذه الرقابة إلى التثبّت في المعطيات المضمّنة بالوثائق المحاسبية المصاحبة لمشروع قانون غلق الميزانية والنظر في مدى شموليتها ودلالتها.

وحيث تتوقف نتائج تنفيذ الميزانية على إحكام التصرف فيها سواء في مستوى تحصيل الموارد أو عند تأدية النفقات فإنه يتأكّد توجيه الاهتمام نحو الصعوبات والإشكالات التي تعوق حسن تنفيذ ميزانية الدّولة. كما تتأكّد الحاجة إلى التثبّت من شفافية ودلالة وشمولية الوثائق المحاسبية المصاحبة لمشروع قانون غلق الميزانية.

وفي هذا السياق وقصد مدّ السلطة التشريعية بالاستنتاجات التي خلصت لها أعمال الدائرة بعنوان غلق الميزانية ارتأت الدائرة توجيه النظر للجوانب المتصلة باستخلاص موارد ميزانية الدّولة.

وممّا حدا بالدائرة اعتماد هذا التوجه النتائج المسجلة بهذا العنوان في السنوات الأخيرة حيث أبرزت وجود نقائص هيكلية تحدّ من نجاعة تحصيل موارد الميزانية وتتعلّق بمختلف جوانب التصرف في هذا المجال من حيث مردودية الجباية واستخلاص الديون وكذلك دقة وشمولية المعطيات المحاسبية المدرجة بقانون المالية ومشروع قانون غلق الميزانية.

ويكتسي استخلاص موارد الميزانية أهمية خاصّة وذلك بالنظر إلى الارتباط الوثيق للنتائج المسجلة بهذا العنوان بتحقيق توازنات المالية العمومية. ففضلا عن تفاقم عجز الميزانية يؤدي النقص في تحصيل الموارد حتما إلى الرفع من اللجوء إلى موارد الخزينة وبالتالي إلى الترفيع من مخاطر السيولة وكلفة المديونية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ إجراءات الاستخلاص تقضي تدخل أطراف عديدة إذ تنطلق من إدارة الجباية ومصالح وزارة أملاك الدّولة والشّؤون العقاريّة والديوانة لتنتهي بمصالح الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص.

وتتأتى المبالغ المدرجة سنويا في إطار ميزانية الدّولة إمّا من المردود المحقق من قبل مصالح الجبائية بمناسبة إيداع التصاريح الجبائية أو على إثر المراقبة الجبائية أو كذلك من خلال نتائج الاستخلاص المحققة من قبل مصالح الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص والإدارة العامّة للديوانة.

وفي هذا السياق وفضلا عن رقابة الوثائق المحاسبية المقدمة في إطار مشروع قانون غلق الميزانية تمّ توجيه طلبات إرشادات إلى كل من الإدارة العامّة للأداءات والإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص. كما تمّ استقاء المعطيات المتصلة باستخلاص الديون الديوانية مباشرة من الإدارة العامّة للديوانة. وقد تمّ مدّ الدائرة في هذا الإطار بمعطيات لامادية تمّ استخراجها من المنظومتين الإعلامتين ذات العلاقة باستخلاص موارد الدّولة وهي منظومة "صادق" ومنظومة "رفيق".

وبالنظر إلى الطابع الاستثنائي للنتائج المحققة خلال سنة 2011 استند هذا التقرير إلى النتائج المسجلة خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى 2011. ومكّنت الأعمال الرقابية المنجزة بهذا العنوان من الوقوف على ملاحظات تعلّقت بتحصيل الموارد الجبائيّة وباستخلاص الديون العمومية وبدقة وشفافية المعطيات المدرجة بالحسابات حول تحصيل موارد ميزانية الدّولة.

وتجدر الإشارة إلى أنّه تم التوصل إلى الاستنتاجات المضمّنة بهذا التقرير في ضوء الأعمال المنجزة في إطار الرقابة على غلق الميزانية من ناحية وكذلك الأعمال الرقابية الميدانية التي سبق للدائرة إنجازها والتي تطرّقت إلى تنفيذ الميزانية سواء في مستوى مصالح الإدارة العامّة للأداءات أو الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص من ناحية أخرى.

المحور الأوّل– تحصيل الموارد الجبائيّة

تمحورت الإجراءات التي تمّ اتّخاذها خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى 2011 في ما يتعلّق بدعم موارد ميزانية الدّولة حول تدعيم وتأطير تدّخلات مصالح المراقبة وتحسين مردودية المراجعة المعمّقة ومردودية النزاع الجبائي. وقد تبين من خلال النظر في المعطيات المقدمّة من قبل مصالح الجباية في خصوص التدخلات المنجزة خلال الفترة المعنيّة محدودية النتائج المسجلة بهذا العنوان سواء في ما يتعلّق بإيداع التصاريح وتسوية الإغفالات أو مردود المراجعة الجبائيّة وكذلك مردود النزاعات الجبائية.

أ –إيداع التصاريح وتسوية الإغفالات

يتوقّف تحصيل موارد ميزانية الدّولة أساسا على إيداع التصاريح الجبائية من قبل المطالبين بالأداء وذلك بالنظر إلى استناد النظام الجبائي التونسي إلى آلية التصريح التلقائي. كما يتوقّف على تسوية الإغفالات وكذلك على متابعة النظام التقديري بالنظر إلى أهمية المنضوين تحت هذا النظام.

1 -إيداع التصاريح

بلغت نسبة المطالبين بالأداء الذين قاموا بإيداع التصاريح السنوية للضريبة في الآجال القانونية للسنوات 2009 و2010 و2011 على التّوالي 45 % و35,8 % و34,1 % من جملة 582315 و615654 و640600 مطالبا بالأداء.

ويتبين من توزيع نسبة الإيداع حسب صنف المداخيل أنّه وباستثناء المهن غير التجارية التي تميّزت بارتفاع نسبي في نسبة الايداع بعنوانها بقيت الأصناف الأخرى سواء المداخيل المحققة من قبل الأشخاص المعنويين أو الصناعيين والتجار ومسدي الخدمات تشكو من محدودية إيداع التصاريح الخاصّة بها.

وتتعين الإشارة في هذا الخصوص إلى أنّ الإجراءات التي تمّ اتّخاذها خلال الفترة 2009-2011 ساهمت في الحدّ من النقص المسجّل في إيداع التصاريح. وتمثّلت أهمّ هذه الإجراءات في مواصلة عمليّة تطهير جذاذية المطالبين بالأداء من الأشخاص الذين تعذّر تحديد عناوين نشاطهم اعتمادا على نتائج عمليّة المسح الجبائي وذلك بهدف ضبط النسبة الحقيقية لإيداع التصاريح وكذلك متابعة الإغفالات.

ويبيّن الجدول الموالي النتائج المسجّلة خلال الفترة المذكورة:

السنـوات	في الآجال القانونية (%)			بتاريخ 31 ديسمبر 2011 (%)	
	2009	2010	2011	2009	2010
1 . أشخاص معنويون	38,7	35,6	36,2	62,1	53,3
1.2: تجار وصناعيون ومسدو خدمات وحرفيون	44,5	34,3	32,1	61,6	49
2-1-1: نظام حقيقي	38	30,4	32,8	60,4	48,2
2-1-2: نظام تقديري	46,4	35,4	31,9	62	49,2
2-2: مهن غير تجارية	62,4	54,5	53,8	81,9	70,6
المعدّل العام دون اعتبار نتائج عمليّة المسح	45	35,8	34,1	63	51,1
المعدّل العام باعتبار نتائج عمليّة المسح	51,2	40,5	36,6	71,5	57,2

ولئن يفسّر تراجع نسبة الإيداع خلال سنة 2011 جزئيا بالظروف الإستثنائيّة التي شهدتها البلاد خلال هذه السنة فإنّ محدودية إيداع التصاريح تبقى ذات طابع هيكلي حيث ناهز معدل هذه النسبة خلال الثّلاث السنوات الأخيرة 43 % (باعتبار نتائج عمليّة المسح).

وترتبط نجاعة الأنظمة الجبائية التي تستند إلى التصريح التلقائي بدعم الرقابة من ناحية وبتطبيق العقوبات من ناحية أخرى وذلك بهدف الحدّ من عدد الغافلين عن التصريح. إلاّ أنّ الطابع الهيكلي لضعف نسبة الإيداع يترجم عن محدودية المراقبة الجبائية وعدم ملاءمة العقوبات المنصوص عليها بمجلة الحقوق والاجراءات الجبائية وتطبيقها في ما يتعلّق بالإغفال عن التصريح.

2 نتائج تسوية الإغفالات

خوّلت مجلة الحقوق والاجراءات الجبائية لإدارة الجباية تسوية الإغفالات من خلال إقرار توظيف اجباري ضدّ المتخلفين عن التصريح أو تسليط عقوبات مالية في شأنهم.

وتساهم هياكل المراقبة الجبائية من خلال تسوية الإغفالات في الرفع من نسب استخلاص موارد الميزانية. فبالنظر إلى أهمية عدد الإغفالات المسجلة سنويا والتي تتجاوز إجمالا ما يقارب 300 ألف مطالب بالأداء تتولى هذه الهياكل متابعة تسوية الإغفالات التي تتمّ إمّا تلقائيا أو على إثر صدور قرار توظيف إجباري.

وقصد تسوية وضعية المطالبين بالأداء المتخلفين عن إيداع التصاريح الجبائية التي حلّ أجلها تولّت هياكل المراقبة الجبائية خلال سنة 2011 تسوية الوضعية الجبائية لما جملته 41.500 مطالبا بالأداء مقابل 83.117 بالنسبة لسنة 2010. ومثّلت تسوية الإغفالات ما نسبته على التوالي 14 % و28 % من جملة الإغفالات.

ونتج عن عملية التسوية مردود ماليّ بمبلغ 243,4 م.د خلال سنة 2011 مقابل 268,02 م.د في سنة 2010 وذلك كما يتبيّن من الجدول التالي:

م.د

آلية التسوية	2009		2010		2011	
	العدد	المردود باعتبار الملفات الاستثنائية[1]	العدد	المردود باعتبار الملفات الاستثنائية	العدد	المردود باعتبار الملفات الاستثنائية
تسوية تلقائية بعد تبليغ التنبيه	65 234	416,53	60 719	223,58	32 551	98,37
تسوية بإمضاء اعتراف بالدين	23 360	27,23	21 702	43,38	8 901	143,64
صلح بعد التوظيف الإجباري	620	1,19	696	1,06	48	1,39
المجموع	**89 214**	**444,95**	**83 117**	**268,02**	**41 500**	**243,40**

1 - الملفّات الاستثنائية هي الملفّات غير المبرمجة

وتبيّن من خلال المعطيات المستقاة لدى الإدارة العامّة للأداءات محدودية عدد قرارات التوظيف الإجباري الصادرة لعدم إيداع التصاريح الجبائية والتي لم تتعد خلال سنة 2011 ما جملته 72 قرارا مقابل 8.245 قرارا في سنة 2010. وقد صدرت هذه القرارات أساسا عن المركز الجهوي بنابل (31) والمركز الجهوي بالقيروان (25).

وساهم التراجع الملحوظ في أعمال المراقبة المتّصلة بالتصريح بالأداء إلى تحقيق مبالغ متدنية بعنوان مردود التوظيف الإجباري الذي لم يتعدّ مبلغه الجملي 2,7 م.د في سنة 2011 مقابل 89,1 م.د في سنة 2010.

وتجدر الإشارة إلى أنّ عدد المحاضر المحررة من قبل مصالح المراقبة الجبائية والمتعلّقة بالإغفال عن التصريح بالأداء قد اقتصرت في سنة 2011 على ما جملته 3.769 مخالفة مقابل 16.541 محضر تمّ رفعه خلال سنة 2010.

وحيث يرتبط مردود عمليات استخلاص موارد الميزانية بنجاعة أعمال الرقابة يتبين في ظل التراجع الهام لمؤشرات المراقبة الجبائية بعنوان الإغفالات الحاجة إلى مزيد دعم الرقابة بهذا العنوان.

3 -مردود النظام التقديري

بلغ حجم الموارد المستخلصة بعنوان النظام التقديري في سنة 2011 ما قيمته 16,443 م.د مقابل 29,839 م.د في سنة 2010 أي بنقص بنسبة 44,89 %. ومثّلت هذه الموارد ما نسبته 0,28 % من الحجم الإجمالي للأداءات المباشرة الإعتيادية والذي بلغ 5.914 م.د.

وتجدر الاشارة إلى أهمية عدد المطالبين بالأداء المنضوين تحت النظام التقديري الذي يتمّ في إطاره تحديد مبلغ الأداء المستوجب بصفة تقديرية حسب شريحة رقم المعاملات دون ضبط الدخل أو الربح الصافي الخاضع للأداء. وبلغ عدد المنضوين تحت هذا النظام في موفى سنة 2011 قرابة 357 ألف مطالب بالأداء، وهو ما مثّل نسبة 56 % من جملة المطالبين بالأداء[1].

وتبيّن في هذا الخصوص أهمية عدد المنضوين تحت النظام التقديري الذين تخلّفوا عن إيداع تصاريحهم حيث بلغ عددهم 168828 مطالبا بالأداء وهو ما مثّل نسبة 48 % من جملة المطالبين بالأداء بهذا العنوان. ومكّنت أعمال المسح الجبائي من الوقوف على وجود 20197 مطالبا بالأداء في حالة إغفال وغير مدرجين بجذاذية المسح.

---

[1] جذاذية المطالبين بالأداء لدى الإدارة العامّة للأداءات.

وفي ما يتعلّق بنسبة الاغفالات، تمكنت بعض المراكز الجهوية على غرار مركزي جندوبة وصفاقس 2 من تحقيق نسب ايداع بعنوان النظام التقديري مرتفعة نسبيا تجاوزت 60 % في حين سجّلت مراكز جهوية أخرى نسب متقاربة في حدود 50 %.

وتبيّن على صعيد آخر محدودية نتائج المراقبة بعنوان النظام التقديري. فقد شهدت سنة 2011 تراجعا هامّا في مؤشرات متابعة النظام التقديري حيث تمّ تسوية الوضعية الجبائية لما جملته 9.560 مطالبا بالأداء مقابل 34.521 خلال سنة 2010 ممّا ترتّب عنه تراجع المردود إلى 2,2 م.د في سنة 2011 مقابل 11,9 م.د في سنة 2010. واقتصرت بالتالي تسوية وضعية المطالبين بالأداء بهذا النظام على ما نسبته 6 %.

وتكتسي متابعة النظام التقديري أهمية خاصة حيث تتولى الإدارة العامّة للأداءات في هذا الصدد متابعة تدخلات المكاتب في ما يتعلق بمراقبة المنضوين تحت النظام التقديري والتي يتمّ، في ضوئها، إمّا الترفيع في شريحة رقم معاملات المطالب بالأداء أو سحب الانتفاع بهذا النظام من المخالف وإدراجه ضمن النظام الحقيقي.

ب- مردود المراجعة الجبائية

فضلا عن محدودية مردود المراجعات الجبائية تبين أهمية المراجعات الأولية منها والمعمّقة غير المسواة وهو ما من شأنه أن يؤثّر سلبا على تحصيل موارد الميزانية.

لئن تراجع في سنة 2011 عدد المراجعات الجبائيّة الأوليّة منها أو المعمّقة بنسبة 71 % فقد تمّ تحصيل موارد بمبلغ 292,95 م.د متجاوزة بذلك موارد السنة السّابقة بنسبة 25 %. ويعود ذلك أساسا إلى تطور عدد عمليات الصلح المبرمة في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010.

ويبيّن الجدول الموالي وضعية المراجعات ومردودها خلال الفترة من 2009 إلى 2011:

آلية التسوية	2009		2010		2011	
	العدد	المردود باعتبار الملفات الاستثنائية (م.د)	العدد	المردود باعتبار الملفات الاستثنائية (م.د)	العدد	المردود باعتبار الملفات الاستثنائية (م.د)
المراجعة الأوّلية	17784	83,56	16992	88,36	4205	143,80
المراجعة المعمقّة	2560	139,46	3091	146,73	1604	149,15
المجموع	**20344**	**223,02**	**20083**	**235,09**	**5809**	**292,95**

وارتفع حجم المبالغ التي تمّ تحصيلها فوريّا خلال الفترة المذكورة إلى 485 م.د وهو ما يمثّل 65 % من المبالغ موضوع الصلح المبرم في خصوص المراجعات الجبائية (751 م.د). وتعلّق الباقي بديون تمّ تثقيلها بسجلات المحاسبين العموميين.

وعلى صعيد آخر، تبيّن من خلال المعطيات المستقاة لدى مصالح الجباية ارتفاع عدد المراجعات الأوّلية غير المسوّاة. وتتمثّل هذه الأخيرة في تقارير المراجعة الأوّلية التي تمّ تبليغها إلى المطالبين بالأداء دون أن يتمّ الحسم فيها إمّا بإبرام صلح أو بحفظها أو باتخاذ قرار في التوظيف الإجباري في شأنها.

فقد تبيّن من خلال الوضعية التي تمّ مدّ الدائرة بها من قبل الإدارة العامّة للأداءات بتاريخ 12 سبتمبر 2013 أنّ المراجعات الأولية المنجزة في سنة 2011 وغير المسواة إلى غاية موفّى شهر سبتمبر 2013 قد ارتفعت إلى ما عدده 6080 مراجعة بمبلغ جمليّ قدره 122,439 م.د منها 5318 مراجعة تعود إلى سنتي 2009 و2010 بمبلغ جملي قدره 94,866 م.د.

وتعلّقت المراجعات الأوليّة غير المسوّاة أساسا بمطالبين بالأداء مدرجين ضمن صنف تجار، صناعيين، مسدى خدمات وحرفيين (2860). وتبين من خلال معالجة المعطيات المتوفرة بمنظومة "صادق" أهمية عدد المطالبين بالأداء الذين تعذّر تحديد هويتهم الجبائية (1850) وتعذر بالتالي تسوية المراجعات الجبائية المنجزة في خصوصهم.

وفي خصوص متابعة مآل المراجعات المعمّقة، بيّن النظر في المعطيات المتوفّرة بمنظومة "صادق" أهمية نتائج المراجعات التي تمّ تبليغها إلى المطالبين بالأداء دون أن يتمّ تسويتها سواء بإبرام صلح أو بإصدار قرارات توظيف إجباري في شأنها. وبلغ عدد هذه المراجعات، استنادا إلى الوضعية بتاريخ 12 سبتمبر 2013، ما جملته 2260 ملفا في موفّى سنة 2011 بمبلغ قدره 164,680 م.د. وقد تمّ تبليغ ما عدده 270 ملفا يتعلّق بسنة 2004.

وتتعين الملاحظة في هذا الخصوص أنّه ورغم أهمية المبالغ المضمنة بملفات المراجعة المعمّقة والمنجزة في سنة 2011 بلغ معدل التأخير في تسوية هذه العمليات حوالي ثلاث سنوات ونصف علما بأنّ عدّة ملفات غير مسواة تعود إلى سنة 2004.

وتدعو الدائرة إلى إيلاء مزيد الحرص في خصوص تسوية هذه المراجعات إمّا بالصلح أو بإصدار قرارات التوظيف الاجباري والعمل على استخلاصها فوريا أو تثقيلها ومتابعة هذه العمليات بما من شأنه أن يساهم في الرفع من مداخيل ميزانية الدّولة.

ج- مردود النزاعات الجبائيّة

تعلّقت الملاحظات التي تمّ الوقوف عليها بعنوان النزاعات الجبائيّة بكلّ من المراجعات الجبائيّة والمخالفات الجبائية الجزائية.

1 - الصلح بعنوان المراجعات الجبائيّة

تتمّ تسوية المراجعات إمّا بإبرام صلح مع الخلاص أو باعتراف بدين أو بحفظ الملف. ويتطلّب إنجاز أعمال التسوية، بالإضافة إلى إبرام الصلح، تثقيل الديون ومتابعة استخلاصها.

وتنصّ أحكام الفصل 46 من مجلّة الحقوق والإجراءات الجبائية على أنّه يقع تجسيم موافقة المطالب بالأداء على نتائج المراجعة الجبائية جزئيا أو كليا بإيداع تصريح تصحيحي والاعتراف بالدّين. وتلحق الوثائق المبينة للصلح بتقرير المراقبة ليتم توجيه الملف إلى القباضة المعنية للتثقيل.

ومكّن النظر في وضعية عمليات الصلح المنجزة في سنة 2011 من الوقوف على استنتاجات تمثل أهمها في وجود فوارق هامّة في بعض الحالات بين المبالغ التي تمّ تضمينها بمحاضر التبليغ الموجّهة إلى المطالبين بالأداء والمبالغ التي تمّ إبرام صلح في شأنها. فقد ارتفعت المبالغ المضمّنة بالإعلامات إلى 473,663 م.د فيما اقتصرت المبالغ المدرجة بمحاضر الصلح على 235,175 م.د أي ما يمثّل نسبة 49,65 %. وقد تجاوزت هذه الفوارق في بعض الملفـات نسبة 90 %.

وتبين أنّ عمليات الصلح تعلّقت أساسا بعمليات أنجزت في إطار مراجعات أوّلية بلغ عددها 3680 عمليّة مقابل 1580 بعنوان مراجعات معمّقة. وأسفرت عمليات الصلح عن مداخيل بمبلغ 175,235 م.د توزعت بين موارد مقبوضة فورا (191,893 م.د) وموارد مثقّلة (43,282 م.د).

ورغم أهمية المبالغ المحصّلة تبقى مساهمة عمليات الصلح في تحصيل موارد الميزانية محدودة نسبيا حيث لم تتعد حصّتها مقارنة بالحجم الإجمالي للموارد الجبائية ما نسبته 5 %.

2- الصلح بعنوان المخالفات الجبائية الجزائية

تنصّ أحكام مجلّة الحقوق والإجراءات الجبائية في بابها الثاني المتعلّق بالنزاعات الجبائية الجزائية وتحديدا بالفصل 78 على أنّه يمكن لمصالح الجباية إبرام صلح بخصوص المخالفات الجبائية الجزائية التي ترجع معاينتها لها

بالنظر أو تتبعها قبل أن يصدر في شأنها حكم نهائي وذلك باستثناء المخالفات التي تخضع لأحكام الفصل 254 من المجلة الجزائية.

وتخضع عملية الصلح في المخالفات الجبائية إلى تعريفة تمّ ضبطها بمقتضى قرار وزير المالية المؤرّخ في 8 جانفي 2002 والمتعلّق بضبط تعريفة الصلح في مادة المخالفات الجزائية.

ويبيّن الجدول الموالي وضعية المخالفات الجبائية والاستخلاصات بعنوانها في سنتي 2010 و2011:

أ.د

طبيعة المخالفة	2010			2011		
	مخالفات موجبة لخطية مالية	مخالفات موجبة لخطية مالية وعقوبة بالسجن	المبالغ المستخلصة	مخالفات موجبة لخطية مالية	مخالفات موجبة لخطية مالية وعقوبة بالسجن	المبالغ المستخلصة
المخالفات المتعلقة بعدم التصريح بالأداء و دفعه	9 388	5	2 255,00	2 812	0	728,43
المخالفات المتعلقة بالفواتير وسندات المرور	5 141	0	1 865,00	4 278	0	957,53
المخالفات المتعلقة بالمحاسبة	890	0	123,00	277	0	29,80
المخالفات المتعلقة بأعمال التحيل الجبائي	0	1	102,00	0	0	0,00
المخالفات الجبائية الجزائية الأخرى	4 255	0	451,00	722	0	1 729,12
المجموع	**19 674**	**6**	**4 796,00**	**8 089**	**0**	**3 444,88**

وتولت مصالح الجباية خلال سنة 2011 في إطار دعم مردود النزاعات الجبائية مزيد تبسيط الإجراءات الخاصّة بالنزاع الجبائي وحلّ الإشكاليات المتعلّقة بتطبيق التشريع الجبائي وذلك بإصدار العديد من المذكرات التفسيرية ومزيد تأطير المصالح الجهوية للمراقبة الجبائية في مادة المخالفات الجبائية الجزائية ومتابعة القضايا المنشورة أمام المحاكم والتقليص من آجال الرد على عرائض المطالبين بالأداء.

وفي خصوص متابعة النزاع المتعلق بالتوظيف الإجباري للأداء في الطور الابتدائي بلغ عدد الملفات التي تمّ إنهاؤها بالصلح أو التي تمّ البتّ فيها من قبل المحاكم الابتدائية 1.756 ملفا بمبلغ جملي قدره 147,32 م.د. ولم تتعد الملفات التي تمّ إنهاؤها بالصلح 118 ملفا بمبلغ جملي قدره 10,57 م.د تمّ استخلاص مبلغ 3,36 م.د بشأنها.

وتتعيّن الإشارة إلى أهمية الملفات المحكوم فيها بتعديل المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري حيث بلغت 505 ملفا بمبلغ جملي قدره 40,75 م.د تمّ الحكم فيها بالحطّ من المبالغ المستوجبة إلى ما قدره 13,16 م.د. وبذلك تكون النسبة الجملية للمبالغ المحكوم بها من قبل المحاكم الابتدائية باعتبار الصلح خلال سنة 2011 في حدود 57,4 % مقابل 60,3 % خلال سنة 2010.

المحور الثاني– استخلاص الديون العمومية

تركزت مجهودات الدّولة في مجال المالية العمومية في إطار ضمان التوازنات المالية العامّة أساسا على تدعيم تعبئة الموارد الذاتية عبر توسيع قاعدة الأداء وترشيد منح الامتيازات الجبائية وعلى دعم مجهود الاستخلاص من خلال تبسيط الإجراءات وتعزيز المراقبة ووضع آليات لتنشيط الاستخلاص.

وفي هذا السياق أوكل إلى مصالح الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص مهام مراقبة وتنشيط الاستخلاص على المستوى الجهوي. ويكتسي هذا الدور أهمية خاصة بالنظر إلى أنّ نطاق تدخلها يغطي جميع مراحل الاستخلاص بداية من تثقيل الديون إلى غاية التصرف في النزاعات مرورا بتنشيط الاستخلاص ومراقبة أعمال التتبع.

واستنادا إلى النتائج المسجلة خلال الفترة 2009–2011 والمضمنة بالمعطيات المقدّمة من قبل الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص تمّ الوقوف على ملاحظات تعلّقت بتثقيل الديون وباستخلاصها وبأعمال التتبع.

أ – تثقيل الديون

تعتبر عملية التثقيل من أهم مراحل استخلاص الديون حيث تتوقف فرص الاستخلاص ونجاعة أعمال التتبع ومآل النزاعات على إحكام أعمال تثقيل الدّين وعلى مدى دقة المعطيات المضمنة بسجلات المراكز المحاسبية وأمانات المال الجهوية في هذا الخصوص.

وتختصّ مصالح الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص بمراقبة تثقيل الديون العمومية بجميع أصنافها حيث تتولى أمانة المال الجهوية الراجعة إليها بالنظر مسك دفاتر تثقيل وذلك بهدف متابعة ومراقبة نجاعة إنجاز هذه العملية في مستوى مختلف المراكز المحاسبية.

ومكّن النظر في المعطيات المقدمّة لدائرة المحاسبات في ما يتعلّق بتثقيل الديون العمومية من الوقوف على استنتاجات تمحورت أساسا حول المبالغ المثقّلة بعنوان الديون الجبائية وديون أملاك الدولة وديون المنشآت العموميّة.

1 – المبالغ المثقّلة بعنوان الديون الجبائية

تقتضي الإجراءات المعمول بها في مستوى تثقيل الديون الجبائية بأن تتولى مصالح المراقبة الجبائية إدراج المعطيات المتعلّقة بالدّين ضمن منظومة "رفيق" ثمّ يتمّ إحالة جداول التثقيل مصحوبة بسندات الاستخلاص إلى قابض المالية. وتتولى هذه المصالح بالتوازي موافاة أمانات المال الجهوية بنسخة من جداول التثقيل.

ويتمّ تسجيل جداول التثقيل لدى أمانات المال الجهوية بدفاتر ديون الدولة. ويتعين على هذه الأمانات في إطار أعمال المتابعة والمراقبة حصر المبالغ المثقلة شهريا ومقاربتها بجداول التثقيل الشهرية التي يرسلها المحاسبون العموميون وذلك للتحقق من دقة وشمولية تعهدهم بالفصول.

ويبيّن الجدول التالي الديون الجبائيّة المثقّلة في سنتي 2010 و2011 :

م.د

البنود	السنوات	
	2010	2011
الخصم من المورد	71,9	70,1
التسبقات على الضريبة	185,1	40,5
التسوية	185,5	30,1
الأداء على القيمة المضافة	209,9	59,7
باقي البنود	92,9	29,1
الجملة	745,3	229,5

رغم تراجع حجم الديون المثقّلة لدى المراكز المحاسبية بعنوان المداخيل الجبائية في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 تبقى هذه الديون مرتفعة. وتعلّقت الديون المثقّلة أساسا بالأداء على القيمة المضافة والتسوية والتسبقات على الضريبة بالنسبة إلى سنة 2010 وبالخصم من المورد والأداء على القيمة المضافة والتسبقات على الضريبة في سنة 2011.

ومن ناحية أخرى تبيّن من خلال المعطيات المستقاة لدى الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص أهمية عدد المدينين الذين تبين عدم تواجدهم بالعنوان المصرّح به أو توقّفوا عن النشاط. وارتفع عدد هذه الحالات في سنة 2011 إلى ما جملته 32.881 مطالبا بالدّين أي ما يمثّل 14 % من العدد الجملي للمدينين المدرجين بسجلات المحاسبين العموميين والذي ارتفع إلى حوالي 235 ألف.

2 – ديون أملاك الدولة

تقتضي الإجراءات المعمول بها في مستوى تثقيل الديون المتعلقة بأملاك الدولة بأن تتولى مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية إحالة سندات الاستخلاص إلى أمانات المال الجهوية لتضمينها بدفاترها ثمّ إحالتها إلى القابض مصحوبة بالنسخة الأصلية لسند الاستخلاص للتثقيل. أمّا بالنسبة إلى العمليات التي لا تتوفر في شأنها حجج نهائية فإنّه لا يتمّ تثقيلها ويقوم القابض باستخلاص المبالغ بناء على حجج استخلاص وقتية ويتمّ تنزيلها بحساب الإيداعات لضمان الحقوق.

وبلغ في سنة 2011 حجم التثقيلات بعنوان ديون أملاك الدّولة ما قيمته 38,1 م.د ممّا أدى في ضوء محدودية نتائج الاستخلاص (25,1 م.د) إلى ارتفاع حجم البقايا للاستخلاص إلى 160 م.د في موفى السنة.

وتتعين الإشارة إلى أنّه تمّ بتاريخ 6 مارس 2009 إصدار مذكّرة عامّة تحت عدد 29 حول استخلاص الديون المتعلّقة بأملاك الدّولة تمّ بمقتضاها مراجعة قواعد التصرف في هذه الديون بغاية الرفع من نسب استخلاصها.

وخلافا لما أكّدت عليه المذكرة المعنية على ضرورة إحالة مصالح وزارة أملاك الدّولة والشؤون العقارية العقود إلى أمانات المال الجهوية في أقرب الآجال تبين تواصل التأخير في إحالة العقود إلى قباضات المالية ممّا ساهم في تباعد تاريخ الاستحقاق وتاريخ التثقيل في مستوى المراكز المحاسبية.

ورغم تنصيص المذكّرة على ضرورة حث المعنيين بعمليات التضمين الوقتي على استكمال اجراءات التسجيل وتسوية المبالغ بقيت سجلات بعض المحاسبين العموميين تتضمن مبالغ غير مسواة بهذا العنوان رغم قدمها.

3 -الديون بعنوان المنشآت العمومية

بلغ في موفى سنة 2011 عدد المنشآت العمومية التي تلاقي صعوبة في الدفع بالنظر إلى خضوعها إلى إجراءات التصفية أو التخصيص ما جملته 51 منشأة بحجم دين إجمالي قدره 206 م.د.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفصل 36 من القانون عدد 38 لسنة 1999 المؤرّخ في 3 ماي 1999 والمتعلّق بإتمام القانون عدد 9 لسنة 1989 المتعلّق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية ينصّ على أنّه "بداية من تاريخ المصادقة على برنامج التصفية، تعلّق، خلال فترة التصفية، التتبعات العدلية وأعمال التنفيذ الرامية إلى استخلاص الديون المتخلّدة بذمّة المؤسسة أو المنشأة المقرّر تصفيتها، وفي هذه الحالة تعلّق آجال السقوط".

وطبقا لهذا الفصل لم يتمّ في خصوص الملفات التي تدخل تحت طائلة إجراءات التصفية القيام بأعمال التتبع. وفي المقابل بقيت هذه الفصول مضمنة بسجلات المحاسبين العموميين ممّا لا يعكس الوضعية الحقيقية للديون المستحقّة.

كما تبيّن في هذا الصدد أن عددا من المنشآت العمومية المعنية قد تمّ تصفيتها وهو ما يفضي إلى استحالة إيفائها بالديون المحمولة على كاهلها.

وحيث تنصّ مجلّة المحاسبة العمومية في مستوى الفصل 83 على أنّه إذا تعذر على محاسب التوصل إلى استخلاص معاليم أو إيرادات كلّف بجبايتها جاز "لوزير الماليّة أو من فوّض له وزير المالية في ذلك " أن يأذن له بطرحها من حساباته وذلك بإلغائها أو تأجيل دفعها. ومن شأن العمل على تفعيل أحكام هذا الفصل أن يساهم في تطهير سجلات المحاسبين العموميين.

ب– استخلاص الديون

تكتسي الأعمال المتّصلة بالاستخلاص أهمية خاصّة حيث يتوقّف عليها تحصيل الموارد وضمان توازن الميزانيّة. وتعلّقت الملاحظات باستخلاص الديون الجبائيّة وكذلك بالخطايا والعقوبات الماليّة.

1 – استخلاص الديون الجبائيّة

ارتفعت نسبة استخلاص الديون المثقّلة إلى 5,02 % في سنة 2011 مقابل 9,36 % في سنة 2010 وذلك كما يتبيّن من الجدول التالي:

م.د

السنة	2009	2010	2011
المبلغ	312	404	213
بقايا الإيرادات غير المستخلصة	3.908	4.315	4.245
النسبة	%7,98	% 9,36	% 5,02

تمّ خلال سنة 2011 اتّخاذ إجراءات استثنائية بغاية تنشيط الاستخلاص حيث تمّ بمقتضى المرسوم عدد 28 لسنة 2011 المؤرّخ في 18 أفريل 2011 والمتعلّق بسنّ إجراءات جبائيّة ومالية لمساندة الاقتصاد الوطني إقرار إجراءات لغاية تخفيف العبء الجبائي على المطالبين بالأداء وحثّهم على تسوية الديون المثقّلة بذمّتهم. وقد تمّ في

هذا الصدد تمكين المنخرطين في العفو الجبائي من إعادة جدولة ديونهم على أن يتمّ خلاص هذه الديون في أجل ثلاث سنوات. واقتصرت الجدولة في سنة 2011 على 251 دين من ضمن 2478 وهو ما يمثّل نسبة 10,13 %.

وفي إطار تدعيم نشاط استخلاص الديون العمومية، تمّ بمقتضى قرار وزير المالية المؤرّخ في 21 نوفمبر 2001 إحداث لجنة مركزية ولجان جهوية لمتابعة استخلاص الديون الجبائية المثقّلة بقباضات المالية. وقد أوكلت إلى اللّجان الجهوية أساسا مهام تشخيص الديون الجبائية المثقّلة ودراسة واقتراح حلول عملية لمعالجة إشكالية الديون غير القابلة للاستخلاص. وقد ضبطت المذكّرة الصادرة عن الإدارة العامّة للمراقبة الجبائية عدد 2802 بتاريخ 23 مارس 2002 دورية اجتماعات اللجان الجهوية للاستخلاص بمرّة كلّ نصف شهر على الأقلّ.

ولئن تمّ خلال سنة 2011 برمجة أعمال هذه اللجان في إطار متابعة الإشكاليات المثارة من قبلها ورفع التوصيات والمقترحات إلى اللّجنة المركزية للاستخلاص ضمن الجلسات المبرمجة خلال سنة 2011 والمتمثّلة خصوصا في إحكام التنسيق بين مصالح المراقبة الجبائية وقباضات المالية وحث مصالح المراقبة الجبائية على إعطاء الأهميّة اللازمة لعمليّة الاستخلاص من خلال وضع على ذمّة القابض كافّة المعلومات المتوفّرة حول المدين (أملاك وحسابات بنكية وسيارات ...)، فقد أدّت الظروف الاستثنائية لسنة 2011 إلى توقف اللجان الجهوية للاستخلاص عن النشاط حيث لم تشهد السنة المعنية انعقاد جلسات في الغرض.

وفي خصوص المدينين في إطار التسوية أو التفليس فقد بلغ في موفى سنة 2011 عدد ملفات المؤسسات التي تقع تحت طائلة قانون إنقاذ المؤسسات ما جملته 788 ملفا بقيمة قدرها 333,1 م.د. وبلغ عدد المدينين الخاضعين إلى اجراءات تصفية أو تفليس خارج قانون الانقاذ ما جملته 650 مدينا بمبلغ إجمالي قدره 100 م.د.

وتفضي الإجراءات المعمول بها في مجال التسوية الرضائية والقضائية إمّا إلى مواصلة المؤسسة نشاطها أو إحالتها للغير أو تفليسها أو تصفيتها. وباستثناء المؤسسات التي يتقرر مواصلة نشاطها تؤدي متابعة استخلاص الديون الراجعة للدولة في إطار ملفات التسوية القضائية إمّا إلى استخلاص كامل الدين أو جزء منه أو في بعض الحالات إلى عدم استخلاصه لعدم كفاية الأموال.

وتبين في هذا الصدد تعدد ملفات التسوية التي أفرزت ديونا غير مستخلصة لعدم كفاية الأموال علما بأنّ هذه الملفات بقيت غير مسواة إذ ما زالت الديون المستوجبة بعنوانها مثقلة بسجلات القباضات.

ولئن يتضح تعذر استخلاص الديون المتبقية بعد إقرار توزيع الأموال المؤمنة لدى الخزينة العامّة فإنّه لم يتم إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتصفيتها إمّا بطرحها أو بنقلها إلى دفتر الديون مؤجلة الدفع وذلك وفقا لأحكام الفصل 83 من مجلة المحاسبة العمومية. فقد تبين في هذا الصدد عدم قيام الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية

والاستخلاص بضبط المؤيدات الواجب توفرها كي تتولى القباضات بالتنسيق مع أمانات المال الجهوية طرح الديون المستوجبة بعنوان الشركات التي تمّ تفليسها أو تصفيتها.

ومن شأن ضبط شروط ومؤيدات تصفية هذا الصنف من الديون أن يمكّن من تطهير حسابات قباضات المالية ويضفى مزيدا من الدقة على وضعية الديون القابلة فعليا للاستخلاص.

2 -استخلاص الخطايا والعقوبات الماليّة

بلغ حجم الاستخلاص بعنوان الخطايا والعقوبات الماليّة خلال سنوات 2009-2010- 2011 على التوالي 22,81 م.د و19,77 م.د و5,1 م.د. واقتصرت بالتالي معدّل نسبة الاستخلاص بعنوانها على 0,5 %. وبلغ حجم بقايا الاستخلاص في موفى سنة 2011 ما قدره 876 م.د.

وارتفعت البقايا للاستخلاص بعنوان الخطايا والعقوبات المالية في المادّة الديوانية في موفى سنة 2011 ما قيمته 2.245,930 م.د. ولئن تتوزع الفصول المتبقية للاستخلاص بعنوان الخطايا في المادة الديوانية بين مختلف قباضات الديوانة المختصة في تثقيل الديون والبالغ عددها 40 فإنّ القسط الأوفر من هذه الديون مضمن بسجلات قباضات تونس الميناء، المكتب الحدودي ببوبشبكة، بن قردان رأس الجدير و المكتب الجهوي بصفاقس. وبلغت الديون بهذه المراكز المحاسبية على التوالي 946,322 م.د و388,868 م.د و 354,330 م.د و107,322 م.د وهو ما نسبته على التوالي 42,13 % و 17,31 % و15,78 % و4,78 % من جملة المبالغ المتبقية للاستخلاص بعنوان الخطايا والعقوبات المالية في المادّة الديوانية.

واقتصرت الاستخلاصات بعنوان الخطايا الديوانية في سنة 2011 على مبلغ 0,024 م.د وهو ما يمثّل نسبة تناهز 0,01 %. وتترجم ضآلة نسبة الاستخلاص عن عدم قابلية هذه الخطايا للاستخلاص بالنظر خاصّة إلى مبالغها المشطة من ناحية وإلى تحميلها إمّا على آجانب أو بواسطة أحكام غيابية من ناحية أخرى.

فقد تبيّن من خلال المعطيات المستقاة لدى الإدارة العامّة للديوانة أنّ الأحكام الصادرة ضدّ الأجانب مثّلت في موفى سنة 2011 حوالي 50 % من الديون المتبقية للاستخلاص. ومثّلت المبالغ المضمنة بسجلات قباضات الديوانة بمقتضى أحكام غيابية حوالي ثلث المبالغ المتبقية للاستخلاص.

ويعزى ذلك إلى ضخامة مبالغ الخطايا الديوانية والصرفية التّي تتسم بالطّابع الزجري ذلك أنّ الفصول المثقّلة ضمن البقايا للإستخلاص في نهاية تصرف سنة 2011 والتي يتجاوز مبلغ كل فصل منها 1 م.د بلغت 150 فصلا بمبلغ جملي يساوي 705,225 م.د.

ومن شأن العمل على تطهير سجلات قباضات الديوانة من الديون غير القابلة للاستخلاص أن يساعد على تركيز مساعي هذه القباضات في ما يتعلق بأعمال التتبع على الديون القابلة للاستخلاص وبالتالي الترفيع من نسق تحصيل موارد ميزانية الدّولة.

ج- أعمال التتبع

شهدت مختلف المراكز المحاسبية الراجعة بالنظر إلى الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية خلال سنة 2011 تراجعا ملحوظا في عدد أعمال التتبع وذلك بالنظر إلى الطابع الاستثنائي لسنة 2011. ولم تتوصل الإدارة العامّة المذكورة إلى تحقيق الهدف المرسوم بالبرامج السنوية للاستخلاص والمتمثل في إنجاز أعمال تنفيذية بنسبة لا تقل عن 20 % حيث اقتصرت الأعمال المنجزة في سنة 2011 على نسبة 18,08 % وذلك كما يتبيّن من الجدول التالي:

أعمال التتبع	إعلامات	بطاقات الإلزام	اعتراضات	عقل وبيوعات	نسبة الأعمال التنفيذية
2010	376852	243330	20520	6034	41,73
2011	28378	3958	1908	398	18,08

وتستوجب الإجراءات المنصوص عليها قانونا في مجال استخلاص الديون العمومية ضرورة الانطلاق في أعمال التتبع الرضائية قبل اتخاذ إجراءات جبرية التي تتوقف صحتّها على إثبات توجيه اعلامات إلى المدينين قبل اتخاذ الاجراءات الجبرية.

وبلغت نسبة تغطية الفصول المثقّلة بالاعلامات الأوّلية خلال سنة 2011 ما نسبته 12,01 %. وقد حال التأخير في تبليغ الإعلامات الأولية دون استكمال بقية إجراءات التتبع بعنوان بقية الفصول.

وتبين من خلال النظر في قائمات بقايا الإيرادات غير المستخلصة في موفى سنة 2011 لعينة من المراكز المحاسبية محدودية أعمال التتبع بعنوان الديون غير الجبائية لا سيما ديون أملاك الدولة. وفي هذا المجال تبين ضعف أعمال المراقبة والمتابعة المنجزة من قبل أمانات المال الجهوية التي لا تحرص بالقدر الكافي على حث القباض المعنيين على القيام بأعمال التتبع بمجرد إخلال المدين بالتزاماته. وتعود هذه الوضعية أساسا إلى تعويل المراكز المحاسبية على مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية للقيام بأعمال التتبع بهذا العنوان.

وعلى صعيد آخر، تمّ في إطار تفعيل أساليب التنفيذ إدراج وظيفة جديدة بمنظومة "رفيق" تمكّن قباض المالية من القيام بالاعتراضات الإدارية بصفة آلية لدى المحاسبين المكلفين بتأدية النفقات العمومية.

وبلغ في سنة 2011 مبلغ الاعتراضات التي تمّ اقتطاعها واستخلاصها 3,1 م.د مقابل 13,8 م.د خلال سنة 2010. كما تمّ خلال نفس السنة إجراء اعتراضات بمبلغ 3,8 م.د لم يتمّ إلى موفى سنة 2011 استخلاصها.

وبقطع النظر عن الطابع الاستثنائي لسنة 2011 تعد الاستخلاصات المسجلة بعنوان الاعتراضات الآلية متدنية مقارنة بحجم البقايا الموضوعة على كاهل المدينين.

المحور الثالث– المعطيات المحاسبية حول تحصيل موارد ميزانية الدّولة

تبيّن من خلال النظر في المعطيات والوثائق المحاسبية الواردة على دائرة المحاسبات في إطار غلق ميزانية الدولة نقائص تعلّقت ببقايا الإيرادات غير المستخلصة وبالنفقات الجبائية وكذلك بالمعطيات المتّصلة بارجاع الفائض في الأداء.

أ – المعطيات المتّصلة ببقايا الإيرادات غير المستخلصة

تعلّقت الملاحظات التي تمّ الوقوف عليها في خصوص بقايا الإيرادات غير المستخلصة بالمعطيات المضمّنة بالحساب العامّ للسنة الماليّة وبحسابات محاسبي الدولة.

خلافا لأحكام الفصل 208 من مجلّة المحاسبة العمومية، دأبت وزارة الماليّة على تقديم الحساب العامّ للسنة الماليّة دون تضمينه المعطيات المتعلّقة بالطرح وبالإيرادات المتبقية للاستخلاص.

وتستند الدائرة في ضبط وضعية بقايا الاستخلاص إلى المعطيات المتوفّرة بمنظومة "رفيق" التي مكّن تعميمها على جميع قباضات الماليّة من توفير وضعية حينية للمبالغ المتبقية للاستخلاص وكذلك لعمليات الطرح. وفي المقابل ظلّت بقايا الإيرادات غير المستخلصة في المادة الديوانية غير متوفّرة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ إعداد الحساب العامّ للسنة المالية يستند في ما يتعلّق بتحصيل الموارد إلى حساب التصرّف لأمين المال العامّ الذي يضطلع بوصفه المحاسب المركزي الوحيد بتجميع الحسابات. وتبيّن أنّ حساب التصرّف لا يتضمّن وضعية بقايا الإيرادات غير المستخلصة حيث تقتصر مصالح الخزينة العامّة على تجميع الموارد المحصّلة فعليا دون تجميع بقايا الإيرادات غير المستخلصة أو عمليات الطرح.

وفي ما يتعلّق بحسابات التصرف الواردة على دائرة المحاسبات تمّ في إطار الأعمال الرقابية المنجزة بعنوان غلق الميزانية لسنة 2011 فحص عينة منها للتأكّد من دقّة وشفافية المعطيات المضمّنة بها والمتّصلة باستخلاص موارد الدّولة.

ولوحظ في هذا الخصوص نقص من حيث دقّة المعطيات المضمّنة بقائمات بقايا الإيرادات غير المستخلصة التي تضمّنت أخطاء مادية تعلّقت أساسا بتاريخ الاستحقاق وتاريخ التثقيل وطبيعة وتاريخ الأعمال القاطعة للتقادم. كما تبين عدم التنصيص في مستوى بعض القائمات على طبيعة الدين وذلك أساسا في مستوى القائمات المتعلّقة بالخطايا والعقوبات المالية. ولوحظ كذلك تراكم الديون المتبقية للاستخلاص حيث تعود بعض الفصول إلى سنة 1980.

كما لوحظ أنّ المعطيات المدرجة بالقائمات المحالة إلى دائرة المحاسبات لا تعكس بالنسبة إلى بعض الفصول الوضعية الحقيقية للمدين. فقد تبيّن أنّ عددا هامّا من الفصول المضمّنة بهذه القائمات يدخل تحت طائلة التسوية الرضائية والتسوية القضائية وأنّ بعض المدينين متمتعون بإعفاء إداري.

ومن شأن مراجعة محتوى قائمات بقايا الإيرادات غير المستخلصة وإدراج المعطيات اللازمة في خصوص الفصول المثقّلة وكذلك الوضعية الحقيقية للمدينين أن يضفي مزيدا من الدقة على هذه القائمات ويمكّن الدائرة من إجراء مراقبتها على حسابات التصرّف.

وتبيّن من خلال المعطيات المستقاة ميدانيا وجود صعوبات تحول دون إمكانية طرح الديون على غرار توفير المؤيدات المطلوبة كبطاقات الإرشادات والمعطيات حول الشركات الوهمية أو شركات أو أشخاص غادروا التراب التونسي وصعوبة إثبات وجود أملاك للمدين من عدمه.

وقد تبيّن أن طرح الديون الجبائية يتمّ أساسا نتيجة إلغاء أو تعديل قرارات التوظيف الإجباري. أمّا بالنسبة إلى الخطايا والعقوبات المالية فتتمثّل أسباب الطرح أساسا في طرح الخطايا من قبل المحاكم أو سقوط العقاب بمرور الزمن أو استئناف الأحكام أو وفاة المدين أو التمتّع بالعفو. أمّا بالنسبة إلى الخطايا الديوانية والصرفية التي تمّ طرحها من قائمة بقايا الإيرادات غير المستخلصة فقد تعلقت بأحكام غيابية وحضورية بالاعتبار تمّ تثقيلها خطأ ضمن مضامين الأحكام الحضورية.

ب – المعطيات حول النفقات الجبائية

تتمثّل النفقات الجبائية في المبالغ المسندة وفقا للتشريع الجاري به العمل في شكل امتيازات أو إعفاءات جبائية بهدف إمّا مساندة أنشطة اقتصادية أو اجتماعية. وتتخذ النفقات الجبائية أشكالا عدة تتمثل بالإضافة إلى الاعفاءات في التقليص من قاعدة الأداء وطرح الأعباء وإرجاع فائض الأداء والتخفيض من نسبة الأداء.

وتتلخّص النفقات الجبائية في ما يتعلّق بعمليات الميزانية في نقص في موارد الميزانية الناتج عن الاجراءات الاستثنائية للقواعد القانونية.

وتبيّن في هذا الصدد أنّ قانون المالية والحساب العامّ للسنة المالية لا يتضمنان معطيات حول مجمل النفقات الجبائية. كما أنّ حساب تصرف أمين المال العام يقتصر في ما يتعلق بهذه المعطيات على إدراج مبالغ الارجاع بعنوان فائض الأداء.

ويحول عدم ادراج هذه المعطيات ضمن الوثائق المحاسبية دون توصل الدائرة من تحديد الحجم الصافي لموارد الميزانية ومجمل النفقات التي تحملتها الدّولة بعنوان تدخلاتها.

وتتعين الإشارة في هذا الخصوص إلى أنّ المعايير الدّولية تنصّ في ما يتعلق بالمعالجة المحاسبية للنفقات الجبائية على ضرورة تحديد حجم النقص المنجر عن اسناد الامتيازات الجبائية مع التنصيص على طرق وآليات تحديدها والحاجة إلى مواصلة اسنادها.

ويحول عدم تضمن الوثائق المحاسبية المثبتة لتنفيذ الميزانية لمعطيات حول وضعية النفقات الجبائية دون توصل الدائرة إلى تحديد الحجم الصافي لموارد الميزانية ومجمل النفقات التي تحملتها الدّولة بعنوان تدخلاتها.

وتبين في هذا الخصوص الملاحظات التالية:

1 عدم توفر جرد للإجراءات المتصلة بالنفقات الجبائية

تبيّن للدائرة من خلال النظر في تقارير نشاط وإحصائيات مصالح الجباية أنّ هذه المصالح لم تتول ضبط جرد للإجراءات المدرجة ضمن النفقات الجبائية. كما أنّه وباستثناء النفقات المنجرة عن بعض الإجراءات على غرار الطرح بعنوان المداخيل وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة لا تتضمن المعطيات المتوفرة لدى مصالح الجباية بيانات حول تكلفة الإجراءات الأخرى.

ومن شأن العمل على جرد الإجراءات التي تأخذ شكل نفقات جبائية وضبط مقاييس إدراجها أن يساعد على حصر هذا الجانب من موارد الميزانية وبالتالي على إضفاء أكثر شفافية على المعطيات المتصلة بتنفيذ قوانين المالية.

وعلى صعيد آخر تبيّن عدم تضمين المعطيات المتّصلة بالطرح من قاعدة الأداء بالوثائق المحاسبية. ويذكر في هذا الصدد أنّ الطرح من قاعدة الأداء يتعلّق بالأرباح المتأتية من التصدير والأرباح المعاد استثمارها بالنسبة إلى الأشخاص المعنويين ومداخيل الأشخاص الطبيعيين.

وبالنظر إلى توفر المعطيات المتصلة بعمليات الطرح سواء بعنوان التصدير أو بعنوان الأرباح المعاد استثمارها بالمنظومة المتعلقة بالتصرف في الامتيازات الجبائية لدى الإدارة العامة للأداءات فإنّ من شأن ادراج وضعية هذه الامتيازات بالحساب العامّ للسنة المالية أن يساعد على الرفع من شفافية تنفيذ الميزانية في ما يتعلّق بهذا الجانب.

2- توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة

تطبيقا لأحكام مجلة الأداء على القيمة المضافة ومجلة تشجيع الاستثمارات والنصوص القانونية الأخرى المتعلقة بنظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بلغ الحجم الإجمالي للنّفقات الجبائية بهذا العنوان ما قدره 113,42 م.د في سنة 2011 مقابل 347,3 م.د في سنة 2010 مسجلا بذلك تراجعا بنسبة 67,1 %. وتم خلال سنة 2011 تسليم 9.550 شهادة في توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة.

ويحوصل الجدول الموالي المبالغ التي تم في شأنها منح نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة حسب إطارها القانوني :

م.د

الإطار القانوني	2011
مجلة الأداء على القيمة المضافة (الفصل 11)	7,71
مجلة تشجيع الاستثمارات	36,04
قوانين أخرى	69,67
المجموع	**113,42**

ج- المعطيات حول إرجاع فائض الأداء

تولّت مصالح المراقبة الجبائية خلال سنة 2011 دراسة مطالب الاسترجاع المودعة من قبل المطالبين بالأداء وأذنت بإرجاع مبلغ جملي قدره 488,9 م.د. وقد تولّى قبّاض المالية إرجاع فوائض الأداء أو المبالغ الزائدة في حدود 381,4 م.د منها 268,3 م.د بعنوان الأداء على القيمة المضافة أي بنسبة 70,3%.

وبالرجوع إلى حساب تصرف أمين المال العامّ لسنة 2011 تبين تولى مصالح الخزينة تسوية كامل هذه المبالغ في حدود 268,264 م.د. وتضمنت قرارات الإرجاع الصادرة في سنة 2011 مبلغا جمليا قدره 296,420 م.د.

وعلى صعيد آخر تبين من خلال النظر في المعطيات المقدمة من قبل مصالح الجباية أنّ مطالب الإرجاع التي تمّ تقديمها في سنة 2011 ارتفعت إلى 948 مطلب إرجاع توزعت على الأنظمة كما يبيّنه الجدول التالي:

م.د

النظام	عدد المطالب	المبالغ
التصدير	85	10 852 827 631
الحجز من المورد	270	91 757 620 545
البيع بتوقيف الأداء على القيمة المضافة	145	25 199 431 458
فائض استغلال	305	86 604 580 056
توقيف نشاط	4	241 403 448
استثمار تأهيل	12	5 284 884 748
استثمار بعث مشاريع	120	41 260 143 863
استثمارات أخرى	7	13 341 558 639
المجموع	**948**	**274 542 450 388**

وتمّ الوقوف في هذا الصدد على عدم التقيد بآجال الإرجاع حيث مكّن احتساب آجال إرجاع المبالغ في خصوص قرارات الإرجاع المنجزة خلال سنة 2011 من التوصل إلى النتائج التالية:

طبيعة الفائض	الآجال القانونية القصوى	الآجال المحتسبة
التصدير	7 أيام	64
الخصم من المورد	30 يوما	66
توقيف العمل بالأداء	30 يوما	72
الاستغلال	60 يوما	192
التوقف عن النشاط	30 يوما	249
استثمار التأهيل	30 يوما	64
استثمار بعث مشاريع	30 يوما	79

وبالنظر إلى أهمية المبالغ التي يتمّ إرجاعها سنويا والاجراءات المعمول بها لصرف هذه المبالغ وتحميلها على عمليات الخزينة يتعيّن إدراج المعطيات المتصلة بإرجاع الفائض بالحساب العامّ للسنة المالية وذلك بهدف ضبط مجمل الموارد المحصلة من ناحية والحجم الفعلي للنفقات من ناحية أخرى وإضفاء مزيد من الشفافية على عمليات الميزانية.

*

* *

يتطلّب حسن تنفيذ ميزانية الدولة مزيد الحرص على استخلاص الموارد وخاصّة منها الموارد الذاتية وذلك بالنظر إلى ما يترتّب عن اللجوء إلى الاقتراض من تكاليف تثقل كاهل الدولة. ومكنت أعمال الدائرة في هذا الصدد من الوقوف على الطابع الهيكلي للنقائص التي تعتري هذا الجانب من تنفيذ الميزانية.

ففضلا عن محدودية التصريح الجبائي وأهمية حصّة المنضوين تحت النظام التقديري ومحدودية مردود المراقبة الجبائية الأولية منها أو المعمّقة يشكو استخلاص موارد الميزانية من تراكم الديون المثقّلة ونقص في نجاعة أعمال التتبع.

ولتدارك هذا الوضع توصي الدائرة بدراسة سبل تطوير المنظومة الجبائية بما يمكّن من تحسين نسبة إيداع التصاريح الجبائية وبالتالي من تقليص حجم الإغفالات مع ترشيد الانضواء تحت النظام التقديري. كما توصي بضرورة دعم المراقبة الجبائية بما يمكّن من دعم استخلاص موارد الميزانيّة من ناحية ويضمن العدالة الجبائية بين مختلف شرائح المطالبين بالأداء من ناحية أخرى.

وللرفع من شفافية المعطيات المتعلّقة باستخلاص الموارد توصي الدائرة بإعادة النظر في المعطيات المدرجة سنويا بقوانين المالية والحساب العام للسنة المالية خاصّة في ما يتعلق بوضعية الديون المتبقية للاستخلاص والنفقات الجبائية.